



جامعة الحاج لخضر - باتنة 1

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



الحكومة الإلكترونية كآلية لترشيد السياسة العامة للاتحاد الأوروبي

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: العلاقات الدولية

إشراف الأستاذ:

أ. د/ أحمد باي

إعداد الطالب الباحث:

فاتح عمارة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/ زهر وناسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيساً
أ.د/ أحمد باي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفاً ومقرراً
أ.د/ خيرة بن عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	عضواً ومناقشاً
د/ كريم رقولي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 2	عضواً ومناقشاً
أ.د/ نور الصباح عكنوش	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضواً ومناقشاً
د/ هاجر خللفة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة خنشلة	عضواً ومناقشاً

السنة الجامعية

م 2022/2021

الأهداء

إلى والدي الكريمين

إلى كل من علمني ولو حرفاً

وإلى روح جدي وجدتي من أمي وأبي

إلى زوجتي وفلذة كبدي سامي ووسيم

إلى أختي الأعمى وإلى أبنائهم أيوب، معاذ، أسامة وآدم.

أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله ربّي العالمين بفضلِهِ ونعمته تم إنجاز هذا البحث.

أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور أحمد باهي، الذي لم يبخل عليّ بيد العون والتشجيع والنصح والتوجيه في سبيل إنجاز هذا العمل.

شكراً جزيلاً لأستاذي الفاضل.

شكري وتقديري موصولان إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل وإثراءه

والشكر موصول كذلك إلى كافة الأصدقاء الإخوة والأخوات زملائي وزميلاتي الأساتذة.

وكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

خطة الدراسة

عنوان البحث: الحوكمة الإلكترونية كآلية لترشيد السياسة العامة للاتحاد الأوروبي

مقدمة.

الفصل الأول: الحوكمة الإلكترونية ، السياسة العامة والاتحاد الأوروبي: دراسة مفاهيمية نظرية.

المبحث الأول: نحو مقارنة مفاهيمية تأصيلية للحوكمة الإلكترونية.

المطلب الأول: الحوكمة الإلكترونية كمفهوم عام متعدد الفواعل والمستويات.

المطلب الثاني: نماذج تفاعلات الحوكمة الإلكترونية.

المطلب الثالث: مجالات الحوكمة الإلكترونية.

المبحث الثاني: في مفهوم السياسة العامة.

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة.

المطلب الثاني: خصائص السياسة العامة.

المطلب الثالث: مكونات السياسة العامة.

المطلب الرابع: فواعل السياسة العامة.

المبحث الثالث: الاتحاد الأوروبي دراسة مسحية.

المطلب الأول: مفهوم الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة العامة بالاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: بعض مجالات السياسة العامة للاتحاد الأوروبي.

المبحث الرابع: مقاربات تحليل الحوكمة الإلكترونية والسياسة العامة.

المطلب الأول: نظرية نشر الابتكار.

المطلب الثاني: مقارنة الشبكة الفاعلة.

المطلب الثالث: المقاربة التشاركية.

المطلب الرابع: نظرية الاتصال.

خطة الدراسة

الفصل الثاني: مظاهر التحول الرقمي بالاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: الإمكانيات التقنية واللوجستية والإلكترونية للاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: البنية التحتية الرقمية للاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: برامج الاتحاد الأوروبي للخدمة الرقمية عن بعد.

المطلب الثالث: المنصات الرقمية للاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: مشاريع الاتحاد الأوروبي للتحول الرقمي.

المطلب الأول: خطة العمل لأوروبالإلكترونية.

المطلب الثاني: برنامج أوروبا الرقمية 2014-2020.

المطلب الثالث: برنامج أوروبا الرقمية 2021-2027.

المطلب الرابع: برنامج البوصلة الرقمية 2030.

المبحث الثالث: مراجعة المنظومة القانونية في ظل التحول الرقمي الأوروبي.

المطلب الأول: قانون الاتصالات الإلكترونية.

المطلب الثاني: قانون الخدمات الرقمية.

المطلب الثالث: قانون الأمن السيبراني .

المطلب الرابع: قوانين البيانات الأوروبية.

المبحث الرابع: الهيئات والمراكز الأوروبية للضبط الإلكتروني.

المطلب الأول: وكالة الاتحاد الأوروبي للأمن السيبراني.

المطلب الثاني: المديرية العامة للمعلوماتية.

المطلب الثالث: هيئة المنظمين الأوروبيين للاتصالات الإلكترونية.

المطلب الرابع: مجلس الابتكار الأوروبي.

الفصل الثالث: السياسة العامة الأوروبية: هندسة جديدة في ظل الحوكمة الإلكترونية.

المبحث الأول: تفاعلات الحوكمة الإلكترونية وصنع السياسات العامة الأوروبية.

خطة الدراسة

المطلب الأول: تعزيز التنسيق والتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: تفاعلات الاتحاد الأوروبي مع الفواعل غير الرسمية.

المطلب الثالث: التنسيق الرقمي للاتحاد الأوروبي مع محيطه الخارجي.

المبحث الثاني: السياسة العامة الرقمية الأوروبية وحوكمة البيانات.

المطلب الأول: مكانة السيادة الرقمية في السياسة العامة للاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: الأمن السيبراني للاتحاد الأوروبي كتحد جديد.

المطلب الثالث: حوكمة بيانات الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث: الحوكمة الإلكترونية وبعض السياسات العامة الأوروبية.

المطلب الأول: أثر الحوكمة الإلكترونية على السياسة الاقتصادية الأوروبية.

المطلب الثاني: أثر الحوكمة الإلكترونية على أداء الخدمات الإلكترونية للاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: الحوكمة الإلكترونية كمشروع ضبط قطاع العدالة

المبحث الرابع: تقييم واستشراف دور الحوكمة الإلكترونية في ترشيد السياسات العامة الأوروبية

المطلب الأول: مزايا الحوكمة الإلكترونية على السياسة العامة الأوروبية.

المطلب الثاني: عثرات تطبيق الحوكمة الإلكترونية على السياسة العامة الأوروبية.

المطلب الثالث: مستقبل الحوكمة الإلكترونية في ترشيد سياسات الاتحاد الأوروبي.

خاتمة.

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

AI	Artificial Intelligence
BRIS	Business Registers Interconnection System
B&B	Business & Business
CAGR	Compound Annual Growth Rate
ECU	European Currency Unit
EC	The European Commission
ECP	European Central Platform
ECSM	European Cybersecurity Month
ECI	European Citizens' Initiative
EEC	European Economic Community
CIRCAB	Communication and Information Resource Centre for Administrations, Businesses and Citizens
CSDP	Common Security and Defence Policy
CSO	Civil Society Organisations
DSA	Digital Services Act
DSM	Digital Single Market
EMS	The European Monetary System
ENISA	European Union Agency For Cybersecurity
EUPL	The European Union Public Licence
FOSS	Free Open Source Software
G&C	Government and Citizens
G&G	Government and Government
G&B	Government and Business
GDP	Gross Domestic Product
GDPR	The General Data Protection Regulation
ICT	Information and Communication Technology
ISA²	Interoperability solutions for public administrations, businesses and citizens
NGA	Next Generation Access
NIS	Network and Information Systems
OECD	The Organisation for Economic Co-operation and Development
PSD	Private Sector Development
SEMIC	Semantic Interoperability Community
TLD	Top_Level Domain
TESTA	The Trans European Services for Telematics between Administrations
VC Funds	Venture Capital Funds
VDSL	Very-high-bit-rate digital subscriber line

قائمة اختصارات أسماء دول الاتحاد الأوروبي

Belgium	(BE)	Greece	(EL)	Lithuania	(LT)	Portugal	(PT)
Bulgaria	(BG)	Spain	(ES)	Luxembourg	(LU)	Romania	(RO)
Czechia	(CZ)	France	(FR)	Hungary	(HU)	Slovenia	(SI)
Denmark	(DK)	Croatia	(HR)	Malta	(MT)	Slovakia	(SK)
Germany	(DE)	Italy	(IT)	Netherlands	(NL)	Finland	(FI)
Estonia	(EE)	Cyprus	(CY)	Austria	(AT)	Sweden	(SE)
Ireland	(IE)	Latvia	(LV)	Poland	(PL)		

مقدمة

مقدمة:

لا يخفى علينا أن الحربين العالميتين الأولى والثانية -التي كانت قارة أوروبا م مسرح أحداثها-، أسفرتا نتائج ثقيلة على كافة الدول الأوروبية. ومن هذا المنطلق أدركت هذه الأخيرة أنه ما من سبيل لتحقيق المصالح الوطنية إلا بمراعاة مصالح غيرها من الدول. وتحقيق هذا الهدف يستوجب تفعيل قنوات الحوار والمفاوضات بدلاً من توظيف القوة الصلبة والمواجهة المباشرة بين الجيوش، التي لم تجن منها الدول الأوروبية سوى الخسائر والدمار. وحيث أن استقرار التاريخ يؤكد قدرة المفاوضات على حل الخلافات وتجاوز ما خلفته الحروب للتوجه نحو مستقبل يسوده الاتفاق والتشاور والتنسيق المشترك لتحقيق المصالح الجماعية ونبذ النزعة الفردية.

بدأ التفكير بشكل جدي في إرساء كيان جديد يكون جامعاً للدول الأوروبية ، شاهدًا على تنسيق الجهود في إطار العمل المشترك في سبيل تحقيق المصالح الجماعية لمختلف الأطراف. حيث اجتمعت لأول مرة (06) ستة دول أوروبية لتعلن عن تأسيس "المجموعة الأوروبية للفحم والصلب" سنة 1951، التي تدرجت مراحل تطورها لتصل إلى الإعلان الرسمي عن نشأة الاتحاد الأوروبي من خلال معاهدة ماستريخت سنة 1993.

هذا الكيان لم ينشأ بمحض الصدفة، بل كان ناتجاً عن إرادة سياسية قوية أعرب عنها القادة المؤسسون، الذين عملوا بجد على تجاوز العقبات والصعوبات الأولى لبيتأسس الاتحاد الأوروبي بما هو عليه اليوم. ليصبح كيان عبر وطني يتمتع بالاستقلالية الكاملة عن البلدان الأعضاء، وله السلطة الإلزامية التي يفرض بها على الدول الأعضاء تغيير وتعديل سياساتها وقوانينها وفقاً لما يتمشى مع قوانين الاتحاد وسياساته.

في ذات السياق، عمل على تعزيز قدراته وتجنيده هياكله لفرض سيادته فوق القومية من خلال إقرار سياسات عامة عبر وطنية تخدم مصالح شعوب البلدان الأوروبية، وغايته في ذلك، تتمثل في الانتقال من مهمة "التنسيق بين الدول الأعضاء" إلى مهمة "التقرب من الشعوب الأوروبية" وإقرار "الهوية الأوروبية المشتركة" ونقل ولاء المواطنين من أوطانهم إلى الاتحاد الأوروبي ككيان مشترك، عن طريق تحقيق أهداف سياساته العامة الساعية إلى خدمة المصالح الجماعية لكافة الدول الأعضاء من جهة، والعمل

على ضمان حياة أفضل للمواطنين الأوروبيين من جهة ثانية. غير أن الغاية الأخيرة، يصعب تحقيقها نظرًا لامتداد دول الاتحاد الأوروبي لـ سبعة وعشرون (27) دولة -بعد انسحاب بريطانيا- واتساع رقعته الجغرافية بما يصعب تحقيق العدالة في سياساته العامة، الأمر الذي قد يتسبب أيضا في تعميق الفجوة بين الدول والأقاليم.

إن عمل الاتحاد الأوروبي على التوغل بسياساته داخل دوله الأعضاء وصولاً إلى كافة المناطق هي نقطة تحول في أدواره، فبعد أن كانت مهمته تكمن في تنسيق جهود الدول الأعضاء، أصبح يتبنى سياسات عامة تهتم بكل مشاكل وتفصيل الحياة العامة للمواطنين الأوروبيين. إلا أن هذا التحول، واجه انتقادات شديدة من مختلف المستويات بدءاً من الدول الأعضاء إلى المواطنين من دول الاتحاد.

حيث أن الدول حديثة الانضمام والتي يتركز وجودها في الجهة الشرقية، كثيراً ما تطلق اتهامات تتعلق بالتمييز بينها وبين الدول الأعضاء الآخرين، إلى جانب طرح ادعاء فحواه هيمنة الدول المؤسسة له على السياسات العامة للاتحاد واستفادتها حصراً منها. أما المواطنون، فينتقدونه بدعوى افتقاد سياساته العامة للشرعية فهي تعكس إرادة الحكومات وليس الشعوب الذين لم يشاركوا في عمليات صياغتها وصنعها، وهذا ما يوحي بظلال الشك حول العجز الديمقراطي.

في سعيه لتدارك المعضلات السالفة الذكر، عمل الاتحاد الأوروبي بجدية، لاعتماد أنماط تسيير جديدة تجعله أكثر مرونة في تعاملاته مع مختلف التحديات، وتضمن له الانفتاح على الشعوب الأوروبية والتقرب منها لإشراكها في صنع السياسات العامة للاتحاد وجعلها أكثر فعالية ورشادة وأكثر عدالة عند توزيع عوائدها لتشمل كل المواطنين الأوروبيين دون استثناء. والسبيل الوحيد لتحقيق هذه الغايات، يكمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز الرقمنة على مستوى مؤسساته أو على مستوى الدول الأعضاء. لذلك اعتمدت على العديد من الخطط والبرامج المهمة الساعية إلى تفعيل الرقمنة في كل مناطق أوروبا، والأكثر من ذلك خصصت لها سياسة عامة قطاعية تُعنى بتطوير الرقمنة وتعزيزها من خلال عدة برامج.

إن اعتماد الاتحاد الأوروبي على الرقمنة هو أمر لا بد منه وليس له سبيل سواه، لأنه يجعله قادراً على تجاوز العديد من الصعوبات والتحديات. إلا أن انفتاحه على التكنولوجي لا يغنيه عن الدخول في

معضلات جديدة وتهديدات أكثر خطورة من سابقتها ، لأن المخاطر التي يحملها خيار الرقمنة تجعل الاتحاد الأوروبي في مواجهة حروب من نوع جديد تختلف عن الحروب التقليدية، وهي الحروب الإلكترونية التي يكون الفضاء الرقمي ساحة لها والتقنية الإلكترونية سلاحها.

الأمر الأكثر خطورة من ذلك، يكمن في صعوبة تحديد مصادر التهديد ومن يقف وراءها وما تحمله من تبعات قد تعصف بكل النجاحات المحققة والجهود المبذولة، كما قد تكون خطرًا على وجود الاتحاد برمته. ومن هنا يلاحظ المطلع، أن الاتحاد الأوروبي وقع في جدلية التحديات . ومن جهة لن يتمكن من تجاوز عجزه الديمقراطي ومعضلة شرعيته وصعوبة تحقيق أهداف سياساته العامة من جهة أخرى عند تلبية خيار الرقمنة يكون وجهًا لوجه أمام تحديات الجيل الجديد للحروب.

ولمواجهة هذه الجدلية، أدرك الاتحاد الأوروبي أن الحوكمة الإلكترونية هي السبيل الوحيد الذي يُمكنه من بلوغ أهداف سياساته العامة دون الوقوع في المخاطر الرقمية، فهي بمثابة آلية لضبط السلوكيات الرقمية لمختلف الفواعل لتكون أكثر مسؤولية في تصرفاتها الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحوكمة الإلكترونية تفتح المجال لمختلف الفواعل والشعوب الأوروبية للمشاركة في السياسات العامة للاتحاد الأوروبي من كل أنحاء أوروبا وفي أي زمان وتسهل لهم ذلك من خلال فتح قنوات الاتصال عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دون تحمّلهم عناء وتكاليف التنقل. بهذا يعمل الاتحاد الأوروبي على تحقيق كل خطته لتعزيز الممارسة الديمقراطية في صنع سياساته العامة من خلال خلق شبكة من التفاعلات الإلكترونية تشمل مختلف الفواعل لتكون سياساته العامة أكثر شفافية وفاعلية.

أهمية الموضوع:

يمكن تقسيم أهمية الموضوع إلى علمية وأخرى عملية:

الجانب العلمي يتمثل في تزايد اهتمام الباحثين بأنماط صنع السياسات العامة الجديدة في ظل الاستخدامات الجديدة للتكنولوجيا، بالإضافة إلى ما تفرزه هذه التكنولوجيا من تفاعلات ناتجة عن المشاركة الإلكترونية لمختلف الفواعل وتقاطعاتها مع أدوار الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة. إضافة إلى ذلك، تزايد الاهتمام بالمقاربات الجديدة التي تعمل على ترشيد السياسات العامة بمختلف مستوياتها وخاصة منها مقارنة الحوكمة الإلكترونية.

ومنه فالقيمة العلمية التي تكتسبها مقارنة الحوكمة الإلكترونية جديدة تهدف إلى تحويل الممارسات والسلوكيات الواقعية للفواعل إلى الفضاء الافتراضي، كما تتيح نوعاً من المرونة في تسيير التفاعلات الإلكترونية المتاحة في كل مكان وزمان، وتعمل على خدمة الصالح العام عن طريق ضبط وتوجيه المشاركة الإلكترونية للفواعل الرسمية وغير الرسمية في إطار تحقيق أهداف السياسات العامة وترشيدها. في هذا السياق، فلن محاكاة تجربة الاتحاد الأوروبي في توظيفه للحوكمة الإلكترونية، التي تعمل على تعظيم المكاسب التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتجنب الأضرار التي تنجر عنها، إنما هي محاولة علمية جادة يمكن أن تساعد على ترجمة هذه التجربة والاستفادة من خصوصياتها في مختلف مستويات التسيير. خصوصاً عند البحث في عملية إشراك الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسات العامة للاتحاد الأوروبي من خلال ما يعرف "بالمشاركة الإلكترونية" وتنظيم هذه المشاركات في ظل التعقد والتشابك الذي يمكن أن يطرأ على مستوى المعلومات المعروضة إلكترونياً، بالإضافة إلى البحث عن مدى استفادة الاتحاد الأوروبي من إشراك الفواعل غير الرسمية من خلال فتح القنوات الإلكترونية بغية التوصل لإدارة ذات فاعلية.

أما الأهمية العملية للموضوع، تكمن في الكشف عن عمليات الانفتاح على التحول الرقمي للفواعل الرسمية. وسبل تعزيز المشاركة الرقمية لمختلف الفواعل وفقاً لما يخدم المصالح العامة. وتصحيح الاختلالات العملية التي يمكن أن تنجم عن استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوجيه الجهود نحو صنع سياسات عامة تشاركية يكون لها أثر على القيمة الاجتماعية الجماعية للشعوب والمجتمعات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن كيفية تطبيق الحوكمة الإلكترونية في ترشيد السياسات العامة واستخلاص الدروس المستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي، عن طريق تدارك العثرات التي وقعت فيها والاستشهاد بالإنجازات التي تم تحقيقها، من أجل التوصل إلى نتائج وتوصيات يمكن طرحها للتجارب التكاملية التي تشترك فيها الجزائر في محيطها القاري والإقليمي على غرار الاتحاد الإفريقي أو المحاولات التكاملية العربية عموماً والاتحاد المغربي الذي مازال لحد الآن حبيس الوثائق والاتفاقيات دون أن يعرف انطلاقته الفعلية.

مبررات اختيار موضوع الدراسة:

يمكن تقسيمها إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

• الأسباب الذاتية:

تكمن الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع، إلى ميول الباحث لهذا بحوث والدراسات التي تركز على آخر ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات والاتصال من تطور، وربطها بالآثار التي يمكن أن تحدثها على الجانب السياسي بالإضافة إلى التوظيف السياسي لهذه التكنولوجيا.

• الأسباب الموضوعية:

تتميز الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع بين مبررات علمية وأخرى عملية، والعملية منها تكمن في:

- البحث عن أهم النظريات والمقاربات المناسبة لتفسير أثر الحوكمة الإلكترونية على ترشيد السياسات العامة؛
- حداثه مقارنة الحوكمة الإلكترونية في إدارة وضبط التفاعلات الإلكترونية وقلة المراجع حولها خاصة باللغة العربية فهي شبه منعدمة تمامًا؛ و
- التأسيس لنقاش أكاديمي حول حدود الدور الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة الإلكترونية في تطوير أداء السياسات العامة والزيادة من فاعليتها.

أما عملياً، فإن الأهمية الكبيرة التي تحتلها تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عالمنا المعاصر الذي يسمى بعصر المعرفة، تفرض على المهتمين ضرورة التركيز على هذا الجانب في دراساتهم الأكاديمية. فالتكنولوجيا أصبحت لغة العصر.

حدود الدراسة:

ارتكزت حدود الدراسة على ثلاثة محاور أساسية تتمثل في : الإطار الموضوعي، الإطار المكاني والإطار الزمني.

- الإطار الموضوعي : يتمحور موضوع الدراسة حول مقارنة الحوكمة الإلكترونية كنمط تسييري جديد للتفاعلات الإلكترونية لمختلف الفواعل في صنع السياسات العامة وترشيدها.

- الإطار المكاني: تم حصر المجال المكاني للدراسة من خلال التركيز على الاتحاد الأوروبي قبل وبعد انسحاب بريطانيا، حيث يُجسد نموذجاً لتفاعلات مختلفة عندما يتعلق الأمر بعمليات صنع سياساته العاملة على المستويين عبر الوطني والإقليمي وهو أحد التجارب الناجحة في حقل العلاقات الدولية، وهو جوهر تخصص الباحث.

- الإطار الزمني: تدور مجريات الدراسة في فترة زمنية محددة بين سنتي 2014-2022، رغم أن التجربة الرقمية للاتحاد الأوروبي بدأت سنة 2000، لكن التطبيق الفعلي بدأ مع سنة 2014، كما تم التطرق في متن البحث إلى البرامج الرقمية المستقبلية التي تمتد حتى سنة 2030.

إشكالية البحث:

إن التحولات التي يشهدها الاتحاد الأوروبي في بنيته الوظيفية، أدت إلى توسع أدواره ليتجاوز مهمة التنسيق بين الدول الأعضاء، ويتجه صوب تجسيد الهوية الأوروبية المشتركة، من خلال انفتاحه أكثر على الشعوب الأوروبية وفتح المجال للفواعل المختلفة للمشاركة في نشاطاته وصنع سياساته العامة لتكون أكثر فاعلية ورشادة. إلا أن الامتداد الجغرافي للاتحاد الأوروبي يحول عائقاً أمام تفعيل أدوار هذه الفواعل. لتجاوز هذه العقبة، تعتبر مقارنة الحوكمة الإلكترونية الخيار الأمثل لتعزيز المشاركة الإلكترونية للمواطنين، وأصحاب المصالح والمجتمع المدني في صنع السياسات العامة للاتحاد دون تحمل عناء التنقل. على هذا الأساس تتبادر إلى الذهن مجموعة من التسفهامات تتمحور حول الإشكالية التالية:

* إلى أي مدى يمكن للحوكمة الإلكترونية أن تساهم في ترشيد السياسة العامة للاتحاد الأوروبي ؟

فرضية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية سابقة الذكر تم اختبار الفرضية التالية:

* تسهم الحوكمة الإلكترونية في تعزيز السياسات العامة للاتحاد الأوروبي من خلال ضبط الممارسات الإلكترونية لمختلف الفواعل وتوجيهها لما يخدم المصلحة العامة.

المقاربة المنهجية المعتمدة في الدراسة:

استجابة لطبيعة الدراسة ولاختبار الفرضية المطروحة توجب علينا الاعتماد على عدد من المقاربات المنهجية في إطار التكامل المنهجي والمتمثلة في منهج دراسة حالة، مقارنة الحوكمة والمقاربة الشبكية ومدخل السياسة العامة. ويمكن سردها وتوضيح استعمالاتها فيما يلي:

- **منهج دراسة حالة:** يعتمد منهج دراسة حالة على البحث عن عينة يمكن اختيارها بدقة من أجل دراستها وتحليلها وتعميم نتائجها على مختلف الحالات المتشابهة. وتم استخدام هذا المنهج، في دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي عند توظيفه للحوكمة الإلكترونية لتعزيز سياساته العامة والبحث في مدى نجاعتها كعينة للدراسة.

- **مقاربة الحوكمة:** تعنى هذه المقاربة بدراسة التحول في أنظمة السلطة على المستوى "فوق وطني" و"البين وطني" و"دون وطني" من خلال التركيز على الفواعل الجديدة ومشاركتها في ممارسة أدوارها في تسيير الشؤون العامة في إطار أداء مؤسسات الاتحاد الأوروبي خصوصاً.

- **المقاربة الشبكية:** تهدف هذه المقاربة بالأساس إلى الكشف عن تعدد الفواعل من غير الدولة على المستوى الداخلي للدولة، أو على المستوى عبر وطني تعمل هذه الفواعل على المشاركة في صنع السياسات العامة واتخاذ القرارات على المستوى المحلي وال وطني والإقليمي والعالمي. وتم استخدام هذه المقاربة في الكشف عن الشبكة التفاعلية وأنماط الاتصال التي يمكن أن تحدث بين الاتحاد الأوروبي ومختلف الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية في إطار المشاركة الإلكترونية التي تتيح مجالاً واسعاً لنشاط هذه الفواعل وخلق شبكة معقدة من التفاعلات تساهم وتؤثر في عملية صنع وتنفيذ السياسة العامة للاتحاد الأوروبي.

- **مدخل السياسة العامة:** يهتم هذه المدخل بتحديد مستويات السياسة العامة -الوطنية، الإقليمية، العالمية- وعمليات صنعها. كما يحدد العوامل التي تؤثر فيها ويبرز الفواعل التي تشارك في صنعها في إطار شبكة التفاعلات بين مختلف الفاعلين. وتبين هذا المدخل درجة تفاوت تأثير الفواعل بين قضايا السياسات العامة في تعاقباتها الزمانية والمكانية. تم استخدام هذا المدخل في

تحديد المستوى الإقليمي للسياسة العامة من خلال تحليل السياسة العامة للاتحاد الأوروبي، وكذلك إبراز تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على صنع السياسات العامة من خلال فتح قنوات اتصال جديدة تعتمد على التقنيات الرقمية في إشراك مختلف الفواعل في إطار الحوكمة الإلكترونية.

الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على مجموعة من المراجع والأدبيات التي تتناول موضوع الحوكمة الإلكترونية وتأثيراتها على السياسات العامة ، خاصة منها الأدبيات الغربية التي تفرق بين الحوكمة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية، كما ركزت على شبكة التفاعلات التي تنجر عن المشاركة الإلكترونية لمختلف الفواعل. وتبحث عن أدوارها التفاعلية في ظل الحوكمة الإلكترونية قصد ترشيد السياسات العامة للاتحاد الأوروبي. من جملة هذه الأدبيات والدراسات يمكن الإشارة إلى البعض منها فيما يلي:

1. كتاب **Beate Kohler Koch & Rainer Eising** الموسوم بـ: «**The Transformation of Governance in the European Union**»، الصادر سنة 1999. يحاول الكاتبان في مؤلفه ما أن يرصد أهم التطورات التي عرفها الاتحاد الأوروبي في مجال التعاون والتنسيق في السياسات المشتركة، والبحث عن مقاربات جديدة تتواءم مع هذا التطور من خلال التحول إلى الحوكمة في الاتحاد الأوروبي من أجل التنسيق بين أدوار الجهات الفاعلة -مستقلة و /أو مترابطة- للتحكم فيها داخل وخارج الدولة القومية. كما يكشف الكاتبين عن أهمية التغيير في نمط الحوكمة الخاص بالاتحاد الأوروبي بسبب تحول سياسات الاتحاد الأوروبي إلى تنظيم السياسات القطاعية في إطار متعدد المستويات. كما حاول الباحثان تشخيص واقع أوروبا الحديثة (أي الاتحاد الأوروبي كنظام سياسي) من خلال وضع أطر مرجعية جديدة ورؤى ذات الصلة في الآليات الكامنة التي يمكن أن تفسر الاتحاد الأوروبي كنظام سياسي في حد ذاته. وعلى الرغم من الرؤية الموسعة التي حاول أن يسقطها الكاتبان عن التجربة الأوروبية في تحويل عمليات صنع السياسات العامة للاتحاد، إلا أنه لم يركز على الأدوار التي تقوم بها الفاعل الرسمية في صنع وتنفيذ السياسات الأوروبية خاصة مع موجة التحول الرقمية التي يشهدها الاتحاد الأوروبي . وكإضافة لهذا الكتاب، تتطرق هذه الأطروحة للأدوار التي تقوم بها الجهات الفاعلة من خلال استخدامات

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو ما يعرف بالمشاركات الإلكترونية للفواعل في إطار الحوكمة الإلكترونية.

2. كتاب **Leonhard Hennen** الموسوم بـ: «**European E-Democracy in Practice**»، الصادر سنة 2020 يستكشف هذا الكتاب كيف يمكن للأدوات الرقمية وتقنيات الوسائط الاجتماعية أن تساهم في المشاركة الأفضل لمواطني الاتحاد الأوروبي في صنع السياسة العامة للاتحاد الأوروبي. من خلال تحليل مشاريع المشاركة الإلكترونية التمثيلية المختارة على المستويات الحكومية المحلية والوطنية والأوروبية. حيث يحدد الكاتب الشروط المسبقة وأفضل الممارسات وأوجه القصور في ممارسات المشاركة الإلكترونية فيما يتعلق بإجراءات ومؤسسات صنع القرار بالاتحاد الأوروبي. ويعرض الكتاب دراسات حالة حول المراقبة البرلمانية، وممارسات التصويت الإلكتروني، والمجتمع الإلكتروني، ويقدم توصيات لتحسين تكامل الديمقراطية الإلكترونية في السياسة والحوكمة الأوروبية. إلا أن هذا الكتاب يركز فقط على المشاركة الإلكترونية للمواطنين في إطار تعزيز الديمقراطية الإلكترونية، إلا أنه أهمل المشاركة الإلكترونية لباقى الفواعل الأخرى خاصة القطاع الخاص والمجتمع المدني في صنع سياسات الاتحاد التي شملتها هذه الأطروحة.

3. كتاب **Kumar T. M. Vinod**، الموسوم بـ: **E-Governance for Smart Cities** ، هذا الكتاب في ثلاث طبعات الطبعة الأولى صدرت سنة 2014، والثانية سنة 2015، والطبعة الثالثة سنة 2017. وتم الاعتماد على الطبعة الثانية والثالثة. يحث عالج هذا الكتاب الحوكمة الإلكترونية في المدن الذكية من خلال تشخيص حالة مجموعة من المدن في العديد من البلدان، إذ يحاول في كتابه التفريق بين الحكومة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية. كما يدرس الأساليب التي يمكن من خلالها استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خدمة العديد من القضايا، كتطوير الخدمات الحكومية ورقمنتها لتكون في متناول المواطنين، وتحسين شبكة التفاعلات بين القطاع العام والخاص ومختلف الفواعل الأخرى. وتمكين المواطنين من المساهمة في صنع السياسات العامة عن طريق المشاركة الإلكترونية، وتمكينهم من الوصول السهل للمعلومات والبيانات.

وتمحورت عناصر هذا الكتاب في ثلاثة محاور أساسية، عالج من خلالها دراسة حالة عدد من المدن في العديد من الدول، ودرس مجالات الحوكمة الإلكترونية، وفي الأخير ركز على الأدوات والقضايا التي تقوم عليها الحوكمة الإلكترونية. إلا أنه لم يركز في تحليله على تجربة الاتحاد الأوروبي. حيث تهتم هذه الأطروحة بتحليل تجربة هذا الأخير في تبنيه لمقاربة الحوكمة الإلكترونية لترشيد سياساته العامة، من خلال التركيز على التفاعلات الرقمية للاتحاد الأوروبي مع مختلف شركائه وتأثرها على سياساته.

4. مقال **Nicolle Zeegers**، الموسوم بـ: « **Civil Society Organizations Participation in Political and Governance Review**، الصادرة عن **Indonesian Association for Public Administration**، المجلد الرابع، في طبعته الرابعة الصادرة سنة 2016. حيث عالجت هذه المقالة دراسة المشاورات العامة للاتحاد الأوروبي عبر الانترنت، وبحث من خلال هذه الدراسة، سبل تعزيز المشاركة الرقمية للمواطنين الأوروبيين والمجتمع المدني في هذه المشاورات، كما كشفت عن مدى نجاعتها في تكريس المشاركة المباشرة في صنع السياسات العامة للاتحاد الأوروبي. أما هذه الأطروحة شملت في تحليلها للتفاعلات الإلكترونية، كل من المشاركة الإلكترونية للمواطنين والقطاع الخاص، ولم تقتصر فقط على المجتمع المدني.

5. مقال **Huw Roberts** ومجموعة من الباحثين الموسومة بـ: « **Safeguarding European Values with Digital Sovereignty : An Analysis of Statements and Policies**، المنشورة في مجلة **Internet Policy Review**، المجلد العاشر الطبعة 3 الصادرة بتاريخ 30 سبتمبر 2021. عالجت هذه المقالة مسألة السيادة الرقمية للاتحاد الأوروبي كأساس لحماية القيم الأوروبية في العصر الرقمي، وذلك من خلال تحليل مناقشة مؤسسات الاتحاد الأوروبي لمفهوم السيادة الرقمية، كما ترسم هذه المقالة مجموعة من الخطط التي تجمع المجالات والتدابير السياسية الحالية في تعزيز السيادة الرقمية، كما تقوم هذه المقالة على تقييم فعالية هذه التدابير والبحث في مدى نجاعتها قصد تحقيق السيادة الرقمية الأوروبية.

رغم أن السيادة الرقمية مسألة جوهرية في السياسة العامة الرقمية للاتحاد الأوروبي، إلا أنها لا تقتصر في تحقيقها على الجهود الرسمية التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء. وإنما تتحقق من خلال تضافر جهود مختلف الفواعل. حيث تقدم هذه الأطروحة الأدوار التي يقوم بها القطاع الخاص الأوروبي في تطوير الصناعات التكنولوجية عالية الأداء، ومساهمات المجتمع المدني في نشر الوعي الجماعي حول الأمن السيبراني وحماية البيانات وغيرها من المساهمات.

6. تقرير أعده مجموعة من الخبراء يتأهه **Emmanuel Amiot** المعنون بـ: «**European Digital Sovereignty: Synng Values and value**» تحت إشراف مؤسسة **Oliver Wyman**، صدر هذا التقرير سنة 2020. تم تشخيص تجربة الاتحاد الأوروبي في التحول الرقمية، من خلال عرض النتائج المحققة لهذه التجربة، حيث توقعوا أن تزيد مساهمة الاقتصاد الرقمي للنمو الاقتصادي السنوي للاتحاد الأوروبي بـ 1.1 نقطة مئوية.

لكن بعد تقييم هذه التجربة ومقارنتها مع غيرها من النماذج الأجنبية، كتجربة الولايات المتحدة الأمريكية والصين. تبين أن نتائج التحول الرقمي للاتحاد الأوروبي مازالت محتشمة عن غيره من الدول في مجال الرقمنة، حيث استعرض الخبراء العديد من الأسباب التي أدت إلى هذا التخلف وكان أثرها وضح على ضعف وهشاشة السيادة الرقمية للاتحاد الأوروبية. متوصلين في الأخير، أن الاتحاد الأوروبي يستوجب عليه إعادة النظر في سياساته الرقمية، من خلال الاهتمام أكثر بالاستثمارات في التقنيات عالية الأداء والذكاء الاصطناعي وضرورة العمل على زيادة مهارات الأفراد في التقنيات الرقمية.

وما تضيفه هذه الدراسة عن هذا التقرير، يتمثل في توظيف الإحصائيات والبيانات التي قدمها هذا الأخير حول الاستخدامات الرقمية للفواعل وتحليل التفاعلات الإلكترونية بينها وبين هيئات الاتحاد الأوروبي في إطار تجسيد الحوكمة الإلكترونية والبحث عن درجة تأثيرها على سياساته العامة.

تبرير خطة البحث

للإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

في الفصل الأول تم التطرق إلى التأصيل النظري للدراسة، وذلك من خلال الإحاطة بمفهومى الحوكمة الإلكترونية والسياسة العامة. بالإضافة إلى القيام بدراسة مسحية لنموذج البحث المتمثل في الاتحاد الأوروبي. وتم تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث، حيث تناول المبحث الأول مقارنة مفاهيمية تأصيلية للحوكمة الإلكترونية. أما المبحث الثاني فتناول مفهوم السياسة العامة، ليركز المبحث الثالث على الدراسة المسحية للاتحاد الأوروبي من خلال التعريف به وإبراز أهدافه وخصائصه، ومجالات سياساته العامة. أما المبحث الرابع بمطالبه الأربعة فعمل على ضبط المقاربات النظرية المفسرة لكل من الحوكمة الإلكترونية والسياسة العامة.

الفصل الثاني من الدراسة قسم إلى أربعة مباحث هو الآخر. حيث يهتم بالبحث في مظاهر التحول الرقمي التي شهدها الاتحاد الأوروبي. وذلك من خلال إبراز إمكانيات ه التقنية واللوجستية والإلكترونية في المبحث الأول. أما المبحث الثاني، فركز على برامج وخطط رقمنة أوروبا. والمبحث الثالث تناول مراجعة المنظومة القانونية في ظل التحول الرقمي الأوروبي. والمبحث الرابع، تناول أبرز هيئات ومراكز الضبط الرقمي للاتحاد الأوروبي.

أما الفصل الثالث فيعنى بهندسة صنع السياسة العامة الأوروبية في ظل الحوكمة الإلكترونية. تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، حيث درس المبحث الأول دراسة تفاعلات الحوكمة الإلكترونية والسياسة العامة للاتحاد الأوروبي. والمبحث الثاني اهتم بمعالجة السياسة العامة الرقمية وحوكمة البيانات الرقمية الأوروبية. أما المبحث الثالث فيتناول تأثير الحوكمة الإلكترونية على بعض السياسات العامة للاتحاد الأوروبي. أما المبحث الرابع والأخير، فتم تخصيصه لتقييم واستشراف الحوكمة الإلكترونية في ترشيد السياسات العامة للاتحاد الأوروبي.

صعوبات الدراسة:

تعود التحديات التي واجهت الباحث عند تناول هذه الدراسة، إلى عدد من الصعوبات وهي

كالتالي:

- الصعوبة الأولى تكمن في حداثة التجربة الأوروبية في مواكبتها للتحول الرقمي، الذي بدأ التفكير فيه مع بداية الألفية إلا أن التجسيد الفعلي بدأ سنة 2014 مع طرح برنامج الحكومة

الإلكترونية وبرنامج أوروبا الرقمية 2014-2020. حيث أثرت في صعوبة تحديد نتائج هذه التجربة وتحليلها.

- الوفرة الكبيرة في المراجع خاصة باللغة الإنجليزية، التي تناولت تجربة الاتحاد الأوروبي، لكن ما يميز هذه الدراسات أنها ركزت على جزئيات من التجربة الأوروبية في إطار تحولها الرقمي. فهناك من ركز في بحثه عن التحول الرقمي، وهناك من ركز على المشاركة الإلكترونية للمجتمع المدني الأوروبي، وهناك بحوث مهمة بدراسة الديمقراطية الإلكترونية في بعض دول الاتحاد. وفي ظل غياب دراسة شمولية تضم مختلف جوانب التحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية للاتحاد الأوروبي، صعبت على الباحث عملية التنسيق والربط بين هذه الدراسات.

- حركية المعطيات الأرقام والإحصائيات التي تعكس تجربة الاتحاد الأوروبي ونتائج استخداماته للحوكمة الإلكترونية، هذا الأمر صعب من الضبط التام والدقيق لنتائج الدراسة.

- تضارب الأرقام والإحصائيات بين المراجع مما صعّب على الباحث تحري الدقة في النتائج التي يبني عليها الدراسة.

الفصل الأول

الحكومة الإلكترونية، السياسة العامة والاتحاد الأوروبي:

دراسة مفاهيمية نظرية

المبحث الأول: نحو مقارب مفاهيمية تأصيلية للحكومة الإلكترونية.

المبحث الثاني: في مفهوم السياسة العامة.

المبحث الثالث: الاتحاد الأوروبي دراسة مسحية.

المبحث الرابع: مقاربات تحليل الحكومة الإلكترونية والسياسة العامة.

إن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يشهد العالم، يتميز بحركية متسارعة لم يكن لها سابقة من قبل. أحدث هذا التطور التكنولوجي المتسارع، ثورة فكرية استوجبت إعادة المراجعة العديد من المفاهيم في مختلف الميادين والمجالات الفكرية عموماً، والمفاهيم ميدان العلوم السياسية بالتحديد. هذه الثورة كان دافعها الأساسي، متمثل في اختراق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للبنى المعرفية للمفاهيم السياسية وإخراجها من السياقات التقليدية التي كانت سائدة قبل هذه الطفرة التكنولوجية المعاصرة. ومن بين المفاهيم الكبرى التي اجتاحتها موجة التغيير في ميدان العلوم السياسية مفهوم السياسة العامة، الذي كان في الأساس محل خلاف بين الباحثين في تحديد معنى مشترك له. ومن هنا كان لزاماً البحث في مفهوم كل من السياسة العامة الذي تأثر بهذه التكنولوجيا التي أدخلت عليه أنماط تسيير جديدة تزيد من نجاعتها وكفاءتها. من بين الأنماط، الحوكمة الإلكترونية التي تعتبر هي الأخرى من المفاهيم الجديدة في ميدان العلوم السياسية.

من بين الفواعل الرسمية التي تداركت هذه المتغيرات الجديدة، الاتحاد الأوروبي الذي حاول التأقلم مع هذه المتغيرات وتكييف سياساته العامة مع المتطلبات الجديدة لعصر الرقمنة والتطور التكنولوجي. على هذا الأساس، يركز هذا الفصل على تحديد مفهوم السياسة العامة، بالإضافة إلى ضبط مفهوم الحوكمة الإلكترونية، يشمل كذلك دراسة مسجبة للاتحاد الأوروبي باعتباره نموذج تطبيقي للبحث. وفي الأخير التطرق للمقاربات النظرية المفسرة لكل من الحوكمة الإلكترونية والسياسة العامة.

المبحث الأول: نحو مقارنة مفاهيمية تأصيلية للحكومة الإلكترونية

لا يمكن أن يتجادل اثنان حول ما أحدثته تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أثر على مختلف البنى والأنساق -بدءاً من الفرد إلى النظام العالمي المعاصر- . فالانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، جعل العالم أكثر ترابطاً وتعقداً. فلا يمكن أن يحدث فعل أو سلوك إلا إن كان له أثر سواء على مستوى الأفراد أو الدول أو حتى على المستوى عبر دولاتي. كما أن لهذا السلوك يمكن أن يحتمل البعد الإيجابي، مثل ما يمكن له أن يتجه نحو السلبية في الممارسات. لذلك يجمع مختلف الفواعل للبحث عن حلول تكون أكثر فعالية ونجاعة تحد من والجرائم السيبرانية الناتجة عن الممارسات السلبية للتكنولوجيات الحديثة والمتطورة، وتعظيم المكتسبات التي يمكن أن تتحقق من خلال التطور التكنولوجي.

وبعد إعلان الدول عن عدم قدرتها على التصدي لهذه التهديدات، التي يتعدى أثرها حدودها الإقليمية. أدركت كذلك، أنها مضطرة للانخراط في عالم الرقمنة، وبالتالي لا يمكنها تجاوز أخطار التهديدات الإلكترونية إلا من خلال تنسيق الجهود الجماعية لمختلف الفواعل للحد من هذه الممارسات والاستفادة من مكاسب التكنولوجيا بالطرق الآمن. وكانت الحوكمة الإلكترونية هي المقاربة الأقرب للتجسيد هذا الطموح. كإطار عمل لمشروع ضبط الممارسات الرقمية وتوجيهها لما يخدم المصلحة العامة.

هذا الأمر أدى إلى تزايد الاهتمام حول الحوكمة الإلكترونية، خاصة في الدول الغربية التي تعتبرها الركيزة الأساسية في تسيير مختلف مجالات نشاطاتها، إلا أن هناك شحاً كبيراً حول الاهتمام بها في الدول النامية عموماً بالخصوص في البلدان العربية، ويطغى هذا الشح على المستوى الممارساتي أو العملي، وحتى على المستوى العلمي. حتى وإن كانت هناك إسهامات فكرية فإنها تخطئ بين مفهوم الحوكمة الإلكترونية **Electronic Governanace** والحوكمة الإلكترونية **Electronic Government**. هذا المبحث سيركز بالأساس على تحديد المعنى الدقيق للحكومة الإلكترونية، حتى يتسنى التفريق بينها وبين كل ما يتقاطع معها من مصطلحات.

المطلب الأول: الحوكمة الإلكترونية كمفهوم عام متعدد الفواعل والمستويات.

قبل استعراض مفهوم الحوكمة الإلكترونية، يستوجب الإشارة إلى أن هناك غموضاً يشوب مصطلح الحوكمة بحد ذاته خاصة في الكتابات العربية التي لم تضبط بعد المعنى الحقيقي للمصطلح، كما يوجد اختلاف حتى في ترجماته إلى اللغة العربية. ومن يستوجب التطرق إلى تعرف الحوكمة بشكل منفصل لإزالة الغموض الذي يشوبه، والوصول إلى فهم شامل يسهل إدراك المعنى الكلي للمفهوم المركب، ألا وهو الحوكمة الإلكترونية.

أولاً: تعريف الحوكمة

عرف مصطلح الحوكمة *Governance* انتشاراً واسعاً في استخدامه ، فأول ما استخدم كان في ميدان العلوم الاقتصادية من خلال الإشارة إلى حوكمة الشركات، وفي أواخر التسعينيات من القرن الماضي ونهاية الحرب الباردة، بدأ في الانتشار ليشمل مجالات علمية متعددة منها حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية. ومع اختلاف التخصصات العلمية والاتجاهات الفكرية للمختصين والباحثين الذين استخدموا هذا المصطلح، أصبح من الصعب إيجاد تعريف موحد له، خاصة أن كل شخص يعرفه حسب طبيعة تخصصه واتجاهاته الفكرية.

في تقرير البنك الدولي لسنة 1992 المعنون بـ "الحوكمة والتنمية"، تم تعريف الحوكمة بأنها: "الطريقة التي تمارس بها السلطة في تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدول من أجل تحقيق التنمية".¹ إلا أن الأستاذين جون دوناهيو *John D. Donahue* وجوزيف ناي *Joseph S. Nye*، يعرفان الحوكمة بأنها: "تنظيم وتقنين الحياة الجماعية وكل ما يمكن أن نقوم به مع أشخاص آخرين".² من خلال هذين التعريفين، يُفهم بأن الحوكمة تعني الاهتمام بالقواعد والنظم التي تنظم سلوك وتصرفات مختلف الفواعل. والملاحظ من هذين التعريفين، أنهما حاولا توسع حيز القواعد والعمليات والتنظيم والتقنين والهياكل التي يمكن أن تفرضها الحوكمة على كل العلاقات المجتمعية، أي كل ما يربط الفرد بغيره من الأفراد من تصرفات وسلوكيات.

¹ World Bank, «Governance and Development», (World Development Report Washington-United States of America: A World Bank Publication, 1992). P 1.

² John D. Donahue & Joseph S. Nye, Governance Amid Bigger: Better Markets, (Washington: Brookings Institution Press, 2001), P 1.

أما الأستاذ صالح زياني والأستاذ مراد بن سعيد ، فعرفا الحوكمة بأنها: " تعني التنسيق بين دور الدولة والفواعل الأخرى، وتمثل أسلوبًا جديدًا للحكم القائم على المشاركة، الشفافية، العدالة، المسؤولية والمساواة في إدارة شؤون الدولة ".¹ بمعنى آخر، يمكن ربط معنى الحوكمة بالجهود التي تبذلها في إطار التنسيق المشترك بين مختلف الفواعل. كما تطرق هذا التعريف تطرق إلى أهم المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة، في إطار تحقيق المصالح العامة من خلال أسلوب عمل جديد للدول في التعامل مع القضايا العامة.

وفي نفس الإطار اعتبرت الحوكمة بأنها أمر بالغ الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية وبلوغ الأهداف المرجوة للمجتمع. والحوكمة لها ركائز حاسمة لمواجهة التحديات والتصدعات التي يمكن أن تواجه الدولة في تحقيقها للتنمية المستدامة.² ما يلاحظ على هذا التعريف، أن هركز على الجانب التنموي للحوكمة، من خلال جعلها كآلية أو عملية يتم من خلالها تحقيق التنمية. وبالتالي أغفل هذا التعريف الكثير من الجوانب التي ترتكز عليها الحوكمة، كالفواعل الأساسية التي تتقاسم الأدوار والمسؤوليات إلى جانب الدولة، والمبادئ التي تقوم عليها وكذا الإطار المؤسسي الذي تقوم عليه.

وبشيء من التفصيل عرف الأستاذ أسيم براكاش *Aseem Prakash* الحوكمة بأنها: عبارة عن تنظيم العمل الجماعي من خلال إنشاء مؤسسات التي يمكن اعتبارها قواعد اللعبة التي تتيح أو تصف أو تمنع إجراءات معينة من خلال تغيير الدوافع، كما أن هذه المؤسسات تعمل على تسهيل العمل الجماعي وتمكين الأطراف الفاعلة من تحقيق أهدافها الفردية والجماعية.³ في نفس سياق يعتبر الأستاذ ديفيد أرمسترونغ *David Armstrong*، أن مصطلح الحوكمة جاء للدلالة على القواعد والهياكل والعمليات التي توفر قدرًا من التنظيم للنشاط والعمل من أجل تحقيق أهداف معينة في مناطق محددة. هذه القواعد والهياكل والعمليات قد تكون رسمية أو غير رسمية.⁴ أما هذين التعريفين فكان تركيزهما على الإطار المؤسسي للحوكمة ، التي من خلالها يمكن إدارة العمل الجماعي لمختلف الفواعل من أجل تحقيق

¹ صالح زياني ومراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات، (باتنة، الجزائر: دار قان للنشر والتوزيع، 2010)، ص 29.

² Irène Hors, China in Global Economy: Governance in China, (Paris-France: Organization for Economic Co-operation and Development Publishing, 2005). P 11.

³ Aseem Prakash « Governance and Economic Globalization: Continuities and Discontinuities », from website: <http://faculty.washington.edu/aseem/ga.pdf>, Browse at: 2013-08-16

⁴ David Armstrong & Others, Civil Society and International Governance: the Role of Non-state Actors in Global and regional regulatory frameworks, (New York: Routledge, 2011). P 1.

المصلحة العامة، ومن هنا تم إغفال المبادئ التي تقوم عليها هذه الهياكل والمؤسسات في تسيير الأعمال الجماعية، بالإضافة إلى النمط السلطوي الذي يحدد آليات ممارسة هذه الفواعل لأدوارها.

كما عرفت الحوكمة أنها، ذلك التنظيم الذي يركز على مختلف تفاعلات الفواعل الرسمية وكذلك الفواعل غير الرسمية المشاركة في الأنشطة التي تهدف إلى حل المشاكل الاجتماعية أو خلق الفرص المجتمعية، كالمشاركة في تنظيم التفاعلات وإنشاء الأسس المعيارية لجميع تلك الأنشطة.¹

على الرغم من اختلاف وجهات نظر الباحثين والمختصين في تعرف الحوكمة، إلا أنهم يتفقون بأنها تنظيم العمل الجماعي لمختلف الفواعل، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، مع إتاحة الفرص للجميع للعمل بشكل جماعي لتسيير مختلف النشاطات وضمان الشفافية والرقابة على مختلف الأنشطة، وتفعيل آلية المساءلة وسيادة القانون، من أجل تحقيق الأهداف المسطرة بفعالية وضمان استمرار هذه الفعالية.

مما سبق من هذه التعريفات، يمكن استخلاص تعريف إجرائي للحوكمة، حيث يمكن القول بأنها عبارة عن العمليات والإجراءات والقواعد والمؤسسات التي يتم بمقتضاها ضبط وتنظيم سلوكيات وتفاعلات مختلف الفواعل -الرسمية: كالحكومة والمؤسسات الرسمية، وغير الرسمية كالقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأفراد... وغيرها-، وإرساء مبادئ المشاركة والرقابة والعدالة والمساواة والشفافية وسيادة القانون في تسيير وإدارة مختلف مجالات الحياة الإلكترونية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية والبيئية وغيرها، على مستوى المؤسسة أو إدارة الشؤون المحلية للدولة أو على المستوى الإقليمي أو العالمي، من خلال ممارسة السلطة في شكلها الخطي أو الأفقي الذي تتساوى فيه مختلف الفواعل في ممارسات أدوارها وتحملها لمسؤولياتها.

ثانياً: تعريف الحوكمة الإلكترونية:

بعد التوصل لتعريف شامل لمصطلح الحوكمة وإزالة الغموض عنه، يتضح أن هناك العديد من العوامل التي كان لها تأثير كبير في بروز مفهوم الحوكمة الإلكترونية، وكانت سبباً في صعوبة الوصول إلى اتفاق موحد حول تعريفه، خاصة في الأدبيات والدراسات العربية. من بين هذه الأسباب حداثة المصطلح واعتباره عن الفكر العربي، لأنه وليد الاجتهادات الفكرية الغربية وبالتحديد الدراسات

¹ Jim Whitman, The Limits of Global Governance, (New York: Routledge, 2005), P 17.

الأنجلوسكسونية، بالإضافة أن مصطلح الحكومة الإلكترونية **Electronic Government** كان سابقاً للحكومة الإلكترونية **Electronic Governance**، ما أدى إلى استخدامه في الكثير من الدراسات العربية كمرادف له أو بديل عنه. ومن جهة آخر أن الحكومة الإلكترونية أصبحت واقعاً ممارساتياً في الدول الغربية، إلا أنه لم يتجاوز مراحل البحث والتنظير والدراسة في الكثير من البلدان النامية عموماً والدول العربية بشكل خاص. على هذا الأساس، تم استعراض مجموعة من التعريفات التي من خلالها يمكن إزالة اللبس حول المفهوم بالإضافة إلى التوصل إلى تعريفاً إجرائياً له، والتالي الفصل بين الحكومة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية.

الحكومة الإلكترونية حسب زهي وان فانغ *Zhiyuan Fang*، هي "الآلية التي تسمح بالمشاركة المباشرة للمواطنين في الأنشطة السياسية التي تتجاوز الحكومة الإلكترونية وتشمل الديمقراطية الإلكترونية والتصويت الإلكتروني ونشاطات المشاركة السياسية عبر الانترنت¹. لذا مفهوم الحوكمة الإلكترونية يشمل الحكومة الإلكترونية ومشاركة المواطنين والأحزاب السياسية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والأفراد. وفي نفس السياق يعرف شارون دوز *Sharon Dawes* الحوكمة الإلكترونية: "تشمل الحوكمة الإلكترونية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم الخدمات العامة والإدارات الحكومية والعمليات الديمقراطية والعلاقات بين المواطنين، المجتمع المدني، القطاع الخاص والدولة"². إلا أن هذا التعريف حاول حصر الحوكمة الإلكترونية في تقديم الخدمة العمومية من خلال الاعتماد على رقمنة القطاع العام والتفاعلات التي يمكن أن تحدث بين هذا الأخير ومحيطه الخارجي.

في حين تقوم الحوكمة الإلكترونية على أربع عمليات - هي التشاور الإلكتروني والتحكم الإلكتروني والمشاركة الإلكترونية والتوجيه المجتمعي الشبكي - على العكس، الحكومة الإلكترونية التي تشير إلى الهيكل المسؤول عن تقديم الخدمات الإلكترونية وسير العمل الإلكتروني والتصويت الإلكتروني والإنتاجية الإلكترونية.³ كما عرف مصطلح الحوكمة الإلكترونية، بأنه اختيار أنشطة الدعم الرقمية

¹ Fang Zhiyuan, E-government in Digital Era: Concept, Practice, and Development », *International Journal of Computer, the Internet and Management*, (Bangkok Thailand: Siam Technology college, , Vol:10, N°:02, 2002). P5.

² Sharon S. Dawes, «The Evolution and Continuing Challenges of E-Governance », *Public Administration Review*, (American Society for Public Administration, Vol :68 ;Special Issue 1, December 2008). P 86.

³ Gordon Monday Bubou & Others, « Acomplex Systems Approach To E-governance Adoption and Implementation in Bayelsa stas: Nigeria », *Independent Journal of Management & Production*, Vol :9, N° :2, April –June 2018). P 478.

لصياغة السياسات والتدقيق والإشراف على تحقيق أهداف السياسة.¹ يتميز هذا التعريف بالغموض، لأنه لم يفصل في أنشطة الدعم الرقمية التي تعمل على صياغة السياسات، كما أنه لم يبرز الأسس التي تقوم عليها عملية الاختيار بين هذه الأنشطة. فهو يطرح العديد من التساؤلات عن هذه العملية.

في حين يرى **علي السلمي**، بأن الحوكمة الإلكترونية تقوم على استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات من أجل تحقيق التنمية الاستراتيجية للوطن من دون التفريط في حقوق المواطنين والاعتبارات الإنسانية ذات الأولوية. ويعتبر أن للحوكمة الإلكترونية وجهين أحدهما الديمقراطية والآخر الشفافية.² في حين يذهب هذا التعريف، إلى التركيز على الدعامة التقنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسهل من تحقيق المخططات التنموية الكبرى من الاعتماد على الديمقراطية التشاركية التي أشار إليها ضمناً، والعمل بشفافية في تنفيذ هذه الإستراتيجيات.

فالحوكمة الإلكترونية تشمل الحوكمة الإلكترونية، بالإضافة إلى القضايا الرئيسية للحوكمة كمشاركة أصحاب المصالح عبر الإنترنت في صياغة السياسات العامة ومناقشتها وتنفيذها. وبالنسبة **لأوكلي Okliey** فإن الحوكمة الإلكترونية هي عبارة عن مجموعة من العمليات التي تتوسط فيها التكنولوجيا والتي تغير توزيع الخدمات العامة والتفاعلات الأوسع نطاقاً بين المواطنين والحكومة. وتمكن الحوكمة الإلكترونية هذا التحول على الرغم من أن الأطر الاجتماعية والسياسية يمكن أن تشكل نتيجة أنظمة "الحوكمة الإلكترونية".³ كم عرفت الحوكمة الإلكترونية، على أنها تمثل التطبيق الإلكتروني في الخدمات الذي يؤدي إلى التفاعل والتواصل بين الفواعل الثلاث (الحكومة+القطاع الخاص+المجتمع المدني)، والقيام بالعمليات الحكومية الداخلية بين المصالح الحكومية بعضها ببعض إلكترونياً بغية تبسيط وتحسين أوجه الحوكمة الديمقراطية المرتبطة بالمواطنين ومؤسسات الأعمال على حد سواء.⁴

¹ Perri Six, E-Governance: Styles of Political judgment in the information age polity, (London: Palgrave Macmillan, 2004), P16.

² علي السلمي، الإدارة في عصر المعرفة والعولمة، (القاهرة- مصر: سما للنشر والتوزيع، 2014). ص331.

³ Vicente Pina, « E-governance Developments in EU Cities. Reshaping Government Relation to Citizens », From website: https://www.researchgate.net/publication/228359256_E-governance_Developments_in_EU_Cities_Reshaping_Government_Relation_to_Citizens. Browse at: 29/12/2018.

⁴ سحر قدوري الرافي، "الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، (جامعة حسبية بن بوعلی- الشلف، العدد: 7، 2009). ص 308.

أما المجلس الأوروبي فلعتبر الحوكمة الإلكترونية بأنها تعني استخدام التقنيات الإلكترونية في ثلاث مجالات من النشاط العام وهي كالتالي:¹

- توطيد العلاقات بين السلطات العمومية والمجتمع المدني.

- تكريس الديمقراطية الإلكترونية من خلال مراقبة نشاطات السلطات العمومية في جميع مراحل العملية الديمقراطية.

- تقديم الخدمات العامة (الحوكمة الإلكترونية).

في نفس السياق حاول شارون دوز *Sharon Dawes* دراسة الحوكمة الإلكترونية من خلال خمسة أهداف مترابطة معها وهي:²

1. إطار السياسة العامة، تعد القوانين والسياسات المتعلقة بالمعلومات الركيزة الأساسية للحكومة

الإلكترونية. إذ تحدد أهداف السياسة وتحدد القواعد والشروط التي يتم بموجبها جمع المعلومات وحمايتها ومشاركتها من قبل الحكومة مع الأفراد والقطاع الخاص لتنفيذها.

2. تحسين الخدمات العامة: تتضمن أهداف الحوكمة الإلكترونية تحسين الخدمة انتهاج النهج

المنطقي بدل من المنظور التنظيمي، مما يتيح إمكانية سهولة الوصول للمعلومات أو الخدمات الحكومية من طرف المواطنين والشركات وتوسيع خياراتهم.

3. الجودة العالية والفعالة للعمليات الحكومية من حيث التكلفة: لا تشمل الحوكمة الإلكترونية

تحسين كفاءة الأداء الإدارية والمهني والفني فقط، بل تشمل حتى الاستثمارات في البنية التحتية وإدارة المعلومات واستخدامها والابتكار التنظيمي وإدارة المخاطر وإصلاح التدابير والقدرات والقوى العاملة وتقييم الأداء.

4. مشاركة المواطنين في العمليات الديمقراطية: غالبا ما تسمى المشاركة الإلكترونية، المشاركة

تغطي عدد من العمليات الديمقراطية، التي تشمل إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا ومحتوى المعلومات

¹ « e-Governance: Conceptual Framework » From website: http://arc.gov.in/11threp/arc_11threport_ch2.pdf, Browse at: 16/02/2016, P9.

² Sharon S. Dawes, Op.Cit. P87.

وقابلية استخدامها، والتفاعل مع الحكومة، والخطاب العام حول الموضوعات السياسية والمشاورات العامة أو عمليات إشراك المواطنين في عمليات وضع جداول الأعمال.

5. الإصلاح الإداري والمؤسسي: من خلال التركيز على المساءلة والشفافية والثقة، ويرتبط

الإصلاح بهياكل وعمليات الحكومة بالإضافة إلى الأدوار والمسؤوليات التي تفوضها الحكومات للقطاع الخاص والمنظمات غير الربحية، من أجل القيام بالوظائف العامة.

وبفضل التقدم السريع للتكنولوجيا، أصبحت الحوكمة الإلكترونية تحتل الصدارة في تعزيز الحكم الرشيد. على عكس الإصلاحات العامة الأخرى التي تسعى إلى زيادة الكفاءة الداخلية، وبالتالي التركيز بشكل صارم على زيادة قدرة الحكومة في تقديم الخدمات. فالحكومة الإلكترونية ومزيج تحليل البيانات ومنصات مساهمة المواطنين لديها القدرة على تحويل طبيعة العلاقة بين المواطنين وحكوماتهم، والوصول إلى فرص المشاركة في الحياة المدنية والسياسية والمشاركة في صنع القرارات والسياسات العامة.¹

والحوكمة الإلكترونية عموماً هي مفهوم أشمل من مصطلح الحوكمة الإلكترونية، لأنها تحدث تغيير في طريقة التواصل بين المواطنين والحكومات، والحكومات مع بعضها البعض. فالحكومة الإلكترونية استحدثت مفاهيم جديدة للمواطنة، سواء من ناحية الاحتياجات أو مسؤوليات المواطن تهدف من خلالها لزيادة مشاركة المواطنين وتخويلهم وتمكينهم للمساهمة في القضايا العامة.² فالحكومة الإلكترونية تتيح أساليب جديدة للقيادة، و مناهج حديثة لمناقشة واتخاذ القرارات السياسية والاستثمار، وأساليب جديدة في التحصيل العلمي، وآليات حديثة للاستماع للمواطنين وطرقاً جديدة في تنظيم وتقديم المعلومات والخدمات.³

من خلال ما سبق يمكن اعتبار الحوكمة الإلكترونية بأنها أساليب ضبط جديدة تفتح المحل لمختلف الفواعل للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية وفقاً لما يخدم المصالح العامة عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي تضمن سهولة التفاعلات وتكرس مبادئ الشفافية والنزاهة والكفاءة والفعالية والنجاعة في صنع وتنفيذ السياسات العامة.

¹ United Nations, « E-Governance and Urban Policy design », (Human Settlements Programme, Nairobi: UNON Publishing Services Section, 2015). P5.

² Shailendra C.Jain Palvia & Sushil S.Sharma, «E-Government and E-Governance: Definitions/Domain Framework and Status around the World », From website: http://www.iceg.net/2007/books/1/1_369.pdf, Browse at: 20/02/2016, P3.

³ Ibid. P3.

بعد عرض جملة من التعريفات للحوكمة الإلكترونية واستخلاص تعريف إجرائي يمكن التطرق إلى المبادئ التي تقوم عليها هذه الأخيرة في العنصر الموالي.

ثالثاً: مبادئ الحوكمة الإلكترونية

من خلال الاطلاع على كتابات المهتمين بالحوكمة الإلكترونية، يلاحظ أنه لا يوجد توافق بين الباحثين حول المبادئ التي تقوم عليها هذه الأخيرة، فهناك من يعرض مجموعة من المبادئ ويغفل غيرها وهناك من يتوافق مع غيره في نفس المبادئ. على هذا الأساس لخص **دوبريكا سافيك Dobrica Savic** المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الحوكمة الإلكترونية في ثلاثة مبادئ تكمن (الانفتاح، النزاهة والمساءلة) وهي كالتالي:¹

1. **الانفتاح Openness**: هو واحد من المبادئ الأساسية اللازمة لضمان ثقة أصحاب المصلحة (القطاع الخاص) والمجتمع المدني في عمليات صنع القرار والإجراءات المتخذة من طرف القطاع العام. كما أنه يساعد على إرساء الثقة العامة في إدارة المؤسسات العمومية والأفراد داخلها. ويتحقق الانفتاح من خلال التشاور الهادف مع أصحاب المصلحة وتقديم معلومات كاملة، دقيقة وواضحة؛

2. **النزاهة Integrity**: تتطلب التعامل الصريح والشفاف. فهي تقوم على الصدق والموضوعية، ومستويات عالية من الاستقامة في إدارة الأموال والموارد العمومية وإدارة شؤون المؤسسة. فهي تعتمد على تفعيل الرقابة على المعايير الشخصية والمهنية للأفراد داخل المؤسسة. وينعكس ذلك في إجراءات صنع القرار وجودة التقارير المالية وأدائها؛

3. **المساءلة Accountability**: وهي عملية يتم بموجبها مساءلة مؤسسات القطاع العام والأشخاص العاملين فيها، فهي المسؤولة عن قراراتهم وأفعالهم بما في ذلك الإشراف على الأموال العمومية وجميع جوانب الأداء، والمساءلة هي واجب الإجابة عن المسؤولية الممنوحة.²

¹ Shailendra C.Jain Palvia & Sushil S.Sharma Ibid, P3.

² Dobrica Savic, «E-Governance: Theoretical foundations and practical implications» From website: http://dobrica.savic.ca/pubs/egovernance_foundations.pdf, Browser at: 16/02/2016, P30.

وفي دراسة قدمتها الأمم المتحدة سنة 2002، شملت 190 دولة عضوا. إذ تعتبر أكبر وأشمل دراسة أجريت بشأن قضايا الحوكمة العالمية، وبناءً على نتائجها حددت الأمم المتحدة خمسة مبادئ توجيهية للحكومة الإلكترونية وهي:¹

1. بناء خدمات تزيد من خيارات المواطنين؛

2. جعل الحكومة وخدماتها أكثر قربا من المواطن من خلال وصولها بشكل أفضل؛

3. الاندماج الاجتماعي؛

4. توفير المعلومات بطريقة مسؤولة؛

5. استخدام تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية بكفاءة وفعالية.

على غرار دراسة الأمم المتحدة، فقد قدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في دراسة لها سنة 2002، عشر مبادئ أساسية للحكومة الإلكترونية لخصتها في النقاط التالية:²

1. الالتزام: إعلان الأهداف الممكنة وتقديم الدعم المالي؛

2. الحقوق: ضمان الوصول والخصوصية والسرية لجميع المستخدمين؛

3. وضوح: اعتماد معايير القياس لتقديم الخدمات الإلكترونية؛

4. الزمان: توفير أطر زمنية طويلة الأجل وتجنب مواعيد نهائية مصطنعة؛

5. الموضوعية: وضع معايير لأداء الشبكة ومدى رضا المستخدمين؛

6. الموارد: توظيف الموظفين المهرة لتصميم وتنفيذ وتشغيل مرافق؛

7. التنسيق: استخدام نظرة مشتركة، وتوثيق محتوى السيطرة؛

8. المساءلة: يكون مسؤولا عن جودة الخدمة الإلكترونية وكمية؛

9. التقييم: إجراء عمليات تدقيق الحكومة الإلكترونية وأداء الاستعراضات السنوية.

¹ Dobrica Savic, Ibid. P31.

² Ibid. PP 30-31.

10. المواطنة النشطة: تشجيع الاستخدام الفعال وتتضمن التحسينات المقترحة.

أما الاتحاد الأوروبي فقام بإرساء مبادئ الحوكمة الإلكترونية الخاصة به، ويمكن تلخيصها فيما يلي:¹

1. التوصل الشامل للمعلومات؛

2. الانفتاح والشفافية؛

3. المشاركة؛

4. المساواة؛

5. المساءلة؛

6. الفعالية (انخفاض تكاليف المعاملات)؛

7. العمل المشترك؛

8. التماسك وجودة خدمات الحكومة الإلكترونية.

9. الانفتاح والشفافية: ويقصد بها تتبع القواعد واللوائح عند اتخاذ القرارات وإنفاذها. كما يستوجب توفير المعلومات اللازمة ويجب أن تكون متاحة ويمكن التوصل إليها مباشرة للذين يتأثرون بهذه القرارات وإنفاذها. وتعني أيضا أنه يتم توفير معلومات كافية وأن يتم توفيرها في أشكال ووسائل يمكن فهمها بسهولة.²

يلاحظ من ما سبق، أن هناك اختلافات في عدد المبادئ وأنواعها فهناك من يركز على جملة من المبادئ ويغفل غيرها وهناك من يخصص جملة من المبادئ تتوافق مع خصوصيته، كالمبادئ التي قدمها الاتحاد الأوروبي للحكومة الإلكترونية. وعلى هذا الأساس يمكن تلخيصها في مبادئها كالتالي: (الشفافية، المشاركة، العدالة، الفعالية، النجاعة، التمكين، المسؤولية والمساءلة، المساواة، الرقابة، الديمومة، والسرعة).

¹ Avul Pakir Jainulabdeen Abdul Kalam, « Chapter 4 : Theoretical Concepts of e-governance », From website :http://shodhganga.inflibnet.ac.in/bitstream/10603/5433/9/09_chapter%204.pdf, Browse at:05-12-2017. P118.

² Ibid. PP: 118-119.

رابع: مزايا الحوكمة الإلكترونية:

تتميز الحوكمة الإلكترونية بالعديد من الفوائد التي يمكن الاستفادة منها، فهي توفر العديد من المكاسب التي تسهم بشكل كبير في ترشيد السياسات وجعلها أكثر كفاءة وفعالية، كما أنها تخفف الأعباء التي تنتقل الفواعل الرسمية من خلال فتح قنوات التواصل مع الأفراد والفواعل غير الرسمية للمشاركة الفعلية في تحقيق المصالح العامة.

إذ يعتبر الأستاذ سوري سوشيل *Suri Sushil* أن قيمة الحوكمة يمكن تحديدها في الغايت التالية:¹

الكفاءة: عندما تستند الحكومة إلى تقنية المعلومات، قد تقوم بتبسيط الإجراءات الإدارية وتنفيذ السياسات بسرعة وتقلل من استخدام الأوراق وتقليل التكاليف عند الاتصال بالحكومة.

الشفافية: متغير الشفافية في الخدمة، يتم من خلال حساب خدمة الحوكمة الإلكترونية لتحقيق الشفافية في العمليات التي تهيمن عليها الحكومة. ويحب أن تكون الخدمة الحكومية جديرة بالثقة وشاملة وسهلة الوصول إليها.

التفاعلات: من المتوقع أن تسهل الحوكمة الإلكترونية الخدمات التي تستهدف تفاعلات المواطنين مع مختلف المستويات، داخل الوحدات المكونة للدوائر الحكومية أو مع عناصر أخرى غير مرتبطة بالخدمة والمستفيد منها.

دعم القرارات: رقمنة الخدمات والمعاملات عبر الانترنت، قد يؤدي هذا المتغير إلى تعزيز عملية صنع القرار والتخطيط بشكل أفضل، لأن القرارات تكون متطابقة مع الواقع وتكون أكثر فاعلية في حل المشاكل المطروحة.

أما أري فيكو أنتيرويكو *Ari Veikko Anttiroiko* فيحدد المكاسب التي يمكن جنيها من الحوكمة الإلكترونية تكمن في: (التمكين، الربحية، المرونة، الفعالية، مكافحة الفساد، بناء مستودعات رقمية.) ويحاول التفصيل فيها في الجدول الموالي:²

¹ Suri P.K. Sushil, Strategic Planning and Implementation of E-governance, (Singapore: Springer Nature Imprint, 2017). P 32-33.

² Ari Veikko Anttiroiko, Electronic Government: Concepts, Methodologies, Tools, and Applications, (United States of America: Information Science Reference an imprint of IGI Global, 2008). P75

الجدول رقم (1): مزايا الحوكمة الإلكترونية

التمكين	تمكن المواطنين وقطاع الأعمال للوصول بدون قيود للحكومة، وتعلم إجراءات الحكومة، وتوافر الخدمة 24/24 سا 7/7 أيام.
الربحية	تقليل المهل الزمنية وتوزيع العاملة بشكل أفضل، وإمكانية الاستعانة بمصادر خارجية.
الفعالية	تطور الاتصالات في ظل تطور الأجهزة أدى إلى تسهيل نقل الأموال بشكل أسرع، وتشجيع التوقيعات الرقمية
المرونة	إعادة هندسة وتنظيم العمليات التجارية، نقل المواقع التجارية والمسؤوليات الفردية بسهولة ومرونة تامة.
مكافحة الفساد	توفير الشفافية في عملية الحكومة، وتعمل كرادع
بناء مستودعات رقمية	تعزيز رقمنة البيانات يسمح بتوفير كفاءة أكبر في تسهيل التعامل مع البيانات واسترجاعها. ويدعم محتوى الوسائط المتعددة.

Source: Ari Veikko Anttiroiko, Electronic Government: Concepts, Methodologies, Tools, and Applications, (United States of America: Information Science Reference an imprint of IGI Global, 2008). P75

بعد استعراض الفوائد التي يمكن للحكومة الإلكترونية أن تحققها. يتبادر في الذهن تساؤلاً عن المستفيد منها ومن يعمل على تجسيدها لتحقيق غاياتها. على هذا الأساس يستوجب التطرق لفواعل الحوكمة الإلكترونية في العنصر الموالي.

خامساً: فواعل الحوكمة الإلكترونية:

كما سبق وتم الإشارة في مفهوم الحوكمة الإلكترونية بأنها متعددة الفواعل والمستويات، فإنه يمكن القول، لا يمكن للحكومة الإلكترونية أن تقوم بأدوارها، إلا إذا كانت هناك شبكة من التفاعلات بين مختلف الفواعل في إطار تقاطع الأدوار التي يمكن أن تقوم بها عبر قنوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق غايات مجتمعية معينة. ومنه يمكن التطرق إلى أبرز الفواعل التي تعمل على تجسيد الحوكمة الإلكترونية أثناء قيامها بأدوارها التشاركية.

1. الفواعل الرسمية:

نظراً لما يتيح التطور التكنولوجي من فوائد في استخداماته، سارعت الفواعل الرسمية بمختلف مستوياتها وتخصصاتها لمواكبة هذا التطور لتسهيل الأدوار التي تقوم بها. فهي تساعدها على ربح الوقت وتقليل المسافات وإلغاء الحدود وإزالة الحواجز في ظل التدفق المعلوماتي الكبير. ذلك نجد الدول في إطار ترشيد سياساتها الداخلية والتكتلات الإقليمية لضبط سياساتها الإقليمية والمنظمات الدولية بمختلف تخصصاتها، تسعى لتعزيز مكانتها عبر دولاتية. ولهذا تعتبر فواعل أساسية في الحوكمة الإلكترونية.

أ/ الدولة: تعتبر الحكومة أهم الفواعل الرسمية للحوكمة الإلكترونية، فهي السلطة التنفيذية للدولة وهي المسؤولة صنع وتنفيذ السياسة العامة وعن النتائج التي تنجم عن تنفيذها. لذلك تعمل على التنسيق المستمر مع مختلف الفواعل في إطار العمل المشترك لتكسب الشرعية والفعالية في تجسيد سياساتها على المستوى المحلي، كما أنها تعمل على تكثيف جهودها مع مختلف الفواعل عبر وطنية من جهة أخرى.

حيث تسعى الحكومات الديمقراطية لخدمة جميع المواطنين على قدم المساواة وتكريس العدالة بينهم. إذ لا يمكن أن تحقق هذه الغاية إلا من خلال تجسيد الحوكمة الإلكترونية التي تفرض على الحكومات تطوير مواقع وتطبيقات الويب التي تشجع وتمكن مشاركة الجميع من خلال تسهيل الوصول لهذه المواقع والتطبيقات.¹

ويتمثل دور الدولة هنا في توفير البيئة المواتية لمشاركة المواطنين في القدرة على تحسين الخدمة العمومية وتقديم الخدمات، من خلال ترقية وتطوير برامج الحوكمة الإلكترونية التي تنتج عن تضافر جهود الجهات الحكومية وغير الحكومية.²

ب/ التكتلات الإقليمية: على الرغم من الانتقادات الموجهة للتكتلات الإقليمية في مسألة شرعيتها والعجز الديمقراطي التي يلاحقها، بحكم أنها تنسق بين جهود حكومات الدول الأعضاء دون الأفراد، إلا أن هناك تجارب تكاملية تعمل بجد في إطار الحوكمة الإلكترونية لتكون أكثر قرباً من شعوب الدول التي تنتمي إليها من خلال إشراكهم في صنع سياساتها أو من خلال تسهيل وصول المواطنين لخدماتها عبر التقنيات التكنولوجية.

¹ Aroon Manoharan & Marc Holzer, E-Governance and Civic Engagement: Factors and Determinants of E-Democracy, (United States of America: Information Science Reference an Imprint of IGI Global, 2012). P128.

² Toshio Obi, The Innovative CIO and e-Participation in e-Government Initiatives, (Netherlands–Amsterdam: IOS Press, 2010). P13.

حيث تتميز هذه التكتلات الإقليمية الجديدة بالعديد من الخصائص المهمة وهي:¹

- التكامل الاقتصادي العميق بالإضافة المكونات السياسية؛
- الحوكمة متعددة المستويات والمجالات؛
- التنقل بين الدول الأعضاء؛
- إطار قانوني دولي قوي؛
- تعاون بعيد المدى ومتعدد الأبعاد.

هذه المميزات، تجعل هذا النوع من التكتلات الاقتصادية قادرة على أن تكون كقوة إقليمية تتميز بالاستقلالية النسبية عن إرادة الدول الأعضاء، كما يمكن لها أن تؤثر على السياسات والتشريعات الداخلية للدول الأعضاء. في إطار ما يخدم المصلحة العامة لشعوب بلدان هذه التكتلات. فهي تعمل على تطوير منظومتها المؤسساتية والإدارية من خلال رقمنتها لتكون أكثر تنسيقا مع حكومات البلدان الأعضاء، بالإضافة إلى تقريبها من شعوب التكتل في إطار تسهيل الوصول للخدمات العامة التي تمنحها مؤسساتها عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ج/ المنظمات الدولية: أدوار المنظمات الدولية في هذا المجال لا يمكن عدّها ولا إحصاؤها، فهي

تقوم بالعديد من الأدوار في إطار تفعيل الحوكمة الإلكترونية داخل الدول وبين الدول ومع مختلف الفواعل الأخرى. لأنها تنظر في الحوكمة الإلكترونية السبيل الوحيد الذي يلغي كل الحواجز والقيود التي تشكل عائقا أمام تجسيد المواطنة العالمية. ومن بين أبرز الأدوار التي تقوم بها المنظمات الدولية ما يلي:

- تعمل المنظمات الدولية على التنسيق بين مختلف الفواعل للبحث عن سبل نشر التكنولوجيا.
- مثال على ذلك، استجابة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 195/67، الذي يقضي بإنشاء لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تعمل في إطار فريق عمل يعنى بتعزيز التعاون بشأن قضايا السياسات العامة المتصلة بالانترنت. وعقد فريق العمل أول اجتماعين له في ماي ونوفمبر 2013.

¹ Andrew F. Cooper & Others, Regionalisation and Global Governance: The taming of Globalisation?, (United States of America: Routledge, 2008). P 30.

ويضم هذا الفريق 22 دولة عضواً وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط التقنية والأكاديمية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.¹

- توظف المنظمات الدولية أنشطتها بالاعتماد على الحوكمة الإلكترونية. وذلك من خلال، العمل عبر تقنيات التحاضر عن بعد في تنظيم اجتماعاتها والتنسيق والتشاور مع شركائها، كما أنها تعمل على نشر أنشطتها والترويج لها عبر الانترنت حتى تكون متاحة للجميع في إطار تكريس مبدأ الشفافية.² كما تلعب المنظمات العديد من الأدوار في تفعيل الحوكمة الإلكترونية من خلال تمويل دورات تكوينية لصالح الأفراد حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما تعمل على تنظيم قطاع التكنولوجيا من خلال المنظمة الدولية للاتصالات، وغيرها من الأدوار.

2. الفواعل غير الدولاتية:

بالإضافة إلى الأدوار التقليدية التي تلعبها الفواعل غير الدولاتية في صنع القرار وإقرار السياسات العامة، فقد ساعدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعاضد أدوارها وبروزها أكثر في التأثير على صنع السياسات متعددة المستويات، لذلك تعتبر فاعلا مهما في الحوكمة الإلكترونية.

أ/ منظمات المجتمع المدني: المجتمع المدني هو جزء من المجتمع، جوهره هو شبكة من التفاعلات بين الجمعيات التطوعية التي تعبر عن المصالح والقيم، ونظام تفاعلها، وهي وحدات مستقلة لا تخضع لسيطرة الدولة.³ إن ظاهرة المجتمع المدني كجزء من نظام سياسي، تمثل اهتماماً كبيراً في دراسة الديمقراطية الحديثة. ويستند الاهتمام المتزايد بشأن تحليل المجتمع المدني على الركائز التالية: التنمية الاجتماعية والسياسية، زيادة الحاجة لتعزيز الوعي العام، وإنفاذ المشاركة المجتمعية والمطالبة بتوازن

¹ هيئة الأمم المتحدة، الجمعية العامة "التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي"، تقرير الأمين العامة لهيئة الأمم المتحدة، (نيويورك: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تموز/ جويلية 2014). ص 8.

² Hilary Charlesworth & Others, « Chapter11- International Organisations and Technologies of Governance» From Website: https://comment.ipsp.org/sites/default/files/pdf/chapter_11_-_international_organisations_and_the_technologies_of_governance_ipsp_commenting_platform.pdf, Browse at: 18/12/2021.

³ Richard Feinberg & Others, Civil Society and Democracy in Latin America, (New York: Palgrave Macmillan, 2006). P22.

العلاقة بين المواطنين والحكومة.¹ فهو يلعب دورا مهما في إضفاء الشرعية على حوكمة السياسات العامة بمختلف مستوياتها المحلية الإقليمية والعالمية.²

إن المشاركة الإلكترونية للمجتمع المدني، تعتبر أداة في عملية صنع السياسات وإعلامها، يمكن أن يساعد في دعم التكوين المستمر للمجتمع المدني. إذ تستخدم منظمات المجتمع المدني الانترنت على نطاق واسع في الاتصال الداخلي بين أعضاء المنظمة والترويج لنشاطاتها لزيادة الاهتمام العام من خلال الحملات. وتتفاعل في صنع السياسات مع مختلف الفواعل، ويمكنها تطوير أساليب التواصل السياسي عبر الحدود الوطنية من خلال الاستفادة من الخبرات وتطوير المهارات.³

يعتبر روبرت بوتنام *Robert Putnam* المجتمع المدني أنه أساس الديمقراطية، إذ يتميز بقيم المشاركة والمساواة السياسية والتضامن والثقة والتسامح.⁴ بالإضافة إلى أنه شريك أساسي في العملية السياسية، فهو يعتبر الصوت البديل الموثوق فيه الذي يمكن أن يشكل الرأي العام.

ب/ المواطنين: بما أن مختلف الجهود والسياسات المنتهجة من طرف كل الفواعل الرسمية وغير الرسمية تتوجه نحو خدمة الفرد. والمواطن يعتبر محور اهتمام هذه الفواعل. أتاحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفرصة للأفراد لإيصال أصواتهم من للضغط على مختلف الفاعلين لتوجيه سياساتهم إلى خدمتهم مباشرة

ومع تزايد تنقل المواطنين وقضائهم ساعات طويلة في العمل، أدى ذلك إلى تضائل فرص وصولهم لأجهزة الكمبيوتر للاستفادة من الخدمات الحكومية التي تعرضها عبر الانترنت. هذا ما أدى إلى تزايد استخدام الهاتف النقال للوصول أكبر للخدمات الحكومية. إذ تشير الإحصائيات أن الهواتف المحمولة تحوز على معدل أكبر بكثير من خطوط الهاتف الثابت في نسبة اتصالها مع خدمة الانترنت هذا ما سهل على المواطنين إمكانية الاستفادة من الخدمات الإلكترونية في كل وقت وفي أي مكان.⁵

¹ Veronika Dzatkova, Op Cit. P374.

² David Armstrong & Others, Op Cit. P5.

³ Ralf Linfner & Others, Electronic Democracy in Europe: Prospects and challenges of E-Publics E-Participation and E-Voting, (New York: Springer, 2016). P 46.

⁴ Richard Feinberg & Others, Op Cit. P19.

⁵ Albert Meijer & Others, ICTs, Citizens and Governance: After the hype!, (Berlin: IOS Press, Vol: 14, 2009). P16.

ج/ القطاع الخاص: يعتبر القطاع الخاص أو ما يسمى بقطاع الأعمال، أحد الفواعل الأساسية في مجال الحوكمة الإلكترونية. إضافة لمواكبته لعصر التطور التكنولوجي كغيره من الفواعل الأخرى، فهو يعمل على تعزيز مكانته التنافسية في مجالات نشاطه من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كما أن القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا في تطوير وتوفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، من خلال تأسيس بيئة اتصالات واسعة النطاق في تغطية كامل بلدان العالم.¹

هناك العديد من الأسباب لتطوير الشراكات مع القطاع الخاص في تطوير مشاريع الحكومة الإلكترونية. أولاً، هناك إمكانية تقاسم التكاليف في المشاريع، مع عائد محتمل على الاستثمار للقطاع الخاص. ثانياً، يتمتع القطاع الخاص بخبرة كبيرة يمكن الاستفادة منها من قبل الحكومة في مجالات إرضاء المتعاملين في تقديم الخدمات ومكاسب إنتاجية العمل وكفاءة الموظفين. ثالثاً، إمكانية نقل التكنولوجيا من القطاع الخاص إلى القطاع العام.²

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن الحوكمة الإلكترونية، نظراً لما تتيحه من مجالات لمختلف الفواعل. فإنه يجب الإشارة إلى أن هناك العديد من الفواعل الأخرى لم تذكر في هذا الأطروحة، فهي تلعب أدوار كبرى في هذا المجال، ومنها الأحزاب السياسية، الجماعات الضاغطة، جماعات المصالح وغيرها. وفي ظل الأدوار التي تقوم بها تنشأ مجموعة من التفاعلات سيتم التركيز على أهمها في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: نماذج تفاعلات الحوكمة الإلكترونية.

تطرح الحوكمة الإلكترونية العديد من العمليات التفاعلية بين مختلف الفواعل لتشكل شبكة معقدة من النقاطات التفاعلية بين الفاعلين —رسميين أو غير رسميين—، في إطار تكثيف الجهود المشتركة لتحقيق أكبر عدد من المصالح تعود بالنفع للجميع . ومن بين التفاعلات، يتم التركيز على التفاعلات الحكومية، وتفاعلات قطاع الأعمال وتفاعلات المجتمع المدني أو المنظمات الدولية غير الحكومية.

¹ Bwalya Celvin Joseph & Zulu Saul, Handbook of research on E-government in Emerging Economies: Adoption, E-Participation, and Legal Frameworks, (United States of America: Information Science Reference (an Imprint of IGI Global, 2012). P250.

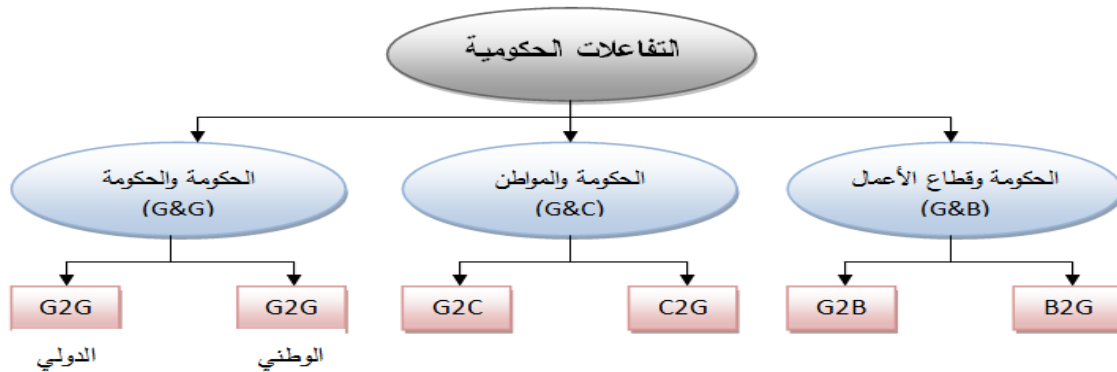
² Toshio Obi, Op Cit. P13.

أولاً: التفاعلات الحكومية:

مع تزايد الاهتمام بتكنولوجيات المعلومات والاتصال من طرف مختلف الفواعل، خاصة الانترنت أو شبكة الويب. سارعت الحكومات والمؤسساتها العامة والإدارات العامة لتتال حظها من الولوج إلى الفضاء الرقمي، من خلال تطوير أدوارها والخدمات التي يمكن أن تقدمها باستخدام المجال الإلكتروني. من هنا تقوم بمجموعة من التفاعلات بين الجهات الحكومية والمواطنين والشركات والموظفين والمنظمات غير الربحية وغيرها من الفواعل.¹

تقسم تفاعلات الحوكمة الإلكترونية، من خلال ثلاث فئات وهي: الحكومة وقطاع الأعمال (G&B)، الحكومة والمواطنين (G&C)، الحكومة والحكومة (G&G). وقسم هذه الفئات إلى: حكومة إلى قطاع الأعمال (G2B)، قطاع الأعمال إلى الحكومة (B2G)، والحكومة إلى المواطن (G2C)، والمواطن إلى الحكومة (C2G)، والحكومة إلى الحكومة (G2G) على الصعيد الوطني والدولي على التوالي. ويعتمد هذا التقسيم على تدفق الخدمات في اتجاه واحد وتدفق الأموال في الاتجاه الآخر، ويدرج موظفي الخدمة المدنية العاملين في الحكومة ضمن فئة C2G.² ومن هنا حاول تلخيص التفاعلات التي تقوم بها الحكومة مع مختلف الفاعلين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): التفاعلات الحكومية في ظل الحوكمة الإلكترونية



Source: Reima Suomi & Others, Project E-Society: Building Bricks, (United States of America: Springer, 2006). P204.

¹ Zhiyuan Fang, « E-Government in Digital Era: Concept, Practice, and Development», International Journal of The Computer, (Vol:10, No:2, 2002). P1.

² Reima suomi & Others, Project E-Society: Building Bricks, (United States of America: Springer, 2006), P204.

1. التفاعل بين الحكومات (G&G) Government to Government

من المثير للاهتمام، يبدو أن التفاعلات الحكومية إلى الحكومة لها أهمية مزدوجة. واحد، G2G يقال أنه يتكون من أنشطة بين الحكومة والوزارات الأخرى، والإدارات، والوكالات من نفس الحكومة. المعنى الآخر لـ G2G هو وضع يتعين على الحكومات التعامل مع حكومات دول أخرى النظيرة لها.¹ يمثل تفاعل الحكومة إلى الحكومة العمود الفقري للحكومة الإلكترونية في العديد من النواحي. إذ يقترح بعض المختصين، أن الحكومات بجميع مستوياتها يجب أن تعزز وتستحدث الأنظمة والإجراءات الداخلية الخاصة بها قبل إجراء المعاملات الإلكترونية مع المواطنين وقطاع الأعمال حتى تكون أكثر نجاعة. فالحكومة الإلكترونية من خلال تفاعل الحكومة إلى الحكومة، يركز على تبادل البيانات وإجراء المبادلات الإلكترونية بين الجهات الحكومية الفاعلة. وهذا يشمل التبادل بين الوكالات الحكومية على المستوى الوطني، وكذلك التبادلات بين المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وهذا يندرج ضمن وظائف التفاعلات الحكومية في الحوكمة الإلكترونية.² يفهم من هذا، أن هذا النوع من التفاعل أنه يشكل ما يسمى بالحكومة الإلكترونية. بحيث تعمل الحكومات على تطوير خدماتها ورقمنة قطاعاتها ليتسنى للأجهزة الحكومية التفاعل فيما بينها، أو تتفاعل حكومات البلدان مع بعضها البعض من خلال الانترنت.

2. تفاعلات الحكومة والمواطنين: (G&C) Government and Citizens

يأخذ هذا النوع من التفاعل بين الحكومة والمواطن وجهين، فالأول يكون من خلال تفاعل الحكومة مع المواطنين. أما الوجه الثاني، فيكون عكس ذلك، أي تفاعل المواطنين مع الأجهزة الحكومية. أ/ من الحكومة إلى المواطنين G2C: تشمل هذه الفئة التفاعلات في الحوكمة الإلكترونية، جميع التفاعلات بين الحكومة والمواطنين التي تتم إلكترونياً. حيث تمكن تطبيقات G2C المواطنين من دفع الضرائب وتلقي الرواتب والوثائق والتفاعل مع الحكومة في أي وقت ومن أي مكان، ترقية المحاسبة، وحفظ السجلات. أما على الجانب الإداري يمكن من تخزين المعلومات في قواعد البيانات وحفظ النسخ الاحتياطية بالتركيز على الأمن المعلوماتية. ويمكن استخدام تطبيقات G2C في العديد من المجالات، كالسياحة، الترفيه، التعليم، البحث عن الخدمات الحكومية والمعلومات المتعلقة بالصحة والسلامة... الخ.

¹ Latif Al-Hakim, Global E-Government: Theory, Applications and Benchmarking, (United states of America: Idea Group Publishing, 2007), P19.

² Pankaj Sharma, Electronic Governance, (New Delhi: Efficient Offset Printers, 2004). P12.

وفي الوقت الحالي، تقوم العديد من القطاعات الحكومية والإدارات بتطوير تطبيقات G2C حتى تكون أكثر تنوعاً وإبداعاً.¹

كما يُمكن لهذا النوع من تفاعلات الحوكمة الإلكترونية من تقديم المعلومات الإلكترونية (إما من قبل الحكومة أو من قبل المواطنين) في قناة أحادية الاتجاه. وبالتالي تصبح المعلومات الحكومية متاحة للمواطنين، ما يجعلها تتميز بشفافية أكبر. ويؤدي ذلك إلى تعزيز الديمقراطية وترقية جودة الخدمات الحكومية. ويمكن للمواطنين من استخدام محركات البحث للحصول على المعلومات والقدرة على تنزيل جميع أنواع الوثائق والمستندات.²

أما الشق الثاني من هذا النوع من التفاعل، فيحدث في اتجاهه العكسي، أي من خلال تفاعل المواطنين مع الحكومة.

ب/ التفاعل من المواطنين إلى الحكومة: C2G

هناك اهتمام متزايد حول الفوائد المتوقعة للتكنولوجيا من أجل تعزيز العلاقات بين المواطنين والحكومات (C2G). ومع تزايد مطالب الشعوب في حاجتهم إلى نموذج جديد للحكومة . يمكن من خلاله تمكين المواطنين وزيادة مشاركتهم في العمليات الحكومية، وبالتالي كانت الحكومة الإلكترونية كحل محتمل لاستعادة مشاركة المواطنين وتطوير مجتمعات تشاركية حقيقية تستقطب من خلالها انشغالات واحتياجات ومطالب الملايين من البشر.³

هذا النوع من التفاعلات في الحوكمة الإلكترونية، يُمكن من تعزيز التعاون الإلكتروني بين أصحاب المصلحة (المواطنين والحكومة)، وذلك من خلال طرح آرائهم بشأن قضايا محددة من المبادرات الرسمية في قناة ذات اتجاهين من التفاعل عبر شبكة الانترنت.⁴ إذ يعتمد التنفيذ الناجح للحكومة الإلكترونية من خلال تفاعلات المواطنين مع الحكومة، من خلال نقل المعلومات المضمونة بين المواطنين والحكومة

¹ Prem S. Kumar & Others, « e-Governance Applications for Citizens : Issues and Framework », *International Journal on Computer Science and Engineering*, (SIPS Technologies, Engg Journals Publications, India, Vol :02, N°: 07, 2010). P2362-2363.

² Fiona Fui-Hoon Nah & Chuan-Hoo Tan, *HCI In Business, Government, and Organizations: Information Systems*, (Switzerland: Springer International Publishing, 2016). P262.

³ Dimitra Pappa & Lampros Stergioulas, « G2C and C2G: Emerging Principals and Architectures in E-government and E-Participation », From website: <https://www.researchgate.net/publication/228982656> , Browse at: 23/02/2019.

⁴ Fiona Fui-Hoon Nah & Chuan-Hoo Tan, *Ibid*. P262.

باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. حيث يحصل المواطنون على هويات رقمية تمكنهم من الوصول إلى مختلف المرافق الإلكترونية من خلال التواصل مع آلية الحوكمة الإلكترونية.¹

3. تفاعل الحكومة وقطاع الأعمال (G&B) Government and Business

أما هذا التفاعل فيحدث بين الحكومة وقطاع الأعمال. وهو الآخر يحمل صورتين من اتجاه التفاعل وهما:

أ/ الحكومة مع قطاع الأعمال: G2B في هذا النموذج من التفاعلات، تكون التعاملات الإلكترونية من الحكومة إلى قطاع الأعمال. يمكن أن تظهر الاتصالات الرسمية عبر الإنترنت، من خلال التدقيق في عمليات التحصيل، وعمليات التحقق الحكومية المختلفة التي تتم بين الجهات الحكومية وقطاع الأعمال وكمثال لهذا النوع من التفاعلات الإلكترونية. إذ يجب على الطرفين التأكد من أنهما يتعاملان مع الأطراف المعترف بها فقط. ويوضح محمود زيغم هذا النوع من التفاعلات في المخطط التالي:²

قاعدة البيانات → الحكومة الإلكترونية قطاع الأعمال ← قاعدة البيانات

في حال اتجاه التفاعل يكون من الحكومة إلى قطاع الأعمال، يشير إلى التجارة الإلكترونية التي تباع الحكومة وتوجهها الشركات أو توفر لهم الخدمات، وكذلك الشركات التي تباع المنتجات والخدمات للحكومة. يتمثل الهدف من G2B في تمكين الشركات من التفاعل مع الحكومة والتعامل معها والتواصل معها عبر الإنترنت بسرعة أكبر وسهولة.³

ب/ قطاع الأعمال مع الحكومة: B2G في هذا النوع من نماذج تفاعلات الحوكمة الإلكترونية، يكون التفاعل عكسي، أي التفاعل من قطاع الأعمال إلى الحكومة، ويمكن أن تظهر الاتصالات الرسمية عبر الإنترنت من خلال تقديم تقارير التدقيق، وإعلانات الأصول المالية، ودفع الضرائب، دفع رواتب

¹ Abhishek Roy & Sunil Karforma, « Object Oriented Approach of Digital Certificate based E-Governance Mechanism », From website: <https://www.researchgate.net/publication/259564720>, Browse at: 23/02/2019. P360.

² Mahmood Zaigham, Emerging Mobile and Web 2.0 Technologies for Connected E-Government, (United States of America : Information Science Reference- Imprint of IGI Global, 2014). P 285.

³ Latif Al-Hakim, Op Cit. P19.

العمال... إلخ. كل هذه التفاعلات الإلكترونية تحدث من قطاع الأعمال إلى الجهات الحكومية. ويحاول توضيح هذه النموذج من التفاعلات في الشكل التالي:¹

قاعدة البيانات ↔ قطاع الأعمال ↔ الانترنت ↔ الحكومة ↔ قاعدة البيانات

ثانياً: تفاعلات قطاع الأعمال Business & Business

لقطاع الأعمال كذلك تفاعلات يقوم بها مع غيره من الفواعل تتضح فيما يلي:

التفاعلات البينية بين قطاع الأعمال تطورت من الأيام الأولى لتطور التجارة الإلكترونية، عندما تم استخدامها لتجميع المشترين والبائعين، من خلال تقديم أ دوار متعددة. لقد تأثرت تفاعلات B2B بشكل كبير بتطور الانترنت. وقد تم تحديد وجهات النظر في العديد من الدراسات لتقييم أهمية التفاعلات بين B2B في التجارة الإلكترونية. فالمنظور العلائقي ينظر إلى هذه التفاعلات كألية لاستيعاب العلاقات بين الشركات. كما يمكن لتفاعلات B2B أن تخلق أسواقاً افتراضية تقلل من التكلفة، وتساعد المستهلكين أو المشترين للحصول على معلومات حول الخدمات والمنتجات التي يعرضها قطاع الأعمال، وتعزز العلاقات بين المؤسسات من خلال تقديم الخدمات والتنسيق بينها.² بالإضافة إلى هذه التفاعلات، يمكن لقطاع الأعمال أن يؤسس تفاعلات أخرى مع غيره من الفواعل، سواء كانوا مواطنين أو منظمات المجتمع المدني، كما تطرقنا إليه سابقاً في تفاعلاتها مع القطاع الحكومي G2B.

ثالثاً: تفاعل الحكومة مع المنظمات غير الحكومية (G2N and N2G)

ينطوي هذا التفاعل مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية أو المجتمع المدني المشاركة الإلكترونية لهذه الفئة، وتعمل ضمن اختصاص الإدارة العامة.³ بمعنى آخر، تتفاعل المنظمات غير الحكومية المتخصصة في مجالات معينة لها تقاطعات مع الإدارات العمومية، حيث تحدث معها تفاعلات إلكترونية حول قضية أو مجموعة من القضايا تثير اهتمام هذه الجمعيات. مثال ذلك يمكن للمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال البيئة أن تحدث تفاعلاً إلكترونياً مع إدارة حكومية تنشط في مجال التعمير أقامت مشروع في الأراضي التابعة للغابات أو فلاحية. تقوم بتفاعلات إلكترونية مع هذه

¹ Mahmood Zaigham, Op Cti. P 285.

² Mehdi Khosrow-Pour, Web Technologies for Commerce and Services Online, (New York: Information Science Reference (an Imprint of IGI Global), 2008). P2.

³ Nadzeya Kalbaska & Others, « E-Government Relationships Framework in the Tourism Domain », From website: <https://www.researchgate.net/publication/293827604>, Browse at: 22-3-2018. P78.

الإدارة السلطات الوصية لتوقيف المشروع وفي حال عدم الاستجابة، تقوم الجمعيات باستغلال الفضاء الافتراضي بحملة مضادة للمشروع وتوعية الناس بمخاطره لتشكل ضغط على السلطات المسؤولة عنه.

أما زهي وان فانغ *Fang Zhiyuan* فيعتبر هذا التفاعل بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية (المنظمات غير الربحية، الأحزاب السياسية، والمنظمات المجتمع المدني)، يندرج ضمن تزويد هذه الأخيرة بالمعلومات وطرح مشاريعها وقراراتها عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.¹ ويقصد من ذلك أن المنظمات تقوم بدور الوسيط بين الحكومة والمجتمع لتكون حلقة ربط بينهما، ومهمة المنظمات غير الحكومية هنا تقتصر في رفع المعلومات للسلطات الرسمية. منه يمكن القول إضافة إلى هذا الدول الذي تقوم، فإن لها أدواراً أخرى تقوم بها هذه المنظمات عبر الانترنت.

حيث تلعب القضايا الاجتماعية دوراً هاماً في نجاح أو فشل جهود الحوكمة الإلكترونية. فالتغيرات الاجتماعية التي تحدث على نحو مستمر تثبت أن الحوكمة الإلكترونية لا تعتبر مجرد جهد موجه نحو التكنولوجيا بل يهدف إلى خلق مفهوم التغيير الاجتماعي. يمكن أن يكون هذا التغيير على مستوى الإرادة، السياسة، المجتمع، الاقتصاد وحتى الأفراد.² لأن هذه القضايا تشغل حيزاً كبيراً من مجالات اهتمامات المنظمات غير الحكومية، فهي تعمل على التوعية والتدريب الاجتماعي للأفراد حول قضايا معينة، كما أنها تعمل بجد للدفاع عن الأوضاع الاجتماعية للطبقات الهشة في المجتمعات، كما تتكفل حتى بتغطية حاجياتها في إطار المساعدات الإنسانية والقيام بالحملات التطوعية عبر الانترنت وغيرها من الممارسات.

رابعاً: تفاعلات الحكومة مع الموظفين Government & Employees:

وتشمل هذه التفاعلات، العلاقة بين الأجهزة الحكومية وموظفيها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والهدف من هذه التفاعلات، هو تزويد موظفي القطاعات الحكومية بالأدوات والمصادر والمنشورات الإلكترونية التي تساعدهم على الحفاظ على التواصل مع الحكومة. وتسهل لهم تسيير المرافق الحكومية من خلال الاطلاع السريع على المستجدات قصد ربح أكبر وقت ممكن في التنفيذ. ويمكن للحكومة استخدام شبكة داخلية لتوفير المعلومات لموظفيها.³

¹ Fang Zhiyuan, Op Cit. P5.

² Pankaj Sharma, Op Cit. P8.

³ Nadzeya Kalbaska & Others, Op Cit. P80.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة، إلى أن تفاعلات الموظفين لا تقتصر فقط على الموظفين الحكوميين، بل تشمل حتى الموظفين في القطاع الخاص الذين لهم مشاريع لها علاقة بالمصلحة العامة. تعتبر الحوكمة أحد أكبر أرباب العمل، ومثل أي منظمة، يجب أن تتفاعل مع موظفيها بطريقة منتظمة. هذا التفاعل هو عملية ثنائية الاتجاه بين الحكومة والموظف. ويساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جعل هذه التفاعلات سريعة من ناحية وتزيد من مستويات رضا الموظفين من ناحية أخرى.¹

يمكن تجسيد هذا النوع من التفاعلات، في الكثير من المصالح العمومية التي تستدعي الضرورة إلى رقمتها، على سبيل المثال إنشاء سجل رقمي لحالات المواليد والوفيات، يمكن الموظفين من إدراج المعومات اليومية فيه، هذا يساعد على رفع الأرقام بشكل يومي للجهات الحكومية لمعرفة أرقام الزيادات الطبيعية للمواليد والوفيات، ويمكن كذلك تتبع الكثافة السكانية بشكل دقيق دون اللجوء إلى الإحصاء الشامل الورقي الذي يكلف الكثير من أموال والجهد والوقت.

كما يستوجب الإشارة كذلك إلى أن هناك تفاعلات إلكترونية أخرى في ظل الحوكمة الإلكترونية لا يسعنا الحال لا لتفصيل فيها، وتم الاقتصار على ذكر هذه التفاعلات بحكم الحاجة إليها في الشق التطبيقي للأطروحة.

المطلب الثالث: مجالات الحوكمة الإلكترونية

بعد استعراض الحوكمة الإلكترونية، من خلال طرح جملة من التعريفات وتحليلها وإبراز المبادئ التي تقوم عليها، والفوائد التي يمكن أن يستفاد منها، بالإضافة إلى التعرج للتفاعلات التي يمكن أن تحدث في ظلها. تستدعي الضرورة، إلى التركيز على المجالات التي تشملها الحوكمة الإلكترونية، لأن الدراسات باللغة العربية لم تتطرق إليها، حتى وإن كانت هناك بعض الاجتهادات، تقوم بعرضها بشكل منفصل دون الإشارة إلى أنها جزء من التفاعلات للحوكمة الإلكترونية.

للحوكمة الإلكترونية جملة من المجالات تنضوي تحتها بحيث يشتغل في إطار نسقي منظم لا تكتمل صورته إلى من خلال تكامل مختلف المجالات التي تشكله. فلكل مجال في إطار وظيفي معين

¹ Department of Electronics Information Technology, E-Governance Capacity Building: e-Governance Project Life Cycle: Reading supplement handbook, (Ministry of Communications & Information Technology, Government of India, 2012). P18.

يحقق غايات وأهداف معينة، وتتكامل هذه المجالات لتشكل الحوكمة الإلكترونية. استناداً إلى ذلك يمكن تحديدها في ما يلي:¹

أولاً: الحوكمة الإلكترونية E-Government:

تنطوي الحوكمة الإلكترونية على استخدام تقنيات الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) بقصد تقديم طرق وصول دائمة ومستمرة للمعلومات والخدمات الحكومية، على حد سواء، وإيجاد طرق غير مسبقة للتعامل مع المواطنين تسهيل الوصول إلى مشاريعها وخدماتها . وبرغم إنشاء حكومات إلكترونية يواجه تحديات عدة، أبرزها تزايد مطالبة الأفراد المستفيدين ليس بتحسين سبل إتاحة الوصول إلى المعلومات والخدمات المقدمة فقط، ولكن لتحقيق معدلات استجابة أكثر سرعة أيضاً، ولقد أتاح النمو المطرد والسريع لحجم التعاملات الحكومية الفرصة أمام الحكومات لإعداد الدراسات التي تعنى باستخدام العملاء، بما من شأنه أن يساهم في إدراك رغبات المستفيدين، ويساعد على التأهب لتلبية استخداماتهم المستقبلية.²

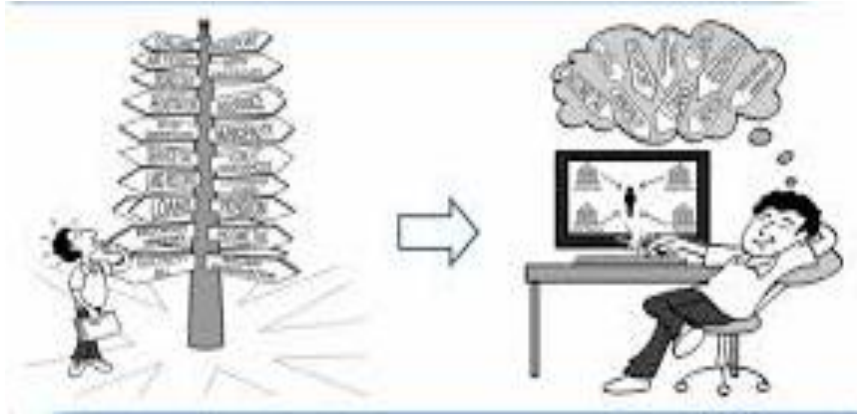
كانت الحوكمة الإلكترونية موجهة في الغالب إلى احتياجات البيروقراطية، وكان من الضروري أن تكون معلومات نشاطاتها وإجراءاتها أكثر فاعلية وأكثر ملائمة وأسهل. بعد ذلك، أدى الوصول الهائل إلى الإنترنت والمعلومات عبر الإنترنت والتواصل الأفضل بين الإدارة العامة والمواطنين إلى إحداث فرق. حيث أصبحت مشاركة المواطنين والعملاء وأصحاب المصلحة المتعددين في تشكيل الخدمات العامة وتوفيرها ممكنة سياسياً وممكنة تقنياً. وعلاوة على ذلك، غالباً ما تُعتبر المشاركة قيمة اجتماعية مهمة في ظل الديمقراطية. ولذلك، تم تحويل إدارة الشؤون العامة إلى حد ما - عن طريق الحوكمة الإلكترونية إلى الحوكمة الإلكترونية.³ بمعنى آخر، يمكن القول بأن الحوكمة الإلكترونية، هي نمط جديد في تقديم الخدمات العمومية بأساليب جديدة تعتمد على التقنيات الإلكترونية الحديثة. ويوضح الشكل الموالي صورة الانتقال من الحوكمة الإلكترونية التقليدية إلى نمط الحوكمة الإلكترونية التي تسهل على المواطن الحصول على ما يحتاجه من خدمات من جهاز الكمبيوتر دول تحمل عناء التنقل.

¹Adeel Ghayour, « Towards Goog Governance : Developing an e-Government », *The Pakistan Development Review*, (Pakistan Institute of Development Economics, Islamabad, Vol: 45, N°: 4, Winter 2006). P 1011.

² محمد إبراهيم حسن الصبحي، إدارة المعرفة في بوابات الحوكمة الإلكترونية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص 20.

³ Veikko Ari Anttiroiko, Op Cit. P23.

شكل رقم (2): الانتقال من الحكومة المركزية إلى الحكومة الإلكترونية



Source: Department of Electronics Information Technology, E-Governance Capacity Building: e-Governance Project Life Cycle: Reading supplement handbook, (Ministry of Communications & Information technology, Government of India, 2012). P19.

ثانياً: الديمقراطية الإلكترونية E-Democracy:

على الرغم من أن الديمقراطية الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية يبدوان مترابطين ولا ينفصلان، إلا أن لهما اختلافات عديدة. فالحوكمة الإلكترونية تسهر على تنظيم الشبكات التفاعلية بين مختلف الفواعل، أما الديمقراطية الإلكترونية فتسعى لإنشاء خطة، سياسة، استراتيجيات، تكتيكات وما إلى ذلك في إطار دستور أي بلد.¹ أي أن الديمقراطية الإلكترونية هي جزء من مخططات الحوكمة الإلكترونية، إذ لا يمكن الحديث عن هذه الأخيرة، إلا إذا قامت الدولة برقمنة قطاعاتها وفتح المجال للمشاركة الرقمية أو الإلكترونية لمختلف الفواعل في صنع سياساتها وإطلاعهم عن ما تحقق منها في إطار الشفافية.

وتعرف الديمقراطية الإلكترونية في هذا السياق، على أنها استخدام التكنولوجيا لتعزيز آليات صنع القرار الديمقراطي من خلال التصويت الإلكتروني والمشاركة الإلكترونية كأداتين لتحقيق الديمقراطية الإلكترونية.² ومنه يمكن القول أن الديمقراطية الإلكترونية تُدعم وتعزز ديمقراطية المؤسسات والعمليات الديمقراطية عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتعلق الديمقراطية الإلكترونية بجميع قطاعات والمجالات وجميع المؤسسات الديمقراطية ومختلف مستويات الحكومة. إذ لا يمكن عزل الديمقراطية الإلكترونية عن عمليات الديمقراطية التقليدية، لأنها مكملة ومتشابكة مع عمليات الديمقراطية التقليدية.³

¹ Kumar T.M. Vinod, E-Democracy for Smart Cities, (Singapore: Springer, 2017). P525.

² Bwalya Celvin Joseph & Zulu Saul, Op Cit. P377.

³ Kumar T.M. Vinod, Ibid. P19.

ومن هنا يمكن استخراج جملة من الخصائص التي تتميز بها الديمقراطية الإلكترونية عن غيرها من المجالات الأخرى للحكومة الإلكترونية

1. مميزات الديمقراطية الإلكترونية:

يمكن تحديد خصائص الديمقراطية الإلكترونية في النقاط التالية:¹

- الديمقراطية الإلكترونية لا تؤثر بحد ذاتها على الأسس الدستورية ولا على مختلف واجبات ومسؤوليات صانعي القرار، بل تعمل على تقديم فوائد إضافية قد تسهل عليهم المهمة في اتخاذ القرارات المناسبة.

- تتطلب الديمقراطية الإلكترونية، المعلومات والحوار والتواصل من خلال إنشاء مواقع الانترنت المفتوحة دعم الوسائط الإلكترونية، التي تمكن المواطنين من المشاركة في تحقيق المصالح العامة.

- الديمقراطية الإلكترونية، تعتبر جزءاً لا يتجزأ من مجتمع المعلومات، الذي يعمل على تقديم الأدوات التقليدية والمبتكرة لتطبيقها بشكل أفضل في العمليات والمؤسسات الديمقراطية.

- يمكن أن تتطور الديمقراطية الإلكترونية وتنتشر إلا إذا توفرت الإرادة السياسية حتى تكون أكثر فعالية ونجاعة، من خلال إدخال التغييرات الهيكلية اللازمة لمراعاة الآراء المعبر عنها.

ولقياس مدى فعالية الديمقراطية الإلكترونية ونجاعتها، حددت مجموعة من المؤشرات، يمكن من خلالها قياس درجة فعالية الديمقراطية الإلكترونية ومستويات تطبيقاتها وتتمثل هذه المؤشرات في ما يلي:

2. مؤشرات قياس الديمقراطية الإلكترونية

أ/ مؤشر المشاركة الإلكترونية Electronic Participation: المشاركة الإلكترونية هي عملية إشراك المواطنين من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رسم السياسات وصنع القرار، حتى تكون السياسة العامة قائمة على المشاركة وشمولية وتعاونية وتداولية وأكثر نفعاً.²

¹ Kumar T.M. Vinod, Ibid. P19-20.

² Mijail Naranjo Zolotov & Others, « Continued Intention to use Online Participatory Budgeting: The effect of empowerment and habit », Proceedings of the 11th International Conference on Theory and Practice of Electronic Governance, Department of Public Expenditure and Reform, Government Of Ireland, Galway-Ireland, 4-6 April, 2018, (New York: Association for Computing Machinery Publications, 2018). P209.

المشاركة الإلكترونية، قد تؤدي إلى تسهيل مشاركة المواطنين في عملية صنع السياسات من خلال وجهين مختلفين من العلاقات بين المواطنين وواضعي السياسات. الأولى ، هي العلاقة الرأسية التي يستخدم فيها صانعو السياسات السرعة والشفافية لشبكات تكنولوجيا المعلومات للتشاور مع المواطنين بشأن مختلف قضايا السياسات. والثانية، تكمن في تفاعل أكثر تعقيداً وأفقية ومتعددة الاتجاهات، حيث تمكن المواطنون والمجموعة الفواعل الأخرى من استخدام المعلومات المتاحة من مصادر متعددة عبر الإنترنت للضغط على حكومتهم. وقد تتخذ الأخيرة أيضاً شكل النشاط الإلكتروني أو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل منظمات المجتمع المدني للدفاع عن وجهات نظرها والتأثير على العملية السياسية.¹

ومن أجل التمكن من مدى قدرة قياس مؤشر المشاركة الإلكترونية يجب الاعتماد على العناصر

التالية:²

- رصد وإحصاء البوابات الإلكترونية التي تتيح المشاركة الإلكترونية عبر نظام المعلومات المطور من طرف الجهات المعنية؛
- رصد المجتمعات الشبكية التي تشكلت حول بوابات المشاركة الإلكترونية؛
- المجموعة الإحصائية الرسمية (مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)؛
- البحث بالكلمات المفتاحية؛
- تحليلات الويب (قياس وجود مؤشرات خاصة على البوابة)؛
- تقييم الخبراء (قياس مؤشرات النوعية).

ب/ مؤشر التصويت الإلكتروني E-Voting: عملية المشاركة الأكثر حيوية في الديمقراطيات المعاصرة تكمن في التصويت، لأنه يهك أن يسهل طبيعتها التعبير عن الإرادة العامة وتوحيد المواطنين في كيان واحد. لذا تعمل الحكومات في جميع أنحاء العالم على رقمنة هذه العملية. حتى تكون أحسن

¹ Bwalya Celvin Joseph & Zulu Saul, Op Cit. P377.

² Andrei Chugunov & others, Electronic Governance and Open Society: Challenges in Eurasia, (Switzerland: Springer Nature, 2019). P311.

طريقة للتعامل مع تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات والعزوف السياسي، بالإضافة إلى تسريع العملية وتقليل التكاليف وزيادة الدقة في النتائج وإضفاء الشفافية عليها.¹

فالتصويت الإلكتروني، هو التصويت الذي يتيح للناخب إمكانية الإدلاء بصوته عن بعد، عن طريق مختلف الأجهزة الإلكترونية المزودة بالانترنت. بالتالي عملية فرز الأصوات يكون إلكترونيًا، وهذا ما يعطي شفافية أكبر للانتخابات في أسرع وقت وبأقل التكاليف.²

قد يعمل التصويت الإلكتروني أو الانتخابات عبر الانترنت، على تبسيط وتسريع العملية الانتخابية وتقليل تكاليفها. إذ يتم فرز الأصوات وعرض النتائج بشكل أسرع وأكثر موثوقية. فالتصويت الإلكتروني جاء كاستجابة لآثار انخفاض معدلات المشاركة الانتخابية التي سجلت في العديد من الديمقراطيات الغربية منذ الثمانينيات من القرن الماضي، وطرح كأسلوب أداة جديدة لتحفيز اهتمام الناخبين في الانتخابات.³

إذ يرى البعض أن التصويت الإلكتروني والاستخدامات الأخرى للانترنت قد تحدث تغييرًا جذريًا في طبيعة العملية الديمقراطية، قد تؤدي إلى تخفيض تكاليف التواصل السياسي، ويزوغ فجر جديد للديمقراطية المباشرة.⁴

ثالثاً: قطاع الأعمال الإلكترونية E-business:

قطاع الأعمال الإلكتروني هو عبارة عن استخدام شبكة الانترنت للتواصل وتمكين العمليات التي تقوم بها الشركات في إدارة أعمالها من خلال التجارة الإلكترونية، الاتصالات التنظيمية الإلكترونية، التعاون داخل المؤسسات مع العملاء والموردين ومختلف أصحاب المصالح باستخدام التقنيات الإلكترونية والانترنت والشبكات الداخلية والخارجية ومختلف الشبكات الأخرى لدعم عمليات الأعمال هذا الشركات.⁵

¹ Zissis Dimitrios & Lekkas Dimitrios, Design, Development, and Use of Secure Electronic Voting systems, (United States of America: Information Science Reference (an imprint of IGI Global), 2014). P2.

² Norbert Kersing & Harald Baldersheim, Electronic Voting and Democracy: A Comparative Analysis, (New York: Plagrave Macmillan, 2004). P5.

³ Ibid. P3.

⁴ Ibid. P3.

⁵ Colin Come, Introduction to E-Business: Management and Strategy, Netherlands: (Butterworth-Heinemann Publications, 2006). P1.

رابعاً: الخدمات الإلكترونية E-Services:

الخدمات الإلكترونية هي أداة برمجية يتم تسليمها عبر الانترنت من خلال التفاعل مع مختلف عملائها سواء كانوا مستخدمين بشريين من خلال تنفيذ إجراءات مباشرة أو التفاعل مع خدمات إلكترونية أخرى بغية تنسيق الجهود المشتركة بين مختلف مقدمي الخدمات الإلكترونية أو خلق التكامل بينهم.¹

يعرف **حمد بن محمد العجمي** الخدمة الإلكترونية بأنها مجموعة من الخدمات التي تقدمها جهة ما من خلال تطبيقات برمجية تمكن المستخدمين من التعامل معها ذاتياً لتلبية احتياجاتهم الخدمية من خلال إحداث أثر أو أكثر لصالحهم في تعاملاتهم الإجرائية.²

تعتمد الخدمة الإلكترونية على ما يلي:³

- يحدد مخطط الخدمة الإلكترونية ميزات الخدمة الإلكترونية، من حيث المتطلبات الوظيفية وغير الوظيفية. تمثل المتطلبات الوظيفية ما تفعله الخدمة الإلكترونية. جميع الخصائص الأخرى مثل تلك المتعلقة بالجودة والخصوصية والأداء وغيرها تشكل متطلبات غير وظيفية. في ما يلي، لا نتعامل مع المتطلبات غير الوظيفية، وبالتالي نستخدم مصطلح مخطط الخدمة الإلكترونية للدلالة على مواصفات المتطلبات الوظيفية فقط.

- يشير تنفيذ الخدمة الإلكترونية ونشرها إلى كيفية تحقيق الخدمة الإلكترونية، من حيث تطبيقات البرامج المطابقة لمخطط الخدمة الإلكترونية، المنشورة على منصات معينة. نظرًا لأن هذا الجانب يتعلق بالتكنولوجيا التي يقوم عليها التنفيذ، فإنه يتجاوز نطاق هذه الورقة ولا نعتبرها أكثر من ذلك. لقد ذكرنا ذلك من أجل الاكتمال ولأنه يشكل الأساس لما يلي.

- نقثيل الخدمة الإلكترونية هو حدوث خدمة إلكترونية تعمل بشكل فعال وتتفاعل مع عميل. بشكل عام، توجد عدة مثيلات قيد التشغيل تتوافق مع مخطط الخدمة الإلكترونية نفسه، كل واحدة تنفذ بشكل مستقل عن الحالات الأخرى.

¹ Christoph Bussler & Others, Web Services, E-Business, and the Semantic Web, (Berlin-Heideberg : Springer Print, 2004). P29.

² حمد بن محمد العجمي، تطبيقات البرامج الإلكترونية وعلاقتها بجودة الخدمة، (المملكة العربية السعودية- الرياض: دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، 2016). ص76.

³ Christoph Bussler & Others, Ibid. PP 29-30.

أما جودة الخدمة الإلكترونية فيعتبرها كل من بيتر براينغ وديتر سباث *Peter Praeg & Dieter*

Spath بأنها تحقيق كفاءة التنقل على الشبكة وزيادة حجم البيانات والمعلومات المقدمة للعميل.¹

الخدمات الإلكترونية لا بد أن تتمحور حول هذه الأدوار (- دعم المؤسسة في تحقيق أهدافها

الإستراتيجية بتوفير البيئة التحتية اللازمة، - تمثيل دور الشريك بحيث أن الإستراتيجية العليا من

مساهمات الشركاء، - وتمثيل دور الراعي لتوفير المصادر اللازمة لتحقيق الخطط الإستراتيجية) وبالتالي

إما أن تكون هذه الأدوار العصب الأساسي لتحقيق الخطط الإستراتيجية كما هو الحال في الشركات

الافتراضية وشركات الاتصالات والخدمات الإلكترونية. وإما أن تكون القاعدة التي تدعم الوصول إلى

الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.²

القيمة العامة للخدمات الإلكترونية، يمكن أن تبرز من خلال تفاعل المواطنين مع الإدارات من

خلال التركيز على النقاط التالية:³

- سرعة رد فعل الإدارة على المشاكل المطروحة؛

- شفافية عملية التفاعل؛

- درجة الأسلوب اللائق لموظفي الإدارات؛

- سهولة تقديم المطالب.

خامسا: الأمن السيبراني Cyber Security:

يعتبر الأمن السيبراني أحد أبرز مجالات الحوكمة الإلكترونية، فهو العمود الفقري الذي يضمن

سلامة المعاملات الإلكترونية في إطار شبكة التفاعلات. فهو يعمل على توفير فضاء سيبراني آمن يخلوا

من كل الجرائم السيبرانية التي تهدد أمن الشبكات التفاعلية، ومصالح مختلف الفواعل من خلال مكافحتها

والتصدي لها.

¹ حمد بن محمد العجمي، مرجع سابق. ص 76

² عماد أحمد أبو شنب وآخرون، الخدمات الإلكترونية، (الأردن: دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع، 2012). ص 25.

³ Andrei Chugunov & Others, Op Cit. P 258.

مع تصاعد حجم التهديدات والهجمات السيبرانية، زاد الاهتمام العالمي بالإنتفاق على الأمن السيبراني من التصدي لآثر السلبي الذي مكن أن ينجب عن هذه التهديدات. حيث بلغ حجم سوق الأمن السيبراني العالمي سنة 2018، حوالي 116.5 مليار دولار ومن المرجح أن يتوسع بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 11%، ليصل إلى حدود 248 مليار دولار بحلول سنة 2026، أي بزيادة بنسبة 88%¹.

الجدول رقم(2): الإنتفاق العالمي على الأمن السيبراني وفق المجال مليون الدولار (2017-2019)

سنة 2019	سنة 2018	سنة 2017	مجالات الإنتفاق
3,003	2,742	2,434	أمن التطبيقات الإلكترونية
459	304	185	أمن السحابة
3,524	3,063	2,563	أمن البيانات
10,578	9,768	8,823	إدارة الوصول إلى الهوية
15,337	14,106	12,583	حماية البنية التحتية
4,712	4,347	3,949	إدارة المخاطر المتكاملة
13,321	12,427	10,911	تجهيزات حماية الشبكات
2,285	2,079	1,832	برامج أمن المعلومات
			أخرى
64237	58920	52315	الخدمات الأمنية
6,661	6,395	5,948	برامج حماية المستهلك
124,116	114,152	101,544	المجموع

المصدر: عادل عبد الصادق، الاقتصاد الرقمي: تحديات السيادة السيبرانية، (جمهورية مصر العربية: المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، 2020). ص34.

سادسا: الرقابة الإلكترونية:

تتجسد الرقابة الإلكترونية في ما يلي:²

- أن عملية الرقابة الإلكترونية عملية ديناميكية مستمرة لتتجاوب مع المستجدات على العملية التخطيطية.

¹ عادل عبد الصادق، الاقتصاد الرقمي: تحديات السيادة السيبرانية، (جمهورية مصر العربية: المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، 2020). ص34.

² محمد الجيزاوي، الإدارة الاستراتيجية والأعمال الإلكترونية: إشكاليات النظرية والتطبيق، (المملكة العربية السعودية: [د.د.ن.]، 2018). ص 216.

- أن عملية الرقابة تتم في الوقت الحقيقي أي انخفاض الفجة الزمنية بين تنفيذ المستهدف والرقابة عليه.
- أن الرقابة الإلكترونية واتخاذ الإجراءات التصحيحية الفورية تجعلها تؤدي دورا تشاركيا مهما في التخطيط.
- هي رقابة آنية أكثر منها رقابة على الماضي مما يقلل المفاجئات الكبيرة في المنظمة.
- هي رقابة على النتائج أكثر منها رقابة على المدخلات والعمليات.

المبحث الثاني: في مفهوم السياسة العامة

حظي مفهوم السياسة العامة باهتمام كبير من طرف العديد من المختصين في مختلف المجالات نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها. وعليه، ثار جدل حول بلورة معنى موحد للمفهوم نظرا للتجاذبات الفكرية حوله. فهناك من يركز على تفسير السياسة العامة على أنها أداء للنظام السياسي من خلال العمليات والتفاعلات التي تهدف إلى تحقيق أهدافه المسطرة، وهناك من ينظر لها على أساس أنها ممارسة للقوة أو السلطة. ويذهب البعض في تحديد السياسة العامة في إطارها المؤسسي من خلال الهيكل الحكومي. ومع بروز مصطلح الحوكمة الإلكترونية، زادت السياسة العامة تعقدا مما كانت عليه من قبل سواء من ناحية صنعها أو تنفيذها أو تقييمها وتحليلها. ولتوضيح هذا الجدل يتوجب التركيز على التعريفات المقدمة للسياسة العامة وخصائصها ومكوناتها، بالإضافة إلى الفواعل التي تؤثر فيها.

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة

يعرف خيرى عبد القوي السياسة العامة بأنها " تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة، والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها، تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة".¹ يحصر هذا التعريف السياسة العامة في العمليات التي تحدد طبيعة المشكلة والبحث عن الحلول المناسبة لها والاختيار بينها حتى تصبح سياسة عامة. إلا أن السياسة العامة أشمل من ذلك،

¹ ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، (الأردن: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص28.

فهي برامج تعد مسبقاً قبل وقوع المشكلة، إذ تعد هذه البرامج من خلال استشراف الواقع، والاستعداد لأي طارئ.

أما كارل فريدريك *Carl Friedrich* فعرف السياسة العامة بأنها: "برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول إلى هدف أو تحقيق غرض مقصود".¹ يشير هذا التعريف للسياسة العامة، أنها برنامج عمل معد مسبقاً، يحاول توضيح الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها في إطار زمني ومكاني معينين.

في نفس سياق التعريف السابق، يتجه جيمس أندرسون *James Anderson* في تعريفه للسياسة العامة بأنها: "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع".²

أما هارولد لاسويل *H. Lasswell* فعرف السياسة العامة على أنها: "من يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة أو النفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوزين على مصادر القوة".³ أما هذا التعريف فيحاول تحديد الجهة التي لها صلاحية صنع السياسة العامة، والمتمثلة في الحكومة التي لها القدرة على تحديد المشكلة وتحديد فترة حلها والبحث عن الأدوات المناسبة لها.

وهنا من يعرف السياسة العامة، بأنها نتاج ديناميكي معقد يتم في إطار نظام فكري بيئي سياسي محدد، تشترك فيه عناصر معينة رسمية وغير رسمية ويحددها النظام السياسي، ومن أهم هذه العناصر، دستور الدولة الذي يتبنى الأيديولوجية أو الفلسفة السياسية للسلطة الحاكمة، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، الأحزاب السياسية، جماعة المصالح، الصحافة والرأي العام، الإمكانيات والموارد المتاحة، وطبيعة الظروف العامة للبلد.⁴ حاول هذا التعريف أن يربط طبيعة السياسة العامة

¹ ثامر كامل محمد الخزرجي، نفس المرجع. ص 27.

² جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، (عمان الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007). ص 15.

³ فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كي في البنية والتحليل، (عمان- الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001). ص 32.

⁴ علي مجد العكيلي، الحدود الدستورية للسلطة التنفيذية في الدساتير المعاصرة، (مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع، 2017). ص 53.

بطبيعة النظام السياسي، فالنظم السياسية المنفتحة تعطي فرصة للمواطنين للمشاركة في صنعها، أما النظم السياسية المغلقة فتحدد سياساتها العامة من قبل الجهات الرسمية المخولة بذلك إن لم تكن منحصرة بيد شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص.

كما عرفها أبراهام كابلان *Abraham Kaplan* كذلك، بأن "السياسات هي برنامج من الأهداف والقيم والممارسات"¹. أي أن السياسة العامة لا يمكن أن تحدد إلا إذا كانت لها أهداف مسطرة مسبقاً ولا تخرج عن القيم المتعارف عليها داخل المجتمع.

ومنه يمكن القول بأن السياسة العامة، لا تتميز عملية رسمها بالبساطة ووضوح المعالم، وإنما هي عملية غامضة، غاية في التعقيد والتشابك، تشارك في صياغتها أطراف وجهات متعددة داخلية وخارجية، ولكل منها قيم ومبادئ ومصالح لا تتسجم مع الآخر كلاً أو جزءاً². أي تتداخل في صنعها جملة من العوامل الداخلية والخارجية، لأن السياسة العامة كما لها تأثيرات داخلية فهي تؤثر وتتأثر بعوامل خارجية. من خلال ما سبق من تعريفات للسياسة العامة، يمكن تسجيل ثلاث ملاحظات التي تساعدنا على

بلورة تعريف إجرائي وشمل لها. ويمكن تحديد هذه الملاحظات كالتالي:

- يلاحظ أن هناك اختلافاً كبيراً في التعريفات المقدمة للسياسة العامة، وهذا ناتج عن اختلاف البيئة والتخصصات التي ينتمي إليها كل باحث.
- هناك اختلاف في تحديد الجهات المخول لها صنع السياسات العامة.
- لم يشير أي تعريف من التعريفات السابقة، لمستويات السياسة العامة وكلها اقتصر على مستوى الدولة.

من خلال ما سبق من تعريفات، والملاحظات التي تم تسجيلها، يمكن القول بأن السياسة العامة هي جملة من التفاعلات الرسمية وغير الرسمية تشترك في البحث عن المشكلات المطروحة وتحديد توقعاتها المستقبلية، لتصاغ جملة من البرامج والخطط المشتركة لتكون كحلول لهذه المشاكل في شكل سياسات عامة، وتتعدد مستوياتها المحلية، الإقليمية والعالمية حسب القضايا المطروحة والرقعة الجغرافية التي يمكن أن تشملها.

¹ علي مجد العكيلي، نفس المرجع. ص 53.

² محمد سرور الحريري، إدارة المؤسسات الحكومية والعامة، (عمان - الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016)، ص 370.

المطلب الثاني: خصائص السياسة العامة

بعد فهم معنى السياسة العامة والتوصل إلى تعريف إجرائي لها، يمكن استعراض جملة الخصائص التي قدمها الباحثين حولها.

فحسب محمد الصيرفي تتميز السياسة العامة بمجموعة من الخصائص منها:¹

- أنها نشاطات هادفة تتوجه نحو أهداف معينة بدلاً من السلوك العشوائي؛
- أنها تحتوي على أسلوب معين من الإجراءات الحكومية التي ينفذها أشخاص رسميون بدلاً من قرارات لم تصل إلى مرحلة الانتهاء من تنفيذها فهي تمثل ما تقوم الحكومة فعلاً بتطبيقه وليس ما تنوي الحكومة؛
- أن السياسة العامة تكون إيجابية عندما تحتوي على إجراءات محددة للتأثير على مشكلة معينة وسلبية عندما يكون هناك قراراً صادراً من الجهات الحكومية بعدم اتخاذ أي إجراء بخصوص قضية معينة؛
- أن السياسة العامة تستند إلى قانون ولها سلطة التنفيذ وفي حالة عدم مراعاة تلك القوانين تقوم الحكومة بتطبيق العقوبة على المخالفين؛
- أن تصميم السياسة العامة هي عملية ديناميكية مستمرة بمعنى أنه لا يتم وضعها مرة واحدة وإنما يجب أن يتم مراجعتها باستمرار بحسب التغييرات التي تطرأ على الظروف المحيطة؛
- أن تحقيق التوازن المطلوب في تصميم السياسات العامة لا يجب أن يكون على حساب الاعتبارات الأساسية الواجب إتباعها؛
- يجب أن تكون السياسة العامة ذات قدرة فائقة على استيعاب كافة تيارات الرأي العام والمصالح، حيث تضمن في النهاية توفير الضمانات الكافية للتنفيذ الفعال.

أما نعمه الخفاجي وصلاح الدين الهيتي فحددا الخصائص العملية للسياسة العامة فيما يلي:²

- السياسة العامة، هي نشاطات هادفة تتوجه نحو أهداف معينة بدلاً من كونها سلوكاً عشوائياً عبثياً فوضوياً.

¹ محمد الصيرفي، الاحتراف الإداري الحكومي، (القاهرة- مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014). ص 67.

² صلاح الدين حسين الهيتي ونعمه عباس الخفاجي، تحليل أسس الإدارة العامة: منظور معاصر، (عمان- الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015). ص 192.

- السياسة العامة، استجابة واقعية ونتيجة فعلية، فهي تعبر عن الأمور والوسائل الواقعية التي تشكل مطلباً محسوساً وملموساً، وينبغي لها أن تكون على مخرجات نتائج يمكن إدراكها ومعايشتها وليست معبرة عن أمور غامضة مجهولة. إنها تعبير عما تقوم بتطبيقه الحكومة فعلاً وليس ما تنوي القيام به.
- ومن بين الخصائص التي ركزت عليها الأستاذة مها محمد أحمد حسين، نذكر منها ما يلي:¹
- تعبر السياسة العامة عن سلسلة من النشاطات والقرارات الحكومية الرشيدة والعقلانية، أي أنها تعبر عن اختيار الأسلوب الأمثل من بين عدة أساليب بديلة لتحقيق المصلحة العامة والأهداف المنشودة في ظل الإمكانيات المتاحة وعليه فإن عملية صنع السياسة العامة تتطلب ترتيب معين للمصالح العامة.
- تتميز السياسة العامة بالاستمرارية والتجدد، وذلك لأن السياسة العامة ذات مقاصد وتمثل في مجملها برنامج عمل هادف لتحقيق مصلحة المجتمع لحل مشاكله وكذلك تعبر عن المصالح العامة للدولة وأهدافها يجب أن تتميز بالثبات والاستمرارية بالعدر الذي يكفل تحقيق أهدافها مع عدم إغفال أن السياسة العامة يجب أن تتميز كذلك بالمرونة الكافية لاستيعاب التغيرات التي قد تطرأ على بيئتها.
- بعد تقديم جملة الخصائص التي تميز السياسة العامة، يمكن التعرّيج لمكوناتها التي تم التفصيل فيها في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: مكونات السياسة العامة

- حددها محمد الصيرفي في كتابه الاحتراف الإداري الحكومي مكونات خمس وهي كالتالي:²
- المطالب أو الاحتياجات: وهي الإجراءات التي تطالب الجهات العامة أو الخاصة الحصول عليها أو إنجازها من قبل الموظفين الرسميين بخصوص قضية أو مشكلة معينة وذلك وجود رغبة عامة في منح حرية عمل الأحزاب السياسية.
- القرارات: وتتخذ بمعرفة الجهات الرسمية وتكون بمثابة توجيهات ومحتويات القوانين وإصدار الأوامر التنفيذية ووضع القواعد الإدارية وتقديم التفسيرات القضائية العامة للقوانين.

¹ مها يحي محمد أحمد حسين، "تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، (جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، المجلد 55، العدد 1، يناير 2018). ص ص 230-231.

² محمد الصيرفي، مرجع سابق. ص 68.

- مصادر السياسة ومحتواها: وتتمثل في التفسير الرسمي لمضمون السياسة العامة والذي يشتمل على القوانين التشريعية والأوامر التنفيذية والرسائل والقواعد والتنظيمات الإدارية وقرارات المحاكم بالإضافة إلى بيانات وأقوال الموظفين الرسميين المعبرة عن اتجاهات الحوكمة وما تنوي القيام به لتحقيقها.
- مخرجات السياسة أو نتائجها: وهي المؤثرات الملموسة الناتجة من السياسة العامة والتي تمثل الأشياء المنجزة كنتيجة للقرارات المتخذة والبيانات الوصفية، والمقصود بالمخرجات هنا هو ما تنتجه الحكومة مقارنة بما تدعي القيام بإنجازه مستقبلاً.
- آثار السياسة: وهي الآثار الناتجة من اتخاذ أو عدم اتخاذ إجراءات محددة من قبل الحكومة مثل معرفة الآثار الناتجة عن سياسة الضمان الاجتماعي عن طريق معرفة الرواتب والامتيازات الأخرى والمساعدات التي تدفع للمحتاجين وهل أدى لذلك إلى التخفيف من حدة الفقر وزيادة الشعور بالرضا والأمن الاجتماعي.

أما ثامر الخزرجي، فلخص مكونات السياسة العامة في النقاط التالية:¹

- مطالب السياسة: وتشمل كل ما يطرح على المسؤولين من جانب المواطنين أو من الفواعل الرسميين في النظام السياسي، وذلك لتحريك إزاء قضية معينة أو التوقف عن المضي في اتجاه ما. فالمطالب المطروحة من جانب العامة تولد الحاجة إلى إثارة الانتباه لسياسات عامة وتعد نقطة البدء في دراسة عملية صنعها.
- قرارات السياسة العامة: وتشمل ما يصدره صانعو القرارات والموظفون العموميون المخولون بإصدار المراسيم والأوامر والتوجيهات المحركة للفعل الحكومي، فقرارات السياسة العامة هي غير القرارات الروتينية المعتادة.
- الخطب والتصريحات الرسمية: وهي تعبيرات رسمية أو عبارات موحية بسياسة عامة، وتشمل الأوامر الشفهية والتفسيرات القانونية والضوابط المحددة للسلوك وآراء الحكام والقضاة وحتى خطب المسؤولين وشعاراتهم التي تعبر عن المقاصد العامة والأغراض المطلوب تحقيقها والأعمال الموجهة نحوها، وقد تكون هذه التوجهات غامضة أحياناً، وهذا ما يقود إلى اختلاف وجهات النظر أثناء تفسيرها وكذلك يحث حول ما تصدره مؤسسات حكومية مختلفة من التصريحات.

¹ ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق. ص ص 29-30.

- مخرجات السياسة العامة: وهي الانعكاسات المحسومة الناجمة عن السياسة العامة وفي ضوء قرارات السياسة والتصريحات التي يتلمسها المواطنون من الأعمال الحكومية، ولا تشمل الوعود والنوايا، وقد تكون المخرجات المحققة عن السياسة العامة بعيدة أو مختلفة عما يتوقع تحققه أو ما تنص عليه السياسة نفسها.

وفي سياق آخر يحدد ميلدرد فيلاكوتا *Mildred Villacota* مكونات صنع السياسة العامة في ثلاثة عناصر أساسية وهي:¹

- المشكلة Problem: وهي مخاوف معينة تتطلب دقة محددة في تشخيصها.

- اللاعبون Players: وهم الجهات الفاعلة أو مجموعة من الفواعل التي تصمم صيغة محددة لمعالجة المشكلة المطروحة.

- السياسة Policy: وهي مجرى العمل النهائي جاهز للتنفيذ.

من خلال ما سبق يمكن تحديد مكونات السياسة العامة في (تحديد المشكلة، تحديد الإطار الزمني والمكاني، الفواعل المشاركة والقنوات المعتمدة في تفاعلاتها، الموارد المتاحة، دراسة البدائل المتاحة، القرارات المتخذة، ردود الأفعال).

المطلب الرابع: فواعل السياسة العامة

يعتبر وفر وروكمان *Weaver and Rockman* أن السياسة العامة هي تحقيق مصالح الجهات الفاعلة التي تستخدم المؤسسات وتشكل من قبلها، وفهم طبيعة هذه المؤسسات مهمة أساسية لمحلل السياسات. فكل مؤسسة لها إرث وهندسة خاصة بها تساعد على خلق قنوات العمل في أي نظام سياسي.² ومن هنا يفهم بأن السياسة العامة تتداخل في صنعها العديد من الفواعل التي تختلف في طبيعتها. ويمكن إجمال هذه الفواعل في ما يلي.

¹ Mildred Villacorta, « Executing Public Policy With Strategic Management and Benchmarking », From website: <https://www.slideshare.net/MildredVillacorta/executing-public-policy-with-strategic-management-and-benchmarking-62084542>, Browse at: 20/01/2020.

² Mark Considine, Making Public Policy: Institutions, Actors, strategies, (United Kingdom: Polity Press, 2005). P17.

أولاً: المؤسسات الرسمية:

1. المؤسسات التشريعية:

يرى الباحث فيليب نورتن *Philip Norton*، أن السلطة التشريعية تتمتع بمهام متعددة، غير أنه ركز أكثر على الجانب الرقابي باعتباره يترجم إرادة هذه المؤسسة، ولذلك يرفض النظر إلى البرلمان على أنه هيئة لتشريع القوانين، ويعتبر ذلك تعريفاً مضللاً، ويقترح بالمقابل تعريفاً وظيفياً، ينظر من خلاله إلى البرلمان على أنها مؤسسات موجهة من قبل الدستور لإعطاء موافقتها لإجراءات السياسة العامة التنفيذية.¹

إذ يعتبر **جيمس أندرسون James Anderson** أن المؤسسة التشريعية أصبحت ديناميكية وواقعية لما يجري بداخلها بعد أن كانت ستاتيكية وإجرائية بخطواتها. إذ لا يمكن الاستغناء عنها في التحليل السياسي لأنها تعتبر الإطار الموجه لسلوك الرسميين داخلها. وكثيراً ما يطلق على الأنماط السلوكية النمطية بالقواعد أو الهياكل والضوابط، وهي بلا شك تلعب دوراً في صنع السياسة العامة.²

ويرى الدكتور **عمر الخطيب** بأن ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لأفراد الشعب وبلا تمييز، حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد وحق المشاركة في اتخاذ القرارات بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها وإطلاق قواها الخلاقة بما يحقق أهدافها المرجوة.³

وتنظر هيئة الأمم المتحدة إلى المؤسسة التشريعية على أنها ميزان مقابل للسلطة التنفيذية، كما تكون صوتاً للناخبين في تشكيل السياسات، كما تؤكد على أنه المنتدى الرئيسي للمناظرة حول السياسة العامة ومكان لإيجاد الحلول الوسيطة وبناء الرأي الاجتماعي.⁴ أي أنها حقل للممارسة الديمقراطية التمثيلية.

¹ عبد الحق بن سعدي، "دور السلطة التشريعية في صناعة السياسة العامة" مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، (جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 11، جوان 2017). ص ص 222-223.

² جيمس أندرسون، مرجع سابق. ص 39.

³ ابتسام سامي حميد، الدور البرلماني للمرأة، (مصر: العربي للنشر والتوزيع، 2015). ص 66.

⁴ عبد الحق بن سعدي، المرجع نفسه. ص 222.

أما الباحثة آية خطيب عطا الله نصر ، فتحصر أدوار المؤسسات التشريعية بتباين أنواعها واختلاف أدوارها من دولة إلى أخرى في النقاط التالية:¹

- تلعب السلطة التشريعية دور هام في صنع السياسات العامة من خلال دورها في التشريع، حيث تصدر القوانين وهي أحد أشكال السياسة العامة؛

- الدور المالي، من خلال إقرار الموازنة العامة للدولة التي تعتبر التجسيد المالي والرقمي للسياسات العامة؛

- إقرار السياسات العامة ومشروعات التنمية، من خلال مناقشتها؛

- الدور الرقابي على أداء وتنفيذ هذه السياسات.

2. الهيئات التنفيذية: هي ذلك النوع من السلطات التي تختص بوظيفة تنفيذ وتحقيق أهداف

السياسة العامة، ولا يقتصر دور السلطة التنفيذية عموماً في وظيفة تحقيق أهداف السياسة العامة، بل إنه يتعدى ذلك إلى المشاركة في عملية تشكيل أو رسم السياسة العامة.² ورغم كون السلطة التنفيذية ليس من مهمتها تشريع ووضع سياسة الدولة، لأن ذلك محصور في السلطة التشريعية، إلا أن دور السلطة التنفيذية في غالبية الأنظمة السياسية واضح ومؤثر، فإليهما ترجع عملية اتخاذ القرار باعتبارها مرحلة نهائية للقرار من خلال رئيس السلطة التنفيذية (رئيس الدولة، رئيس الوزراء).³

فقد أشار جيمس أندرسون إلى أهمية السلطة التنفيذية بالقول أننا نعيش في مرحلة يطلق عليها

مرحلة الهيمنة التنفيذية، وفيها تكون فعالية الحكومة معتمدة كلياً على القيادة التنفيذية في رسم وتنفيذ السياسات العامة.⁴ وتتفرع عن السلطة التنفيذية العديد من المؤسسات التابعة لها سواء كانت بيروقراطيات أو سلطات محلية تعمل على تنفيذ السياسات العامة الحكومية.

¹ آية خطيب عطا الله نصر، "دور السلطة التشريعية في صنع السياسات العامة الاقتصادية" متحصل عليه من:

<https://democraticac.de/?p=48543>، تاريخ التصفح: 2020/01/21.

² لطيفة مصباح حمير، تطور أزمة الديمقراطية التقليدية في عصر العولمة: دراسة تحليلية من الرؤية القارية والعالمية، (القاهرة- مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ط2، 2017). ص193.

³ يوسف حسن يوسف، أيديولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية، (عمان- الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017). ص217.

⁴ نفس المرجع. ص217.

3. الجهاز البيروقراطي: يتباين دور الجهاز البيروقراطي في تنفيذ السياسات العامة وتحقيق

المصلحة والمنفعة العامة، بتباين الأنظمة السياسية ويتوقف ذلك على دور هذا الجهاز في أي مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي وعلى نوعية العلاقة القائمة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فيما إذا كانت قائمة على التوازن أو التنازع في الاختصاص، بالإضافة إلى مكانة الجهاز الإداري في المجتمع والكيفية التي يعمل بها على تحقيق متطلبات المجتمع.¹

فالإدارة العامة يمكن أن تشارك في صنع وتقييم السياسة العامة. كما أنها تشارك في تنفيذ السياسة العامة للدولة وترجمتها إلى واقع عملي، لأنها تعتبر الذراع الإداري للسلطة التنفيذية.² لأن لها من الخبرة والدراية والمعلومات الكافية لتسيير شؤون الدولة، فالإدارة تتميز بالثبات والاستقرار أما السلطة التنفيذية فتتحدد مهامها بفترة زمنية محصورة في فترة انتخابها أو تعيينها.

4. السلطة القضائية: تلعب المحاكم دوراً أساسياً في عمليات صنع السياسات العامة بدرجة متفاوتة على حسب الأنظمة السياسية. وتمثل في الواقع العملي قرارات المحاكم الاستثنائية والدستورية سياسات عامة ملزمة. ويمكن ذكر قرارات المحاكم التي تفصل في النزاعات الدستورية، وتفسر الدستور وهذا بحد ذاته سياسة عامة.³

ودليل دور المؤسسة القضائية في التأثير وصنع السياسات العامة، يتمثل في الدور الريادي لبعض قضاة محكمة العدل العليا، في صياغة السياسات العامة للولايات المتحدة الأمريكية لسنوات طويلة. فقد كانت قراراتهم عاملاً فاصلاً في تحديد أولويات الحكومة الأمريكية في أكثر السياسات العامة أهمية وتأثيراً في مسيرة المجتمع الأمريكي. ويقوم القضاة بهذا الدور المهم عن طريق الرقابة القضائية Judicial review، وتفسير القوانين statutory interpretaion عند النظر في القضايا المرفوعة إليهم.⁴

¹ يوسف حسن يوسف، نفس المرجع. ص 223.

² ياسين محمد العيثاوي وسلام علي أحمد المشهداني، صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، (عمان - الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015). ص 249.

³ أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، (عمان الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002). ص 237.

⁴ عبد الفتاح باغي، الحكومة والإدارة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، (عمان - الأردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2011). ص 211.

وبالرغم من ممارسة المحاكم لسلطات الرقابة القضائية ليست مستمرة، ولكن شعور المؤسسات الأخرى بأن المحاكم قد تتدخل في شؤونها ويؤثر على عملية صنع السياسات. ويعتمد هذا على استقلالية القضاء ووجود الحريات العامة.¹

ثانياً: الفواعل غير الرسمية:

إضافة للفواعل الرسمية، تلعب الفواعل غير الرسمية دوراً مهماً في صنع السياسات العامة على اختلاف مجالاتها ومستوياتها. فبعد تراجع دور الدولة وثبوت عجزها عن إدارة كل شؤون الدولة بمفردها. أصبحت هذه الفواعل شريكاً محورياً يمكن الاعتماد عليه في العديد من المجالات، لكن درجة تأثيرها وفعالية أدوارها تختلف، تتحكم فيها العديد من العوامل بما فيها طبيعة النظم السياسية وطبيعة القضايا المطروحة وغيرها من العوامل. وأهم هذه الفواعل هي:

1. القطاع الخاص: القطاع الخاص هو المؤسسات التي لديها إستراتيجية وأهداف واضحة للانخراط في الأنشطة الربحية من خلال إنتاج السلع، توفير الخدمات والتجارة.

يعتبر تراجع دور الدولة العامل الرئيس لبروز القطاع الخاص وتنامي أثره على السياسات العامة، حيث ترك المجال واسعاً للقطاع الخاص ليقوم بالأدوار والأنشطة الاقتصادية والخدماتية، وكانت الخصوصية أحد الحلول التي طرحت لتقليص دور الدولة في رسم السياسات العامة بإشراك الأطراف المعنية.² فالقطاع الخاص كشريك اقتصادي المهم، يساهم في زيادة إجمالي الناتج المحلي العام أو الخاص كما يساهم في زيادة الدخل القومي للأفراد، وكذلك يساهم في مد السوق بالسلع الإنتاجية والخدمات، كما له دور متميز في استقطاب اليد العاملة والتقليص من نسب البطالة.³

وهنا يميز كل من **جوسي دي بيلا José Di Bella** و**أليسيا غرنت Alicia Grant** بين الدور القديم والحديث للقطاع الخاص في رسم وتنفيذ السياسات العامة التنموية، فغالباً ما تستخدم مصطلحات تنمية القطاع الخاص (PSD) *Private sector development* والقطاع الخاص من أجل التنمية *Private sector for development (PS4D)* أو إشراك القطاع الخاص - وهذا ما يهنا- . إذ يشير القطاع الخاص من أجل

¹ أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، (عمان الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002). ص 238.

² رمضان عيسى الليموني، سم العولمة: رؤية لوقف الضرر عبر تنمية القدرات، (لبنان: إصدارات إي-كتب، 2015). ص 32.

³ إسماعيل على شكر ومجيد جواد مهدي، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، (عمان- الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016). ص 69.

التنمية إلى الأنشطة التي تشكل جزءاً من عمليات الأدوار الأساسية المنتظمة والتي تؤثر على نتائج السياسات التنموية والنمو الاقتصادي من خلال التأثير الإيجابي مثل خلق فرص العمل، توفير السلع والخدمات، إنعاش الخزينة العمومية بالضرائب، والأثر السلبي مثل التدهور البيئي والممارسات الخارجة عن القانون.¹

2. الأحزاب السياسية:

الأحزاب السياسية هي عبارة عن تنظيمات تهدف أساساً في الأنظمة الديمقراطية إلى المشاركة في الانتخابات بغرض السيطرة على النظام الحكومي وتنفيذ برامجها وسياساتها. كما أنها تقوم بوظيفة تحويل طلبات معينة إلى سياسات interest aggregation. وتتأثر قدرة الأحزاب السياسية في تحقيق هذا الدور بعدد الأحزاب الموجودة في الساحة السياسية.²

تلعب الأحزاب السياسية دور المبلور للمصالح الاجتماعية، والمبرز للمطالب والاحتياجات لربطها ببدائل السياسة العامة، والبرامج الملبية لها.³ كما يعد الحزب السياسي من أبرز المؤسسات السياسية التي تسهم في صنع السياسة الخارجية، إذ يتوقف دور الحزب السياسي في عملية القرار الخارجي على طبيعة النظام السياسي الذي يوجد فيه الحزب.⁴

كما كان تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال أثراً كبيراً على أدوار الأحزاب السياسية عن طريق القدرة على التأثير في صنع السياسة الحكومية بدلاً من الدور التقليدي للنظام السياسي والنخبة في صنعها لما تسببه من ضغط في اتجاه المطالبة بالشفافية وتوفير معلومات جديدة يتم الاستناد إليها، مما يؤدي لمزيد من الرشادة في صنع قرارات السياسة العامة.⁵

¹ José Di Bella & Others, « The Private Sector and Development: Key concepts», From website: <http://www.nsi-ins.ca/wp-content/uploads/2013/09/The-Private-Sector-and-Development-Key-Concepts-FINAL-Policy-Brief.pdf>, Browse at: 20/12/2019.

² أحمد مصطفى الحسين، مرجع سابق. ص ص 239-240.

³ جيمس أندرسون، مرجع سابق. ص 66.

⁴ ميلود ولد الصديق، مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية، (عمان الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018). ص 40.

⁵ عادل عبد الصادق، مرجع سابق. ص 31.

3. المجتمع المدني:

هو مجموعة من المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزاً وسيطاً بين العائلة والنظام القيمي من ناحية، والدولة وأجهزتها ذات الطبيعة الرسمية من ناحية أخرى.¹ فهو يأخذ تشكيلات متعددة، مثل النقابات الصحية العالمية والمهنية، اتحادات أرباب العمل، اتحادات الفلاحين، الجمعيات الأهلية والخيرية وغيرها من التنظيمات.²

تتمتع الفعاليات المجتمع المدني المتعددة كذلك حق اللجوء للقضاء الإداري للطعن في النشاطات الحكومية وقراراتها التي تنتهك مجالات نشاطها.³ كالبيئة مثلا وحقوق الإنسان والرعاية الصحية وحماية المستهلكين.... وغيرها. كما أنها تقوم بالعديد من الأدوار كالتدريب والتوعية ونشر الوعي الجماعي، والقيام بالحملات التحسيسية، والنشاطات التطوعية، والجمع التبرعات للتكفل بالفئات المعوزة والهشة في المجتمع. فهي تخفف العبء على السلطات الرسمية، من خلال الاهتمام بهذه الجوانب.

4. وسائل الإعلام:

تعتبر وسائل الإعلام والاتصال بمثابة قناة تواصل واتصال تربط الحاكم بالمحكوم، ولهذه الوسائل تأثيرها الخاص على الأحداث، كما تقوم بنقل المعلومات عن الحكومة إلى المواطنين، وتنتقل أيضا توجهات الرأي العام إلى الحكومة التي تقوم بدورها بتوظيف تلك المعلومات وتحليلها، واستخدامها لتحقيق الأهداف المرجوة فضلاً عن أن وسائل الإعلام والاتصال تلعب دوراً هاماً في توجيه السلوك السياسي نحو الهدف المراد تنفيذه من قبل نظام الحكم، خاصة إذا كان هذا النظام ديمقراطياً.⁴

في هذا الإطار يذهب الإعلامي وليام دورمان *William Durman*، إلى أن دور الصحافة ووظيفتها المتغيرة منذ بداية الحرب الباردة، قد جعلها مشاركا طوعيا في صناعة السياسات العامة وخاصة السياسة الخارجية، ليس بمعنى تقرير السياسة وإنما بمعنى المساعدة في وضع الحدود التي يمكن

¹ على ليلة، المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، (القاهرة- مصر: المكتبة الأنجلو المصرية، ط 3، 2013)، ص18.

² محمد الطيب حمدان، "دور المجتمع المدني في المساهمة في التنمية وصنع السياسات العامة في الدول النامية" *مجلة المفكر*، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد: 6، العدد: 2، ديسمبر 2011)، ص107.

³ عبد المومن مجدوب، لمين هماش "دور المجتمع المدني في صنع السياسات العامة البيئية بالجزائر في ظل الإصلاحات السياسية والقانونية 2012" *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 44، جوان 2016)، ص 440.

⁴ مصطفى سحاري، السيادة الوطنية في ظل التدفق الإعلامي الدولي: الجزائر أنموذجا، (عمان- الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016)، ص154.

أن تصنع ضمنها.¹ ومن هنا يتضح أن وسائل الإعلام لم تعد تؤثر فقط على صنع السياسات، بل تعدى دورها لتصبح جزء لا يتجزأ من العملية السياسية وكشريك مساهم في صنعها.

تلعب وسائل الإعلام دوراً مهماً في إبراز القضايا المهمة لدى الجمهور. كما أن لها القدرة على توجيه الرأي العام من خلال توعية المواطنين بالمعلومات الواقعية حول الشؤون العامة والتأثير على الناخبين من خلال توجيههم نحو مرشح ما. والأهم من ذلك يمكن لوسائل الإعلام أن ترتب أولويات الجماهير من خلال التركيز على الأهمية التي يجب أن توليها في قضية ما مقابل أخرى.² وهذا كله يمكن أن يؤثر تأثيراً بليغاً في السياسات العامة.

ويتضح تأثير وسائل الإعلام في صنع السياسات العامة الحكومية، إذ أنها أصبحت أهم الوسائل المؤثرة في العالم. ويمكن تفسير تفاوت هذه الأهمية بين المجتمعات المتخلفة وعلاقتها بصنع السياسات في ظل الرقابة والسيطرة الشديدة التي تمارسها الحكومات على وسائل الإعلام. وفي المقابل درجة تأثيرها في المجتمعات الديمقراطية التي تقل فيها حدة هذه السيطرة.³

5. الرأي العام:

يعد جون جاك روسو *Jean-Jacques Rousseau*، أول مفكر سياسي يدرس دور الرأي العام وعلاقته بالسياسة العامة. وأول من أكد حاجة الحكومات إلى الاعتماد على الرأي العام أكثر من حاجتها إلى الاعتماد على القانون أو الإكراه. ولم يكن للرأي العام كظاهرة اجتماعية سياسية أي أهمية لصانعي السياسات قبل القرن الثامن عشر، وذلك تحت تأثير الأفكار الليبرالية وأصبح الرأي العام قادراً على وضع الحدود العامة التي لا يستطيع أن يتخطاها واضعو السياسات وصانعو القرارات.⁴

كما يمكن للمواطن العادي أن يكون له دوراً مهماً في تحريك عجلة صنع السياسات العامة، بالرغم من أن مهمة صنع السياسة العامة من مهام المسؤولين العموميين، ولكن نجد المواطنين في أحوال عديدة يشاركون بصورة مباشرة في تلك المهمة.⁵

¹ صورية عباسه دربال، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي في النظام الدولي الجديد، (عمان الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2012). ص 82.

² Sigrid Koch Baumgarten & Katrin Voltmer, Public Policy and Mass Media: The interplay of mass communication and political decision making, (United States of America: Routledge, 2010). P19.

³ منذر صالح جاسم الزبيدي، دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي، (عمان- الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013). ص 178.

⁴ نفس المرجع. ص 185.

⁵ أحمد مصطفى الحسين، مرجع سابق. ص 240.

وقد أجريت بعض الدراسات عن العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة من أهم نتائجها:¹

- أن العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة تختلف من قضية لأخرى. فتأثير الرأي العام قد يكون هامشياً ومحدود بالنسبة إلى بعض القضايا وقد يكون حاسماً وكبيراً في قضايا أخرى، كما يكون أثره سريعاً في بعض القضايا وبطيئاً في غيرها من القضايا الأخرى.

- درجة التأثير تعتمد على عوامل عدة، منها درجة اتفاق الجماعات فيما بينها وشدة اعتناق الجماهير هذه الآراء. ووجود ما يحول دون وصل الرأي العام إلى صانعي القرارات والسياسات العامة. إضافة إلى تركيب القوى في الحكومة ذاتها ودرجة تأثير الزعامة وجاذبيتها. والوقت المتوفر للمناقشة وطبيعة الأسئلة ووضوح وبساطة الأسئلة المطروحة وغير ذلك من العوامل.

- أظهرت بعض الدراسات صعوبات ومعوقات في ترجمة الرأي العام إلى سياسة عام وهذه الصعوبات تتمثل في صعوبة التعرف على حقيقة الرأي العام بالنسبة إلى مسألة محددة.

- يمكن أن يظهر تأثير الرأي العام على السياسة العامة بطريقتين: (أ/ ما يمكن أن يضعه الرأي العام من حدود على القرارات الحكومية وعلى صنع السياسة. ب/ إجماع المسؤولين عن اتخاذ موقف أو قرار من المتوقع أن يواجه بمعارضة شعبية قوية.

6. جماعات المصالح:

جماعات المصالح هي تنظيمات تخدم جماعة بعينها، وذلك كالتنقابات المهنية في مجالات العمل المختلفة كالزراعة، الصناعة، الزراعة وغيرها. وهذا أنواع من الجماعات يمثل المصدر الأساسي للمطالبة بصنع السياسات خاصة في المجتمعات المتقدمة. وبما أن مصالح هذه الجماعات قد تتضارب فيما يتعلق بقضية معينة، فقد يؤدي هذا إلى أن يضطرب صانع السياسات لاختيار قناعات جماعة معينة على حساب قناعات جماعات أخرى، أو يحاول التوفيق بين هذه الجماعات.² تلعب جماعات المصالح دوراً مهماً في عملية صنع السياسات، من خلال السعي في التأثير على نتائج السياسة، عن طريق

¹ منذر صالح جاسم الزبيدي، مرجع سابق. ص 186.

² أحمد مصطفى الحسين، مرجع سابق. ص 239.

البيروقراطيين والسياسيين والمسؤولين الحكوميين والمواطنين، وتحذره من المشاكل والفرص والخيارات السياسية التي لا تخدم مصالحها.¹

أما عن الكيفية التي تؤثر بها جماعات المصالح في وضع السياسة العامة فإنها تتركز في عنصرين أساسيين:²

- أن الضغط قد يمتد إلى الجهاز التشريعي من خلال النواب الذين يتولون تمثيل هذه المصالح ومن خلال عمليات المساومة قد يتم الوصول إلى اتفاق يرضي تلك الجماعات.
- الضغط على الجهاز التنفيذي في المراكز والقطاعات من شأنه إحداث ردود فعل مباشرة وقوية على تنفيذ أهداف السياسة العامة.

وحسب أحمد نوري النعيمي، يحدد روبرت ترايس *Robert Trace* الإطار النظري لتحليل دور جماعات المصالح في ستة أبعاد تحدد طبيعة أدوارها وهي:³

- الخصائص السلوكية لجماعات المصالح، وتشمل الخصائص التالية: (- حجم أنشطتها السياسية لإقناع صانعي السياسات بتبني وجهة نظرها. - طبيعة الأهداف السياسية لجماعات المصالح. - توقيت النشاط السياسي لجماعات المصالح.)
- الخصائص التنظيمية لجماعات المصالح.
- هيكل صنع القرار.
- علاقة جماعات المصالح بالجماعات الداخلية الأخرى.
- علاقة جماعات المصالح بالمجموعات الخارجية الأخرى.
- القضية أو القضايا التي تهم جماعات المصالح.

مما سبق، يمكن أن النقاش أو التفاعل الذي يجري بين المستفيدين والمعنيين برسم السياسات العامة يمكن أن يأخذ الصيغ أو الأنماط التالية:⁴

¹ Anderson Macedo de Jesus, « Policy-Making Process and Interest Groups: How do local government associations influence policy outcome in Brazil and the Netherlands?», *Brazilian Political Science Review*, (Brazilian Political Science Association, Vol: 4, N^o:1, December 2009). PP 71-72.

² محمد الصيرفي، مرجع سابق. ص72

³ أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، (عمان - الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011). ص468.

⁴ محمد سرور الحريري، مرجع سابق. ص: 373-376.

- المساومة: هي محاولة الوصول إلى تبادل منافع مشتركة بين المساومين وفقا لقاعدة خذ وأعط. أن كل فرد أو جماعة من الأفراد تجد أن ما تصبو إليه من منافع متوافرة تحت سيطرة فرد أو جماعة أخرى.
- المنافسة: المنافسة تحصل عند وجود شخصين أو جهتين أو أكثر تتعلق رغباتهم أو إشباع حاجاتهم بالحصول على شيء ما يمتاز بالندرة النسبية، وأن حصول أي منهما عليه يمنع الآخر من الحصول عليه كلاً أو جزءاً.
- الصراع: هو حالة من حالات التفاعل التي تحصل بين الطرفين، يفوز أحدهما بما يطمح إليه ولا يوفق الآخر في ذلك ولكنه يتحمل كلفة فوز خصمه.
- الأمر أو الفرض: هو إصدار الأوامر والتعليمات من الأعلى إلى الأدنى في المنظمة الواحدة وقد يكون خارج المنظمة.
- التعاون: هو استمالة أحد الأطراف الطرف الآخر ويحصل على تأييده على مواقفه أو عرضه حول قضية أو مطلب ما بعد اقتناعه بسلامة الرأي.

المبحث الثالث: الاتحاد الأوروبي: دراسة مسحية.

بعد عرض كل من الحوكمة الإلكترونية والسياسة العامة والتفصيل فيها، يستوجب البحث عن العلاقة التي تربطهما ببعض، وكيف يمكن للحوكمة الإلكترونية أن تؤثر في السياسة العامة. ولاستكشاف هذه العلاقة، لابد من الاعتماد على دراسة تطبيقية، من خلال التركيز على نموذج كانت له تجربة في تطبيق الحوكمة الإلكترونية على سياساته العامة. وبحكم طبيعة تخصص الباحث المتمثل في العلاقات الدولية، كان من الضروري التركيز على نموذج عبر دولاتي. ومن بين النماذج التي كانت كعينة للدراسة، تم الاعتماد على تجربة الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر أحد النماذج التكاملية البارزة في تجربتها الناجحة، التي صمدت أمام مختلف التحديات، ليشكل قواعد أساسية تعتبرها مختلف التجارب التكاملية كمرجعية يتم الاعتماد عليها لإنجاح تجاربها التكاملية. وقبل التطرق إلى التفصيل تجربة الاتحاد الأوروبي من خلال ممارساته في عملية صنع وتنفيذ سياساته العامة باعتماده على الحوكمة الإلكترونية. دعت الضرورة البحثية إلى القيام بدراسة مسحية له، حتى يتسنى للمطلع التعرف على نموذج الدراسة والمقومات التي يتميز بها.

المطلب الأول: مفهوم الاتحاد الأوروبي:

رغم انتشار مفهوم الاتحاد الأوروبي، لأنه يحظى بمعرفته ككيان العام والمتخصص، بسبب النتائج الباهرة التي حققها في تجربته التكاملية. إلا أن هناك بعض الجزئيات تحتاج إلى توضيح خاصة عندما يتعلق الأمر بما له علاقة بموضوع الدراسة. وعلى هذا الأساس تم اعتماد هذا المطلب لدراسة مفهوم الاتحاد الأوروبي نظرا للضرورة البحثية من جهة، وإبراز كل ما يتقاطع مع أساسيات الدراسة من جهة أخرى.

أولاً: تعريف الاتحاد الأوروبي:

من خلال الاطلاع على جزء من الأبحاث التي اهتمت بدراسة الاتحاد الأوروبي كظاهرة تكاملية عبر وطنية في إطارها الإقليمي، لوحظ أنه لا يكاد يوجد اختلاف حول تعريفه، فكل الباحثين يشتركون في أساسيات توصيف الاتحاد الأوروبي، رغم اختلاف أساليب صياغة هذه التعريفات لكن مضمونها واحد. مع ذلك، لا ضير في تقديم جملة من ما جاء من تعريفات حول الاتحاد الأوروبي.

قبل تقديم بعض التعريفات التي جاءت حول الاتحاد الأوروبي، تجدر الإشارة إلى بوادر نشأته في عجالة دون التفصيل فيها لأن البحث لا يسع لذلك. إذ تعود بوادر التفكير في توحيد أوروبا، كان أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية. وما أسفرت عنه الحرب العالمية الأولى من نتائج مدمرة على أوروبا. وهي الدافع وراء الرغبة لإنهاء التنافس العدائي المدمر بين الدول الأوروبية. حيث أسس الكونت **ريتشارد كودنهوف كاليرجي Kalergi Count Richard Coudenhove** الاتحاد الأوروبي عام 1923 كحركة جماهيرية غير حزبية لتوحيد أوروبا. لتتطلق منظمة أخرى وهي رابطة التعاون الأوروبي في جنيف عام 1926 وفتحت لجان بكل من باريس وبرلين ولندن. وشهدت سنوات ما بين الحربين العالميتين أيضاً الدعوة المبكرة لاتحاد جمركي أوروبي وتوصية بسوق واحدة عام 1920 من أجل مواجهة زيادة الصادرات اليابانية والأمريكية والركود الاقتصادي والقومية والحماية الجمركية في أوروبا. وفي سبتمبر 1929، اقترح **أريستيد برياند Aristide Briand**، إنشاء اتحاد فدرالي أوروبي في جمعية عصبة الأمم، حيث كانت هذه الإسهامات الفكرية سباقة لمبادرات **ونستون تشرشل** الذي نشر مقالات تدعم فكرة "الولايات المتحدة

الأوروبية" بين عامي 1930 و1938. مع ذلك اعتقد تشرشل أن بريطانيا لم تكن جزء من أوروبا ولكن يجب أن تدعها من الخارج وألح على واجب الفرنسيين والألمان لإنشاء هذا الاتحاد.¹

لتتبلور الجهود الرسمية في اتفاقية روما الموقعة في 25 مارس 1957 بين 6 دول أوروبية (إيطاليا، فرنسا، ألمانيا الغربية، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ) ثم أسست المجموعة الاقتصادية الأوروبية European Economic Community EEC، سنة 1957 بعدها تحولت إلى السوق الأوروبية بموجب معاهدة ماستريخت في 1992 إلى الاتحاد الأوروبي الذي يضم 28 دولة حتى عام 2014.² لتصبح 27 دولة بتاريخ 1 جانفي 2021 بعد الانسحاب الرسمي لبريطانيا من عضوية الاتحاد.

أما عن التعريفات، قد اعتبر الدكتور **عبد العزيز خنفوسي**، الاتحاد الأوروبي أنه أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر، وأكثرها تكاملاً من حيث مراحل التطور والنضج، فقد تعدى هذا التكتل الاقتصادي مرحلة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي، وهذه مرحلة متقدمة من التكامل والتكتل الاقتصادي.³ ومنه يمكن القول بأن التجربة التكاملية الأوروبية، هي فريدة من نوعها، لأنه لم يسبق لأي تجربة تكاملية غيرها أن وصلت لما وصل إليه الاتحاد الأوروبي.

فللإتحاد الأوروبي، كمنظمة إقليمية فوق قومية، كان قبل كل شيء مشروع فكري تبلور في أذهان مفكري وحكماء وفلاسفة وفقهاء ورجال قانون ومصالحين اجتماعيين قبل أن يتحول إلى مشروع سياسي تسهم في بنائه مؤسسات تحظى بدعم رؤساء الدول والحكومات وقطاع كبير من النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول الأوروبية.⁴ أي أنه جاء نتاجاً لجهود كبيرة اشترك فيها العديد من الأطراف، التي أرست لقواعد جديدة تقوم على نبذ الخلافات التقليدية التي تعرفها القارة الأوروبية، والتوجه إلى مستقبل أكثر إيجابية تسوده مبادئ التعاون والتنسيق المشترك وتوحيد السياسات وإزالة كل أشكال القيود التي تقف أمام الوحدة.

¹ Martin J. Dedman, The Origins and Development of The European Union 1945-2008: a history of European integration, Ed:ⁿ 2, (New York: Routledge, 2010). P14.

² منال إبراهيم عشري، التكتلات الاقتصادية المعاصرة في العالم الإسلامي، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2020). ص 40.

³ عبد العزيز خنفوسي، النظام الاقتصادي الدولي المعولم، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018). ص 129.

⁴ مخلص عبيد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، (عمان- الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012). ص 25.

كما يعتبر الاتحاد الأوروبي، كيانا قانونيا وسياسيا له بنية مؤسسية مستقلة عن الدول الأعضاء، وتؤدي وظائف ومهام تستهدف في المقام الأول تحقيق مصلحة أوروبية عامة تمس المجتمعات الأوروبية، أفرادا وجماعات على المستوى ذاته، وبحسب التصورات الواردة في المعاهدات الأساسية.¹ حيث يحظى بالاعتراف الدولي، وله استقلالية في إرادته السياسية المستقلة عن البلدان الأعضاء، وله قوته ووزنه الدولي، ليصبح كفاعل أساسي في العلاقات الدولية.

من خلال ما سبق، يمكن استنتاج جملة من الخصائص التي يتميز بها الاتحاد الأوروبي في العنصر الموالي.

ثانيا: خصائص وأهداف الاتحاد الأوروبي:

من بين الباحثين الذين درسوا الاتحاد الأوروبي وحددوا خصائص له **مارتين ج. ديدمان** *Martin J. Dedman*، الذي يرى أن الاتحاد الأوروبي يختلف عن غيره من المنظمات والتكتلات الاقتصادية الأخرى من خلال جملة من الخصائص، لخصها في النقاط التالية:²

- أنه منظمة إقليمية فوق وطنية يتميز بإلزامية القرارات التي تخضع إليها كل الدول الأعضاء، فالاتحاد الأوروبي يتمتع بالسلطة المستقلة التي تفوض له فرض الالتزام بين دول الأعضاء وفرض العقوبات عليها في حال عدم الامتثال لقراراته أو خرق الاتفاقيات، على سبيل المثال، أحد وظائف اللجنة الاقتصادية الأوروبية والمفوضية الأوروبية، هي العمل كشرطي لضمان الامتثال، وتقوم محكمة العدل الأوروبية بإصدار أحكام قانونية لها الأسبقية على القانون الوطني للدول الأعضاء في حالات النزاع. وهي خاصية لم يسبقه في غيره من التجارب التكاملية الأخرى.

- يعتبر الاتحاد الأوروبي كهيئة متكاملة، إذ يمكن للأعضاء الستة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية أن تستبعد الدول الراغبة في الانضمام للاتحاد ما لم تقبل بالشروط التي تفرضها عليها. إذ يجب على الأعضاء الجدد الموافقة على قبول جميع قواعد النادي.

¹ مخلد عبيد المبيضين، نفس المرجع. ص 28.

² Martin J. Dedman, Op Cit. PP 7-8.

أما ميلوارد *Milward*، فيعتبر أن الاتحاد الأوروبي هو منظمة متكاملة أكثر التزاما بالقانون.

أنشأت معاهدة باريس سنة 1951 ومعاهدة روما 1957 نظاما وإطارا قانونيين جديدين لتنظيم سلطات وحقوق والتزامات مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.

ويرى جون أولسن *Johan Olsen* أنه يمكن النظر إلى الأوربة كمجموعة من العمليات وهذه الكلمة

استخدمت بطرق مختلفة أهمها:¹

- أن أوروبا تحولت إلى فضاء سياسي موحد وذلك من خلال التوسع.

- يشير مفهوم الأوربة إلى تطور المؤسسات على المستوى الأوروبي وقدرة هذه المؤسسات على صنع وفرض القرارات الملزمة وإمكانية هذه المؤسسات على فرض العقوبات ومحاسبة الدول الأعضاء غير الملتزمة بقوانين الاتحاد.

- قدرة الاتحاد على اختراق الأنظمة السياسية الوطنية للدول الأعضاء واستبدالها بمركز سياسي أوروبي.

- إمكانية الاتحاد على تصدير نموذجيه في الحوكمة والمنظمة السياسية إلى باقي أنحاء العالم.

- تحويل أوروبا إلى وحدة سياسية أكثر توحدا وقوة.

ثالثا: أهداف الاتحاد الأوروبي:

هناك من يعتبر أن الأهداف الأساسية لنشأة الاتحاد الأوروبي هو تأسيس المواطنة الأوروبية من

حيث الحقوق الأساسية وحرية التنقل، والحرية المدنية والسياسية، ضمان الحرية والعدل، الأمن ودعم

التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال السوق المشتركة والعملة المشتركة اليورو إضافة إلى

التنمية الإقليمية وتنمية حماية البيئة، كما يهدف الاتحاد الأوروبي إلى تقوية دور أوروبا في العالم، عبر

بلورة مواقف سياسية وأمنية موحدة، وتقوية العلاقات مع الهيئات والمنظمات والدول لتحقيق تلك الأهداف

المشتركة.²

¹ حسن طلال مقلد، "البعد أوروبي في السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي" مجلة المفكر، (جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 17، جوان 2018). ص ص 67-68.

² منال إبراهيم عشري، مرجع سابق. ص 40.

من خلال تتبع مراحل تطور الاتحاد الأوروبي يمكن رصد الأهداف التي يصبو إليها في النقاط

التالية:¹

- خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة وطاقات استيعابية ضخمة بدون حواجز حدودية، وإلغاء القيود التعريفية والقيود الكمية والتمييزية بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

- تعميق الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق وتفاعل قوى العرض والطلب واحترام مبدأ المنافسة وزيادة قدرة المنتجات على التواجد في الأسواق العالمية أو الدولية.

- انتقال دول التكتل الاقتصادي الأوروبي من مرحلة التكامل والتنسيق إلى مرحلة الاندماج الفعلي بما يسهل عملية الاستخدام الأمثل للطاقات والموارد، وما يعزز من دفع معدلات التقدم الاقتصادي والعلمي والتطور الاجتماعي والثقافي.

دخول القرن الحادي والعشرين بصورة تسمح لاتحاد أوروبي بأن يلعب دوراً أكثر فاعلية كافة المجالات الاقتصادية وحتى السياسية.

- تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية والاستقرار النقدي في أوروبا وإقامة البنك المركزي الأوروبي وتحويل وحدة النقد من وحدة حسابية إلى وحدة نقد حقيقية من خلال تعزيز تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء في التكتل.

- العمل بصفة مستمرة صوب تقريب السياسات الاقتصادية والنقدية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

- العمل بشكل أكثر فاعلية على خفض معدلات التضخم، وكذا زيادة معدلات النمو وخفض نسب البطالة بالإضافة إلى خفض معدلات الفائدة لإحداث الاستقرار الاقتصادي والرواج المطلوب في الدول الأعضاء في الاتحاد.

من خلال هذه الأهداف، يمكن القول أن هناك العديد من الأهداف وصل إليها الاتحاد الأوروبي،

لكن مع التطورات العالمية الراهنة التي غيرت في طبيعة العديد من المفاهيم نتيجة عصر العولمة التطور

¹ محمد عبد الله شاهين محمد، أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، (الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2017). ص ص 222-223.

الفصل الأول: — الحوكمة الإلكترونية، السياسة العامة والاتحاد الأوروبي، دراسة مفاهيمية نظرية

تكنولوجي وتقنيات المعلومات والاتصالات، حاول الاتحاد الأوروبي توسيع دائرة أهدافه لنتواء مع هذه المتغيرات، ليجد لنفسه أدوارًا جديدة من خلال مؤسسات صنع السياسات العامة فيه لتحقيق غاياته العليا في ظل هذه المتغيرات.

المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة العامة بالاتحاد الأوروبي.

تجدر الإشارة هنا، إلى أنه سيتم التطرق فقط لأهم الأجهزة التي تلعب دورا مهما في عمليات صنع وتنفيذ السياسات العامة للاتحاد الأوروبي. فهناك ثلاث هيئات مركزية تشارك في صياغة سياسة الاتحاد الأوروبي وتشريعاته. أولها المفوضية، وهي بيروقراطية تتكون من مفوضين من جميع الدول الأعضاء، ولكنهم مصممون لتمثيل الاتحاد الأوروبي بدلاً من البلد الذي عينهم. والثاني هو البرلمان الأوروبي، الذي يتألف من أعضاء ينتخبون مباشرة من قبل سكان الدول الأعضاء. وعلى العكس من ذلك، الثالث هو المجلس الذي يتكون من مجلسين، مجلس الوزراء يتكون من سياسيين وطنيين مهمتهم تمثيل بلدانهم في صنع سياسة الاتحاد الأوروبي. والمجلس الأوروبي يتكون من رؤساء الدول الأعضاء والحكومات. يمكن اعتبار اللجنة والبرلمان بمثابة تمرينات في العالمية.

ما يميز هيكل الاتحاد الأوروبي، أنها هيئات تعمل على تطوي وعياً سياسياً أوروبياً مشتركاً. إلا أن هناك تداخلاً في اختصاصاتها. ويمكن ملاحظة ذلك، من خلال عرض هذه الهيئات فيما يلي.

أولاً: المفوضية الأوروبية European Commission

المفوضية الأوروبية (European Commission) ويختصر بها بـ EC، وهي الفرع التنفيذي للاتحاد الأوروبي، والمسؤولة عن اقتراح التشريعات وتنفيذ القرارات وتأييد معاهدات الاتحاد الأوروبي وإدارة أعماله اليومية.¹

تساعد المفوضية الأوروبية في تشكيل الإستراتيجية الشاملة للاتحاد الأوروبي، وتقترح قوانين وسياسات جديدة للاتحاد الأوروبي، وتراقب تنفيذها وتدير ميزانية الاتحاد الأوروبي. كما أنها تلعب دوراً

¹ European Union, «Institutions and Other bodies: The European Commission», From website: http://europa.eu/institutions/inst/comm/index_en.htm, Browse at: 08/10/2019.

مهماً في دعم التنمية الدولية وتقديم المساعدات. إضافة إلى ذلك، لها مهام أخرى في مجالات محددة تحدد في النقاط التالية:¹

- في مجال الإستراتيجية والسياسة: تلعب المفوضية الأوروبية دوراً نشطاً في تطوير الإستراتيجية الشاملة للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى أنها تعمل على صنع وتنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي، وتقوم بتقييم وتقديم تقارير عن سياساتها بشكل دوري ومنتظم؛

- أدوار المفوضية الأوروبية في مجال العلاقات الدولية: تلعب المفوضية الأوروبية دوراً رئيسياً في صنع سياسة التنمية وتقديم المساعدات في جميع أنحاء العالم. وعلى الصعيد الدولي، تساعد المفوضية في المفاوضات بشأن اتفاقيات التعاون الإنمائي الذي تم تجسيده من قبل البعثات الدبلوماسية التابعة للاتحاد الأوروبي في جميع بلدان العام؛

- أدوار المفوضية الأوروبية في مجال القانون: تعمل المفوضية الأوروبية على تنفيذ القوانين التي تتماشى مع أهداف معاهدات الاتحاد الأوروبي، كما تعمل على تشجيع مشاركة رجال الأعمال والمواطنين في عملية سن القوانين التي تضمن تنفيذ القوانين وتقييمها وتحديثها بشكل صحيح؛

- تعمل على تجسيد الأولويات السياسية للاتحاد الأوروبي؛

- أدوار المفوضية الأوروبية في مجال الميزانية والتمويل: تقترح المفوضية الأوروبية وتنفذ ميزانية الاتحاد الأوروبي وتعمل على تسيير البرامج التمويلية للاتحاد الأوروبي.

ثانياً: المجلس:

يتفرع عنه مجلسين، المجلس الأوروبي ويسمى كذلك (مجلس القمة الأوروبية)، مجلس الوزراء الأوروبي (المجلس الوزاري).

¹ European Commission, « What the European Commission Does ? », From website: https://ec.europa.eu/info/about-european-commission/what-european-commission-does_en, Browse at : 8-10-2019.

أ - المجلس الأوروبي:

نشأ المجلس الأوروبي بموجب المعاهدة التي أبرمت بلندن في 5 ماي 1949 ووقعت من حكومات كل من (بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، هولندا، النرويج، السويد والمملكة المتحدة). وغاية تأسيسه هو تحقيق فكرة إحلال المنظمة الدولية محل الدبلوماسية، ولتأكيد النزعة القومية الأوروبية يتضمن دستور المجلس 42 مادة يسبقها دباجة، ولم تستبعد سوى مشاكل الدفاع الوطني من اختصاصاته.¹

يتكون المجلس الأوروبي (القمة الأوروبية) من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء، ويحضر المجلس الأوروبي كل من (رئيس دولة أو حكومة كل دولة من الدول الأعضاء، ورئيس اللجنة، ويساعدهم وزراء الخارجية للدول الأعضاء وعضو من اللجنة).²

يعتبر المجلس الأوروبي صانع القرار الحقيقي، أو الوحيد للسياسة الخارجية وسياسة الدفاع المشترك في الاتحاد الأوروبي، وإن قراراته في هذه المجالات تتخذ كقاعدة عامة بالإجماع ويتكون من رؤساء حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد، وقد حدد إعلان شتوتغارت 1983 صلاحيات واختصاصات المجلس والتي من بينها: التعبير عن الموقف الأوروبي المشترك من قضايا السياسة الخارجية.³

ب- مجلس الاتحاد الأوروبي (الوزاري):

يتكون المجلس من ممثل عن كل دولة عضو على المستوى الوزاري، على أن يكون هذا العضو (الوزير) مخولا بأن يتعهد باسم حكومة دولته. فأعضاء المجلس هم أشخاص سياسيون ممثلون لدولهم وليسوا أشخاصا مستقلين كما هو الوضع في اللجنة.⁴ وتعد اجتماعات المجلس الوزاري حول عشرة ميادين عمل تصب في اختصاصات مجلس الاتحاد الأوروبي وهي:⁵

¹ هبة محمد العيني وآخرون، المنظمات الدولية والإقليمية، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2016). ص153.

² وائل أحمد علام، البرلمان الأوروبي: دراسة للجهاز الشعبي في الاتحاد أوروبي، (مصر: دار النهضة العربية، 1998) ص22.

³ حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004). ص192-193.

⁴ وائل أحمد علام، مرجع سابق. ص19.

⁵ Ministry for Europe and Foreign Affairs: France Diplomacy, « The French Presidency of the Council of the European Union», From website : <https://www.diplomatie.gouv.fr/en/french-foreign-policy/europe/the-french-presidency-of-the-council-of-the-european-union/> Browse at: 26/04/2022.

- الشؤون العامة؛
- الشؤون الاقتصادية والمالية؛
- العدل والشؤون الداخلية؛
- التوظيف والسياسة الاجتماعية والصحة والاستهلاك؛
- القدرة التنافسية (السوق الداخلية، الصناعة، البحوث والفضاء)؛
- المواصلات والاتصالات والطاقة؛
- الزراعة وصيد الأسماك؛
- البيئة؛
- التعليم والشباب والثقافة والرياضة؛
- التجارة.

وتتدرج مهام مجلس الاتحاد الأوروبي في ما يلي:¹

- يفاوض ويتبنى قوانين الاتحاد الأوروبي: مجلس الاتحاد الأوروبي هو صانع القرار السياسي في الاتحاد الأوروبي، يتفاوض ويمارس سلطة التشريع بالاشتراك مع البرلمان الأوروبي؛
- ينسق مجلس الاتحاد الأوروبي السياسات ما بين الدول الأعضاء: فهو المسؤول عن سياسات الدول الأعضاء في مجالات محددة مثل: السياسات الاقتصادية والمالية، التعليم والثقافة والشباب والرياضة، وسياسات التوظيف؛
- تطوير السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي: يحدد المجلس وينفذ السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي على أساس المبادئ التوجيهية التي وضعها المجلس الأوروبي؛
- يبرم الاتفاقيات الدولية: مع الدول والمنظمات الدولية نيابة عن الاتحاد الأوروبي؛

¹ European Council, « The Council of the European Union: What does the Council of the Eu do?», From website: <https://www.consilium.europa.eu/en/council-eu/>, Browse at: 26/04/2022.

- يعتمد ميزانية الاتحاد الأوروبي: يتبنى مجلس الاتحاد الأوروبي مع البرلمان الأوروبي في ممارسة السلطة المالية وميزانية الاتحاد.

ثالثاً: البرلمان الأوروبي:

هو المؤسسة التشريعية الأوروبية المنتخبة التي تضم في عضويتها كل البلدان الأعضاء. ويضم البرلمان الأوروبي 751 عضواً بموجب معاهدة لشبونة، معدلة بذلك ما جاءت به اتفاقية نيس التي حدد عدد الأعضاء 732 عضواً. ويقوم المجلس الأوروبي بعملية التوزيع الدقيق لمقاعد البرلمان بحسب عدد سكان الدولة العضو، على أن يكون الحد الأدنى ستة مقاعد، والحد الأعلى 96 مقعد.¹

يمثل الاتحاد الأوروبي الواجهة الديمقراطية الأوروبية أمام العالم الخارجي، حيث تمثل فيه الأحزاب السياسية الأوروبية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وبدأ الاقتراع المباشر لأعضاء البرلمان الأوروبي سنة 1979، حيث ينتخب المواطنون في الاتحاد الأوروبي ممثلهم في البرلمان عن طريق الاقتراع السري لعهدة برلمانية مدتها خمس سنوات. ونواب البرلمان لا يمثلون دولهم وإنما يمثلون الاتجاهات والتيارات السياسية الموجودة في البرلمان وهي الكتلة الاشتراكية الكتلة الديمقراطية المسيحية الممثلة بحزب الشعب الأوروبي كتلة البرلمانيين الديمقراطيين الإصلاحيين، الكتلة الشيوعية وأخيراً كتلة الخضر.²

أما المهام التي تندرج ضمن صلاحيات البرلمان الأوروبي فهي كثيرة يمكن تلخيصها في ما يلي:³

- يشكل البرلمان الأوروبي مع مجلس الاتحاد الأوروبي -المكون من وزراء حكومات الدول الأعضاء- الجهاز التشريعي للاتحاد، ولا يمتلك البرلمان سلطة اقتراح أو صياغة مشاريع قوانين لأن هذا يندرج ضمن صلاحيات المفوضية الأوروبية.

¹ قاسم أحمد حسين، الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي، (الدوحة-قطر، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2021)، ص 113.

² مهند حميد مهدي صالح، الآثار السياسية والاقتصادية لتوسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً: دول أوروبا الشرقية نموذجاً، (عمان-الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع 2019)، ص 59.

³ حسين طلال مقلد، "دور المؤسسات فوق القومية في تعزيز تكامل الاتحاد الأوروبي: البرلمان الأوروبي نموذجاً" (بيروت-لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية مجلة المستقبل العربي، العدد: 433، آذار/مارس 2015)، ص ص: 64-74.

- يشارك البرلمان الأوروبي مع مجلس الاتحاد في ممارسة السلطة المالية والميزانية، ويمكنه أن يقوم بتغييرات على الإنفاق العام للاتحاد الأوروبي، وهو الذي يعطي الموافقة النهائية على الميزانية.
- يقوم البرلمان بالإشراف على أعمال مجلس الاتحاد الأوروبي، ويصادق على ترشيح المفوضين، ويمتلك حق سحب الثقة من مجلس الاتحاد، ويمارس إشرافاً سياسياً أيضاً على كل مؤسسات الاتحاد.
- يندرج ضمن صلاحيات البرلمان الأوروبي توجيه النقد للمفوضية أو إقالتها بأغلبية ثلثي النواب، وإقرار الاتفاقيات الخارجية للاتحاد الأوروبي، والتصديق على المنح والمساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد لدول العالم المختلفة، ولا تتوفر للبرلمان آلية لمتابعة تنفيذ ما يصدره من قوانين وقرارات لتكون هذه المهمة من صلاحيات برلمانات الدول الأعضاء في الاتحاد.

رابعاً: محكمة العدل الأوروبية European Court of Justice :

محكمة العدل الأوروبية، هي المحكمة العليا للاتحاد الأوروبي، مقرها في لوكسمبورغ، تشرف على تطبيق معاهدات الاتحاد الأوروبي، وتقرر صلاحية ومعنى تشريعات الجماعة الأوروبية وتحدد ما إذا فعل أو عدم فعل معين من جانب المجلس الأوروبي أو أي دولة من الدول الأعضاء يمثل خرقاً لقانون الجماعة الأوروبية.¹ وتتكون محكمة العدل الأوروبية من ثلاث محاكم تابعة لها وهي: محكمة العدل، المحكمة العامة ومحكمة الخدمة المدنية.² تقوم محكمة العدل الأوروبية بدور الحارس على قانون الجماعة الذي ينطبق بشكل مباشر داخل الدول الأعضاء.³

كجزء من مهامها، فإن محكمة العدل الأوروبية تعمل على ما يلي:⁴

- تستعرض شرعية أعمال مؤسسات الاتحاد الأوروبي؛
- تضمن امتثال الدول الأعضاء لالتزاماتها بموجب معاهدات الاتحاد الأوروبي؛

¹ General Multilingual Environmental Thesaurus, « European Court of Justice », From website: <https://www.eionet.europa.eu/gemet/en/concept/2996>, Browse at: 26/04/2022.

² European Law Institute, « European Court of Justice », From Website: <https://www.europeanlawinstitute.eu/membership/institutional-members/court-of-justice-of-the-european-union/>, Browse at: 10/05/2018

³ زيد شفقان الضرابعة، الاتحاد الأوربي والقضية الفلسطينية: من مدريد إلى خارطة الطريق، (عمان- الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2011)، ص 42.

⁴ European Law Institute, Ibid.

- تعمل على تفسير قانون الاتحاد الأوروبي بناءً على طلب المحاكم والهيئات القضائية الوطنية.

خامساً: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية:

انبثقت هذه اللجنة كمعظم مؤسسات الجماعة الأوروبية من رحم المجتمع الأوروبي للفحم والصلب، فقد نشأت هذه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية عام 1957 وتتكون من 329 عضواً مقسمين إلى ثلاث مجموعات هي: أصحاب الأعمال، العمال، وجماعة المصالح الأخرى (فلاحين، ممرضين، مهنيين، ممثلين للمستهلكين، الجماعة العلمية، جماعة المدرسين، الجمعيات التعاونية، العائلات والحركات البيئية).¹ وهي هيئة استشارية تعمل على تقديم الاستشارات لكل من أجهزة الاتحاد الأوروبي.

تقوم هذه اللجنة بثلاث مهام رئيسية:²

- المساعدة في ضمان ارتباط السياسات والتشريعات الأوروبية بشكل أفضل بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والمدنية على أرض الواقع، من خلال مساعدة البرلمان الأوروبي والمجلس والمفوضية الأوروبية، والاستفادة من خبرة أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية وتمثيلهم والحوار والجهود المبذولة لضمان توافق الآراء لتحقيق المصلحة العامة؛

- العمل على تعزيز تشاركية في تطوير الاتحاد الأوروبي، يكون أكثر اتصالاً بالرأي العام، من خلال العمل كممنتدى مؤسسي يمثل المجتمع المدني المنظم ويبلغه ويعبر عن آرائه ويؤمن الحوار معه؛

- تعزيز القيم التي تأسس عليها التكامل الأوروبي والنهوض بأوروبا وفي جميع أنحاء العالم، بقضية الديمقراطية والديمقراطية التشاركية، فضلاً عن دور منظمات المجتمع المدني.

ويمكن القول، بأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، هي أحد الدعائم الأساسية التي تعمل على إرساء الديمقراطية التشاركية، من خلال فتح المجال للفواعل غير الرسمية للمشاركة في السياسة العامة للاتحاد الأوروبي واستشارته في كل قضاياها، إلا أن ذلك يتم بشكل حضوري لأعضاء اللجنة.

¹ زياد شفقان الضرابعة، مرجع سابق، ص 39.

² European Economic and Social Committee, « About European Economic and Social Committee », From website: <https://www.eesc.europa.eu/en/about>, Browse at : 9-5-2021.

سادسا: لجنة الأقاليم :

هي أحد الأجهزة التي تم إنشاؤها بمقتضى معاهدة الاتحاد الأوروبي سنة 1992، بإيعاز من طرف المفوضية الأوروبية وبعض الدول الأعضاء ذات المناطق القوية والاتحادات الرئيسية بين الأقاليم.¹ وقد عقدت أول اجتماع لها في مارس 1994. مهمتها تمثيل الأجهزة المحلية والإقليمية في الاتحاد، وذلك حتى لا تتسم أعمال الاتحاد بالمركزية، بل تكون هذه الأعمال مراعية لمصالح المناطق المختلفة.² فهي صوت المناطق والمدن في الاتحاد الأوروبي، وتقدم المشورة بشأن القوانين الجديدة التي لها تأثير على المناطق والمدن الأوروبية التي تمثل 70 من تشريعات الاتحاد الأوروبي³

يتكون أعضاء لجنة المناطق من 329 عضوا من جميع دول الاتحاد الأوروبي وهم المنتخبون على المستوى المحلي أو الإقليمي (رؤساء البلديات والأقاليم).⁴ ويعينهم المجلس لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد. وتعد اللجنة أربع دورات في السنة ببروكسل. إلا أنه يشترط الاستقلالية في أعضاء اللجنة ويعملون للمصالح العام للاتحاد.⁵

يتضح أن لجنة المنطق الأوروبية، هي بمثابة صوت السلطات المحلية للأقاليم الأوروبية، فهي تناقش القرارات والتشريعات التي تقرها مؤسسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالأقاليم الأوروبية وهي تمثل أكثر من 70% من قرارات الاتحاد الأوروبي. والغاية من تأسيس هذه اللجنة، يكمن في رغبة الاتحاد الأوروبي تواجده في مختلف المناطق والأقاليم الأوروبية والتعامل معها بالتساوي في إطار تحقيق العدالة في الاستفادة من سياساته نحو مختلف أقاليم الاتحاد الأوروبي.

يستخلص من ما سبق، أن مختلف هيئات الاتحاد الأوروبي التي تم التطرق إليها في هذه الأطروحة وغيرها من المؤسسات، جعلت من الاتحاد الأوروبي أن يكون كقوة إقليمية عبر قومية، يسعى من خلالها أن يتمتع بالاستقلالية التامة عن إدارة الدول الأعضاء، لدرجة أنه اكتسب القدرة على إلزام الدول الأعضاء على تعديل أو تغيير سياساتها وقوانينها وفقا لما يتماشى مع قوانين واتفاقيات الاتحاد

¹ Simona Piattoni & Justus Schonlau, shaping EU Policy from Below: EU Democracy and the Committee of the Regions,(United Kingdom : Edward Elgar Publishing Limited, 2015). P32.

² وائل أحمد علام، مرجع سابق. ص31.

³ European Committee of the Regions, « About: European Committee of the Regions », From website: <https://cor.europa.eu/en/about>, Browse at : 12-4-2021.

⁴ Ibid.

⁵ وائل أحمد علام، المرجع نفسه، ص31.

الأوروبي. كما يعمل على إشراك مختلف الفواعل عن طريق هيئاته في صنع السياسات العامة للاتحاد الأوروبي حتى تكون أكثر فعالية ونجاعة في تحقيق المصالح الأوروبية المشتركة وتكون أكثر شمولاً يتمس كل شعوب دول الاتحاد الأوروبي. من هنا، يمكن الحديث عن أبرز وأهم المجالات التي يركز عليها الاتحاد الأوروبي في سياساته العامة في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: بعض مجالات السياسة العامة للاتحاد الأوروبي:

من المعلوم أن السياسة العامة عندما تكون على مستوى الدولة، تتميز بالشمولية لتغطي كل المجالات والقطاعات لترسم سياسات عامة فرعية تختص بكل قطاع، كما تسمى بالسياسة العامة القطاعية. لكن، يختلف ذلك عندما يتعلق الأمر بالسياسة العامة في مستواها الإقليمي أو العالمي. إذ يمكن أن تشمل في هذا المستوى المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية والتعليمية، الثقافية والبيئية. لكن يصعب تحقيق توافق بين الدول لصنع سياسة عامة خارجية على المستوى الإقليمي والقضايا الأمنية على المستويين الإقليمي والعالمي. لأن ذلك له ارتباط وثيق بسادة الدول وبالتالي ليس لها استعداد لأن تتنازل لكيان عبر وطني أن يمارس السياسة الخارجية باسمه ولأكثر من ذلك أنه يفرض الدول توجيه سياساتها الخارجية والأمنية وفقاً للسياسة العامة الأمنية والخارجية للكيان عبر وطني. وبالرغم من ذلك، استطاع الاتحاد الأوروبي ككيان عبر وطني، أن يوسع من مجالات سياساته العامة لتشمل العديد من القطاعات لتشمل حتى السياسة الخارجية والقضايا الأمنية والدفاع المشترك. ومن بين المجالات التي شملتها السياسة العامة للاتحاد الأوروبي، تم التركيز على السياسة العامة الاقتصادية، والسياسة العامة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي في هذا المطلب.

أولاً: السياسة العامة الاقتصادي للاتحاد الأوروبي:

من خلال التجربة التكاملية الأوروبية التي انبثقت من الجماعة الاقتصادية الأوروبية للفحم والصلب، لتتطور في ما بعد لتشمل مختلف المجالات في إطار التوسع الأفقي والعمودي للعملية التكاملية ويصبح الاتحاد الأوروبي على ما هو عليه بشكله. يثبت أن العامل الأول لنجاح أي مشروع تكاملي، يكمن في المجال الاقتصادي الذي يعتبر بمثابة العمود الأساسي في عملية البناء الأوروبي، لأن نتائجه ملموسة وذات طابع مادي يعود بالنفع المباشر لمصلحة الدول الأعضاء. وبالرغم أن هناك العديد من

السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، إلا أنه تم التطرق فقط للنظام النقدي الأوروبي والسوق الأوروبية المشتركة بإيجاز، كتمهيد للبحث عن أثر الحوكمة الإلكترونية عليها وذلك في الفصل الثالث.

1- النظام النقدي الأوروبي The European Monetary System:

ولقد بدأ تفكير الدول الأوروبية في إنشاء النظام النقدي الأوروبي في أواخر الستينات . ففي نوفمبر 1969 تم تشكيل لجنة أوروبية بوضع خطة تفصيلية لتحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأوروبية بصورة تدريجية، حيث قامت بتقديم تقريرها في عام 1971، الذي عرف بتقرير "وارنر" نسبة إلى بيار وارنر *Pierre Werner* رئيس وزراء ووزير مالية لوكسمبورغ سابق. ¹ وتم اعتماد النظام النقدي الأوروبي *The European Monetary System (EMS)*، في إطار اتفاقية نقدية بين دول الجماعة الأوروبية التي دخلت حيز التنفيذ في 13-مارس 1979، وقد نظمت اتفاقية النظام النقدي الأوروبي المجالات التالية:²

- آليات أسعار الصرف؛

- وحدة النقد الأوروبية ECU؛

- وكذلك آليات الإقراض والمعونات.

ونظراً لرغبة من الدول الأوروبية في تحقيق مزيد من الاندماج الاقتصادي بينها فقد قررت هذه الدول إنشاء اتحاد نقدي بينها، وذلك لاستكمال جوانب الوحدة الاقتصادية والتوصل إلى آلية للتنسيق بين السياسات المالية والنقدية في هذه الدول وتحقيق درجة عالية من الاستقرار النقدي، وزيادة قدرة هذه الدول على مواجهة الاضطرابات التي يمكن أن تتعرض لها أسواقها النقدية والمالية بسبب تغيرات أسعار الصرف.³

حيث شكلت لجنة لهذا الغرض، ثم وضعت تقريراً نص على وجوب إقامة اتحاد نقدي أوروبي تدريجياً على أن يتم تضيق هامش أسعار صرف العملات الأوروبية لتصبح $\pm 0.6\%$ مقابل الدولار، وهو أقل من هامش الصندوق المحدد بـ $\pm 0.75\%$. وفي عام 1972 تم استخدام هامش ربح جديدة

¹ Emmanuel Murlon-Droul, A Europe Made of Money: The Emergence of the European Monetary System, (United States of America: Cornell University Press, 2012). P12.

² المعهد الجيولوجرافي ألمانيا، اقتصاد اليوم كيف يعمل؟، (تر: هاني صالح)، المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، (2008). ص511.

³ Joao Loureiro, Monetary Policy in the European Monetary System: A Critical appraisal, (Berlin: Sprinag, 1996.) P10.

لتقلبات أسعار الصرف لعملات دول المجموعة هو $\pm 1.25\%$ الذي يعتبر بمثابة الحد المسموح به لتقلبات أسعار صرف عملات المجموعة الأوروبية مقابل بعضها البعض.¹

وقد بدأت الدول الأوروبية في إنشاء النظام النقدي الأوروبي في أواخر الستينات، وذلك عند انهيار النظام النقدي الأوروبي وما صاحب ذلك من مشاكل؛ ففي نوفمبر 1979 تم تشكيل لجنة أوروبية تحت رئاسة السيد بيار واريتو *Pierre Werner*، وكلفت بوضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية بين دول أوروبا بصورة تدريجية. ولتفعيل خطة *Werner* ومواصلة مسيرة الوحدة النقدية الأوروبية، أدخلت الدول أعضاء بالاتحاد بعض التعديلات على معاهدة روما، وذلك من خلال التوقيع على معاهدة جديدة من قبل وزراء الخارجية والمالية للدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي الأوروبي EEC.²

حيث وانتهى العمل باتفاقية النظام النقدي الأوروبي مع بداية التطبيق الفعلي للاتحاد النقدي الأوروبي في 1-جانفي 1999. الذي تم عن طريق خطة الانتقال إلى العملة الأوروبية الموحدة وإلغاء العملات الوطنية للبلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي النقدي الأوروبي من خلال ثلاث مراحل:³

المرحلة الأولى من مطلع سنة 1999 إلى سنة 2001، وفي أيامها الأولى تمت تسمية البلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي على ضوء معايير التقارب. وأصبح اليورو من الناحية القانونية العملة الرسمية الوحيدة... وفي هذه المرحلة ظلت العملات الوطنية سارية المفعول واليورو عملة حسابية فقط؛

المرحلة الثانية من بداية سنة 2002 إلى شهر جويلية من نفس السنة: فيها أصبح اليورو عملة متداولة بشكل أوراق نقدية وقطع معدنية، وقد معاهدة ماستريخت على ضرورة سحب العملات الوطنية بالكامل في موعد لا يتجاوز 03-6-2002؛

المرحلة الثالثة بعد انتهاء المدة المحددة لسحب العملات الوطنية أصبح اليورو العملة الوحيدة المتداولة في الاتحاد الاقتصادي النقدي. أما العملات الوطنية التي لم تسحب في المرحلة الثانية فلم تكن متداولة إلا من خلال استبدالها في البنوك المركزية، لتسقط بعد مرور 10 سنوات بالنسبة للفئات الورقية وسنة واحدة للقطع المعدنية.

¹ زكريا الدوري ويسرا السامراني، البنوك المركزية والسياسات النقدية، (الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2018). ص152.

² Horst Ungerer & Others, International Monetary Fund, (Washington: Ebook, 1983).P3.

³ زكريا الدوري ويسرا السامراني، المرجع نفسه، ص160.

للإشارة، في ظل تطور السياسة النقدية الأوروبية وفي ظل مواكبتها للمتغيرات، يعمل الاتحاد الأوروبي من خلال البنك المركزي الأوروبي على تطوير العملة الأوروبية لمواكبة عصر الرقمنة، تتمثل في اليورو الرقمي.

2- السوق الأوروبية المشتركة:

تنص المادة 102 اتفاقية ماستريخت، على أنه يتعين على الدول الأعضاء تنفيذ سياساتها الاقتصادية بهدف المساهمة في تحقيق أهداف المجموعة، على النحو المحدد في المادة 2 من نفس الاتفاقية، وفي سياق المبادئ التوجيهية العامة المشار إليها في المادة 103 الفقرة 2، تعمل الدول الأعضاء والجماعة وفقاً لمبدأ اقتصاد السوق المفتوح مع المنافسة الحرة.¹

يكن الهدف الأساسي من إنشاء السوق الأوروبية المشتركة، في الحفاظ على السلام والحرية وإرساء الأساس لاتحاد أوثق من أي وقت مضى بين شعوب أوروبا، مطالباً بتحقيق نمو اقتصادي متوازن، وكان هذا ليتحقق من خلال : إنشاء اتحاد جمركي مع التعريف الخارجية المشتركة سياسات مشتركة لقطاع الزراعة، النقل والتجارة توسيع المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى بقية أوروبا.²

أما الأهداف الفرعية للسوق الأوروبية الموحدة تكمن في ما يلي:³

- حرية الحركة فيما يخص السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال، وحرية المنافسة الحرة والنزاهة؛
- توفير المعايير التي من شأنها تقوية آليات السوق وتقريب مستويات الأسعار ومعدلات التضخم؛
- سياسات اقتصادية موحدة تهدف إلى إحداث التغيير الهيكلي والتنمية الإقليمية؛
- وضع القواعد الخاصة بالسياسات المالية المحلية (خاصة المتعلقة بعجز الميزانية)، والتحضير للسياسات النقدية الموحدة؛
- تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، والتحضير للمنافسة الاقتصادية الأجنبية القوية في سبيل للوصول إلى الريادة في الاقتصاد العالمي.

¹ European Union, « Treaty on European Union (Maastricht, 7 February 1992) », (Official Journal Of the European Communities, No: C191/01, 1992). P19.

² أسماء سعد الدين، "السوق الأوروبية المشتركة"، متحصل عليه من: <https://www.almrsal.com/post/127631>، تاريخ التصفح: 9-12-2019.

³ فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي: (المنافسة - يورو - دولار)، (الأردن: دار اليازوري للنشر، 2020). ص 163.

ثانياً: السياسة العامة للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة:

السياسة العامة للخارجية والأمن للاتحاد الأوروبي (CFSP) Common Foreign and Security Policy، بدأت بمعاهدة الاتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت)، وتعتبر هذه المعاهدة نتاجاً لتعاون سياسي بين دول الاتحاد الأوروبي على مدى أكثر من عشرين عاماً. ومنذ معاهدة أمستردام عام 1999، أقر مجلس الاتحاد (مؤلف من رؤساء الدول والحكومات) تشجيع تبني استراتيجيات مشتركة طويلة الأمد في بعض المناطق والبلدان.¹

وُضع الحجر الأساس للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي في عام 1993 بهدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي وتطوير النظم الديمقراطية وتوطيدها والنهوض بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما جاء في معاهدة الاتحاد. وفي عام 1997، وضعت معاهدة أمستردام آلية جديدة أكثر فاعلية لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية تقوم على مبدأ "الامتناع البناء" والتصويت بالأغلبية المشروطة لمنع الدول الأعضاء من ممارسة حق النقض داخل المجلس الذي أقر في نهاية عام 1999 إنشاء منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية.²

حيث حددت اتفاقية ماستريخت 1992 في بندها الخامس أهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وكان نصها كالتالي: يحدد الاتحاد وينفذ سياسة خارجية وأمنية مشتركة تغطي جميع مجالات السياسة الخارجية والأمن، وتكون أهدافها:³

- الحفاظ على القيم المشتركة والمصالح الأساسية واستقلال وسلامة الاتحاد بما يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛

- تعزيز أمن الاتحاد بكل الطرق؛

¹ مخلد مبييضين، "محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية-ال فلسطينية بعد معاهدة ماستريخت عام 1993"، (الأردن: جامعة آل البيت، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد:13، العدد: 4، 2005). ص19.

² Amelia Hadfield & Others, Foreign Policies of EU member States: Continuity and Europeanisation, (New York: Routledge, 2017). P4.

³ European Union, «Treaty on European Union (Maastricht, 7 February 1992)», (Official Journal Of the European Communities, No: C191/01, 1992). P8.

- الحفاظ على السلام وتعزيز الأمن الدولي، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك مبادئ وثيقة هلسنكي النهائية وأهداف ميثاق باريس، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحدود الخارجية؛

- تعزيز التعاون الدولي؛

- لتنمية وترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

كانت أولى الأفكار حول إقامة منظومة دفاعية أوروبية ضمن فعاليات اجتماع للمجلس الأوروبي بهلسنكي، حيث تم خلاله تشكيل وحدات عسكرية متعددة الجنسيات خارج حلف شمال الأطلسي Eurocorps، ثم قوات جوية بحرية، وفي 1994 أقيمت وحدة أوروبية للتخطيط، وكان هذا هو مجموع القوى متعددة الجنسيات الأوروبية، إلا أنها تميزت بالبطء الشديد في قدراتها على التحرك.¹

وهو التكامل الذي ينطلق عادة من الرغبة المشتركة في مواجهة الأخطار والتهديدات المشتركة، فوجد الاتحاد الأوروبي يطلق سياسات وخطط ومشاريع أمنية تهدف بالدرجة الأولى إلى حماية أمنه الإقليمي المشترك مهما كانت نوعية الوسائل المتخذة في ذلك. فالسياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط مثلاً تتبع من لإيمانها العميق بضرورة مواجهة الأخطار القادمة من هذه المناطق، حتى ولو كان ذلك على حساب أمن واستقرار دول المنطقة من غير البلدان التي تنتمي إلى الاتحاد.² وفي عام 2003، أضافت معاهدة «نيس» بعض التعديلات التي تهدف إلى ترشيده آلية القرار، وكلفت لجنة الأمن والسياسة، التي أنشأها المجلس الأوروبي سنة 2001، للإشراف السياسي والاستراتيجي على عمليات إدارة الأزمات.³

أما على مستوى السياسة العامة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فبدأت تتجسد من خلال قمة لشبونة التي انعقدت مطلع عام 2009، التي تقرر فيها إعطاء الجهاز الخارجي للاتحاد صفة اعتبارية ومنحه

¹ مراد مسعودي، "السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة: الواقع والتحديات"، (جامعة خميس مليانة، مخبر نظام الحالة المدنية، مجلة صوت القانون، المجلد: 8 العدد: خاص، 2022). ص 630.

² هشام بن حداد، "تعزيز التكامل الأوروبي على ضوء السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي"، (جامعة وهران 2، وحدة البحث السلطة والمجتمع، مجلة القانون المجتمع والسلطة، المجلد : 7، العدد: 02، 2018). ص 247.

³ Amelia Hadfield & Others, Op Cit. P4.

بنية مؤسسية، وتمّ استحداث مناصب جديدة لإدارة السياسة الخارجية، مثل الممثل الأعلى والرئيس الدائم للمجلس الأوروبي، وتعززت سياسة الأمن والدفاع التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجية.¹

يذكر أن معاهدة لشبونة كانت قد تبنت اقتراح الدستور الأوروبي، الذي لم تتم المصادقة عليه، القاضي بدمج منصب مفوض العلاقات الخارجية مع منصب الممثل الأعلى بهدف استحداث منصب وزير خارجية الاتحاد الأوروبي. وكان أول من تولى منصب الممثل الأعلى في صيغته السابقة الإسباني **خافيير سولانا Javier Solana** الذي كان وزيراً لخارجية بلاد ه. وتجدر الإشارة إلى أن تلك الخطوة لدمج المنصبين كانت بمثابة ردّ على السؤال الشهير الذي طرحه يوماً وزير الخارجية الأميركي الأسبق **هنري كيسينجر Henry Kissinger** حائراً لمعرفة المسؤول عن السياسة الخارجية الأوروبية عندما قال: « بمن يجب أن أتصل إذا رغبت في الحديث مع أوروبا.²

والتعاون السياسي في مجال السياسة الخارجية يأخذ عدة صور من أهمها التنسيق في مجال المحافل الدولية كالأمم المتحدة للحديث بصوت واحد. وهناك ست دوائر لتنظيم الاتحاد لعلاقاته حول العالم مقارنة بدائرتين كانتا قبل ما يقارب 17 عاماً. إضافة إلى شبكة من السفارات الأجنبية في بروكسل الممثلة لدى الاتحاد الأوروبي. بالإضافة لذلك، فإن للمفوضية أكثر من (120) وفداً في بلدان ثالثة من أجل تطوير الصلات الثنائية للاتحاد بالأمم المختلفة للترويج لسياسات وقيم الاتحاد. وكذلك، يولي الاتحاد في سياسته الخارجية احترام حقوق الإنسان في العالم.³

ويمكن القول أن نظام اتخاذ القرار في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي ليس نظاماً موحداً يشبه أنظمة الدول القومية، بمعنى أن عملية اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي لا تتبع منهج فوق الوطني بشكل كامل، فهي صيغة وسط بين هذا المنهج فوق وطني من جانب والتعاون بين الحكومات من جانب آخر، وهذه الصيغة مزيج من احتكار سلطة إصدار الأحكام شبه التشريعية الموكلة لمجلس الوزراء، الذي يمثل الدول الأعضاء الذي يتخذ قراراته إما بالإجماع أو بالأغلبية المشروطة ومن جانب آخر البرلمان الأوروبي الذي يتمتع إلى حد ما بسلطة التعديل والاعتراض فهو المؤسسة الثالثة من مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

¹ علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005). ص 270.

² مالك عوني، "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة: آفاق التكامل الأوروبي الجديدة"، (مركز الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد: 142، أكتوبر 2000). ص 90.

³ مخلد مبيضين، مرجع سابق. ص 19.

من خلال ما تقدم، يلاحظ بأن الاتحاد الأوروبي لم يكن كغيره من التكتلات الإقليمية الأخرى التي لم تتعد تجربتها التكاملية المجال الاقتصادي، فبعد النجاح الذي تحقق في المجال الاقتصادي، عرف الاتحاد الأوروبي توسعا في سياساته العامة لتشمل العديد من المجالات بما فيها، تلك التي تتميز بنوع من الخصوصية كالسياسة الخارجية والسياسة الأمنية المشتركة بالرغم من الخلافات التاريخية بين الدول الأوروبية، إلا أنها نجحت إلى حد كبير في توحيد سياساتها الخارجية والأمنية. وتكون كنموذج رائد في هذا المجال. ومن أجل تحليل السياسة العامة للاتحاد الأوروبي في ظل التطور التكنولوجي، يستوجب الاعتماد على المقاربات النظرية التي تساعد الباحث في التحليل، وهذا ما سيعنى به المبحث الموالي.

المبحث الرابع: مقاربات تحليل الحوكمة الإلكترونية والسياسة العامة

في ظل الثورة التكنولوجية الديناميكية، سارعت مختلف الفواعل لتدارك هذا التطور والاندماج فيه. حيث شمل استخدام التكنولوجيا الأفراد والجماعات والدول وحتى التكتلات الإقليمية والمنظمات الدولية والفواعل غير الدولاتية العابرة للحدود. والاتحاد الأوروبي كأحد هذه الفواعل، عمل على الانخراط في عصر التكنولوجيا ومواكبة هذا التطور والاستفادة منه في تطوير سياساته العامة، ومن أجل القدرة على تحليل التجربة الأوروبية في اعتماده على الحوكمة الإلكترونية لترشيد سياسته العامة، لا بد من الاعتماد على النظريات والمقاربات التي تحلل كل من الحوكمة الإلكترونية والسياسة العامة.

المطلب الأول: نظرية نشر الابتكارات:

نظرية نشر الابتكارات *Innovation of Diffusion Theory* هي نظرية مميزة تقوم بشرح وتفسير كيفية تبني الابتكارات ضمن مجموعة من السكان المحتملين للقيام بعملية الانتفي. برزت هذه النظرية لأول مرة من قبل عالم الاجتماع الفرنسي **غابرييل تارد Gabriel Tard** إلا أنه تم تطويرها من قبل **إيفرت روجرز Everett Rogers** سنة 1962¹ كما بدأ يتوسع استخدام هذه النظرية على ممارسات قطاع الأعمال الإلكترونية.² ويعتبر **روجرز**، أن التكنولوجيا تصميم للعمل الفعال الذي يقلل من الشك في علاقات السبب والنتيجة التي ينطوي عليها تحقيق النتيجة المرجوة. فالتكنولوجيا تحتوي على عنصرين، جهاز الكمبيوتر وبرامج الكمبيوتر التي تتكون من الأوامر المشفرة والتعليمات، وجوانب أخرى من هذه

¹ أنول باتشيري، بحوث العلوم الاجتماعية: المبادئ ومناهج والممارسات، (ترجمة: خالد بن ناصر آل حيان)، (عمان-الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط 2، 2015)، ص 92.

² Latif Al-Hakim, Op Cit. P 68.

الأداة تسمح لنا باستخدامها في توسيع القدرات البشرية في حل المشاكل. ¹ كما تشترط هذه النظرية توافر أربع عناصر أساسية لنشر الابتكار حددها روجرز في العناصر التالية:²

1. الابتكار: هو فكرة أو ممارسة أو أي شيء يتعلق بالسلوك الإنساني يمكن للفرد أو أي وحدة أخرى أن تنظر إليه على أنه جديد. فالفكرة الجديدة سواء كانت موضوعية أم لا، تقاس بمرور الوقت من أول استخدام لها، فإذا كانت الفكرة تبدو جديدة على الفرد فهي ابتكار.

2. قنوات اتصال معينة: هي الأداة التي يقوم من خلالها المشاركون بإنشاء وتبادل المعلومات مع بعضهم البعض من أجل التوصل إلى تفاهم متبادل. والانتشار هو نوع من أنواع الاتصالات التي يتم فيها تبادل المعلومات التي يتم تبادلها مع الأفكار الجديدة. فجوهر عملية الانتشار هو تبادل المعلومات التي يقوم بإرسالها وحدة معينة إلى وحدات أخرى تتبنى عدة أفكار أخرى.

3. الوقت أو الزمن: الوقت عنصر مهم في عملية الانتشار. في الواقع، أن معظم أبحاث العلوم السلوكية تكون خالدة، فالبعد الزمني لا يمكن تجاهله ببساطة. والوقت هو الجانب الواضح في أي عملية اتصال.

4. أعضاء النظام الاجتماعي: يتم تعريف النظام الاجتماعي على أنه مجموعة من الوحدات المترابطة التي تشارك في حل المشكلات المشتركة لتحقيق هدف مشترك. قد يكون أعضاء أو وحدات النظام الاجتماعي أفرادًا وجماعات رسمية أو غير رسمية أو منظمات أو أنظمة فرعية. ويمكن تمييز كل وحدة في النظام الاجتماعي عن الوحدات الأخرى. يتعاون جميع الأعضاء على الأقل في حدود السعي لحل مشكلة مشتركة من أجل الوصول إلى هدف مشترك. هذا تقاسم هدف مشترك يربط النظام ببعضه البعض.

أما من ناحية استخدامات هذه النظرية في مجال السياسة، فهي من النظريات التي تعنى بدراسة اعتماد الدول المختلفة على سياسات جديدة وقوالب انتشار هذه السياسات، والأسباب التي تدفع دولة ما إلى اعتماد سياسة تعد مبتكرة، أي جديدة على المنظومة الموجودة فيها. وقد أقحمها **جاك وولكر Jack Walker** في دراسته عن نشر الابتكار في السياسات بين الولايات المختلفة في أمريكا. ووجد والكر أن الولايات التي درسها كانت تميل في التعامل مع التحديات المعقدة إلى اعتماد السياسات التي طبقت في

¹ Everett M. Rogers, Diffusion of Innovations, (New York: The Free Press A Division of Macmillan Publishing, 3th Ed, 1983), P12.

² Ibid, PP 12-24.

ولايات أخرى بنجاح. كما أنه وجد أن الولايات التي تشهد تقدم اقتصادي تميل إلى اعتماد البرامج والسياسات المبتكرة أكثر من غيرها.¹

وينطلق كل من فرانسيس باري وويليام باري *Frances Stokes Berry & William D. Berry* شرح الابتكار الذي قدمه **وولكر**، فالمعنى العام للابتكار لدى عامة الناس، فهم يشيرون عادة إلى إضفاء شيء جديد. ولكن متى يجب أن يطلق على برنامج الحكومة كلمة جديد؟ الطرح المهيمن في أدبيات الابتكار السياسي، يعتبر الابتكار كبرنامج جديد على الحكومة التي تتبناه. وهذا يعني أنه يمكن للحكومة أن تتبنى برنامج ابتكرته العديد من الحكومات الأخرى منذ عدة سنوات. ويسعى دارسو الابتكار في السياسة بشكل صريح أن لا يدرسوا ابتكار السياسي العملية التي يتم من خلالها تصور أفكار السياسة الأصلية. ولإضفاء التمييز عن طريق التوضيح، يمكن لابتكار سياسي واحد أن يدفع العديد من الحكومات إلى الابتكار بعد عدة سنوات أخرى.²

فهناك تفسرين رئيسيين لاعتماد برنامج جديد من قبل الدولة وهما: - المحددات الداخلية - ونماذج النشر، تفترض نماذج المحددات الداخلية التي تدفع بالفواعل إلى الابتكار هي خصائص، سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية داخلية للدولة. في هذه النماذج، لا يتم تصور الدول على أنها تتأثر بأفعال الدول الأخرى. بل على العكس، فإنها نماذج الانتشار هي حكومية دولية بطبيعتها، فينظر إلى تبني الدولة للسياسات كمحاكاة للتبني السابقة من قبل الدول الأخرى.³

وهناك العديد من الدوافع التي تؤثر على نشر الابتكار وتبينه يمكن تحديدها في النقاط الموالية:⁴

- ظهور مشكلة أو أزمة تستدعي تغيير الظروف القائمة، مع إدراك أن الأزمات الخطيرة تزيد من احتمالية تبني السياسة. بالإضافة إلى ذلك، تزداد احتمالية التبني ومعدل الانتشار إذا تم إدراك وجود توافق كبير للابتكار مع معطيات المشكلة أو الأزمة وتقيدها مع القيم والمعايير السائدة في النظام الاجتماعي.

¹ Jack L. Walker, «The Diffusion of Innovations among the American States», *The American Political Science Review*, (American Political Science Association, Vol: 63, N° : 3, Septembre 1969), PP 880-884.

² Paul A. Sabatier & Others, *Theories of The Policy Process*, (United States of America: Westview Press, 2007). P223.

³ Ibid. P224.

⁴ Michal Grinstein-Weiss & Others, « Diffusion of Policy Innovation: The Case of Individual Development Accounts as an Asset-building Policy » Center for Social Development, George Warren Brown School of Social Work, (Washington University, *Working Paper* N° : 05-08, 2005), PP 4-5.

- قد تؤثر حالات الاستقرار أو عدم الاستقرار في السياسات القائمة في الدولة على تبني الابتكارات. إذا كان المسؤولون راضون عن الوضع الراهن، فقد يكون لديهم اهتمام ضئيل أو ليس لهم اهتمام بالابتكار. وقد توفر المطالب المتعلقة بالتغيير في المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية دافعاً قوياً للتغيير.
- ابتكار وتنفيذ البرامج قد تحمل الدولة تكاليف باهظة. فالدول الكبرى الأكثر ثراءً تتبنى برامج جديدة أسرع من الدول الأصغر والأفقر. وبالتالي، فإن توافر الموارد قد يزيد من حافز صناعات القرار للشروع في البحث عن أفكار جديدة، ودراسة فعاليتها، واستخدامها فعلياً في الواقع العملي.
- قد تؤثر الموافقة تجاه التغيير ودرجة الخبرة للذين يشجعون التغيير على قبول حكومة جاهزة للابتكار. وقد تشمل العقبات التي تحول دون الابتكار عدم الاستعداد المجتمعي لقبول التغييرات الضرورية المرتبطة بالابتكار والتعقيد المدرك للابتكار. حيث يشمل الاستعداد المجتمعي مختلف مستويات صناعات القرار، من عامة الناس إلى القادة السياسيين.

المطلب الثاني: مقارنة الشبكة الفاعلة

ظهرت مقارنة شبكة الفاعل Actor network Approach في أواخر السبعينيات في سياق دراسات العلوم التكنولوجية (STS) Science and Technology Studies، عندما طرح كل من ميشيل كالون *Michel Callon* وبرونو لاتور *Bruno Latour*، المفاهيم الأولية عن نظرية شبكة الفاعل. وبدأت هذه النظرية في التبلور في بداية الثمانينات، عندما استخدم كالون ولاتور مفاهيم التسجيل والخانات السوداء لوصف الجمعيات بين الفواعل غير المتجانسين. مثل هذه الجمعيات يمكن أن يسبقها صراع، لكن حالما يتم تأسيسها يمكن أن تخفي الأصوات المتنافرة وتصبح علب سوداء. هذه العلب السوداء تحتوي على تلك الأغراض التي لم تعد هناك حاجة للنظر فيها، والصناديق السوداء المتعاقبة تشكل ما يسمى بالبنية الاجتماعية.¹

مقارنة شبكة الفاعل هي أحد المقاربات التي تنتمي للنهج البنائي، التي تقترح أنه لا يمكن أن يكون هنا خط محدد بين ما هو تكنولوجي وما هو اجتماعي. ولفهم مقارنة شبكة الفاعل يفترض أنها عملية لتغيير شبكات هويات العلاقات الاجتماعية والتقنية، التوقعات، المعتقدات، القيم، الأدوات والموارد

¹ Marcelo Fornazin & Luiz Antonio Joia, «Techno-Government Network : Actor-Network Theory in Electronic Government Research», From website: <https://pdfs.semanticscholar.org/d42e/7196a588ccb69063afa5b63260db2ead1927.pdf>, Browse at: 2018/12/14.

المادية... إلخ. إذ تفترض أن تكون علاقات تقو-اجتماعية جديدة تنطوي على إحياء مجموعة متنوعة من الفواعل والمصالح في العلاقات والشبكات الجديدة. في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and Communications Technologies (ICT) بشكل خاص، تصبح العلاقات لها أثرًا قريًا. أجهزة الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية والانترنت، تعتبر كدليل يعكس بعض القيم والرؤى الاجتماعية والسياسية.¹

الشبكة الفاعلة: إنها عملية هندسة غير متجانسة يتم فيها تجميع الأجزاء والقطع من المفاهيم الاجتماعية والفنية والمفاهيمية والنصية معاً، وبالتالي تحويلها أو ترجمتها إلى مجموعة من المنتجات العلمية المتساوية في النمو.²

ويعتبر ميشال كالون *Michel Callon* أن نظرية شبكة الفاعل تصف ديناميكية المجتمع من حيث الاختلاف كما يتم استخدامها من قبل علماء الاجتماع. فهي ترفض تهميش العناصر البشرية وغير البشرية والاجتماعية والتقنية. إذ تقبل نظرية شبكة الفاعل اختلافات الجهة البشرية الفاعلة وغير البشرية، لكنها تنفي التعامل مع كل جهة منها على حدٍ. إنه يفترض أن يكون كل شيء عبارة عن شبكة تفاعلات، حيث تكون كل أنواع العناصر (البشرية، التكنولوجية، والمنظمات، والمؤسسات وما إلى ذلك) متماسكة مع بعضها البعض، ولا تفرق بين أي نوع من العناصر ولا تفاضل بينها.³

المفاهيم الأساسية لنظرية الشبكة الفاعلة:⁴

- العناصر الفاعلة: وهي الكيانات التي تقوم بالحد، وقد تكون عناصر بشرية أو غير بشرية، مهارات عقلية أو بدنية.

- الصندوق الأسود: يحتوي على شبكة مغلقة من الناس والأشياء، وهو أي نظام مستقر وتتم معاملته كشيء يتم جمعه من المدخلات والمخرجات.

¹ Matthias Finger & Fouzia Nasreen Sultana, E-Governance : A Global Journey, (United States of America: IOS Press, 2012). P110.

² John Law, « Notes on the Theory of the Actor-Network : Ordering Strategy and Heterogeneity », Systemic Practice and Action Research, (Kluwer Academic Publishers, Vol : 05, Issue : 4, August 1992). P 381.

³ Wiebe E. Bijker & Others, The Social Construction Of Technological Systems : New Directions in the Sociology and History of Technology, (England : Massachusetts Institute of Technology, 1989). P 97.

⁴ Felix Stalder, « Actor-Network-Theory and Communication Networks : Toward Convergence », From website: http://felix.openflows.com/html/Network_Theory.html, Browse at : 15/08/2017.

- الشبكة: وهي مجموعة غير محددة من العلاقات بين كيانات غير محددة الطبيعة، وترتبط بين نظامين (الأشخاص والأشياء)، في علاقة تبادلية بين كل من الشبكة والعنصر الفاعل، فالشبكة هي عنصر فاعل نشاطه هو الربط بين عناصر غير متجانسة، وفي ذات الوقت هي شبكة قادرة على إعادة صياغة وتحويل مكوناتها الأولية لتظهر بشكل مختلف.

- التوصيف: هو ما يتم السماح أو عدم السماح بفعله بالنسبة لكل عنصر بشري أو غير بشري في الشبكة.

- الوساطة: الوسطاء هم الرابط بين الفاعلين في الشبكة ويحدد نوع الشبكة نفسها، فالعوامل الوسيطة تمر بين العناصر الفاعلة في سياق عمليات مستقرة نسبياً. وهي لغة الشبكة، فمن خلال العوامل الوسيطة يتواصل الفاعلون مع بعضهم، وبهذه الطريقة يترجمون نواياهم إلى الجهات الفاعلة الأخرى.

- ديناميكية الشبكة الفاعلة: حيث توجد ثلاث مراحل تمر بها الشبكة أثناء وجودها في العالم الافتراضي وهي: (الظهور، التطور والاستقرار).

نظرية الشبكة الفاعلة لديها جذور عريقة في ميدان العلوم السياسية، إذ تعود استخداماتها إلى أوائل الستينيات من خلال إسهامات كل من **كينيث هانف Kenneth Hanf** و**فريتز شاربف Fritz Scharpf**، الذين استخدموا نظرية الشبكة لمعالجة الآثار السلبية للمشاكل السياسية. وكان المصطلح الأبرز في دراسة الشبكات في مجال الإدارة العامة¹. حيث تعطي هذه النظرية، الحرية للباحثين في فهم العلاقة القائمة بين السياسيين والحرفيين والمهنيين وبين الحكومات والأجهزة الدولية، وبين المواطنين والحركات الاحتجاجية، وتكشف عن السيناريوهات المعقدة².

غالبًا ما كان ينظر للشبكات في العلاقات الدولية كوسيلة للمنظمة التي تسهل العمل الجماعي والتعاون وممارسة النفوذ، أو بمثابة وسيلة للحكومة الدولية. وربما المثال المألوف هو الشبكات الناشطة عبر الحدود الوطنية، كالشبكات الإرهابية التي حظيت باهتمام كبير خاصة بعد هجمات 11/سبتمبر 2001³. ساعد التزايد المستمر لهذه الشبكات على ظهور ما يسمى "عصر الشبكة" الذي يعمل على ربط

¹ Erik Hans Klijn & Joop Koppenjan, « Complexity in Governance Network Theory », From Website : <https://repub.eur.nl/pub/93155/Klijn-and-Koppenjan-Complexity-in-governance-network-theory-2014.pdf>, Browse at : 12/09/2017.

² Marcelo Fornazin & Luiz Antonio Joia, Op Cit.

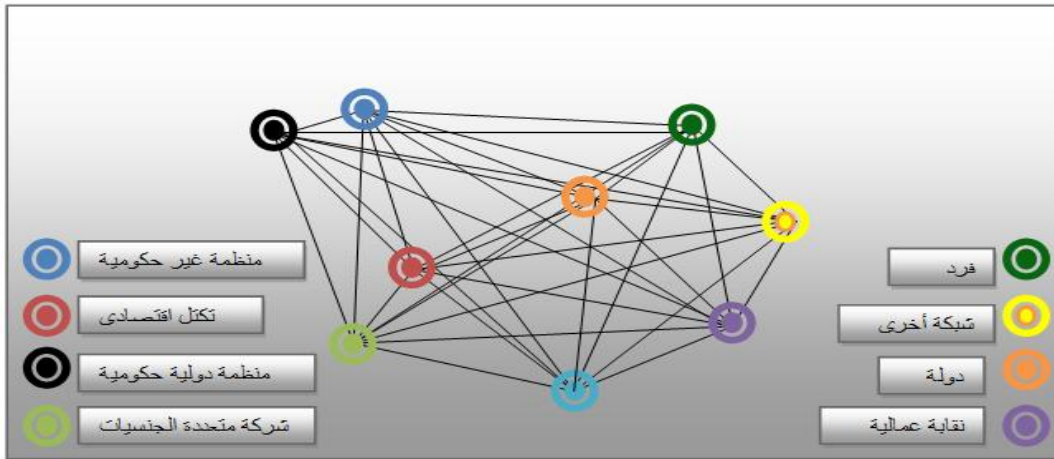
³ Emilie M. Hafner-Burton & Others, « Network Analysis for International Relations », *International Organization Journal*, (Cambridge University Press, vol :63, issue : 03, July 2009), P560.

الأفراد والمؤسسات والشركات والمنظمات، -بغض النظر على المسافات والحدود- الذي أصبح أمر ممكن بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة، التي أدت إلى توطيد وتعزيز وتوسيع العلاقات والاتصالات بين جميع البشر وجميع الكيانات عبر أرجاء العالم.

وحسب ألفن توفلر *Alvin Toffler* يعتبر أن تطور التاريخ البشري مر بأربعة أحداث مهمة وهي المجتمع البدائي، الزراعي، الصناعي والمعلوماتي. فعلى عكس الثورة الصناعية، التي أسست للهياكل التنظيمية البيروقراطية الجامدة، فإن الثورة المعلوماتية التي نشهدها اليوم أدت إلى ظهور الشبكات بوصفها الشكل السائد في الأعمال والتنظيم على المستوى المحلي، الإقليمي والعالمي.¹

تركز مقارنة الشبكات على نقل التركيز من الناحية النظرية التنظيمية لسلوك المنظمة كوحدة إلى التفاعل بين المنظمات المختلفة. والنقطة الأساسية التي تركز عليها هذه المقارنة هي أن المنظمات جزء لا يتجزأ من العلاقات الاجتماعية مع الجهات الفاعلة الأخرى، لأن هذه الشبكات تؤثر على سلوك المنظمات. وتتميز الشبكات من خلال التبادلات والعلاقات الدائمة والمتكررة بين الفاعلين داخل الشبكة.² في هذا السياق، تخرج عملية صنع وتنفيذ القرارات من نطاق العملاء والموظفين في إطار هياكل المؤسسات الهرمية الرسمية، إلى فواعل أخرى في إطار شبكة تكون فيها السلطة أفقية وأكثر تشاركية، ويمكن أن تتفاعل شبكة معينة بشبكات أخرى في إطار ما يسمى ربط كل شيء بكل شيء.³ ويمكن توضيح هذه الشبكة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3): تشكل شبكة تفاعلات الفواعل



المصدر: من إعداد الطالب الباحث

¹ Juan J. Palacios, OP.Cit, P04

² Dina Badry, Multinational Companies in Low-Income Markets : An Analysis of Social Embeddedness in Southeast Asia, (Wiesbaden-Germany, Gabler Publishing, 2009), P19.

³ Juan J. Palacios, Ibid, P04.

يوضح الشكل العلاقة التفاعلية التي يمكن أن تحدث بين عدد من الفواعل -المكونة بالأساس من الشبكات داخلية-، هذه الفواعل تشكل بعلاقاتها شبكة، وهذه الشبكة يمكن أن تتفاعل مع شبكة أخرى، إلى أن تكون أكثر تعقيداً.

وأول ما طرحت مقارنة الشبكات في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية سنة 1980 من قبل وليام أوشتي *William Ouchi*، الذي يعتبر أن التنظيم الاقتصادي المستوحى من الأسواق المحلية والعالمية والتسلسلات الهرمية الرسمية لم يعد قادراً على استيعاب الكم الهائل للشبكات التي يتزايد تأثيرها على هذا التنظيم باستمرار، وبالتالي أصبح من الصعب فهم وتحليل هذا التنظيم بالأطر التحليلية السائدة، لهذا اعتمد على الشبكة لتفكيك مختلف جزئيات هذا النظام المتشابك لفهم أدوار الفواعل التي يسميها بالعقد وما يمكن أن تقوم به من علاقات في ظل هذا التشابك.¹

ويعود تطور التكنولوجيات الضخمة في مجال الإلكترونيات والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل السبب الأساسي في اعتماد مقارنة الشبكية في تفسير الاقتصادي العالمي. حيث أدى هذا التطور إلى زيادة غير مسبوقه في التنقل الجغرافي في الرأس المال المنتج في جميع أنحاء العالم. إضافة إلى تنامي ظهور الشركات العالمية التي يتم الاعتماد عليها من خلال العمليات التي تقوم بها في تعاقداتها الخارجية. هذا ما أدى إلى تكثيف الضغوط التنافسية في الأسواق الإنتاجية في العالم.² هذه المعطيات سهلت من تزايد عدد الشبكات وزيادة تأثيرها على الاقتصاد العالمي المتشابك مع مختلف الشبكات التي تتشابك مع بعضها البعض.

تم توظيف هذه النظرية على نطاق واسع من الأبحاث التي ركزت على الحوكمة الإلكترونية. فنظرية الشبكة الفاعلة تعتبر أن الحوكمة الإلكترونية هي نقطة عبور إجبارية، حيث تسعى الأطراف الفاعلة الأخرى إلى التقارب من خلال عملية التغيير. وبهذه الطريقة، تتم تحليل كيفية إشراك مشاريع الحوكمة الإلكترونية في شبكة غير متجانسة من تفاعلات الأطراف الفاعلة، إذ يرتبط نجاحها ارتباطاً وثيقاً بحدوث التغييرات. وهذا لا يعني أن الغرض لا يتمثل في العثور على عوامل النجاح المرتبطة

¹ Alison Gilchrist, *The Well-connected Community : A networking Approach to community development*, Great Britain : (University of Bristol - The Policy Press, ed : 2, 2009), P53.

² Juan J. Palacios, OP.Cit, P04.

بالنظام، إنما لفهم كون مشروع الحوكمة الإلكترونية هو عبارة عن بناء اجتماعي تقوم فيه الأطراف الفاعلة بإحداث تفاعلات تسعى من خلالها إلى تغيير تفضيلاتها عن طريق نظام الحوكمة الإلكترونية.¹

المطلب الثالث: المقاربة التشاركية Participatory Approache.

في ظل تشابك وتعقد الأدوار والسلوكيات التي تقوم بها مختلف الفواعل عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تتميز بللديناميكية المستارعة على المستوى الدولة أو الإقليمي أو العالمي، لم يعد بإمكان الفواعل الرسمية -الدول التكتلات الإقليمية المنظمات الدولية- القيام بجميع التزاماتها عن طريق سياساتها العامة المحلية الإقليمية والعالمية لوحدها وبالتالي استوجب عليها أن تدخل في علاقات تشارك فيها مع فواعل أخرى -سواء كانت هذه الفواعل دولاتية أو غير دولاتية، وطنية أو عبر وطنية- بغية التوصل إلى تحقيق الأهداف المشتركة التي يمكن أن تحققها من خلال الدخول في مثل هذه الترتيبات. وعلى هذا الأساس ظهرت مقاربات تحليلية جديدة تستوعب هذه التطورات، والمقاربة التشاركية هي أحد المقاربات المساعدة على فهم وتحليل هذه القضايا.²

والمقاربة التشاركية في أبسط تعريف لها، هي إشراك كل من لديه مصلحة في صنع وتنفيذ القرارات، إما شخصياً أو عن طريق التمثيل. حيث يستوجب إشراك مختلف الفواعل والأطراف، والترحيب بمشاركة الجميع من خلال دعوتهم إلى طاولة المناقشات لطرح أفكارهم وآرائهم حول مختلف القضايا التي تهمهم، مع التركيز على عدم السيطرة على عملية المناقشة والمفاوضات من قبل فرد أو جماعة معينة.³ وبالتالي يستوجب احتواء جميع الأطراف في هذه المفاوضات.

أما بالنسبة لظهور هذه المقاربة فلم يكن بمحض الصدفة، فقد جاء كاستجابة للمشاكل والتحديات الجديدة المعقدة التي تواجه الدولة. وظهرها كان لسببين أساسيين. فمن جهة المقاربة التشاركية تركز على العمل الجماعي في صنع القرارات والعمليات التي تكون أكثر شفافية، من أجل تحسين نوعية توجيه الجهود لأنها تأخذ وجهات نظر مختلفة للأطراف المعنية. ومن جهة أخرى جاءت من أجل إضفاء

¹ Marcelo Fornazin & Luiz Antonio Joia, Op Cit.

² Jacob Park, & Others, The Crisis of Global Environmental Governance : Towards a new political economy of sustainability, (New York : Routledge, 2008), P 39.

³ « What is Participatory Approach To Planning? », From website <http://ctb.ku.edu/en/table-of-contents/analyze/where-to-start/participatory-approaches/main>, Browse the site in : 02/04/2018.

الشرعية على القرارات والعمليات، وقبولها من طرف جميع الفواعل بمقتضى المصلحة المشتركة كونها شاركت في صنع وتنفيذ هذه القرارات.¹

تركز المقاربة التشاركية على ضرورة مشاركة مختلف فواعل الحوكمة الاقتصادية في صنع القرارات والسياسات الأكثر حساسية على المستوى العالمي. هذا الأمر أدى إلى زيادة فرص كبيرة في مشاركة المواطنين ومختلف الفواعل في صنع القرارات. فافتراض التشاركية يمتد من حق الفواعل أن تعلم إلى الحق في المشاركة.²

تجسدت الأسس الفكرية للمقاربة التشاركية في العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعزز المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات على المستوى العالمي خاصة في مجال البيئة، ومثال ذلك اتفاقية آرهوس *Aarhus Convention* لعام 1998 التي تنص على التقليل من العراقيل التي تقف أمام الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية.³

كما تستند المقاربة التشاركية على حق المشاركة في عملية صنع ال سياسات العامة، من خلال التخلي على الترتيب الهرمي للسلطات وانتهاج الترتيب الأفقي أو الخطي للسلطة الذي يساوي بين كل الأطراف والفواعل، بحيث يضمن للجميع المشاركة في مختلف القضايا التي تهمهم.⁴

المطلب الرابع: نظرية الاتصال

منذ نشر كتاب **كارل دويتش Karl Deutsch** أعصاب الحكومة « The Nerves of Government » سنة 1965، الذي يعتبر وظائف وقدرات معالجة المعلومات والاتصال حيوية للنظم السياسية. حيث يتم اتخاذ خطوات نحو الديمقراطية الإلكترونية عندما يتم دعم هذه الوظائف أو تعزيزها بواسطة الأجهزة الإلكترونية المختلفة. وقد تسهل الأجهزة الإلكترونية أيضا المعاملات بين الحكومات والمواطنين، من خلال تقديم الخدمات أو الاستماع لانشغالات المواطنين.⁵

¹ Maria Hage & Others, « Participatory Approaches in Governance and in Knowledge Production : What Makes the Difference? », (Working Paper N°:03 Presented in Research Group Governance and places, University of Nijmegen, Holland, 2006), P06.

² Bruna De Marchi & Jerome R. Ravetz, « Participatory Approaches to Environmental Policy », From website : <http://www.clivespash.org/eve/PRB10-edu.pdf> , Browse at : 04/04/2018.

³ Ibid.

⁴ Fannie Fonseca Becker & Amy L. Boore, Community Health Care's Process for Evaluation: a participatory approach for increasing sustainability, (New York : Springer Science and Business Media, 2008), P1.

⁵ Norbert Kersing & Harald Baldersheim, Op Cit. P4.

وتحدد نظرية الاتصال مجموعة من العناصر وهي:¹

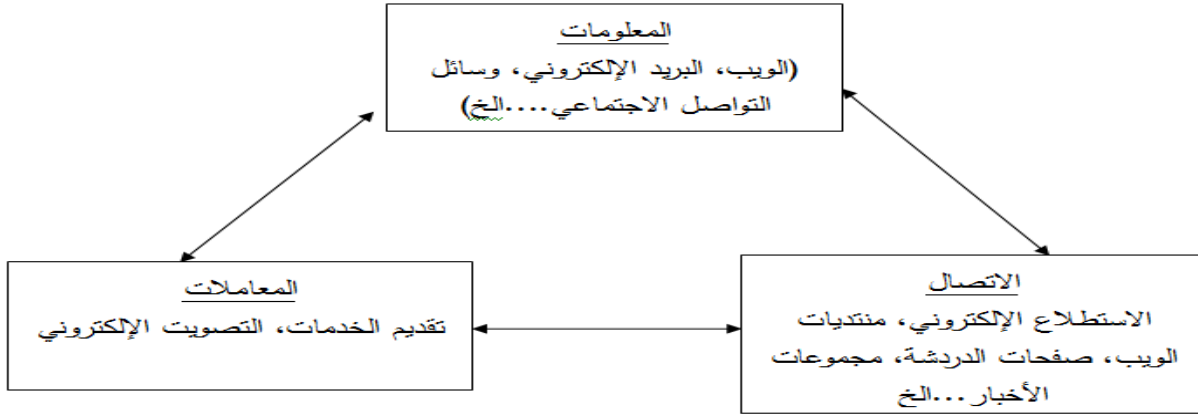
1. المعلومة: تعد إمكانية استشارة المواطنين في تقديم المعلومات السياسية الوظيفة الأكثر شيوعاً التي توفرها تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة. إذ يمكن نشر المعلومات بأكثر فعالية، ويمكن تحقيق الأهداف الديمقراطية للشفافية بسهولة أكبر. ويمكن نشر الوثائق السياسية والهياكل والإجراءات المؤسساتية وبرامج الأحزاب السياسية والمرشحين وغيرها من المعلومات التي يمكن أن تصل بسرعة للمواطنين. عادةً ما يعكس هذا النوع من المعلومات خصائص البث لأنظمة معلومات المواطن الإلكتروني e-citizen نظراً لوجود سلطة واحدة تقدم المعلومات إلى العديد من المواطنين من خلال صفحات الويب.

2. الاتصال: تسهل الانترنت تبادل المعلومات بين الأفراد والجماعات. وقد يحدث ذلك من خلال الاستشارة الفردية، حيث تخاطب السلطات المواطنين بشكل فردي وتتلقى الردود الفردية من خلال البريد الإلكتروني الذي يعتبر الوسيلة الأسرع والأقل تكلفة. كما تفتح الانترنت كذلك إمكانية إجراء مشاورات جماعية، عندما تقوم السلطات بالاعتماد على نظام معلومات ثنائي الاتجاه (كمخاطبة المواطنين بملء الاستبيانات، والاستطلاعات الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك فهي تتيح المجال للاتصال الجماعي من خلال (منتديات الويب، مجموعات الأخبار، صفحات الدردشة، مؤتمرات عبر الانترنت....)، حيث يمكن للمواطنين الدخول في مناقشات مع مواطنين آخرين والمسؤولين المنتخبين والأعضاء البيروقراطيين.

3. المعاملات: التمكين من المعلومات الجديدة من خلال مداوات المجتمع الخطابي، قد يشارك المواطنون في عمليات صنع القرار، من خلال الاستفتاء الإلكتروني أو التصويت الإلكتروني. هذه الأشكال من المشاركة تتجاوز استشارة المواطن وتصل إلى التأثير على القرارات الحكومية والبرلمانية. ويمكن تصور تفاعل هذه العناصر من خلال الشكل الموالي:

¹ Norbert Kersing & Harald Baldersheim, Ibid. PP 4-5.

الشكل رقم (4): تفاعل المعلومات، الاتصال والمعاملات.



Source: Norbert Kersing & Harald Baldersheim, Electronic Voting and Democracy: A Comparative Analysis, (New York: Plagrove Macmillan, 2004). P4.

هذه عناصر تتعلق بالمعلومات من خلال نموذج الاتصال الذي يمكن من خلاله معرفة ما قد ينشأ خلال عملية صنع السياسات العامة من علاقات أو بؤر لتدفق المعلومات، حيث أصبح لنموذج الاتصال دور لا ينكر في دراسة مشكلات وقضايا عديدة من حيث التركيز على كل الفاعلين في الحياة السياسية، من وسائل الإعلام والمؤسسات الرسمية والنظم البيروقراطية... الخ، ويصور لنا هذا النموذج عملية صنع السياسات العامة كشبكة من الاتصال في جميع الاتجاهات وصورة تدفق وانسياب المعلومات وقنواتها.

على هذا الأساس، يمكن القول أن نظرية الاتصال تعد من أبرز المداخل في دراسة السياسة العامة فهو يعد مدخلا أساسيا وفعالا للقيادات السياسية، حيث يتم بواسطته نقل وتبادل المعلومات والرسائل بكل أشكالها، ويعتبر أيضا كوسيلة تربط بين أجزاء التنظيم، خاصة إذا اتصف بقوة الإقناع والاستجابة الإيجابية بعيدا عن التشويش وسوء تفسير المعطيات. لكن هذا لا يعني أن الاتصال يقدم صورة صادقة عن جميع بؤر المعلومات فقد تكون هناك فواعل يصعب تحديدها واستخدام القياس على جميع الظواهر، فالنموذج له ماله من محاسن كما له قصور في جوانب عدة.

ومن خلال ما تم استعراضه في هذا الفصل، يمكن القول بأن الحوكمة الإلكترونية تعتبر أحد الأساليب الجديدة التي تعتمد عليها الفواعل الرسمية بمختلف مستوياتها -دول، تكتلات إقليمية، منظمات دولية-، كسبيل جديد يتيح الفرص لمختلف الفواعل التي لها مصلحة في صنع سياساتها العامة للمشاركة في ذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبذلك يصبح عامل الزمان والمكان لا

يشكل قيّدًا للتفاعلات مختلفة المستويات —داخلية، إقليمية وعالمية— ومتعددة الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة.

وبعد التطرق للدراسة المسحية للاتحاد الأوروبي، الذي ثبت بأنه أبرز النماذج التكاملية في العالم نظرًا لما حققه من نتائج كبيرة على مستوى سياساته العامة التي عرفت توسعًا لتشمل مختلف المجالات، يمكن طرح مجموعة من التساؤلات، هل تستطيع السياسة العامة للاتحاد الأوروبي مواكبة المتغيرات العالمية الراهنة، خاصة منها التهديدات اللاتماثلية والحروب الإلكترونية؟ هل لها القدرة على تعزيز مكانتها الاقتصادية والصمود أمام عصر الاقتصاد الرقمي؟ كيف كانت تجربتها في عصنة سياساتها العامة؟ كل هذه الأسئلة يمكن الإجابة عليها من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثاني

مظاهر التحول الرقمي للاتحاد الأوروبي

المبحث الأول: الإمكانيات التقنية، اللوجستية والإلكترونية للاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: مشاريع الاتحاد الأوروبي للتحول الرقمي.

المبحث الثالث: مراجعة المنظومة القانونية في ظل التحول الرقمي الأوروبي.

المبحث الرابع: الهيئات والمراكز الأوروبية للضبط الإلكتروني.

عمل الاتحاد الأوروبي بجد من أجل مواكبة التطور الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاستفادة من المزايا التي تحققها التكنولوجيا وزيادة قدرته على التأقلم مع المتغيرات والتطورات العالمية المتسارعة، بالإضافة إلى ذلك أدرك الاتحاد الأوروبي أن الرقمنة هي السبيل الوحيد لتحقيق أهداف سياساته العامة، لأنها تضمن له المرونة في التعامل مع القضايا الأوروبية المطروحة كما أنها توفر الجهد والوقت في تداركها. وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يضمن توسع نشاطاته لتشمل مختلف المجالات، ويعمل على التغلغل بسياساته لتمس كل المدن والقرى وحتى الأرياف الأوروبية لتغطي كل شعوب بلدان الاتحاد الأوروبي بدون استثناء أو تمييز.

ولبلوغ هذه الغاية، قام الاتحاد الأوروبي بالاعتماد على العديد من الخطط والبرامج، من أجل إحداث طفرة رقمية تشمل كل دوله الأعضاء من جهة، ومؤسساته من جهة أخرى. ويتجلى ذلك، من خلال إقرار سياسة عامة رقمية شاملة ومتكاملة الجوانب، بالإضافة إلى تعزيز مكانته على المستويين الإقليمي والعالمي، وتزويد من تماسكه وتجعله قادرًا على مواجهة مختلف التحديات والتهديدات. هذه الجهود ترتسم من خلال العديد من المظاهر التي تثبت أن الاتحاد الأوروبي قد أحدث قطيعة مع أنماط التسيير التقليدية التي تعتمد على الأوراق وتوجهه نحو رقمنة أوروبا.

لإبراز ذلك، تم الاعتماد على هذا الفصل، لتبيان الجهود التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي في تنفيذ سياسته العامة الرقمية، وذلك من خلال الاعتماد على جملة من المباحث تغطي مختلف الجوانب التي تبرز مظاهر التحول الرقمي للاتحاد الأوروبي؛ كتيبين إمكانياته التكنولوجية، والبرامج والخطط المنتهجة من أجل الإقلاع برقمنة أوروبا، إضافة إلى ذلك، التطرق إلى أهم المراجعات التشريعية التي طرأت على المنظومة القانونية في ظل مواكبتها للتحول الرقمي، وفي الأخير يمكن الإشارة إلى أبرز الهيئات والمراكز التابعة له التي تعنى بتنظيم والضبط الرقمي.

المبحث الأول: الإمكانيات التكنولوجية للاتحاد الأوروبي

الإمكانيات التكنولوجية، عنصر أساسي يستوجب توفره للإقلاع بالثورة الرقمية. فلا يمكن الحديث على تطوير القطاعات ومواكبتها لعصر الرقمنة بدون توافر العديد من الإمكانيات التكنولوجية، فهي شرط أساسي لذلك. ومن أهم هذه الإمكانيات وأبرزها التغطية الشبكية للانترنت بمختلف أنواعها ومدى قدرتها

على تغطية كل المناطق. بالإضافة إلى التمكن من التكنولوجيا التي تجسد البرامج والتطبيقات الرقمية، والقدرة على التطوير الصناعات التكنولوجية.

من مظاهر اهتمام الاتحاد الأوروبي بتطوير الإمكانيات التكنولوجية، أقرت المفوضية الأوروبية سنة 2010، إحصاءات العلم والتكنولوجيا والابتكار المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسياسات الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، تعتبر مؤشرات الابتكار عنصراً رئيسياً في مراقبة أهداف مبادرة اتحاد الابتكار ومنطقة البحث الأوروبية في إطار الأولويات المختلفة لإستراتيجية أوروبا لسنة 2020، التي تحدد رؤية لاقتصاد السوق الاجتماعي في أوروبا للقرن الحادي والعشرين مع هدف تكثيف البحث والتطوير التكنولوجي بنسبة 3٪ كأحد الأهداف الرئيسية التي يتعين على الاتحاد الأوروبي تحقيقها بحلول عام 2020.¹ سبب هذا الاهتمام المتزايد يعود إلى رغبة الاتحاد الأوروبي في الاستفادة مكتسبات التكنولوجيا لتطوير سياساته وجعلها أكثر قدرة على التنفيذ على أرض الواقع.

اهتمام الاتحاد الأوروبي بتطوير التكنولوجيا بصناعاتها، لم يقتصر فقط على مستواه، بل تعدى ذلك ليشمل حتى مراقبة التقدم الرقمي المحرز للدول الأعضاء بالاتحاد. ف منذ 2014، عملت المفوضية الأوروبية على مراقبة الدول الأعضاء من خلال تقارير مؤشر الاقتصاد والمجتمع الرقمي (DESI) Digital Economy and Society Index يتم إعداده كل سنة، ويتضمن التقدم المحقق في مجال الرقمنة في كل دولة عضو. كما يدعم الدول الأعضاء في تحديد المجالات التي تتطلب إجراءات ذات أولوية، ويقدم تحليلاً على المستوى الأوروبي عبر المجالات الرقمية الرئيسية.² هذه التقارير، تمكن المفوضية الأوروبية من التحقق حول التقدم المحرز في تجسيد سياسته العامة الرقمية.

المطلب الأول: البنية التحتية الرقمية للاتحاد الأوروبي

من بين العناصر الأساسية التي تشكل البنية التحتية الرقمية، تعتبر الانترنت العنصر الأبرز المهم في البنية التحتية الرقمية، لأن الانترنت تربط بين أجهزة الكمبيوتر والهواتف النقالة، وتسهل علمية التواصل بين مختلف الفواعل، وبذلك تزيد من حجم تفاعل مختلف الفواعل فيما بينها لتحقيق غايات معينة. الانترنت ليس لها حدود مكانية ولا ضوابط زمنية، فهي متاحة للجميع وبالتالي تزيد من قدرات

¹ European Commission, Technology and Innovation In Europe, (Luxembourg: eurostat Pocketbooks, Publications Office of the European Union, 2013). P7.

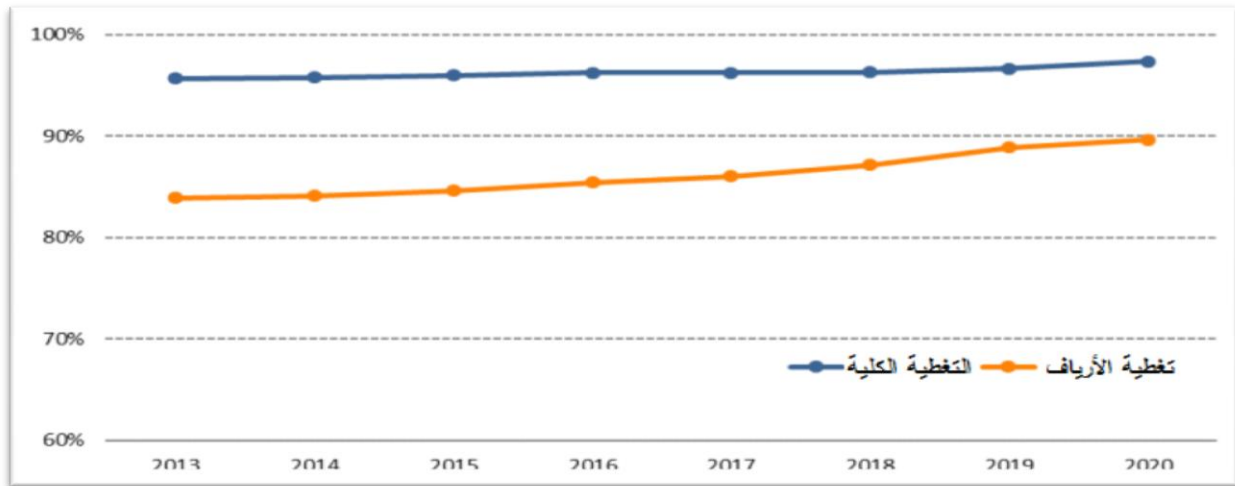
² European Commission: Digital Economy and Society Index (DESI) 2021, (Thematic chapters, 2021) P9.

الفاعلين في أداء مهامهم بكل سهولة دون تحمل عناء التنقل، كما تساهم في تعزيز تدفق السلع والخدمات والمعلومات.

أولاً: تغطية شبكة الانترنت بمختلف أنواعها:

حرص الاتحاد الأوروبي على توسيع التغطية الشبكية للانترنت لتشمل مختلف أنحاء الاتحاد الأوروبي، عن طريق الدفع بالدول الأعضاء بذل المزيد من الجهود لتغطية مختلف مناطقها بمختلف أنواع شبكات الانترنت (الثابت، أو النقل بمختلف الأجيال G5/G4). حيث يوضح الشكل الموالي تغطية النطاق العريض الثابت في كل أنحاء الاتحاد الأوروبي.

الشكل رقم(5): تغطية الانترنت الثابت في الاتحاد الأوروبي (% من الأسر) 2013-2020.

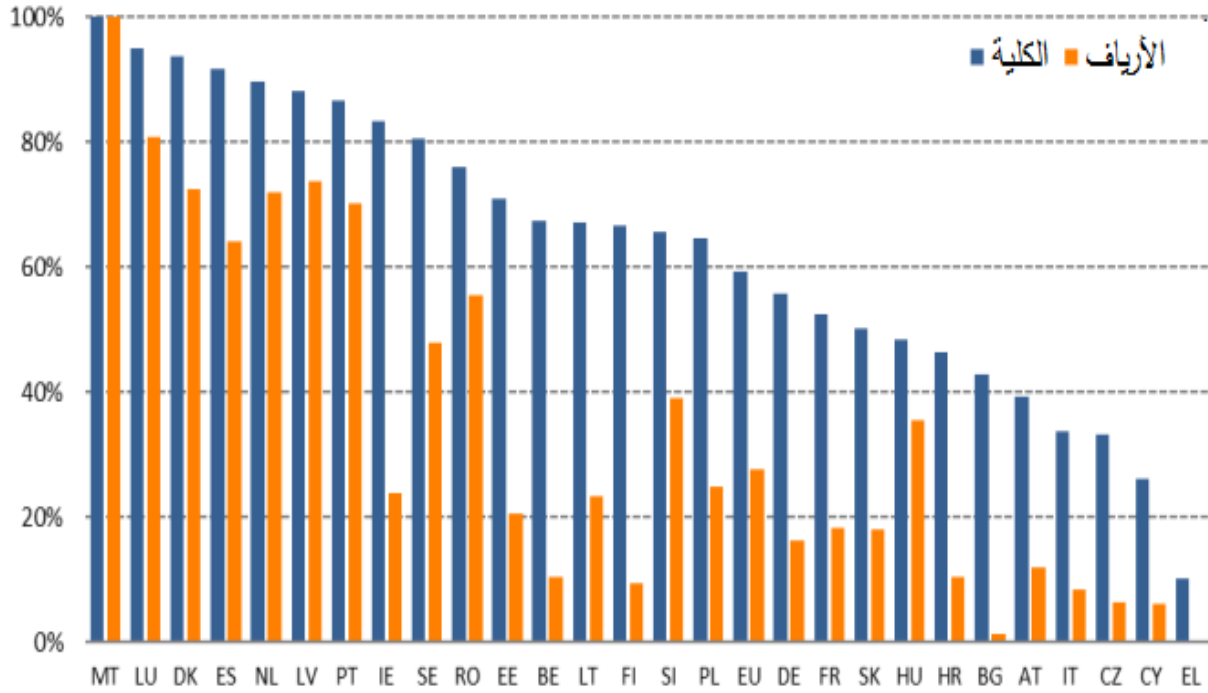


Source: European Commission: Digital Economy and Society Index (DESI) 2021. (Thematic chapters, 2021). P29.

يلاحظ في هذا المنحنى، أن الجهود المبذولة من طرف الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء كان لها أثر كبير في توسيع تغطية الانترنت الثابت عبر كل المناطق في الاتحاد لتقترب من التغطية الشاملة في غالبية دول الاتحاد الأوروبي. حيث قاربت التغطية الكلية للانترنت الثابت 98%. بالإضافة إلى ذلك، تكلفت الجهود بتقليص الفجوة الرقمية التي تعاني منها الأرياف، حيث لامست عتبة 90% سنة 2020، لتسجل تطور ملحوظ عن السنوات السابقة حين كانت تبلغ نسبة تغطية الأرياف بالانترنت الثابت سنة 2013 أقل من 83% أي بمعدل تتطور في التغطية يقارب 7%.

أما تغطية الانترنت الثابت على مستوى كل دولة، فيلاحظ أن هناك فوارق في نسب التغطية من دولة لأخرى، وهذا ما يوضح الشكل الموالي.

الشكل رقم (6): تغطية الانترنت الثابت في كل دولة عضو (% من الأسر) في منتصف 2020.



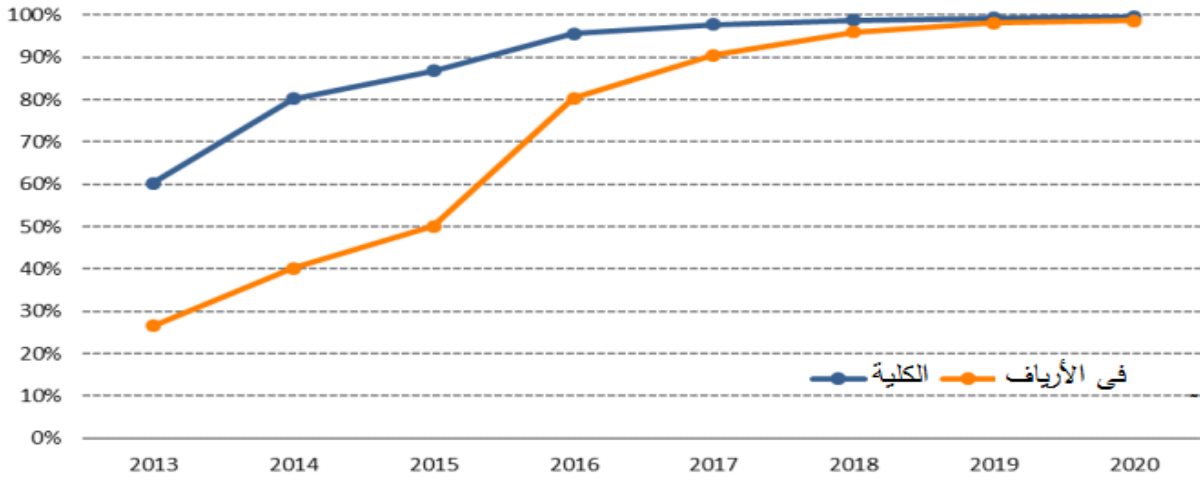
Source: European Commission: Digital Economy and Society Index (DESI) 2021.(Thematic chapters 2021). P31.

تغطية الانترنت الثابت على مستوى كل دولة، يلاحظ وجود أقل من 3% من الأسر لا تشملها التغطية في 19 دولة عضو. من ناحية أخرى، تتخلف ليتوانيا وبولندا ورومانيا عن الركب مع تغطية أقل من 90% من الأسر. يتوفر وصول الجيل التالي في الغالبية العظمى من منازل الاتحاد الأوروبي 87%، ولكن 60% فقط يمكنهم الاستفادة من هذه الخدمات في المناطق الريفية. يتمتع الخط الرقمي المشترك عالي معدل البت (VDSL) بأكبر تغطية بين تقنيات الوصول من الجيل التالي 55%، يليه الكابل 45% والألياف البصرية 42%.¹

ومن جهة أخرى، عرفت تغطية الانترنت عبر الهاتف النقال أو ما يسمى بالانترنت المتنقلة عن طريق الجيل الرابع تقدماً كبيراً في كل أنحاء الاتحاد الأوروبي. الشكل الموالي يوضح ذلك.

¹ European Commission: Digital Economy and Society Index (DESI) 2021. Ibid. P29.

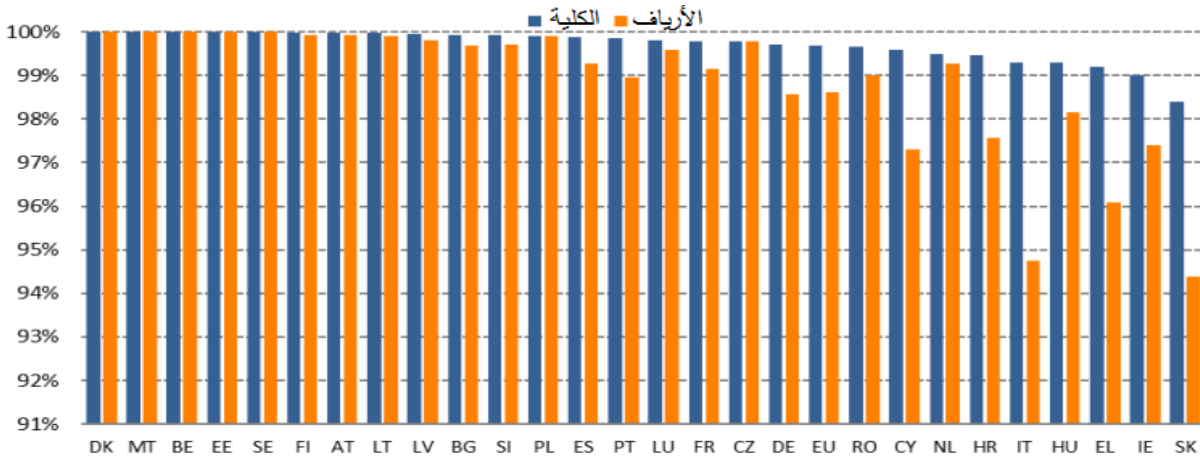
الشكل رقم(7): تغطية الجيل الرابع للهاتف النقال بالاتحاد الأوروبي 2013-2020



Source: European Commission:Digital Economy and Society Index (DESI) 2021. (Thematic chapters, 2021). P31.

يوضح هذا المنحنى، انتشار خدمة الجيل الرابع في كل مكان تقريباً من الاتحاد الأوروبي بنسبة تغطية بلغت 99.7% في المناطق المأهولة بواسطة مشغل واحد على الأقل في الاتحاد الأوروبي، وهو متاح على نطاق أوسع من النطاق العريض الثابت الذي بلغ نسبة 97.4%. في السنوات الثلاث الماضية، تم سد الفجوة الرقمية بين تغطية G4 الريفية والشاملة تقريباً. وبلغت نسبة التغطية في الريف 98.6% في عام 2020¹. ينعكس هذا، على اهتمام الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من خلال الجهود المبذولة في تطوير ونشر خدمات الجيل الرابع من الانترنت في كل أنحاء أوروبا ليشمل حتى القرى والأرياف والمناطق النائية. حيث بلغت نسبة التغطية الجيل الرابع في جل البلدان الأعضاء نسب معتبرة.

الشكل رقم(8): تغطية الجيل الرابع في الدول الأعضاء (%من الأسر) منتصف 2020

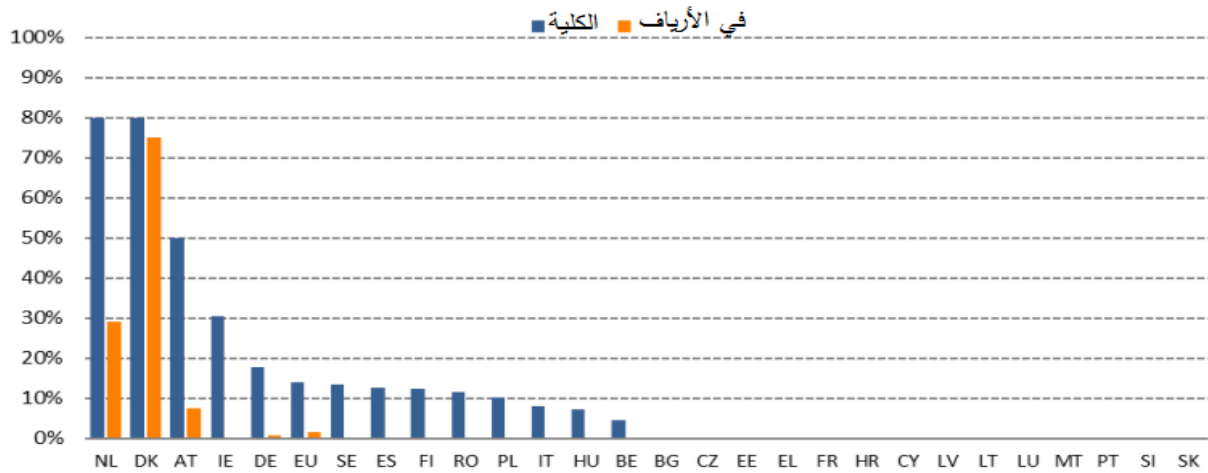


Source: European Commission:Digital Economy and Society Index (DESI) 2021, Thematic chapters. P32.

¹ European Commission:Digital Economy and Society Index (DESI) 2021Ibid. P31.

أما فيما يخص جهود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء حول تغطية الانترنت من الجيل الخامس، فمازالت في بداياتها، فهناك دول بدأت في تجسيد التغطية بشكل فعلي، حيث بدأت 13 دولة عضوًا في النشر التجاري لشبكات الجيل الخامس منذ منتصف عام 2020. أعلى مستوى تغطية تم تسجيلها كانت في هولندا والدنمارك (80% من المناطق المأهولة بالسكان)، تليها النمسا 50%، بعدها إيرلندا 30% وألمانيا 18%.¹ أما باقي الدول التي بدأت في التجسيد فلم تتجاوز نسبة تغطيتها 10%، و 14 دولة لم تنطلق بعد في تغطية أراضيها بخدمة الجيل الخامس من الانترنت.

الشكل رقم(9): تغطية الجيل الخامس في الدول الأعضاء (%من الأسر) منتصف 2020

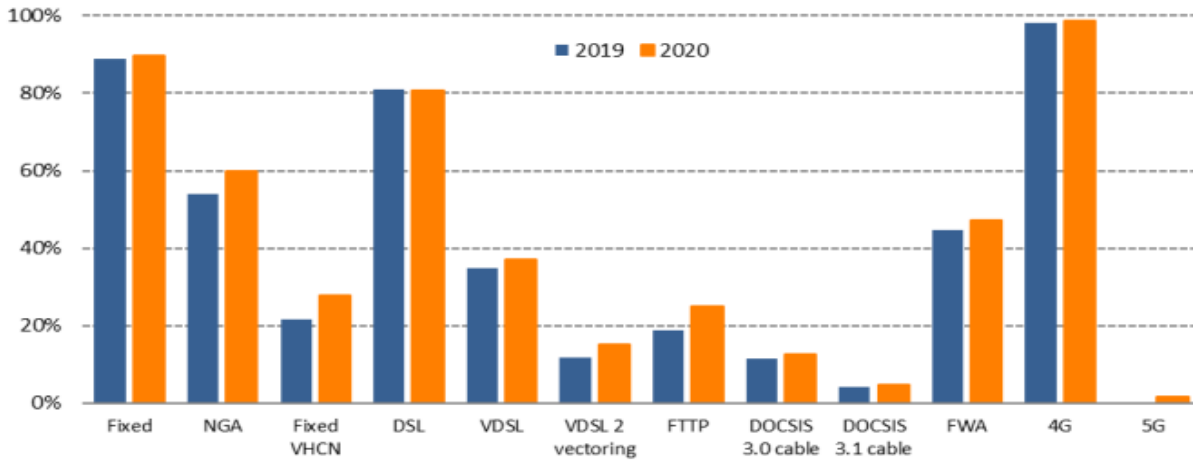


Source: European Commission: Digital Economy and Society Index (DESI) 2021: Thematic chapters: P33.

من خلال ما سبق، يلاحظ أن جهود دول الاتحاد الأوروبي بالرغم من أنها قطعت أشواط كبير في تجسيد تغطية أراضيها بشبكة الانترنت بمختلف أنواعها، إلا أنها مازالت متفاوتة. خاصة في الأرياف، التي لم تكن شموليتها للتغطية النطاق العريض للثابت في المستوى المطلوب، إلا أن تغطية الجيل الرابع بلغ مستويات معتبرة. لكن هذا غير كاف بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى تجسيد الأهداف التي يصبوا إلى تحقيقها من خلال خطته الرقمية. حيث يلخص الشكل الموالي نصيب المناطق الريفية من تغطية الانترنت بمختلف أنواعها.

¹ European Commission: Digital Economy and Society Index (DESI) 2021. Ibid. P31.

الشكل رقم(10): تغطية الألياف بالتكنولوجيا في الاتحاد الأوروبي
(% من الأسر)، 2019-2020



Source: European Commission: Digital Economy and Society Index (DESI) 2021: Thematic chapters: P28.

يبرز هذا الشكل نسب تغطية شبكات الانترنت بحسب أنواعها في المناطق الريفية. ما يلاحظ أن الجيل الرابع هو النطاق الوحيد الذي تحققت فيه نسب عالية من التغطية لتصل سنة 2020 أكثر من 98%، تليه تغطية الانترنت الثابت بنسبة تغطية تقارب 85% سنة 2020. أما باقي الأنواع فمازالت تشكل تحديا كبيرا لدول الاتحاد الأوروبي لتجسيدها. فتغطية النطاق العريض للمناطق الريفية بلغت نسبة 10% من الأسر لا تغطيها أي شبكة ثابتة، و40% لا تخدمها أي تقنية وصول من الجيل التالي. ومع ذلك، فإن تقنية G4 متاحة أيضاً على نطاق واسع في المناطق الريفية 98.6%. فيما يتعلق بالتقنيات الثابتة، كانت هناك زيادة ملحوظة في التغطية الريفية للألياف إلى المباني من 19% في 2019 إلى 25% في 2020.¹

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن هناك إرادة حقيقية من طرف الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في تنفيذ سياسته العامة الرقمية، من خلال ربط كل أنحاء أوروبا بشبكة الانترنت بمختلف أنواعها. ويتجسد ذلك من خلال الخطوات الكبيرة التي تم تحقيقها في نشر الانترنت عبر كامل مناطق الاتحاد الأوروبي، رغم وجود بعض الاختلالات في وصول بعض الأنواع من شبكات الانترنت للألياف والقرى، إلا أنها تداركتها بتوسيع شبكة الجيل الرابع لتغطية هذا العجز. أما فيما يخص تغطية الجيل الخامس،

¹ European Commission: Digital Economy and Society Index (DESI) 2021. Ibid, P28.

فهي مازالت في بداياتها رغم الخطوات المهمة التي انتهجتها مجموعة من الدول في تجسيدها لتغطية هذا النوع من الانترنت.

ثانيا: سرعة تدفق الانترنت بدول الاتحاد الأوروبي:

توسع دائرة تغطية شبكات الانترنت بمختلف أنواعها، لا يعني بالضرورة أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء قد حققوا أهدافهم في تغطية كل أنحاء أوروبا بالانترنت، بل سرعة تدفق الانترنت هي الأساس، لأنها تكون أكثر قدرة على تحمل ذروة استخدامات الانترنت بدون حدوث ضغط أو انقطاعات على الشبكة. فكلما زادت سرعة تدفقها، كلما كانت أسرع في تأدية المهام الإلكترونية، كتحميل التطبيقات ونقل المعلومات وتبادل السلع والخدمات، وتزيد من وتيرة التفاعلات الشبكية الناجمة عن السلوكيات الرقمية للأفراد والحكومات والشركات وغيرها من الفواعل.

حسب موقع سبيد تست SpeedTest العالمي قام بإحصاء سرعة تدفق الانترنت عبر بلدان العالم، حيث شمل هذا الإحصاء 137 دولة فيما يخص سرعة تدفق الانترنت الخاص بالهاتف النقال و 180 دولة تخص سرعة تدفق الانترنت الخاص بالنطاق العريض الثابت. في حين بلغ المعدل العالمي لسرعة تدفق الانترنت في شهر ماي 2021 نحو 105.04 ميغابايت/ الثانية للانترنت الثابت و 54.54 ميغابايت/ الثانية للهاتف المحمول. وكانت حصة دول الاتحاد الأوروبي وترتيبها أوروباً وعالمياً حسب الجدول التالي:

الجدول رقم: (3): سرعة تدفق الانترنت في البلدان الأوروبية شهر ماي 2021 ميغابايت/الثانية

البلد	الثابت: ميغابايت/ثانية	الترتيب أوروبا	الترتيب عالميا	المحمول: ميغابايت/ثانية	الترتيب أوروبا	الترتيب عالميا
رومانيا	213.36	1	6	56.99	20	39
الدنمارك	210.90	2	7	93.80	6	15
فرنسا	198.72	3	9	73.23	11	26
المجر	193.90	4	12	56.64	21	40
إسبانيا	189.75	5	14	58.28	18	37
السويد	169.88	6	21	96.30	5	14
لوكسمبورغ	162.11	7	24	105.01	2	11

12	3	103.11	25	8	156.69	هولندا
44	23	53.28	26	9	155.52	البرتغال
38	19	57.89	29	10	140.00	مالطا
45	24	52.38	31	11	138.28	بولندا
30	14	64.57	32	12	132.67	ليتوانيا
58	28	42.03	33	13	128.35	لاتفيا
29	13	68.44	35	14	123.28	ألمانيا
22	9	78.73	37	15	122.55	فنلندا
28	12	69.40	39	16	116.59	بلجيكا
48	26	51.17	40	17	114.65	أيرلندا
49	27	51.15	42	18	110.14	سلوفينيا
31	15	64.54	43	19	108.94	النمسا
42	22	55.20	46	20	102.62	سلوفاكيا
47	25	51.29	47	21	95.61	إيطاليا
24	10	77.56	49	22	93.03	بريطانيا
33	17	62.10	51	23	91.79	التشيك
32	16	62.57	54	24	81.77	إستونيا
13	4	96.39	55	25	81.16	بلغاريا
19	8	82.66	64	26	59.65	كرواتيا
9	1	107.51	78	27	52.14	قبرص
17	7	86.68	98	28	86.68	اليونان

Source: SpeedTes, Speedtest Global Index, From website: <https://www.speedtest.net/global-index#mobile>, Browse at: 07/6/2021

من خلال هذا الجدول، يتضح أن هناك تفاوتاً بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فيما يخص سرعة تدفق الانترنت الثابت أو المحمول. إلا أن غالبية الدول احتلت مراتب متقدمة عالمياً في هذا المجال، لتتمركز ما بين المركز 6 و 50 عالمياً من أصل 180 دولة شملها إحصاء سرعة تدفق الانترنت الثابت. وتبقى فقط كل من التشيك، استونيا، بلغاريا، كرواتيا، قبرص واليونان مازالت متخلفة عن بقية دول

الاتحاد الأوروبي. أما سرعة تدفق الانترنت المحمول، تعتبر دول الاتحاد الأوروبي رائدة في هذا المجال، لتكون من أحسن الدول سرعة في تدفق الانترنت على مستوى العالم.

ثالثاً: أهداف الاتحاد الأوروبي من نشر الانترنت:

وضع الاتحاد الأوروبي العديد من الخطط والبرامج التي تهدف إلى توسيع تغطية جميع أنحاء أوروبا بمختلف أنواع شبكات الانترنت.

حيث وضع الاتحاد الأوروبي في أهدافه جيجابايت EU Gigabit objectives مجموعة من أهداف اتصال طموحة لعام 2025 حددها في النقاط التالية:¹

- توصيل شبكات 100 ميجابت في الثانية إلى جميع المنازل الأوروبية بحلول عام 2025، مع إمكانية ترقية تلك الشبكات للوصول إلى سرعات أعلى بكثير؛

- اتصال جيجابايت الذي يربط جميع المحركات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية - مثل المدارس والجامعات ومراكز البحوث ومراكز النقل والمستشفيات والإدارات العامة والشركات التي تعتمد على التقنيات الرقمية، حيث يجب أن يكون لديها إمكانية الوصول إلى اتصال جيجابايت؛

- يجب أن تتوفر تغطية G5 المستمرة في جميع المناطق الحضرية وجميع مسارات النقل البري الرئيسية لربط الناس والأشياء أي انترنت الأشياء؛

- الوصول إلى اتصال بيانات الهاتف المحمول في كل مكان، وفي جميع الأماكن التي يعيش فيها الناس ويعملون ويسافرون ويتجمعون.

وبالإضافة إلى الغايات التي يمكن تحقيقها من الانترنت التي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقها، المتمثلة في توصيل الانترنت لكل الناس من أجل تسهيل وصول الخدمات الرقمية وتوسيع دائرة التفاعلات الإلكترونية بين مختلف الفاعلين، وتبادل البيانات والمعلومات وما توفره الانترنت من مكاسب اقتصادية، كبعث السوق الرقمية الموحدة كل هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا من خلال توسيع شبكة الانترنت.

¹ European Commission, « Connectivity for a European Gigabit Society – Brochure », From website : <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/library/connectivity-european-gigabit-society-brochure#Objectives>, Browse at : 22.12.2021.

هناك غايات أخرى يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقها عن طريق نشر الانترنت، تتمثل في انترنت الأشياء (IOT) * The Internet of Things. حيث زعمت المفوضية الأوروبية أن تطوير الإنترنت من المتوقع أن يجلب فوائد اقتصادية كبيرة، فتعمل إنترنت الأشياء على إعادة تشكيل الهياكل الصناعية بشكل كبير، كما تلغي الحدود بين المنتجات والخدمات، وكذلك الحدود بين القطاعات الصناعية. وأوضحت الوثيقة كيف ستؤدي التطورات العملية على مستوى الاقتصاد الجزئي إلى تحقيق هذه الفوائد الأوسع، مشيرة إلى أن هذا قد يتحقق من خلال نشر الانترنت وتطوير سرعة تدفقها، على سبيل المثال:¹

- خدمات أو تطبيقات إنترنت الأشياء المبتكرة تزيد من تحسين المنتجات وتقديم خدمات أو تطبيقات جديدة؛
- زيادة الكفاءة في العمليات؛
- تخفيض استهلاك الموارد والطاقة؛
- فهم أفضل لاحتياجات العملاء؛
- زيادة المرونة وإمكانية المشاركة والإبداع المشترك.

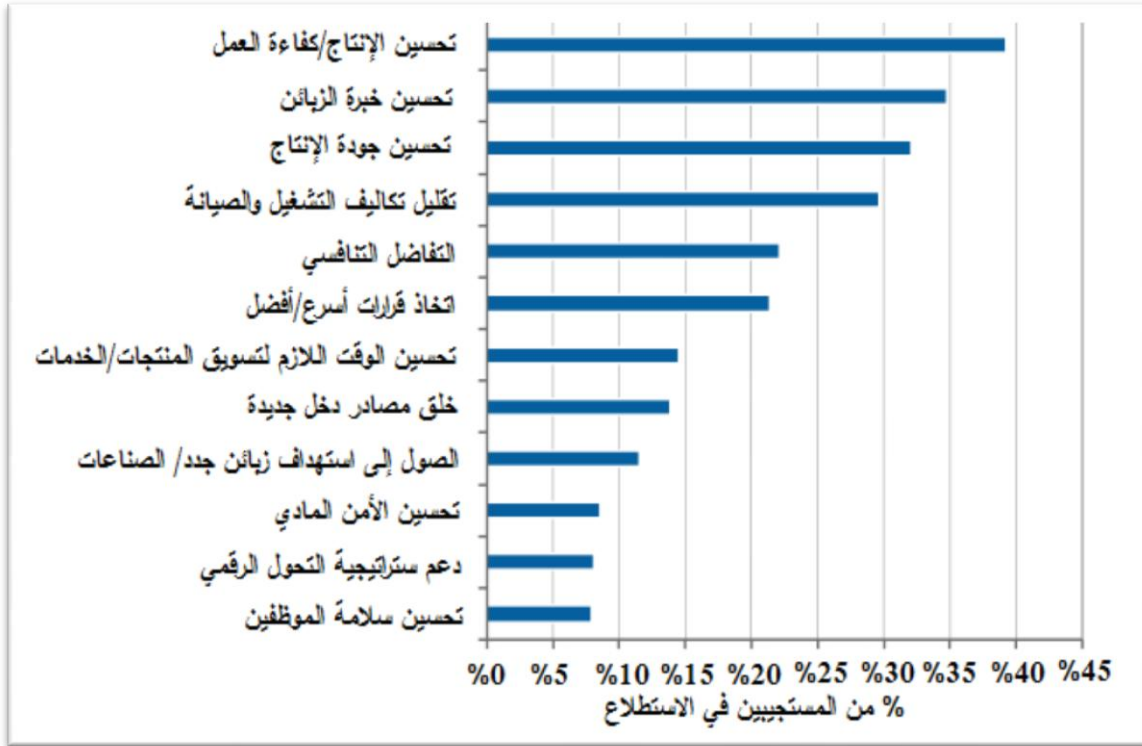
استطلاع حديث أجرته المؤسسة الدولية للبيانات (IDC) International Data Corporation، تبحث فيه عن الفوائد التي تسعى إليها الشركات الأوروبية في تطوير إنترنت الأشياء. حيث تبين، أنه على الرغم من أن سوق إنترنت الأشياء مازال منحصراً في الاستخدامات الفردية للشركات، إلا أن هناك عدداً كبيراً من الفوائد العامة الشائعة في معظم مشاريع إنترنت الأشياء.² يوضح الشكل أدناه أهم الأسباب التي تدفع الشركات الأوروبية والاتحاد الأوروبي للاستثمار في إنترنت الأشياء.

* The Internet of Things (IoT) describes the network of physical objects—“things”—that are embedded with sensors, software, and other technologies for the purpose of connecting and exchanging data with other devices and systems over the internet.

¹ John Gole & Others, « Advanced Technologies for Industry – AT Watch: Technology Focus on the Internet of Things», (Brussels: [Report of European Commission](#), March 2021). P11.

² John Gole & Others, Ibid. P11.

الشكل رقم (11): يوضح مزايا إنترنت الأشياء (IOT).



Source: John Gole & Others., « Advanced Technologies for Industry – AT Watch: Technology Focus on the Internet of Things», (Brussels: Report of European Commicion, March 2021). P11.

يمكن إبراز أهم المزايا التي توفرها إنترنت الأشياء في ما يلي:¹

1. زيادة الإنتاجية والكفاءة: فهي أكثر المزايا شيوعاً، أمثلة على ذلك: تتمثل إحدى المزايا الرئيسية للعدادات الذكية للمرافق أنها تقلل من تكلفة قراءة العداد. وبالمثل، تسمح حاويات القمامة الذكية بزيادة الكفاءة عن طريق توجيه جمع القمامة فقط إلى الصناديق الممتلئة. الإضاءة الذكية تقلل من تكاليف الطاقة باستخدام التشغيل الذاتي. الرفع من معدلات استخدام تتبع الأثر الإلكتروني يعمل على تقليل الضياع والسرقة للأغراض الإلكترونية أو الأغراض المرافقة لها. تعمل آلات البيع الذكية على زيادة الكفاءة من خلال الإخطار عندما يجب تجديد المخزون. تعمل المراقبة الزراعية الميدانية على زيادة الكفاءة والإنتاجية من خلال تحسين عمليات المياه والأسمدة والحصاد. تعمل أتمتة المستودعات على تقليل متطلبات التوظيف؛

2. تحسين تجربة العملاء: تتضمن العديد من حالات الاستخدام تحسين تجربة العملاء كأحد أهدافهم. يضيف المصنعون إمكانية الاتصال بالأجهزة لتمكين الإدارة عن بُعد. تتبع شركات الخدمات اللوجستية

¹ John Gole & Others, Ibid, P11.

الطرد لتقليل التأخير والخسائر، مما يؤدي إلى زيادة رضا العملاء عن الخدمات المقدمة . يستخدم مقدمو الرعاية الصحية المراقبة الصحية عن بُعد لتقديم نتائج صحية عالية الجودة بأقل تكلفة، وبدون زيادة متاعب للمريض؛

3. تحسين جودة المنتج: تعمل إنترنت الأشياء على تحسين جودة المنتجات والخدمات بعدة طرق. حيث يستخدم مصنعو السيارات أنظمة إنترنت الأشياء لضمان الجودة. يضيف المصنعون اتصالاً بالجهاز لإضافة ميزات جديدة ولتمكين الصيانة التنبؤية، وبالتالي تقليل تكاليف الصيانة والتقليل من الأعطاب خلال إشعار صاحب السيارة عن أي خلل قبل وقوع العطب؛

4. تقليل تكاليف التشغيل والصيانة: على سبيل المثال، يستخدم المصنعون إدارة أصول الإنتاج لمراقبة الأصول وإجراء الصيانة التنبؤية قبل أن تتعطل وتتطلب إصلاحات أكثر تكلفة؛

5. التفاضل التنافسي: تتبنى العديد من الشركات بعض حلول إنترنت الأشياء للتمايز التنافسي. على سبيل المثال، يضيف العديد من بائعي الأجهزة اتصالاً كميّزة خاصة للعلامات المتطورة وشركات تصنيع السيارات تعرض منصات السيارات المتصلة الخاصة بهم كنقطة بيع رئيسية ومميز. وبالمثل، تفرق شركات التأمين على السيارات عروضها مع خدمات التأمين عن بعد، والتي غالباً ما تسمى التأمين المستند إلى الاستخدام، حيث يستخدم المؤمن جهازاً لمراقبة استخدام السيارة لفهم مقدار استخدام السيارة ومدى أمان قيادتها أو ما إذا كان تنتهك حدود السرعة. يمكن لشركة التأمين بعد ذلك تقديم رسوم أقل لأولئك الذين يقودون بأمان أو بشكل غير منتظم؛

6. مصادر جديدة للإيرادات: من خلال إضافة الاتصال بالمنتجات، يهدف العديد من البائعين إلى إضافة ميزات وخدمات يمكن أن تولد المزيد من الإيرادات. وتشمل بيع خدمات الصيانة وإعادة ترتيب التوريدات المستهلكة. بالنسبة لبعض الشركات، قد تغير هذه الخدمات الجديدة نموذج الأعمال، مما يؤدي إلى بيع منتجاتها كخدمة. تعد شركة Rolls Royce واحدة من أقدم الأمثلة، حيث قدمت الشركة محركات الطائرات باسم "Power-by-the-Hour" منذ عام 1962. تخلق أنظمة إنترنت الأشياء الحديثة الفرصة

لمزيد من الشركات لتبني نموذج منتج مماثل للخدمة. قامت شركة Sierra Wireless، الشركة المصنعة لوحدات IoT، بالترويج لحالة استخدام مماثلة لشركات الغسالات الصناعية لتقديم منتجاتها كخدمة؛¹

7. تحسين الأمن المادي: تعد أنظمة أمن المنازل والمباني من بين أكثر حالات استخدام إنترنت الأشياء شيوعاً، وهي تركز بشكل واضح على الأمن المادي. ركز البعض الآخر على هذا الهدف بما في ذلك السلامة العامة وخدمات الاستجابة للطوارئ باستخدام كاميرات المراقبة وكاميرات الاستشعار وكاميرات المركبات؛ أنظمة سلامة المركبات والبنية التحتية على جانب الطرق؛ وأنظمة الأمان الصناعي المختلفة؛

8. تحسين سلامة الموظفين: في البيئات الصناعية، يعمل الموظفون غالباً في بيئات محفوفة بالمخاطر، مثل العمل في مواقع البناء أو شبكات الكهرباء أو أرضيات المصانع أو محطات استخراج النفط وتكريره. في مثل هذه البيئات، يمكن للعديد من الأنظمة الآلية تعزيز السلامة. على سبيل المثال، يمكن التأكد من إخلاء العمال لمساحة حول آلة صناعية؛ يمكن إدارة حركة المرور حول الاستجابة للطوارئ أو عمال بناء الطرق؛ ويمكن مراقبة جودة الهواء ودرجة الحرارة والتحكم فيهما. كما ساعدت إنترنت الأشياء في حالات استخدام أمان جديدة لضمان التباعد الجسدي أثناء جائحة كورونا COVID-19 الأخيرة؛

كما تنتظر المفوضية الأوروبية لتطوير الإنترنت بأنها تعمل على اندماج تقنيات التمكين الرقمية والمفاتيح (KETs)، وتكامل الأنظمة المادية والرقمية. لتؤدي إلى ظهور نماذج أعمال مبتكرة وعمليات جديدة، وإنشاء منتجات وخدمات ذكية. كما إنها تدعم التحول إلى اقتصاد أكثر اخضراراً، ولها دور فعال في تحديث القاعدة الصناعية في أوروبا، ودفع تطوير صناعات جديدة تماماً. أهميتها تجعلها عنصراً أساسياً في السياسة الصناعية الأوروبية، وهي تساهم بشكل متزايد في مواجهة التحديات المجتمعية الأكثر إلحاحاً اليوم.²

وبعد تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي حول توسيع نطاق تغطية الإنترنت، يمكن التوجه نحو إرساء باقي عناصر البنية التحتية الرقمية التي ترتبط ارتباطاً وثيق بمدى انتشار الإنترنت في بلدان الاتحاد. من بين هذا العناصر، الحوسبة السحابية الأوروبية الموضحة في العنصر الموالي.

¹ SIERRA WIRELESS, « FULLY Integrated IOT Solutions for Any Industry», From Website: <https://www.sierrawireless.com/applications/>, Browse at : 29/12/2021.

² European Commiction, « Internal Market, Industry, Entrepreneurship and SMEs», From Website: https://ec.europa.eu/growth/industry/strategy/advanced-technologies_en, Browse at : 3.1.2022.

ثالثاً: الحوسبة السحابية الأوروبية:

تحدد الحوسبة السحابية تخزين ومعالجة واستخدام البيانات على أجهزة الكمبيوتر الموجودة عن بعد والتي يتم الوصول إليها عبر الإنترنت. تتمتع نماذج الحوسبة السحابية بالقدرة على إتاحة خدمات وبرامج الحوسبة المتقدمة للإدارات والمؤسسات والشركات والمواطنين بأقل التكاليف، وبالتالي تسريع التحول الرقمي في المجتمع والاقتصاد.

الحوسبة السحابية هي واحدة من التقنيات التي تعرفها المؤسسات، وخاصة المستخدمون، أقل ما يمكن. إنها تقنية جديدة قائمة على الإنترنت تُستخدم لتخزين المعلومات على الخوادم، ويتم توفيرها كخدمة عند الطلب للعملاء. يعد توفير التكاليف وتبسيط البنية التحتية التكنولوجية من أكثر العوامل الحاسمة في زيادة استخدامها.¹

في سبتمبر 2012، تبنت المفوضية الإستراتيجية الأوروبية للحوسبة السحابية التي دعت الدول الأعضاء إلى تبني إمكانات الحوسبة السحابية. حيث لوحظ أن "التأثير الاقتصادي للحوسبة السحابية لن يصل إلى كامل إمكاناته ما لم يتم اعتماد التكنولوجيا من قبل كل من السلطات العامة والشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs).² كما توفر السحابة:³

- ساعات التخزين الحاسوبية التي يمكن تشغيل جميع أنواع الخدمات الرقمية عليها، لجميع قطاعات الاقتصاد؛

- اقتناء موارد الحوسبة الضرورية عند الطلب، دون المخاطرة بعدم وجود عائد على الاستثمار في الأجهزة؛

- توفر نماذج أعمال جديدة لتطوير الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم مرافق الحوسبة البسيطة.

¹ Pedro R. Palos Sanchez, « Drivers and Barriers of the Cloud Computing in SMEs: the Position of European Union» Harvard Deusto Business Research Review, Vol : VI, Issue: 2, Octobr 2017). P116.

² European Commission, The European Commission Cloud Strategy, « Cloud as an Enabler for the European Commission Digital strategy », (V.1.0.1, 16 May 2019). P 6.

³ European Commission, « Cloud Computing: adifferent way of using IT», (European Union, 2019). P1.

حيث تستخدم شركة واحدة فقط من كل 4 شركات و 1 من 5 شركات صغيرة ومتوسطة الحوسبة السحابية لعملياتها اليومية في أوروبا. إذا زاد الإقبال على السحابة، فسيؤدي ذلك أيضاً إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الأوروبي وإمكاناته الابتكارية.¹

تلعب السياسة الأوروبية دوراً مهماً في تعزيز التوحيد القياسي وقابلية التشغيل البيئي واستدامة العروض السحابية ومعالجة التحديات الرئيسية. ويمكن تلخيص مشروع التقنيات المتقدمة للصناعات في الشكل الموالي:

الشكل رقم (12): تلخيص مشروع التقنيات المتقدمة للصناعات



حول مشروع التقنيات المتقدمة للصناعة (ATI)

Source: European Union, « Advanced Technology Watch - Technology Focus on Cloud Computing », From Website: <https://ati.ec.europa.eu/reports/technology-watch/technology-focus-cloud-computing>, Browse at: 20/03/2022.

يفهم من ما تقدم، أن الحوسبة السحابية تحدد تخزين ومعالجة واستخدام البيانات على أجهزة الكمبيوتر الموجودة عن بعد والتي يتم الوصول إليها عبر الإنترنت، وتتمتع نماذج الحوسبة السحابية بالقدرة على إتاحة خدمات وبرامج الحوسبة المتقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة والمستهلكين بتكلفة

¹ European Commission, « Cloud Computing: a different way of using IT », Ibid. P1.

معقولة، وبالتالي تسريع التحول الرقمي في المجتمع والاقتصاد الأوروبي. إلا أن هذا غير كافٍ، في تطوير الخدمة الرقمية التي تتيحها الحوسبة السحابية. بدون تحديد هوية أوروبية مشتركة للمواقع الإلكترونية.

ثالثاً: النطاق الأوروبي المشترك للإنترنت DOT-EU:

ولتعزيز البنية التحتية الرقمية للاتحاد الأوروبي، يعمل هذا الأخير على إنشاء نطاق أوروبي مشترك للإنترنت، يعمل على إثبات الهوية الأوروبية للمواقع الإلكترونية للمؤسسات العامة والشركات والمواطنين ويكون كعلامة تجارية تبرز الخصوصية الأوروبية للخدمات والتعاملات الإلكترونية. أنشأت المفوضية الأوروبية نطاقاً أوروبياً لتسجيل أسماء المواقع والعناوين الإلكترونية على شبكة الإنترنت يحمل رمز الاتحاد الأوروبي ويعبر عن هوية أعضائه، ويعتبر هذا النطاق كخدمة أوروبية مشتركة تمكن الشركات والمؤسسات الأوروبية وكذلك الأفراد الاشتراك فيها من خلال تسجيل مواقعهم.¹

الشكل رقم(13): رمز النطاق الأوروبي المشترك (EU).



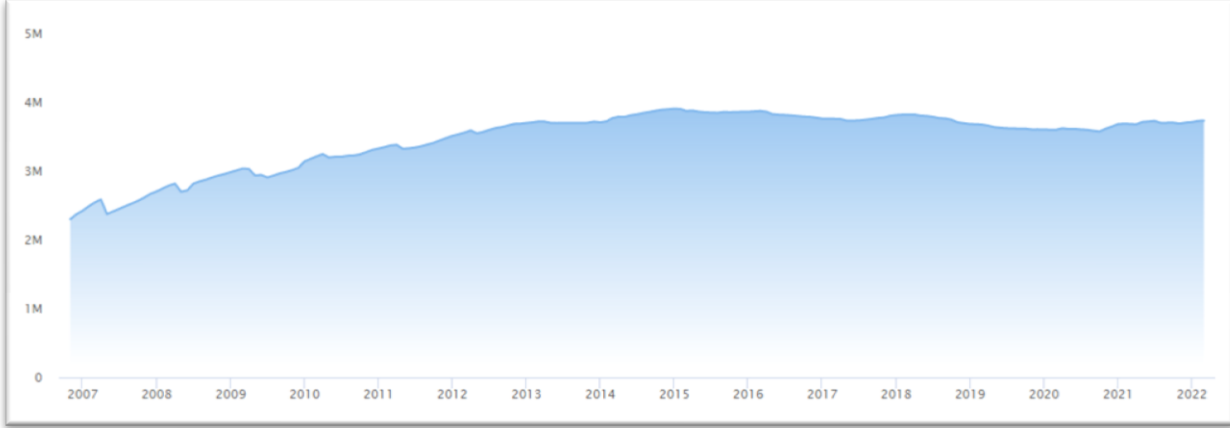
Source : NameBay Universal Domain registrar, « .EU : Une année 2020 en croissance pour une extension se confiance », From website : <https://news.namebay.com/blog/2021/07/02/eu-une-annee-2020-en-croissance-pour-une-extension-de-confiance/>, Browse at : 15.3.2022.

صدقت دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية على دمج لائحة eu. المحدثة (517/2019) في اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية في 9 يوليو 2021. وهذا يسمح لمواطني أيسلندا وليختنشتاين والنرويج بتسجيل نطاق من المستوى الأعلى eu. بغض النظر عن مكان إقامتهم في العالمية. تم منح مواطني الاتحاد الأوروبي نفس الأهلية الممتدة في أكتوبر 2019.²

¹ Andrej Savin, EU Internet Law, (United States of America : Edward Elgar Publishing Limited, ed: 3, 2020). P23.

² European Commission, « EEA Citizens able to register a .eu domain name from around the world » From website : <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/news/eea-citizens-able-register-eu-domain-name-around-world>, Browse at : 4.3.2022.

الشكل رقم(14): العدد الإجمالي للأسماء المسجلة في النطاق الأوروبي (.EU).



Source: European Registry for Internet Domains « .eu portfolio size» From website: <https://eurid.eu/en/welcome-to-eurid/statistics/>, Browse at: 15/03/2022.

حيث بلغ عدد المواقع الإلكترونية المسجلة تحت النطاق الأوروبي المشترك (.EU) بتاريخ 28 فبراير 2022 بـ 3733492 مسجل إلا أن ذروة التسجيل تحت النطاق الأوروبي المشترك كان في ديسمبر 2014، إذ بلغ عدد المواقع المسجلة تحته بـ 3907381 اسم.

الجدول رقم (4): نسبة مجالات التسجيل في النطاق الأوروبي المشترك (.EU).

المجال	%	المجال	%
التجارة	19.29%	العلوم والهندسة	2.69%
التصنيع	10.81%	القانون، النظام العام، الأمن	1.99%
الجماعات المحلية	12.34%	وسائل النقل	1.82%
الاتصالات	10.05%	الجمال والعطور	1.35%
وسائل الترفيه	5.15%	العقارات	1.44%
إدارة المشاريع والتسويق والإدارة	5.05%	موردي الطاقة والمرافق	0.85%
السياحة والفندقة	4.23%	خدمات شخصية	0.73%
البناء	3.52%	التوظيف والموارد البشرية	0.82%
الرعاية الصحية	2.56%	الزراعة، الغابات وصيد الأسماك	0.77%
التعليم	3.76%	مطاعم، حانات، مقاهي، تموين	0.68%

الخدمات المالية والتأمين	3.21%	مختلط	1.3%
النشر والطباعة والتصوير	2.18%	خدمات التنظيف وإدارة المرافق	0.68%
السيارات	2.56%	الحفر، التعدين	0.13%

Source: European Registry for Internet Domains «.eu portfolio size» From website : <https://eurid.eu/en/welcome-to-eurid/statistics/>, Browse at : 15/03/2022

تُصنف مساحة eu. حاليًا على أنها سابع أكبر امتداد لرمز الدولة على الإنترنت. سيسهل تمديد حق تسجيل نطاقات eu. الوصول إلى السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي للأشخاص في جميع أنحاء العالم. سيسمح للمواطنين بعرض هويتهم الأوروبية عبر الإنترنت بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه.¹

رابعاً: الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي

تركز المقاربة الأوروبية للذكاء الاصطناعي على التميز والثقة، والهدف من ذلك هو تعزيز القدرات البحثية والصناعية وضمان الحقوق الأساسية. كما تساعد هذه المقاربة على تعزيز قدرات أوروبا لتكون أكثر مرونة للعقد الرقمي، حيث يمكن للأفراد والشركات الاستفادة بمكاسب الذكاء الاصطناعي. يركز على مجالين: التميز في الذكاء الاصطناعي والذكاء الاصطناعي الموثوق. سيشتمل المقاربة الأوروبية للذكاء الاصطناعي الإطار القانوني الذي يضمن أخلاقته. فالذكاء الاصطناعي يمتد إلى القواعد التي تحمي عمل الأسواق والقطاع العام وسلامة المواطنين وحقوقهم الأساسية. للمساعدة في تحديد رؤيتها للذكاء الاصطناعي بشكل أكبر، طورت المفوضية الأوروبية إستراتيجية ذكاء اصطناعي لتتماشى مع المقاربة الأوروبية للذكاء الاصطناعي.²

ولتنظيم مجال الذكاء الاصطناعي وجعله أحد الركائز التي تقوم عليها البنية التحتية الرقمية أصدر الاتحاد الأوروبي العديد من القوانين التنظيمية للقطاع جاءت في إطار زمني كما هو موضح في الجدول التالي:

¹ European Commission, « EEA Citizens able to register a .eu domain name from around the world», Op Cit.

² European Commission, « A European approach to artificial intelligence », From website : <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/european-approach-artificial-intelligence>, Browse at : 19.12.2021.

الجدول رقم(5): كرونولوجيا وثائق سياسة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالذكاء الاصطناعي

التاريخ	الوثيقة
فيفري 2017	قرار بشأن قواعد القانون المدني بشأن الروبوتات (البرلمان الأوروبي، 2017)
أفريل 2018	الاتصالات "الذكاء الاصطناعي لأوروبا" (المفوضية الأوروبية، 2018 أ)
ديسمبر 2018	الاتصالات "الخطة المنسقة للذكاء الاصطناعي" (المفوضية الأوروبية، 2018 ب، 2018 د)
أفريل 2019	فريق الخبراء المستقل رفيع المستوى المعني بالذكاء الاصطناعي الذي أنشأته المفوضية الأوروبية "المبادئ التوجيهية لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة" (المفوضية الأوروبية، 2019 ب)
فيفري 2020	المستند التعريفي التمهيدي "حول الذكاء الاصطناعي - نهج أوروبي للتميز والثقة" (المفوضية الأوروبية، 2020 أ)
أفريل 2021	الاتصالات "تعزيز نهج أوروبي للذكاء الاصطناعي" (المفوضية الأوروبية، 2021): اقتراح تنظيم وخطة منسقة منقحة.

Source : Tomas Hoerber & Others, Artificial Intelligence in the European Union Policy, ethics and regulation, (London : Routledge, 2021). P257.

من خلال الجدول يتضح أن الذكاء الاصطناعي مازال في مراحله التنظيمية، التي يعمل الاتحاد الأوروبي على ضبطها في إطار سياساته المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. والتحقق مقارنة الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي، تم تسطير جملة من الأهداف في إطار هذه القوانين من خلال الإطار التنظيمي المقترح للذكاء الاصطناعي، يمكن حصرها في النقاط التالية:¹

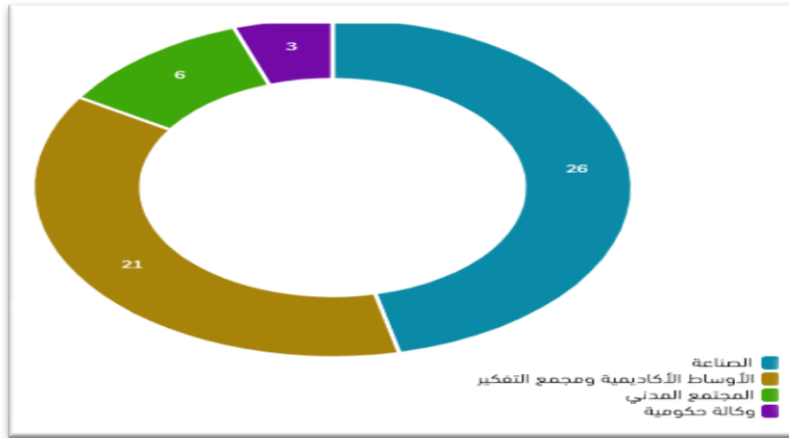
1. ضمان أمان أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة والمطروحة في سوق الاتحاد الأوروبي وضمان احترام القانون الحالي المتعلق بالحقوق الأساسية وقيم الاتحاد الأوروبي؛
2. ضمان اليقين القانوني لتسهيل الاستثمار والابتكار في الذكاء الاصطناعي؛
3. تعزيز الحوكمة والإنفاذ الفعال للقانون الحالي المتعلق بالحقوق الأساسية ومتطلبات السلامة المطبقة على أنظمة الذكاء الاصطناعي؛

¹ Mouritz Kop, « EU Artificial Intelligence Act: The European Approach to AI», From Website : <https://law.stanford.edu/publications/eu-artificial-intelligence-act-the-european-approach-to-ai/>, Browse at : 17.3.2022.

4. تسهيل تطوير سوق موحدة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي المشروعة والأمنة والجديرة بالثقة ومنع تجزئة السوق.

لتحقيق هذه الأهداف، أنشأت المفوضية الأوروبية فريق خبراء رفيع المستوى للذكاء الاصطناعي، في جوان 2018، ويعتبر هذا الفريق كهيئة مستقلة استشارية تقدم المشورة للاتحاد الأوروبي بشأن المبادئ التوجيهية الأخلاقية وسياسة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي.¹ ويتكون هذا الفريق من عدد من الخبراء ينتمون إلى أربع مجالات، قطاع الصناعة، الأكاديميين، المجتمع المدني، وكالات حكومية. الشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (15): فريق خبراء الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي



المصدر: "عماقة التكنولوجيا يهيمنون على قواعد الذكاء الاصطناعي" متحصل عليه:

https://www.noonpost.com/content/42252?fbclid=IwAR0yY7J19NSPh_I8WG2m7i5nxbNUwGwPTS0FI-S5KifnXo6fHjPiF0MIB9s; تاريخ التصفح: 17.3.2022

والمهمة الأساسية لهذا الفريق، تتمثل في دعم تنفيذ المبادرة الأوروبية بشأن الذكاء الاصطناعي. الذي يشمل ذلك وضع توصيات بشأن تطوير السياسات المستقبلية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وبشأن القضايا الأخلاقية والقانونية والمجتمعية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك التحديات الاجتماعية والاقتصادية. تهدف المفوضية إلى بناء إطار عمل واسع النطاق لإشراك أصحاب المصلحة، في إطار التحالف الأوروبي للذكاء الاصطناعي، للسماح بإجراء مناقشة واسعة ومفتوحة لجميع جوانب تطوير الذكاء الاصطناعي وتأثيره على الاقتصاد والمجتمع.² بعد الإجراءات التنظيمية التي يقوم بها الاتحاد

¹ European Commission, « Independent High-Level Expert Group on Artificial Intelligence : SET UP BY THE EUROPEAN COMMISSION» Brussels, European Commission, 8 April 2019). P2.

² Eneko Osaba, & Others, Artificial Intelligence: Latest Advances, New Paradigms and Novel Applications, (London-United Kingdom : Intechopen Limited, Ed:5, 2021). P94.

الأوروبي حول الذكاء الاصطناعي، يسكون أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها البيئة التحتية الرقمية للاتحاد الأوروبي.

بعد استعراض أبرز العناصر الأساسية للبنية التحتية الرقمية. يمكن القول بأنها أحد مظاهر التحول الرقمي التي يعول عليها الاتحاد الأوروبي، في الإقلاع بمشاريع وبرامج رقمنة أوروبا. على الرغم من النقص المسجلة في هذه العناصر، كعدم التوازن بين المناطق في تغطية شبكة الانترنت، وتأخر العديد من البلدان الأوروبي في تطوير ودعم سرعة تدفق الانترنت مقارنة بدول العالم. إضافة إلى ذلك، ضعف القدرة التنافسية للنطاق الأوروبي المشترك (.eu) الذي يحتل المرتبة السابعة عالمياً على الرغم أنه يضم 27 دولة مقارنة بالنطاق الأمريكي الذي يحتل المرتبة الأولى عالمياً. زد على ذلك، المرحلة الانتقالية التي يمر بها قطاع الذكاء الاصطناعي الأوروبي الذي مازال في مرحلة التنظيم. رغم كل هذه التحديات، إلا أن الاتحاد الأوروبي طور جملة من البرمجيات الرقمية عبر شبكة الانترنت التي تعمل على تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين مختلف الفواعل، ويمكن توضيحها من خلال المطلب الموالي.

المطلب الثاني: برامج الاتحاد الأوروبي للخدمة الرقمية عن بعد

البرمجة الرقمية، هي أحد العناصر التي يُعول عليها في تطوير سبل التعاون والتنسيق بين دول الاتحاد الأوروبي ومختلف الفاعلين. فهي تعمل على ترقية المشاركة الإلكترونية والاستفادة من الخدمة الرقمية دون تحمل أعباء وتكاليف التنقل بين الدول الأعضاء للاستفادة من خدمات الإدارات العامة الوطنية أو الإقليمية، فالمشاريع والبرمجة الرقمية تطور تبادل المعلومات والخبرات للانخراط بجدية في عصر الرقمنة، كما تعتبر من أبرز عناصر التحول الرقمي للاتحاد الأوروبي. ومن بين هذه المشاريع البرامج التي أنشأها الاتحاد الأوروبي ما يلي.

أولاً: برنامج حلول التشغيل البيئي للإدارات العامة والشركات والمواطنين ISA²:

في ظل الانفتاح الداخلي للاتحاد الأوروبي، الذي ألغى كل الحواجز والقيود أمام تنقل الأفراد والسلع والخدمات الاستثمارات ورؤوس الأموال. لم يعد بإمكان المواطنين أو الشركات أو أصحاب المصالح العودة إلى موطنهم الأصلي في كل مرة للقيام بمعاملات إدارية. لذلك عمل الاتحاد الأوروبي على توحيد كل القطاعات الإدارية العامة الوطنية والإقليمية من خلال برنامج حلول التشغيل البيئي للإدارات العامة

والشركات والمواطنين، ليكون كهزمة وصل بين أصحاب المصالح والمواطنين مع مختلف الإدارات العامة الوطنية والإقليمية ليستفيد من خدماتها في أي منطقة من مناطق الاتحاد الأوروبي.

برنامج حلول التشغيل البيئي للإدارات العامة والشركات والمواطنين Interoperability solutions (ISA²) for public administrations, businesses and citizens، تم اعتماده في 25 نوفمبر 2015 من قبل البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي، إذ حددت له ميزانية تقدر بـ 130.928 مليون يورو، ويستمر من جانفي 2016 إلى غاية ديسمبر 2020.¹ هو امتداد لبرنامج حلول التشغيل البيئي للإدارات العامة والشركات والمواطنين الذي يختصر بـ (ISA) الذي امتد في الفترة ما بين 2010-2015. يعمل هذا البرنامج على تطوير الحول الرقمية التي تمكن الإدارات العامة والشركات والمواطنين في أوروبا من الاستفادة من الخدمات العامة القابلة للتشغيل البيئي عبر الحدود وفي مختلف القطاعات.²

برنامج ISA2 حلول التشغيل البيئي للإدارة العامة والشركات والمواطنين هو برنامج يعمل على دعم التحول الرقمي للقطاع العام، من خلال توفير الحلول الرقمية التي تمكن الإدارات العامة والمواطنين والشركات في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي من جني فوائد التشغيل البيئي عبر الحدود والخدمات العامة عبر القطاعات. المستفيدين الأساسيين من ISA2 هم الإدارات العامة في الاتحاد الأوروبي الوطنية والإقليمية: من خلال إعادة استخدام الحلول التي تقدمها ISA2، يمكنهم تقديم خدمات عامة أفضل - أكثر قابلية للتشغيل البيئي، ومركزة على المستخدم، ورقمية. ومع ذلك، فإن البرنامج يساعد أيضًا مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة، وهم شركات ومواطنون في الاتحاد الأوروبي.³

¹ European Union, «establishing a programme on interoperability solutions and common frameworks for European public administrations, businesses and citizens (ISA2 programme) as a means for modernising the public sector» Official Journal of the European Union, Strasbourg, 25-11-2015. Articl (17-18), P16.

² European Commission, « ISA2- Interoperability solutions for public administrations, businesses and citizens», From website: https://ec.europa.eu/isa2/isa2_en, Browse at :19.2.2022.

³ European Commission, « Results of the final evaluation of the ISA² Programme», (Report from the commission to the European Prliament and the Council, Commission staff Working document, Brussels : 17.12.2021). P5.

1. أهداف البرنامج:

قد حدد القرار رقم 2240/2015 المشترك الذي أقره كل من البرلمان والمجلس الأوروبيين أهداف هذا البرنامج في فقرته الأولى وكانت على النحو التالي:¹

أ/ تطوير وتعزيز وإصلاح المقاربة الشاملة لقابلية التشغيل البيني في الاتحاد الأوروبي من أجل القضاء على التجزئة والمحدودية في مجال التشغيل البيني للاتحاد؛

ب/ التسهيل الفعلي والفعال للتفاعل الإلكتروني عبر الحدود أو عبر القطاعات بين الإدارات العامة الأوروبية من ناحية، وبين الإدارات العامة والشركات الأوروبية والمواطنين من ناحية أخرى، والمساهمة في تطوير أسلوب أكثر فاعلية، وتبسيط فاعلية الإدارة الإلكترونية حتى تكون سهلة الاستخدام على المستويات الوطنية، الإقليمية والمحلية للإدارة العامة؛

ج/ تحديد وإنشاء وتشغيل حلول التشغيل البيني التي تدعم تنفيذ سياسات وأنشطة الاتحاد؛

د/ تسهيل إعادة استخدام حلول التشغيل البيني من قبل الإدارات العامة الأوروبية.

ومن هنا، يكون هذا البرنامج قد ألغى العديد من المشاكل التي كان يعاني منها المواطن الأوروبي أو أصحاب الشركات وغيرهم من يتعامل مع الإدارات العامة الوطنية والإقليمية. مثال ذلك المواطن الأوروبي الذي يعمل في إسبانيا وأصوله من بلغاريا، يمكن له أن يستفيد من خدمات الإدارة العامة لبلده في أي مكان بالاتحاد الأوروبي دون تحمل عناء التنقل.

2. آليات يعمل برنامج (ISA²):

حددت المادة (3) من القرار رقم 2240/2015 آليات عمل البرنامج في النقاط التالية:²

أ/ يعمل البرنامج على تقييم وتحسين وإعادة استخدام حلول التشغيل البيني القائمة عبر الحدود وعبر القطاعات والأطر المشتركة؛

¹ European Union, «establishing a programme on interoperability solutions and common frameworks for European public administrations, businesses and citizens (ISA2 programme) as a means for modernising the public sector» Official Journal of the European Union, Strasbourg, 25-11-2015. Articl (1), P8.

² European Union, Ibid. Articl (3), P10.

ب/ تطوير وإنشاء وتحقيق النضج وتشغيل وإعادة استخدام حلول التشغيل البيني الجديدة عبر الحدود والقطاعات والأطر المشتركة؛

ج/ تقييم الآثار المترتبة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قانون الاتحاد المقترح أو المعتمد؛

د/ تحديد الثغرات التشريعية على مستوى الاتحاد والمستوى الوطني، التي تعرقل إمكانية التشغيل البيني عبر الحدود أو عبر القطاعات وبين الإدارات العامة الأوروبية؛

هـ/ تطوير آليات تقيس وتحدد فوائد حلول التشغيل البيني بما في ذلك منهجيات تقييم وفترات التكلفة؛

و/ رسم الخرائط وتحليل المشهد العام لقابلية التشغيل البيني في الاتحاد من خلال إنشاء وصيانة وتحسين الهيكل المرجعي الأوروبي للتشغيل البيني (EIRA) The European Interoperability Reference Architecture ورسم خرائط التشغيل البيني الأوروبي The European Interoperability Cartography (EIC)، كأدوات لتسهيل إعادة استخدام قابلية التشغيل البيني الحالية وتحديد المجالات التي مازالت تفتقر إلى مثل هذه الحلول؛

ز/ صيانة وتحديث وتعزيز ورصد تنفيذ الإستراتيجية الأوروبية للتشغيل البيني The European strategy for interoperability (EIS)، والإطار الأوروبي لقابلية التشغيل البيني The European Interoperability Framework (EFI)، والبنية المرجعية الأوروبية للتشغيل البيني The European Interoperability Reference Architecture (EIRA)؛

ح/ تقييم وتحديث وتعزيز المواصفات والمعايير المشتركة القائمة، وإعادة بعث مواصفات مشتركة جديدة ومواصفات ومعايير مفتوحة من خلال منصات القياس التابعة للاتحاد الأوروبي وبالتعاون مع منظمات القياس الأوروبية أو الدولية حسب الاقتضاء؛

ط/ صيانة ونشر منصة تتيح الوصول إلى أفضل الممارسات والتعاون فيما يتعلق بها، وتعمل كوسيلة لزيادة الوعي ونشر الحلول المتاحة، بما في ذلك أطر الأمن والسلامة والمساعدة في تجنب ازدواجية الجهود مع تشجيع إعادة استخدام الحلول والمعايير؛

ي/ إدخال خدمات وأدوات التشغيل البيئي الجديدة إلى مرحلة النضج وصيانة وتفعيل خدمات التشغيل البيئي الحالية والأدوات المتاحة بشكل مؤقت؛

ك/ تحديد أفضل الممارسات والترويج لها، لوضع مبادئ توجيهية لتنسيق مبادرات التشغيل البيئي وتنشيط ودعم المجتمعات التي تعمل في القضايا ذات الصلة بمجال التفعيل الإلكتروني عبر الحدود أو عبر القطاعات بين المستخدمين النهائيين.

والهدف النهائي من البرنامج هو تعزيز التحديث القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للقطاع العام في أوروبا وتسهيل تلبية احتياجات الشركات والمواطنين، من خلال قابلية تحسين التشغيل البيئي للإدارات العامة الأوروبية. بأكثر شيء من التفصيل، يهدف البرنامج إلى القيام بما يلي:¹

- تسهيل التفاعل الإلكتروني الفعال عبر القطاعات بين الإدارات العامة والشركات والمواطنين عبر حدود الاتحاد الأوروبي.

- المساهمة في تطوير الإدارة الإلكترونية لتصبح أكثر فعالية، مبسطة وسهلة الاستخدام على المستويات الإدارية الوطنية، الإقليمية والمحلية.

تعزيز نهج شامل لقابلية التشغيل البيئي في الاتحاد الأوروبي، من خلال تحديد وإنشاء وتفعيل حلول التشغيل البيئي وتسهيل إعادة استخدامها من قبل الإدارات العامة الأوروبية. سوف يدعم هذا تنفيذ سياسات وأنشطة الاتحاد الأوروبي المختلفة.

ثانياً: برنامج خدمات عبر أوروبا للاتصالات عن بعد بين الإدارات (TESTA)

خدمات عبر أوروبا للاتصالات عن بعد بين الإدارات The Trans European Services for Telematics between Administrations (TESTA)، هو مشروع تبادل البيانات والمعلومات بين الإدارات الوطنية للدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي لتوفير خدمات عبر أوروبا عن طريق الاتصالات عن بعد بين الإدارات المحلية. TESTA تعتبر استجابة للحاجة المتزايدة لتبادل المعلومات بين الإدارات المحلية الأوروبية، خاصة فيما يتعلق بالمعلومات عن الأشخاص أو التحريات القضائية وما إلى ذلك.²

¹ EUROPEAN COMMISSION, « Results of the interim evaluation of the ISA2 programme», (Report from the commission to the European parliament and the council, COM(2019)615 final, Brussels, 23.9.2019). P2.

² David McClean, International Co-operation in Civil and Criminal Matters, (United Kingdom: Oxford University Press, Ed : 3, 2012). P321.

مشروع الخدمات عبر أوروبا للاتصالات عن بعد بين الإدارات TESTA يعتبر البنية التحتية الأساسية للاتصالات الآمنة عالية التوفر (شبكة حكومية) لعموم أوروبا، المخصصة لتبادل المعلومات الحساسة بين السلطات العامة التي تتطلب مستويات خدمة مضمونة للشبكة و/أو الأداء و/أو الأمن (السرية والنزاهة والمصادوق والتوافر).¹ تخدم TESTA فقط مؤسسات ووكالات الاتحاد الأوروبي والإدارات العامة الوطنية والإقليمية والمحلية الموجودة في الدول الأعضاء والمملكة المتحدة والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (آيسلندا وليختنشتاين والنرويج وسويسرا) والبلدان المرشحة (حاليًا الجبل الأسود ومقدونيا الشمالية).²

من الأهداف التي يصبو إليها الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقها من خلال مشروع TESTA يمكن تحديدها في ما يلي:³

أ/ التوصيلية: توفير بنية تحتية للاتصالات عالية التوفر وقابلة للتوسيع مرنة وآمنة بين الإدارات العامة في أوروبا، بحيث يمكن تغطية احتياجات الاتصالات الحالية والمستقبلية بين هذه الإدارات؛

ب/ توحيد شبكات البيانات الحالية المنتشرة حاليًا عبر عقود مختلفة وتدار بشكل مستقل من قبل مؤسسات أخرى أو هيئات أوروبية؛

ج/ الأمن: توفير بنية تحتية للاتصالات مؤمنة و RESTREINT UE* (إذا لزم الأمر)؛

د/ الدعم: توفير بنية أساسية داعمة واحدة يمكن أن تعمل ككيان واحد لحل المشاكل ودعم القطاعات والإدارات وإدارة التنبيه وإعداد التقارير؛

هـ/ التسيير: التسيير العام للمشروع وكذلك تسيير الخدمات والتسيير الإداري لخدمات شبكة TESTA؛

¹ Kelvin J.Bwalya, The E-Government Development Discours: Analysing Contemporary and Future Growth Prospects in Developing and Emerging Economies, (South Africa: Published by AOSIS, 2018).P169.

² Sophie Devlees, «TESTA is the trusted solution endorsed by the Member States» <https://joinup.ec.europa.eu/collection/egovernment/news/testa-trusted-solution-endorsed-member-states>, 20-12-2020.

³ ISA² Work Programme 2016 «Annex I Detailed Action Descriptions» From website : <https://www.ospi.es/export/sites/ospi/documents/documentos/ISA2-work-programme-2016-detailed-action-descriptions.pdf>, Browse at : 12.2.2021. P23.

* نظام حماية المعلومات السرية للاتحاد الأوروبي، لمزيد من المعلومات أنظر: https://eur-lex.europa.eu/resource.html?uri=cellar:262ac8fc-16e5-11e8-9253-01aa75ed71a1.0001.02/DOC_2&format=PDF

ز/ المساعدة: تقديم خدمات المساعدة المخصصة لمراقبة وتدقيق خدمات الشبكات التشغيلية.

ثالثاً: مجتمع التشغيل البيئي الدلالي SEMIC:

مجتمع التشغيل البيئي الدلالي (Semantic Interoperability Community (SEMIC)، هو برنامج يطور حلولاً لمساعدة الإدارات العامة الأوروبية على إجراء عمليات تبادل البيانات بطرق مفيدة وسلسة عبر الحدود وعبر النطاقات. يتطلب توفير الخدمات العامة الرقمية عبر الحدود تبادل البيانات بين الإدارات العامة لدول الاتحاد الأوروبي المختلفة. قابلية التشغيل البيئي الدلالي هي عامل تمكين أساسي لمثل هذه المبادلات. من الأهمية بمكان الاتفاق على استخدام المعايير الدلالية المشتركة، وتعزيز سياسات البيانات الوصفية الشفافة والموثقة جيداً وزيادة الرؤية وإعادة استخدام حلول التشغيل البيئي الدلالي الحالية. منذ إنشاء SEMIC، ساهم في تبسيط البيئة التي تتبادل فيها دول الاتحاد الأوروبي البيانات لتقديم الخدمات العامة الإلكترونية، ومعالجة المشكلات والحوجز المتعلقة بالتشغيل البيئي الدلالي في الاتحاد الأوروبي.¹

يتم دعم مجتمع التشغيل البيئي الدلالي من خلال الإجراء الخاص بتعزيز قابلية التشغيل البيئي الدلالي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج حلول التشغيل البيئي للإدارات العامة الأوروبية (ISA²). يسهل فريق SEMIC تصميم وتطوير الحلول التقنية التي تتيح إمكانية التشغيل البيئي الدلالي.

1. أهداف برنامج مجتمع التشغيل البيئي الدلالي:

والهدف من برنامج SEMIC يمكن في:²

- التوفيق بين التعريف والمواصفات المشتركة والاتفاق عليها في الطبقة الدلالية للإدارات العامة بالدول الأعضاء ومؤسسات الاتحاد الأوروبي؛

- تعزيز استخدام مواصفات ISA²، مثل المفردات الأساسية للحكومة الإلكترونية، ومخطط البيانات الوصفية لوصف الأصول (ADMS) Asset Description Metadata Schema وملف تطبيق DCAT

¹ European Commission, « Semantic Interoperability Community (SEMIC)», From website :

<https://joinup.ec.europa.eu/collection/semantic-interoperability-community-semic/about>, Browse at : 11.4.2022.

² Ibid.

لبوابات البيانات في أوروبا (DCAT-AP) على المستوى الأوروبي والوطني والمحلي، وبالتالي زيادة تطوير معايير البيانات الحالية؛

- النقاط وتحديد الاحتياجات لتطوير نماذج بيانات مشتركة جديدة؛
- استكشاف ونشر وتنفيذ المواصفات الدلالية من خلال المشاركة في تنفيذ الإقلاع؛
- تبادل أفضل الممارسات والخبرات والدروس المستفادة في مجال التشغيل البيئي الدلالي؛
- رفع مستوى الوعي بأهمية قابلية التشغيل البيئي الدلالي وسياسات إدارة البيانات الوصفية المناسبة؛
- مناقشة أحدث الاتجاهات التكنولوجية والسياسات وتبادل الآراء والأفكار في الأحداث التي ينظمها المجمع.

2. فوائد مجمع التشغيل البيئي الدلالي:

تم تحديد الفوائد المرجوة من مجمع التشغيل البيئي الدلالي في النقاط التالية:¹

- مجمع من الممارسين يدعم اعتماد معايير التشغيل البيئي الدلالية من خلال الجهود التعاونية وتبادل المعرفة والممارسات الجيدة،
- الوصول المجاني إلى مستودع أوروبي لأصول التشغيل البيئي الدلالية القابلة لإعادة الاستخدام، بما في ذلك المواصفات التقنية والمعرفة في مجال قابلية التشغيل البيئي الدلالي؛
- نقطة مرجعية مركزية لجمع وتنظيم وتخزين وإتاحة أصول التشغيل البيئي الدلالية التي أنشأتها مختلف هيئات الاتحاد الأوروبي؛
- الدعم العملي واستشارة الخبراء لتنفيذ حلول التشغيل البيئي الدلالي من خلال تنفيذ الطيارين الذين يطبقون مواصفات ISA².

¹ Archana Tapuria & Others, « Contribution of Clinical Archetypes, and the Challenges, towards Achieving Semantic Interoperability for EHRs», Healthcare Informatics Research, (Korean Association of Medical Journal Editors, Vol : 19, No :4, December 2013).P290.

المطلب الثالث: المنصات الرقمية للاتحاد الأوروبي

المنصات الإلكترونية، هي الواجهة الرقمية للاتحاد الأوروبي عبر شبكة الانترنت. بالإضافة إلى الصفحات الرسمية لمؤسسات وهيكل الاتحاد الأوروبي التي يسعى من خلالها إلى تقديم المعلومات والنشاطات والوثائق والمستندات الصادرة عن أجهزته. يعمل الاتحاد الأوروبي على تطوير العديد من المنصات الرقمية عبر شبكات الانترنت تسعى إلى تطوير الممارسة الرقمية وتقديم خدمات حسب اختصاص كل منصة في المجال الرقمي. ومن بين هذه المنصات نذكر ما يلي.

أولاً: منصة Joinup:

Joinup هي عبارة عن منصة تعاونية تم إنشائها أواخر سنة 2011 ليخلف المرصد والمستودع الأوروبي المفتوح المصدر. وتعمل المنصة على تقديم مجموعة من الخدمات لمساعدة المتخصصين في الحكومة الإلكترونية على مشاركة خبراتهم مع حلول التشغيل البيئي ودعمهم في إيجاد، اختيار، وإعادة استخدام، تطوير وتنفيذ البرمجيات الحرة مفتوحة المصدر وأصول التشغيل البيئي الدلالي.¹

أنشأت المفوضية الأوروبية منصة Joinup لتوفير مكان مشترك يمكن الإدارات العامة والشركات والمواطنين من مشاركة وإعادة استخدام حلول تكنولوجيا المعلومات والممارسات الجيدة، وتسهيل التواصل والتعاون في مشاريع تكنولوجيا المعلومات في جميع أنحاء أوروبا.²

تقدم Joinup العديد من الخدمات التي تهدف إلى مساعدة المتخصصين في الحكومة الإلكترونية على مشاركة خبراتهم مع بعضهم البعض. يدعمهم Joinup في العثور على حلول التشغيل البيئي واختيارها وإعادة استخدامها وتطويرها وتنفيذها.

1. وظائف منصة Joinup:

المنصة لها ثلاث وظائف رئيسية:³

- تبادل المعلومات عن طريق نشر الأخبار ودراسات الحالة وإدراج الأحداث ذات الصلة؛

¹ Axel Metzger, Free and Open Source Software (FOSS) and other Alternative License Models : A Comparative analysis, (Switzerland : Springer International Publishing, 2016). P314.

² European Commission, «About Joinup », From website: <https://joinup.ec.europa.eu/collection/joinup/about.>, Browse at : 27.3.2022.

³ Ibid.

- فهرسة حلول التشغيل البيئي القابلة لإعادة الاستخدام مثل البرامج والتصنيفات والمفردات وقوائم الرموز والتراخيص والأصول التنظيمية والمبادئ التوجيهية؛

- السماح للإدارات العامة والشركات والمواطنين بالتعاون مع بعضهم البعض في مشاريع التنمية.

ثانيا: منصة الرخصة العامة للاتحاد الأوروبي EUPL:

الرخصة العامة للاتحاد الأوروبي (European Union Public Licence (EUPL)، هي أول منصة ترخيص أوروبي للبرامج الحرة مفتوحة المصدر (Free Open Source Software (FOSS). تم إنشاؤه بمبادرة من المفوضية الأوروبية. لتكون أداة قانونية فريدة تم تطويرها بـ 22 لغة أوروبية ويمكن لأي شخص استخدامها لتوزيع البرامج. يوجد أكثر من 100 ترخيص FOSS آخر. الغرض من EUPL ليس التنافس مع أي من هذه التراخيص، ولكن لتشجيع موجة جديدة من الإدارات العامة لتبني نموذج FOSS لتقييم برامجها ومعرفتها، بدءاً من المؤسسات الأوروبية نفسها.¹

توزع المفوضية الأوروبية برامجها الخاصة بموجب الترخيص. تم بالفعل ترخيص بعض التطبيقات التي تم تطويرها في إطار برنامج Interoperable Delivery of European e-Government Services to Public Administrations, Businesses and Citizens (IDABC*)، مثل CIRCABC مركز موارد الاتصالات والمعلومات للإدارات والشركات والمواطنين، أو EUSurvey بموجب EUPL سنة 2007. منذ عام 2012، تم استخدام EUPL لأكثر من 500 حل برمجي. ولكن لماذا يتم إنشاء صك قانوني جديد من البداية في حالة وجود أكثر من 100 ترخيص FOSS آخر، مثل GPL أو BSD أو OSL؟ والسبب هو أنه في دراسة قانونية مفصلة لم يتم العثور على ترخيص حالي يتوافق مع متطلبات المفوضية الأوروبية التي تشترط جملة من المتطلبات التالية:²

- يجب أن يكون للترخيص قيمة قانونية متساوية من خلال اعتماد العديد من اللغات؛

- يجب أن تتوافق المصطلحات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية مع متطلبات القانون الأوروبي؛

¹ Benjmin Jean, Option Libre: Du bon usage des licences libres, ([S.L.E]: Framabook, 2011).P289.

* For more informations See to:

<https://www.efta.int/~media/Files/Publications/Fact%20sheets/EFTA%20participation%20in%20EU%20programmes/IDABC-Programme.pdf>.

² European Commission, « European Union Public Licence », From website : https://ec.europa.eu/info/european-union-public-licence_en, Browse at :27.3.2022.

- لكي تكون قيود المسؤولية أو ضمان صلاحيتها في جميع الدول الأعضاء، يجب أن تكون دقيقة، وأن لا تتم صياغتها "بالقدر الذي يسمح به القانون" كما هو الحال في معظم التراخيص المصممة مع وضع البيئة القانونية للاتحاد.

بعد استعراض أبرز الإمكانيات الرقمية للاتحاد الأوروبي، يمكن القول أنه بالرغم من النقائص التي مازالت تشوب هذه الإمكانيات، إلا أنه وصل إلى درجة مقبولة تمكنه من الاستغلال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير سياساته العامة، عن طريق تشجيع وتحفيز المشاركة الإلكترونية، وتفسح المجال أمام توسع دائرة التفاعلات الرقمية للفواعل الرسمية وغير الرسمية لإرساء الديمقراطية التشاركية.

مع استمرارية تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أدرك الاتحاد الأوروبي أنه مازال متأخر عن الريادة الإلكترونية التي سبقته إليها العديد من الدول كالصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها. لذلك عمل على طرح العديد من البرامج والخطط الواعدة يكون هدفها الأساسي قائم على إحداث طفرة نوعية في مجال الرقمنة وتكون أوروبا الرائدة في هذا المجال. ويمكن التطرق إلى أهم البرامج التي سطرها الاتحاد الأوروبي من خلال المبحث الموالي.

المبحث الثاني: مشاريع الاتحاد الأوروبي للتحول الرقمي

في ظل المنافسة العالمية القوية من قبل الشركات الإلكترونية الكبرى، التي تسيطر على التقنيات الرقمية، أصبح الاتحاد الأوروبي أكثر تهديداً ما لم تحسن قدراته في مجال الأمن السيبراني، فإن بنيتها التحتية الحيوية وبياناتها تكون معرضة للأخطار الرقمية. لذلك يستوجب على الاتحاد الأوروبي أن يعمل على تطوير القدرات والصناعات والمهارات الرقمية الرئيسية، فإن استقلالته الإستراتيجية وقدرتها التنافسية على المحك بسبب تأثيرات شبكة الانترنت على الرقمنة.

لتدارك الاختلالات والنقائص المسجلة في المنظومة الرقمية للاتحاد الأوروبي، ولمواكبة التطور التكنولوجي وخلق القدرة التنافسية مع القوى العالمية الرائدة في المجال، كثف الاتحاد الأوروبي جهوده لتطوير قدراته الرقمية. من خلال اعتماده على العديد من الخطط والبرامج للتسريع من وتيرة الرقمنة الأوروبية. وتتمثل هذه البرامج والخطط، في المشاريع التي أقرتها المفوضية الأوروبية من خلال عرض لرأيها بشأن العقد الرقمي الأوروبي للتطلع إلى تعزيز التوسع الرقمي في مختلف المجالات. ومن هذه

البرامج هناك ما تم تطبيقها وهناك برامج مستقبلية هي في حيز التنفيذ. أبرز هذه البرامج، تتمثل في الخطة الرقمية الأوروبية للحكومة الإلكترونية، برنامج أوروبا الرقمية 2014-2020، برنامج أوروبا الرقمية 2021-2027، برنامج البوصلة الرقمية 2030. هذه البرامج تم التفصيل فيها في المطالب المالية.

المطلب الأول: الخطة عمل أوروبا الإلكترونية:

كان الميلاد الرسمي للحكومة الإلكترونية في مؤتمر الاتحاد الأور وبي في مدينة لشبونة الإسبانية المنعقد في مارس عام 2000، حيث تبنى فيه الاتحاد الأور وبي قرارا يقضي بوضع كل البرامج المتاحة لاستخدام الحكومة الإلكترونية وإتاحتها لمواطني أوروبا على الانترنت وإعداد كل الخطط اللازمة لتحقيق ذلك، وتجدر الإشارة إلى أن فنلندا تعد أول دولة أور وبية قامت بتشريع القوانين الخاصة بتنظيم عمل الحكومة الإلكترونية في جانفي عام 2000.¹ تعتبر هذه البادرة كأول انطلاقة للتفكير الجاد حول رسم الخطة الأوروبية للحكومة الإلكترونية.

تأكد خطة العمل لأور ويا الإلكترونية على أربعة أهداف أساسية مذكورة في الإعلان الوزاري المعروف بإعلان مالمو Malmo Declaration، وهي كالتالي:²

-إنفاذ المستخدم: تمكين المواطنين والاقتصاد؛

-تعزيز التنقل في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي؛

-تعزيز الفاعلية والكفاءة وتخفيض انبعاثات الكربون؛

-إنشاء التكنولوجيات الأساسية ووضع الشروط التقنية والقانونية المسبقة.

تجدر الإشارة إلى وجود خطتي عمل لأوروبا الإلكترونية الأولى أوروبا الإلكترونية 2002. والثانية، أوروبا الإلكترونية 2005. تهدف خطة عمل أوروبا الإلكترونية 2002، إلى الوصول للأهداف التي حددها مجلس لشبونة الأوروبي من خلال توفير إنترنت أرخص وأسرع وأكثر أمنا؛ الاستثمار في

¹ حمد بن محمد العجمي، تطبيقات البرامج الإلكترونية وعلاقتها بجودة الخدمة، (المملكة العربية السعودية: دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، 2016) صص 36-37.

² Dustin Demuth, « Integration of geospatial services into e-Government applications » based on e-Government and SDI standards, Institute for Geoinformatics Westfälische Wilhelms-Universität Münster, 2014), PP 8-9.

الرأسمال البشري وتطوير المهارات، وتحفيز استخدام الإنترنت، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات العامة الإلكترونية. أما خطة عمل أوروبا الإلكترونية 2005، فاستندت إلى مجموعتين من الإجراءات التي تعزز بعضها البعض: البنية التحتية للنطاق العريض والمسائل الأمنية؛ الوصول الفعال إلى الإنترنت واستخدامه وتوفيره. وبناءً على ذلك، يجب تحفيز الخدمات والتطبيقات والمحتويات التي تغطي الخدمات العامة عبر الإنترنت والأعمال الإلكترونية. وكانت الأولويات الرئيسية تتمثل تعزيز الحكومة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني، الصحة الإلكترونية، والأعمال التجارية الإلكترونية.¹

كما طالب مؤتمر برشلونة المفوضية الأوروبية لوضع خطة عمل لأوروبا الإلكترونية بالتركيز على ما يأتي:²

- خلق الشبكات ذات النطاق الواسع ونشرها واستخدامها في كل أنحاء الاتحاد الأوروبي قبل حلول سنة 2005، وتطوير بروتوكول الشبكة العالمية، وأمن الشبكات والمعلومات، والحكومة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني والصحة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية؛

- أوروبا الإلكترونية هي جزء من إستراتيجية لشبونة لجعل الاتحاد الأوربي يتمتع باقتصاد أكثر قدرة على المنافسة وأكثر قوة، معتمداً على المعرفة مع تحسين مستوى التوظيف والترابط الاجتماعي بحلول سنة 2010، ولقد تم تكميلها بمبادرة أور وبا الإلكترونية التي أطلقت من قبل الدول الأعضاء رداً على دعوة المجلس الأوروبي لتنفيذ إستراتيجية لشبونة. لقد تم حتى الآن تحقيق كثير من أهداف أوروبا الإلكترونية، والمتبقي يتم تحقيقه بحسب الخطط المرسومة لذلك؛

- وإيجاد اقتصاد معرفي، فقد ركزت خطة أور وبا الإلكترونية على توسيع توصيل الشبكة العالمية للمعلومات في أوروبا، من أجل الرفع بعجلة التنمية، واستخدام الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) في مختلف الأنشطة الاقتصادية. هذا ما تركز عليه أوروبا: تقديم الخدمات، واستخدام التطبيقات الممكنة للشبكة التي تفتح أسواقاً جديدة، وتقلل التكاليف، وفي النهاية تزيد الإنتاجية في كل مجالات الاقتصاد. وإن تطوير الخدمات والتطبيقات والبنية التحتية الأساسية انعكس بشكل واضح على السوق. لذلك، تركز

¹ Behire Esra Çayhan, « Implementing E-Government in Turkey : A Comparison of online public service delivery in Turkey and the European Union », (The Electronic Journal on Information Systems in Developing Countries,35,8, 2008). P2.

² فهد بن ناصر العبود، الحكومة المتكاملة: I.GOV، العبيكات للنشر، 2018، ص ص 78-79.

خطة العمل لأوروبا الإلكترونية على تلك المجالات، حيث يمكن توفير قيمة مضافة، وأن تسهم في توفير بيئة إيجابية للاستثمارات الخاصة؛

- لقد وفر التقدم السريع في التقنية الرقمية انخفاض أسعار أجهزة تقنيات المعلومات، ما أدى بالكثير من المستخدمين إلى الحصول على أجهزة الحاسب الآلي مقابل أسعار مشجعة، ونما الاستثمار في المعدات الرقمية أثناء سنوات الثمانينيات والتسعينيات، لكن حينما أصبحت أجهزة الحاسب الآلي تتميز بالارتباط البيئي، مثل الشبكة العنكبوتية على نطاق العالم في بداية التسعينيات، حدث تعزيز مهم للإنتاجية، لذلك، فإن مساهمة الشبكة العالمية في الإنتاجية والنمو، خاصة في أور ويا، تعد حديثة نسبياً، ويمكن توقع الكثير في المستقبل القريب، وقد حدث تطوران جديان سوف يكون لهما أثر رئيس في إحداث المزيد من تطوير الشبكة العالمية، وهما: إمكانية الوصول للشبكة العالمية (Access)، وظهور البرامج متعددة الأغراض multi-platform. وبرامج وتقنيات مثل الحوسبة السحابية (Cloud Computing)، والتقنيات الناشئة وانعكاسها الإيجابي على مجتمع المعلومات.

بدأت أنشطة خطة عمل أوروبا الإلكترونية e-Europe Action Plan بالفعل في إظهار نتائج إيجابية على المستوى القطاعي. كان أحد العناصر الرئيسية في هذا التقدم هو استخدام الخبرة والتمويل المتاح في إطار الصناديق الهيكلية، وبرنامج أبحاث تكنولوجيا مجتمع المعلومات Information Society Technology (IST) وبرنامج الشبكات عبر أوروبا (TEN-Telecom) The Trans European Networks لدعم المبادرات السياسية الأوسع. حيث تعمل الأنشطة على مستوى السياسة والبرنامج بالتوازي:¹

- البطاقات الذكية: يتم إعاقة الحلول عن تطوير إمكاناتها الكاملة بسبب عدم وجود معايير وتطبيقات مشتركة بين الدول الأعضاء. لقد واجهت الصناعة التحديات التي تم تحديدها في قمة البطاقة الذكية في لشبونة في أبريل 2000. عقد اجتماع متابعة في أثينا يومي 18 و 19 سبتمبر 2000، وأنشأ اثني عشر فريق عمل لمعالجة الأهداف المختلفة في هذا القطاع؛

- المحتوى الإلكتروني: اقترحت المفوضية من خلاله برنامجاً جديداً بقيمة 150 مليون يورو، يهدف إلى تحفيز تطوير واستخدام المحتوى الرقمي الأوروبي على الإنترنت وتعزيز التنوع اللغوي على مواقع الويب الأوروبية. كما يهدف إلى معالجة الحواجز التي تمنع صانعي المحتوى الأوروبيين للاستفادة الكاملة من

¹ European Commission, «eEurope 2002 Update» Communication From the Commission to the Council and European Parliament, Brussels : European Commission, Com(2000) 783 final, 29.11.2000). P2

إمكاناتهم على النطاق العالمي. يجب اعتماد البرنامج من قبل مجلس الاتصالات السلكية واللاسلكية في ديسمبر 2000؛

- التعليم: وهو المجال الذي ستساعد فيه مبادرة التعليم الإلكتروني eLearning وتعزيز الإجراءات ذات الصلة في البرنامج الأول على تكييف نظام التعليم مع الاقتصاد الجديد. يتم دعم الموارد الوطنية من خلال جميع أدوات المجتمع المناسبة وبتطوير الشراكات بين السلطات العامة والصناعة. ستقدم اللجنة اقتراحًا تفصيليًا للعمل على تنفيذ التعليم الإلكتروني إلى مجلس التعليم في 15 نوفمبر 2000؛

- شبكات البحث. تم اتخاذ الخطوات الأولى في خطة شاملة لتعزيز مكانة أوروبا كشريك عالمي في الاتصال. يضمن المشروع رفع مستوى الترابط بين شبكات البحث الأوروبية لتصل إلى 10 جيجابايت بحلول نهاية عام 2001، مما يوفر الأدوات للباحثين الأوروبيين للعمل بشكل تفاعلي معًا في مجموعة متنوعة من مجالات البحث،

- الصناديق الإقليمية: تم دمج مجتمع المعلومات كأولوية من قبل جميع الدول الأعضاء في فترة البرمجة الجديدة 2000-2006، مما يعكس المبادئ التوجيهية للجنة. علاوة على ذلك، تكون eEurope أحد المواضيع الثلاثة للجيل الجديد من الإجراءات المبتكرة (بقيمة إجمالية قدرها 400 مليون يورو من 2000-2006) تمول من صندوق التنمية الإقليمية الأوروبي European Regional Development Fund؛

- إطلاق النطاق الأوروبي للإنترنت المشترك eu. وافقت منظمة ICANN من حيث المبدأ على تفويض كود eu. الخاص بالاتحاد الأوروبي. تقدم اللجنة اقتراحًا رسميًا قبل نهاية عام 2000 لإنشاء نطاق eu. سيتم إنشاء سجل eu. بمجرد التوصل إلى اتفاق مع البرلمان الأوروبي والمجلس.

هذا البرنامج، يسعى الاتحاد الأوروبي من خلاله إلى إحداث نقلة نوعية في أنماط تسيير مؤسساته من جهة والحكومة الوطنية لدوله الأعضاء من جهة أخرى، عن طريق التحول من أنماط التسيير الورقية التقليدية إلى مجال الرقمنة باستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتميز بسرعة المعاملات الإدارية وسهولة الكشف عن المشاكل المطروحة والبحث عن حلول لها، بالإضافة إلى أنها تفتح المجال للمواطنين لمشاركة المواطنين وتفعيل الرقابة الشعبية في صنع السياسات العامة المحلية، الوطنية

والإقليمية في إطار ممارسة الديمقراطية التشاركية الإلكترونية لضمان حيّزاً واسعاً من الشفافية والنزاهة في التسيير من جهة والنجاعة والفاعلية في السياسات العامة بمختلف مستوياتها الوطنية والإقليمية.

المطلب الثاني: برنامج أوروبا الرقمية 2014-2020.

على الرغم من أن برنامج أوروبا الرقمية هو برنامج جديد، إلا أن معظم أنشطته تعتمد على إجراءات مختارة تم اعتمادها في البرنامج المالي متعدد السنوات السابق Multiannual Financial Framework* (MFF)، وكذلك في إطار مرفق توصيل أوروبا للاتصالات Connecting Europe Facility** (CEF) Telecom وبرنامج دعم قابلية التشغيل البيني للإدارات العامة الأوروبية (ISA²). يعتمد البرنامج كذلك على نتائج برنامج Horizon 2020، مما يعمل على إمكانية نقل تقنيات مثل HPC والذكاء الاصطناعي إلى عمليات نشر واسعة النطاق.¹ يهدف البرنامج إلى تمويل برنامج دعم التشغيل البيني للإدارات العامة الأوروبية ISA²، وتجهيز الإدارات العامة بالتكنولوجيا الرقمية، بالإضافة إلى دعم السياسات العامة الرقمية للاتحاد الأوروبي.

وتم تحديد ميزانية لهذا البرنامج قدرت بـ 132 مليون يورو، تنفذ خلال الفترة الممتدة ما بين 2014-2020 كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم(6): الميزانية المخصصة لبرنامج 2014-2020

132.0 مليون يورو

التنفيذ الشامل (2014-2020)		
النسبة المؤوية	المجموع	
99%	131.2 مليون يورو	الالتزامات
75%	98.8 مليون يورو	المدفوعات

Source: Source: European Commission, « Digital Europe Programme – Performance » https://ec.europa.eu/info/strategy/eu-budget/performance-and-reporting/programmes-performance/digital-europe-programme-performance_en, 26/12/2021.

* For more informations, See to: «Multiannual Financial Framework», From website: <https://ecdpm.org/dossiers/multiannual-financial-framework-mff/>

** For more infomatoins, See to : « Connecting Europe Facility»,From website <https://ec.europa.eu/inea/en/connecting-europe-facility>

*** تم التطرق إليه في المبحث السابق

¹ European Commission, « Digital Europe Programme-Performance», From website : https://ec.europa.eu/info/strategy/eu-budget/performance-and-reporting/programmes-performance/digital-europe-programme-performance_en#predecessor-programmes-2014-2020, Browse at : 9.12.2021.

تم تنفيذ برنامج عمل أوروبا الرقمية للفترة الممتدة بين 2014-2020 بنجاح وعلى النحو المطلوب، ولم تؤثر أزمة COVID-19 على تحقيق أهداف البرنامج. تم توجيه تمويل ISA² بشكل أساسي لتطوير عوامل تمكين التشغيل البيئي الرئيسية والعامة بميزانية مقدرة بـ 4.7 مليون يورو، ودعم التجهيزات للإدارات العامة بـ 4 ملايين يورو، ودعم سياسات الاتحاد الأوروبي بـ 7.5 مليون يورو، من المقرر معالجة المدفوعات النهائية بموجب ISA² بحلول نهاية عام 2023.¹

من الواضح أن برنامج أوروبا الرقمية 2014-2020، أنه قائم على نجاح برنامج Horizon 2020، مما يجعل من الممكن نقل تقنيات مثل الحوسبة عالية الأداء والذكاء الاصطناعي إلى عمليات النشر واسعة النطاق. تم تنفيذ الإستراتيجية الأوروبية للحوسبة عالية الأداء باستخدام تمويل من برنامجي Horizon2020 ومرفق توصيل أوروبا CEF. ولكنه ركز على البحث والابتكار دون الاهتمام بعمليات النشر الشبكي للانترنت واسعة النطاق. تم تمويل مشاريع توسيع البنى التحتية للخدمة الرقمية التي تسهل التشغيل البيئي عبر الحدود بين الإدارات العامة والشركات والمواطنين في إطار برنامج CEF Telecom، بينما ركزت الإجراءات في برنامج ISA² على قابلية التشغيل البيئي في تطبيقات الإدارة العامة.

يعتمد هذا البرنامج على آليتي الدعم المالية المتمثلة في برنامج المالية متعددة السنوات MFF والبرنامج التمويلي Horizon2020، وذلك من أجل دعم وتطوير المشاريع التي تهدف إلى توسيع البنية التحتية لشبكة الانترنت وتوسيعها على كامل المناطق الأوروبية كمرحلة أولية، تليها مرحلة الانطلاق الفعلي تجسيد برنامج قابلية التشغيل البيئي للإدارات العامة والمواطنين ISA² وذلك لتسهيل وتقريب الخدمات العامة من المواطنين في أي مكان من بلدان الاتحاد الأوروبي. كما يعتبر هذا البرنامج كمرحلة انتقالية يضمن السلاسة في الانتقال بين برنامج الحكومة الإلكترونية السابق وبرنامج أوروبا الرقمية 2021-2027.

¹ European Commission, « Digital Europe Programme-Performance», Ibid.

المطلب الثالث: برنامج أوروبا الرقمية 2021-2027.

يعد برنامج أوروبا الرقمية 2021-2027 جزء من الإطار المالي متعدد السنوات للاتحاد الأوروبي، وهو برنامج يركز على بناء القدرات الرقمية الإستراتيجية للاتحاد وكذلك البلدان المرتبطة بالبرنامج. ويهدف إلى تسهيل الانتشار الواسع للتقنيات الرقمية وتطبيقاتها.¹

1 أهداف لبرنامج أوروبا الرقمية 2021-2027:

حددت المادة رقم 3 من التنظيم البرلمان والمجلس الأوروبي أهداف برنامج أوروبا الرقمية 2021-2027 كما يلي:²

1. يجب أن تكون الأهداف العامة للبرنامج هو دعم وتسريع التحول الرقمي للاقتصاد والصناعة والمجتمع الأوروبي. ولتحقيق فوائده للمواطنين والإدارات العامة والشركات في جميع أنحاء الاتحاد، وتحسين القدرة التنافسية لأوروبا في مجال الاقتصاد الرقمي العالمي، مع سد الفجوة الرقمية عبر الاتحاد وتعزيز الاستقلال الاستراتيجي الذاتي للاتحاد، من خلال دعم شامل وعابر للقطاعات وعبر الحدود. وسيعمل البرنامج على تحقيق ما يلي:

أ. تقوية وتعزيز قدرات أوروبا في مجالات التكنولوجيا الرقمية الرئيسية من خلال النشر على نطاق واسع؛

ب. توسيع انتشار واستيعاب التقنيات الرقمية الرئيسية في أوروبا وتعزيز التحول الرقمي والوصول إلى التقنيات الرقمية في مجالات المصلحة العامة والقطاع الخاص.

2. يكون للبرنامج خمسة أهداف محددة مترابطة:

أ. الهدف المحدد 1: الحوسبة عالية الأداء؛

ب. الهدف المحدد 2: الذكاء الاصطناعي؛

ج. الهدف المحدد 3: الأمن السيبراني والثقة؛

¹ Mario Amaral, Susana Caetano, « Digital Europe programme », From website:

<https://perin.pt/financiamento/dep-digital-europe-programme/>, Browse at 22.12.2021.

² EUROPEAN COMMISSION, «Establishing the Digital Europe programme for the period 2021-2027 », Regulation for the European Parliament and the Council, Brussels: 6/6/2018. P24.

د. الهدف المحدد 4: المهارات الرقمية المتقدمة؛

هـ. الهدف المحدد 5: نشر السعة الرقمية وإمكانية التشغيل البيئي والاستخدام الأفضل لها.

ولقد فصل تنظيم البرلمان والمجلس الأوروبي المتعلق بإنشاء برنامج أوروبا الرقمية لفترة 2021-2027 في شرح هذه الأهداف في باقي المواد المكونة له.¹

الجدول رقم (7): الميزانية الإجمالية للبرنامج 2021-2027

7610.1 مليون يورو

2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021
1020.2	1000.4	981.4	962.3	1268.4	1247.8	1129.6

Source: European Commission, « Digital Europe Programme – Performance » https://ec.europa.eu/info/strategy/eu-budget/performance-and-reporting/programmes-performance/digital-europe-programme-performance_en 26/12/2021.

وقد تم تحديد الغلاف المالي للبرنامج في المادة 9 من قانون اعتماد برنامج الخدمة الرقمية المؤرخ بتاريخ 2021-4-29 بـ 7588 مليون يورو وتم ضبط المخصصات المالية لكل هدف من الأهداف المسطرة للبرنامج على النحو التالي:²

الهدف المحدد 1: حوسبة عالية الأداء (2226,914 مليون يورو)

الهدف المحدد 2: الذكاء الاصطناعي والبيانات والسحابة الإلكترونية (2061,956 مليون يورو)

الهدف المحدد 3: الأمن السيبراني والثقة (1649,566 مليون يورو)

الهدف المحدد 4: المهارات الرقمية المتقدمة (577,947 مليون يورو)

الهدف المحدد 5: الاستخدام الأفضل للقدرات الرقمية وقابلية التشغيل البيئي (1072,217 مليون يورو)

تركز الأهداف الأربعة الأولى، على بناء القدرات في المجالات التكنولوجية الرئيسية للحوسبة عالية الأداء والذكاء الاصطناعي والسحابة الرقمية والبيانات الرقمية والأمن السيبراني، فضلاً عن المهارات

¹ للمزيد من التفصيل حول هذه الأهداف أنظر:

[https://www.eumonitor.eu/9353000/1/j4nvke1fm2yd1u0_j9vvik7m1c3gyxp/vkp1eknwd3xw/v=s7z/f=/com\(2018\)434_en.pdf](https://www.eumonitor.eu/9353000/1/j4nvke1fm2yd1u0_j9vvik7m1c3gyxp/vkp1eknwd3xw/v=s7z/f=/com(2018)434_en.pdf)

² Europ Union, «Regulations: Establishing the Digital Europe Programme and repealing Decision (EU) 2015/2240», (Official Journal of the European Union, N: 2021/694, 11.5.2021). P16

الرقمية المتقدمة المطلوبة لنشر هذه التقنيات. أما الهدف الخامس، فيتمحور حول نشر واستخدام تلك القدرات، وتعزيز السوق الرقمية الموحدة وتوسيع دائرة التحول الرقمي لتشمل العديد من المجالات، مثل تحديث الإدارات العامة، الصحة، القضاء النقل، التنقل، الطاقة والبيئة، التعليم والثقافة والإعلام.¹

مع اتساع دائرة التحديات الرقمية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، طرح هذا البرنامج لمواكبة هذه التحديات. حيث لم يقتصر على تحويل النشاطات الحكومية إلى ممارسات إلكترونية كما هو موضح في برنامج الحكومة الإلكترونية. فطموح برنامج أوروبا الرقمية 2021-2027، أكبر من ذلك بكثير، حيث يهدف إلى خلق ثورة رقمية أوروبية حقيقية تعزز مكانتها على المستوى العالمي من جهة، والعمل على ضمان السيادة الرقمية من جهة أخرى لكي لا تبقى أوروبا مرهونة بتبعيتها الرقمية للبلدان الرائدة في هذا المجال كالصين، الولايات المتحدة، كوريا الجنوبية وغيرها. لتتمكن من التطلع لمستقبل، قد يصبح فيه الاتحاد الأوروبي من أكبر المنافسين لهذه الدول والرائد في المجال الرقمي في آفاق سنة 2030. وهذا ما تحدده البوصلة الرقمية 2030.

المطلب الرابع: برنامج البوصلة الرقمية 2030

اقترحت المفوضية الأوروبية إنشاء بوصلة رقمية لترجمة طموحات الاتحاد الأوروبي الرقمية لعام 2030، والعمل على تسطير أهداف ملموسة وضمن تحقيق هذه الأهداف ستعتمد البوصلة على نظام مراقبة متطورة لمتابعة مسار الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بوتيرة التحول الرقمي، وتتبع الفجوات في القدرات الرقمية الإستراتيجية الأوروبية بالإضافة إلى تنفيذ المبادئ الرقمية.²

تحدد الاتصالات "البوصلة الرقمية 2030" طريق أوروبا إلى العقد الرقمي (يونيو/جوان 2021) الرؤية والأهداف والطرق لتحقيق التحول الرقمي بحلول عام 2030. ولهذه الغاية، يرتبط تحقيقها الأهداف في أربعة نقاط أساسية، ومن هنا جاء اسم البوصلة، وهي - المهارات الرقمية - البنية التحتية الرقمية - رقمنة الأعمال - والخدمات العامة.³ في مارس 2021، قدمت المفوضية الأوروبية بشكل رسمي رؤية التحول الرقمي في

¹ Mario Amaral, Susana Caetano, « Digital Europe programme», <https://perin.pt/financiamento/dep-digital-europe-programme/>, 22.12.2021.

² European Commission, « 2030 Digital Compass : the European way for the Digital decade», Communication From the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions, COM(2021) 118 final, Brussels : 9.3.2021). P5.

³ Maria Amparo Grau Ruiz, Interactive Robotics : Legal, Ethical, Social and Economic Aspects, (Switzerland : Springer Nature, 2022).P238.

أوروبا بحلول عام 2030، وأطلقت عليها اسم "البوصلة الرقمية 2030". الطريقة الأوروبية للعقد الرقمي لم يكن هذا المشروع المستقبلي بمثابة إستراتيجية لتشكيل المستقبل الرقمي لأوروبا" في إطار وحدوي شامل.¹

الشكل رقم (16): أهداف البوصلة الرقمية 2030



Source : European Commission, « Europ's Digital Decade : digital targets for 2030 » From website : https://ec.europa.eu/info/strategy/priorities-2019-2024/europe-fit-digital-age/europes-digital-decade-digital-targets-2030_en, Browse at : 9.3.2022.

وسيشمل البوصلة الرقمية 2030 وسائل تقديم الرؤية وتحديد المعالم الرئيسية، من خلال أربع مكونات أساسية المبنية في البوصلة وهي كالتالي:

- رقمنة قطاع الأعمال : خلال جائحة كوفيد 19، أصبح تبني التقنيات الرقمية أمراً ضرورياً للعديد من الشركات. بحلول عام 2030، ستكون التقنيات الرقمية بما في ذلك G5 وإنترنت الأشياء والحوسبة المتطورة والذكاء الاصطناعي والروبوتات في صميم المنتجات الجديدة وعمليات التصنيع الجديدة ونماذج الأعمال الجديدة القائمة على المشاركة العادلة للبيانات بحلول عام 2030. يجب تشجيع الشركات على اعتماد تقنيات ومنتجات رقمية ذات أثر بيئي أقل وكفاءة أعلى في استخدام الطاقة والمواد. يجب نشر التقنيات الرقمية بسرعة لتمكين استخدام الموارد بشكل أكثر كثافة وكفاءة. وبهذه الطريقة، ستؤدي زيادة إنتاجية المواد في أوروبا إلى تقليل تكاليف مدخلات التصنيع.²

متحصل عليه من:

¹ أحمد نظيف، "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للتمكين الرقمي: الأهداف والتحديات"، <https://epc.ae/ar/details/scenario/-iistatijiat-alaitihad-al-uwrubyi-llttamkyn-alraqmy-al-ahdaf-waltahadiyat> ، تاريخ التصفح: 2022.3.9.

² European Commission, « 2030 Digital Compass : the European way for the Digital decade», Op Cit, PP 8-9.

- الرئية التحتية الوقية مستدامة وآمنة وفعالة : يجب أن يكون لدى جميع الأسر الأوروبية اتصال سريع على الإنترنت مقارنة بـ 59% في عام 2020، وسيتم تغطية جميع المناطق المأهولة بواسطة الـG5، بزيادة تقدر بـ 14% عن سنة 2021، وأن يمثل إنتاج أشباه الموصلات المتطورة والمستدامة في أوروبا، بما في ذلك المعالجات بـ 20% على الأقل من قيمة الإنتاج العالمي، وأن يتضاعف بـ 10% عن 2020. كما يجب نشر 10000 عقدة حافة محايدة مناخياً عالية الأمان (والتي ستسمح بمعالجة البيانات على حافة الشبكة) في الاتحاد الأوروبي، وتوزيعها بطريقة تضمن الوصول إلى البيانات بزمن انتقال منخفض. كما يجب أن يكون لدى أوروبا أول حاسوب كمومي (Quantum computing) بحلول العام 2025.¹

- رقمنة الخدمات العامة : بحلول عام 2030، هدف الاتحاد الأوروبي هو تعزيز الديمقراطية التشاركية ورقمنة الخدمات العامة عبر الإنترنت، لتكون في متناول الجميع بشكل كامل، بما في ذلك الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة، والاستفادة أفضل من البيئة الوقية وسهولة الاستخدام والفعالية والشخصية الخدمات والأدوات ذات معايير الأمان والخصوصية العالية. من شأن التصويت الإلكتروني الآمن أن يشجع على زيادة المشاركة العامة في الحياة الديمقراطية. يجب أن تكون جميع الخدمات العامة الرئيسة متاحة على الإنترنت، وتمكين جميع المواطنين من الوصول إلى سجلاتهم الطبية الإلكترونية، فيما يجب أن يستخدم 80% من المواطنين حلول الهوية الرقمية.²

- المهارات الرقمية : تتطلب المهارات الرقمية المتقدمة إتقان البرمجة وأسس علوم الحوسبة. يجب دعم التدريب والتعليم الرقمي للأفراد لاكتساب مهارات رقمية متخصصة تمكنهم من الحصول وظائف جيدة. يجب أن يتمتع 80% على الأقل من جميع البالغين بالمهارات الرقمية الأساسية. كما يجب أن يكون هناك 20 مليون متخصص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاتحاد الأوروبي مقارنة بـ 7.8 مليون في عام 2019. كما يجب تقليص الفجوة بين النساء والرجال حيث توجد امرأة واحدة فقط من بين ستة مختصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وواحدة من بين ثلاثة المتخرجين في العلوم التكنولوجية والهندسة والرياضيات.³

¹ أحمد نظيف، "النهج الأوروبي للذكاء الاصطناعي: الفرص والتحديات" متحصل عليه من: <https://epc.ae/ar/details/featured/annahj-> [aluwrubiy-lildhaka-aliastinaei-alfurs-waltahadiyat](https://epc.ae/ar/details/featured/annahj-)، تاريخ التصفح: 2021-7-21.

² European Commission, « 2030 Digital Compass : the European way for the Digital decade», Op Cit, P 10.

³ Ibid.

2- أهداف البوصلة الرقمية 2030:

تسعى المؤسسات الأوروبية من خلال البوصلة الرقمية 2030، إلى تحقيق جملة من الأهداف

الإستراتيجية، والسياسية والاقتصادية، يمكن حصرها في أربعة أهداف كبرى :

- الهدف الوحدوي: تسعى أوروبا من تسريع عملية التحول الرقمي إلى إنقاذ الاتحاد من التفكك،

حيث ستمكّن الرقمنة من إضفاء نوع من المرونة على عمل المؤسسات القيادية في تفاعلها مع

عموم مواطني الاتحاد من جهة، كما ستعزز اللحمة والترابط بين المجتمعات الأوروبية بشكل أكبر،

في ظل تصاعد « الأنانية الوطنية » في مقابل خفوت الحماس الوحدوي، لدى قطاعات واسعة من

الأوروبيين، مواطنين وطبقة حاكمة على السواء. وقد تجلّى ذلك في صعود اليمين المتطرف في

أكثر من بلد في الانتخابات المحلية¹.

- الهدف المناخي: يمكن للتقنيات الرقمية أن تُسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف الصفقة الخضراء

الأوروبية، وسيساعد استيعاب الحلول الرقمية واستخدام البيانات في الانتقال إلى اقتصاد محايد

مناخياً ودائرياً وأكثر مرونة، إذ يؤدي استبدال السفر التجاري عن طريق مؤتمرات الفيديو إلى تقليل

الانبعاثات بينما تسمح التقنيات الرقمية بعمليات أكثر اخضراراً في الزراعة أو الطاقة أو المباني أو

الصناعة أو تخطيط المدينة والخدمات، وبالتالي المساهمة في الهدف الأوروبي المقترح لتقليل

انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 55% على الأقل بحلول عام 2030، حيث ستصبح

البنى التحتية الرقمية والتقنيات نفسها أكثر استدامة وكفاية في استخدام الطاقة والموارد، من خلال

الابتكار والمعايير البيئية².

- الهدف الاقتصادي: تتمحور إستراتيجية التحول الأوروبية نحو التمكين الرقمي حول الاقتصاد

أساساً، وترتكز على تمكين المواطنين والشركات، حيث ستمنح الرقمنة ا لمواطنين مصادر جديدة

للزدهار، مما يسمح لرواد الأعمال بالابتكار وإنشاء أعمالهم وتمييزها أينما كانوا، وفتح الأسواق

والاستثمارات في جميع أنحاء أوروبا والعالم، وخلق وظائف جديدة في وقت يشعر فيه عدد متزايد

من الأوروبيين بالتهديد في أمنهم الاقتصادي أو بيئتهم³.

¹ أحمد نظيف، "مؤتمر مستقبل أوروبا: الأهداف والمهام والتحديات" متحصل عليه من: <https://epc.ae/ar/details/featured/mutamar-> mustaqbal-uwrubba-alahdaf-walmaham-waltahadiyat، تاريخ التصفح: 2021-7-21.

² European Commission, « 2023 Digital Compass: The European way for the Digital decade », Op Cit.

³ أحمد نظيف، "مؤتمر مستقبل أوروبا: الأهداف والمهام والتحديات"، نفس المرجع.

- الهدف السيادي : يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز سيادته ، ومنها السيادة الرقمية ، لمواجهة تغلغل القوى العالمية داخل دول الاتحاد (في مقدمتها الولايات المتحدة، وروسيا، والصين) بالإضافة إلى الشركات العالمية الكبرى، مُستغلين الترابطات غير المتكافئة في الرعاية الصحية والعلاقات الاقتصادية والتكنولوجيا الرقمية والأمن وقضايا المناخ بين دول الاتحاد، بطريقة تُقلل من قدرة أوروبا على التصرف بشكل مستقل وحماية مصالحها. وقد أشارت رئيسة المفوضية الأوروبية **فون دير لاين** ، في خطاب حالة الاتحاد في سبتمبر 2020، إلى أن أوروبا يجب أن تضمن سيادتها الرقمية برؤية و موحدة مشتركة.¹

يفهم من برنامج البوصلة الرقمية 2030، أن الاتحاد الأوروبي، قد أدرك حجم المخاطر التي الرقمية تواجهه، أمام التطور الرهيب الذي يشهده هذا المجال. ولتدارك ذلك رسم هذا الأخير خطة مستقبلية دقيقة الأهداف يستوجب العمل عليها بشكل جماعي من خلال تضافر جهود جميع الدول أعضاء بالاتحاد لمواجهة هذه المخاطر والعمل بجدية لتعزيز القدرات الرقمية الأوروبية والعمل على بناء السيادة الرقمية التي تضمن للاتحاد الأوروبي أمنه الرقمي، والتوجه نحو الريادة العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبعد استعراض أبرز البرامج الرقمية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي من أجل الإقلاع الرقمية الذي يصبو إليه. يمكن القول، أن هذه البرامج هي أحد مظاهر التحول الرقمي، التي تبين الإرادة الفعلية في تجسيد هذا المشروع لتسهيل وترشيد السياسات العامة للاتحاد الأوروبي. ومن جهة أخرى تنظر الدول الأعضاء بالاتحاد -التي مازالت متعثرة في مجال الرقمنة-، إلى هذه البرامج كتجارب يمكن الأخذ بحذوها لتحقيق الإقلاع الرقمية في بلدانها الوطنية، بالإضافة إلى المشاريع التمويلية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي لهذه الدول لبلوغ الأهداف الرقمية الأوروبية بشكل جماعي.

في ظل هذه التطورات التي يشهدها الاتحاد الأوروبي من خلال تبنيه سياسة عامة إلكترونية تكون كاستجابة للتحديات المحلية، الإقليمية والعالمية. لم يكتف بتعزيز قدراتها الرقمية من خلال البرامج والخطط سابقة الذكر، بل تعدت جهوده ليقوم بإعادة مراجعة منظومته القانونية وتكييفها مع المتطلبات والتحديات الرقمية الراهنة، من جهة، ليضمن مشروعية السياسات الرقمية التي ينتهجها. ويعمل على فرض تعديلات قوانين وسياسات حكومات الدول الأعضاء وفقاً لما يتماشى مع قوانين الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. هذا ما سيتم توضيحه في المبحث الموالي.

¹ أحمد نظيف، "مؤتمر مستقبل أوروبا: الأهداف والمهام والتحديات"، المرجع نفسه.

المبحث الثالث: مراجعات المنظومة القانونية الأوروبية في ظل التحول الرقمي

الإطار القانوني، هو الإطار التنظيمي الذي يوضح السياسة العامة ويشرح آلية عملها ويحدد الأهداف المرجو تحقيقها وتحديد طبيعة التفاعلات التي تحدث بين مختلف الفواعل في إطار مشاركتهم في صنع السياسة العامة. وفي ظل الجهود التنظيمية التي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى إرسائها، وكاستجابة للمتغيرات العالمية التي تتميز بالتطور التكنولوجي الذي اكتسح كل مكان وكل المجالات، عمل الاتحاد الأوروبي على إعادة مراجعة المنظومة القانونية الأوروبية، لتواكب مع هذه المتغيرات وضمان القدرة على التكيف مع ما يمكن أن تفرزه هذه المعطيات الجديدة.

وفي ظل توصيات هيئة الأمم المتحدة الرامية إلى ضرورة تحديث الأطر التنظيمية والقانونية لتتلاءم مع المتطلبات الحديثة الخاصة بالفضاء السيبراني. حيث تُعْتَبَرُ أن التشريعات السيبرانية عنصراً أساسياً في توفير البيئة التنظيمية والقانونية اللازمة لتطوير مجتمع المعلومات والمعرفة، ولبناء الثقة بالخدمات الإلكترونية وتأمين الحماية لمستخدمي الانترنت.¹ وفي ظل غياب التشريعات التي تحكم ممارسات الأمن السيبراني، تلعب القوانين دوراً رئيسياً في تحسين الدفاع السيبراني والأمن السيبراني عبر المناطق جغرافية والمجتمعات مختلفة. لذلك سارع الاتحاد الأوروبي لتبني هذه التوصيات والعمل بها في تطوير منظومته القانونية لتتواءم مع عصر الرقمنة وتركيز جهوده لبناء مجتمع المعرفة.

من بين الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، إضافة إلى تعديل أطره القانونية، قام بتشريع العديد من القوانين التنظيمية لمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنظيم ممارسات وسلوكيات مختلف الفواعل التي تتخذ من التكنولوجيا كأداة للقيام بأفعالها. وأبرز هذه القوانين التي يعالجها هذه المبحث، قانون الاتصالات الإلكترونية، قانون الخدمة الرقمية، قانون الأمن السيبراني الأوروبي؛ وكذلك قوانين البيانات الأوروبية.

المطلب الأول: قانون الاتصالات الإلكترونية:

لتجسيد الرؤية الأوروبية للعقد الرقمي، عمل الاتحاد الأوروبي على تشريع قانون الاتصالات الإلكترونية الأوروبية، كاستجابة لتنظيم مجال الاتصالات الإلكترونية وتوحيد القوانين الوطنية. لتتسجم مع

¹ الأمم المتحدة، نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في المنطق العربية، (العدد 18، نيويورك: 2012). ص7.

القانون الأوروبي، وبالتالي تصبح خدمات الاتصالات الإلكترونية موحدة في كل أنحاء الاتحاد الأوروبي. تسمح بتطوير شبكات الانترنت ذات جودة وأمنة ونشرها على كل مناطق الاتحاد الأوروبي، وضمان وصولها لكل المواطنين الأوروبيين لضمان انخراطهم في الحياة العامة لتعزيز مشاركتهم الفعالة في صنع السياسات العامة.

يعتبر القانون الأوروبي للاتصالات الإلكترونية، أبرز مرجعية قانونية تنظم الخدمة الإلكترونية وحدد قانون الاتصالات الإلكترونية الأوروبي الخدمات الإلكترونية في الأنواع التالية: خدمة الوصول إلى الانترنت Internet access service وخدمات الاتصال بين الأشخاص Intrepersonal Communications وخدمات Cervices والخدمات التي تتكون كلياً أو عمودياً من نقل الإشارات، مثل خدمات الإرسال المستخدمة لتوفير خدمات ما بين الآلات.¹

ويُقصد بالاتصالات الإلكترونية، أنها أنظمة الإرسال، سواء كانت تستند إلى بنية تحتية دائمة أو قدرة إدارية مركزية أم لا، وحيثما أمكن، معدات التحويل أو التوجيه والموارد الأخرى، بما في ذلك عناصر الشبكة غير النشطة، والتي تسمح بنقل الإشارات عن طريق الوسائل السلكية أو اللاسلكية أو الضوئية أو غيرها من الوسائل الكهرومغناطيسية، بما في ذلك شبكات الأقمار الصناعية، والشبكات الثابتة (الدوائر والحزم المبلهلة، والإنترنت) والشبكات المتنقلة، وأنظمة الكابلات الكهربائية التي يتم استخدامها لغرض إرسال الإشارات، والشبكات المستخدمة للبيث الإذاعي والتلفزيوني.²

ففي نص المادة الأولى من توجيه الاتحاد الأوروبي رقم 1972/2018، للبرلمان الأوروبي والمجلس، المؤرخ في 11 ديسمبر 2018، المتعلق بإنشاء قانون الأوروبي للاتصالات الإلكترونية، جملة من الأهداف التي يصبو إليها هذا القانون، وأهداف هذا التوجيه تتمثل فيما يلي:³

1. يؤسس هذا التوجيه إطار عمل لتنظيم شبكات الاتصالات الإلكترونية، وخدمات الاتصالات الإلكترونية، والمرافق والخدمات المرتبطة بها، وجوانب معينة من المعدات الطرفية. ويحدد مهام السلطات

¹ Body of European Regulators for Electronic communications, « BEREC Report on the interplay between the EECC and the EC's proposal for a Digital Markets Act concerning number-independent interpersonal communication services», (BEREC Report BoR(21) 85 Report, 10 June 2021)

² European Union, «(Directive (EU) 2018/1972 Establishing the European Electronic Communications Code », Of the European Parliament and of the Council, Official Journal of the European Union, 17.12.2018).P99.

³Ibid.P98.

التنظيمية الوطنية، والسلطات المختصة الأخرى إذا اقتضى الأمر لذلك، ويضع مجموعة من الإجراءات لضمان التطبيق المنسق للإطار التنظيمي في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي.

2. أهداف هذا التوجيه هي:

(أ) تنفيذ سوق داخلي لشبكات وخدمات الاتصالات الإلكترونية ينتج عنه نشر واستخدام شبكات ذات قدرة عالية للغاية، ومنافسة مستدامة، وقابلية التشغيل البيئي لخدمات الاتصالات الإلكترونية، وإمكانية الوصول، وأمن الشبكات والخدمات وفوائد المستخدم النهائي؛

(ب) ضمان توفير خدمات جيدة النوعية وميسورة التكلفة ومتاحة للجمهور في جميع أنحاء الاتحاد من خلال المنافسة والاختيار الفعالين، للتعامل مع الظروف التي تكون فيها احتياجات المستخدمين النهائيين، بما في ذلك ذوي الإعاقة من أجل الوصول إلى الخدمات على قدم المساواة. مع الآخرين، بشكل مرضٍ من قبل السوق ووضع حقوق المستخدم النهائي الضرورية.

3. يلتزم هذا التوجيه بما يلي:

(أ) الالتزامات التي يفرضها القانون الوطني بما يتوافق مع القانون الاتحادي أو القانون الاتحادي فيما يتعلق بالخدمات المقدمة باستخدام شبكات وخدمات الاتصالات الإلكترونية؛

(ب) التدابير المتخذة على المستوى الاتحادي أو الوطني، وفقاً لقانون الاتحاد، لتحقيق أهداف المصلحة العامة، ولاسيما فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية والخصوصية وتنظيم المحتوى والسياسة السمعية البصرية؛

(ج) الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء لأغراض النظام العام والأمن العام ولأغراض الدفاع؛

(د) اللوائح (الاتحاد الأوروبي) رقم 2012/531 و(الاتحاد الأوروبي) 2120/2015 والتوجيه

.53/2014

4. يجب على المفوضية وهيئة المنظمين الأوروبيين للاتصالات الإلكترونية (BEREC) والسلطات

المعنية ضمان امتثال معالجتها للبيانات الشخصية لقواعد حماية بيانات الاتحاد.

وتم تحديد بعض الأهداف والغايات لعام 2019. اعتباراً من 15 ماي 2019، لا يمكن أن تتجاوز المكالمات الهاتفية بين دول الاتحاد الأوروبي 0.19 يورو (زائد ضريبة القيمة المضافة) للدقيقة والرسائل القصيرة 0.06 يورو (زائد ضريبة القيمة المضافة) لكل رسالة.¹ ويطلب الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع جميع الدول لتطبيق القواعد والمبادئ التوجيهية لقانون الاتصالات الإلكترونية الأوروبي ويحدد تاريخ 21 ديسمبر 2020 كموعده النهائي لتكييف القوانين المحلية مع القانون الأوروبي.²

تم اشياً مع هذا التوجيه، في 18 ديسمبر، اعتمدت المفوضية أيضاً تشريعاً لتعزيز الأهداف الحالية للمنافسة والسوق الداخلية، وحماية المستهلكين والسماح بأسعار عادلة وعروض متنوعة لخدمات الإنترنت والهاتف. تشمل هذه التدابير:³

- تحدد اللوائح الجديدة للمفوضي الحد الأقصى لمعدلات للمكالمات الهاتفية على مستوى الاتحاد والتي يُسمح للمشغلين بفرض رسوم على بعضهم البعض مقابل توصيل المكالمات الثابتة والمتنقلة بين شبكاتهم.

- توصية محدثة بشأن الأسواق ذات الصلة، وتحديث قائمة الأسواق المحددة مسبقاً والتي يتعين على السلطات التنظيمية الوطنية الأوروبية مراجعتها بانتظام.

- ضبط الأسعار النهائية للمكالمات الصوتية على مستوى الاتحاد الأوروبي:⁴

اعتمدت اللجنة في 18 ديسمبر، اللائحة المفوضة التي تحدد الحد الأقصى لمعدلات إنهاء الصوت الثابتة والمتنقلة على مستوى الاتحاد، أي المعدل الذي يطبقه المشغلون على بعضهم البعض عند توصيل مكالمات. بفضل هذه المعدلات القصوى، ستظهر بيئة أكثر تنافسية عبر الحدود، والتي ستفيد المستهلكين الأوروبيين من خلال أسعار منخفضة وعروض أكثر تنوعاً للمكالمات الثابتة والمتنقلة؛

بالنسبة لمكالمات الهاتف المحمول، يبلغ الحد الأقصى لسعر المكالمات 0.2 سنت يورو للدقيقة وسيتم تطبيقه تدريجياً إلى غاية عام 2024. سيسمح هذا المسار الانتقالي إلى تطبيق سريع للتسعيرة

¹ European Commission, Intra-EU calls : «Lower and limited charges for calling other Eu countries» From website: <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/intra-eu-calls>, Browse at: 19-2-2022.

² Pier Luigi Parcu & Elda Brogi, Research Handbook on EU Media Law and Policy, -United Kingdom: Edward Elgar Publishing Limited, (2021). P110.

³ European Commission, « New EU Telecom Rules: latest actions in time for transposition deadline», https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_20_2482, 14-06-2021.

⁴ Ibid.

الموحدة، مع تجنب حدوث اضطرابات كبيرة للمشغلين في نفس الوقت. بعد الفترة المؤقتة 2021-2023، اعتبارًا من 2024، يجب على جميع المشغلين في الاتحاد تطبيق التسعيرة الموحدة.

بالنسبة للمكالمات الثابتة، يبلغ الحد الأقصى لمعدل الإنهاء الفردي على مستوى الاتحاد الأوروبي 0.07 سنت يورو للدقيقة. نظرًا للاختلافات بين معدلات الإنهاء الحالية في بعض الدول الأعضاء والسعر النهائي، فإن الفترة الانتقالية خلال عام 2021 ستسمح بإجراء تعديل تدريجي. بحلول عام 2022، سيخضع جميع مشغلي الخطوط الثابتة لمعدل إنهاء ثابت بحد أقصى 0.07 يورو للدقيقة.

من خلال هذه الإجراءات، يكمن للمواطنين الأوروبيين الاستفادة من الخدمات الإلكترونية بشكل متساوي يضمن العدالة في وصول هذه الخدمات لكامل مناطق الاتحاد الأوروبي بنفس الجودة وبنفس الأسعار، لتمكين المواطنين الأوروبيين من القيام بالاتصالات عبر كامل أوروبا بنفس التسعيرة، ولكي لا تشكل الاتصالات الإلكترونية عائقاً على مشاركتهم الإلكترونية في صنع السياسات العامة وإبداء آرائهم وطرح انشغالاتهم أينما كانوا وتمكينهم من الانخراط في عالم الرقمنة، بالإضافة إلى ذلك، يضمن هذا القانون تكافؤ الفرص بين المواطنين الأوروبيين في الاستفادة من الخدمات الرقمية المتاحة على الانترنت، التي خصصها الاتحاد الأوروبي بقانون تنظيمي يضمن آليات ممارسة النشاطات الرقمية ويكفل من خلاله حقوق وحرية المواطنين.

المطلب الثاني: قانون الخدمات الرقمية:

من أجل تنظيم مجال الخدمات الرقمية التي تقدم عبر شبكة الانترنت، اقترحت المفوضية الأوروبية في 15 ديسمبر 2020، حزمة قوانين متعلقة بقانون الخدمات الرقمية، الذي يتألف من بدين تشريعيين يتمثلان في قانون الخدمات الرقمية وقانون السوق الرقمية. قانون الخدمات الرقمية وعمل الأسواق الرقمية لهما هدفان رئيسيان: إنشاء مساحة رقمية أكثر أمانًا يتم فيها حماية الحقوق الأساسية لجميع مستخدمي الخدمات الرقمية، وإنشاء ساحة منافسة متكافئة لتطوير الابتكار. وتطوير القدرة التنافسية سواء في الأسواق الأوروبية أو على مستوى العالم. وتهدف الحزمة إلى تطوير الإطار القانوني الضروري لخلق القيمة السوقية للاقتصاد الرقمي في السوق المشتركة.¹

¹ Jingyuan Ma, Regulating Data Monopolies : A Law and Economics Perspective, (Singapore: Springer Nature, 2022). P39

وتهدف المفوضية الأوروبية من خلال قانون الخدمات الرقمية (DSA) Digital Services Act، إلى خلق بيئة رقمية آمنة وذات مسؤولية، وذلك من خلال فرض الرقابة على المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي لتكون أكثر شفافية في قراراتها والإشراف على المحتوى الخاص بها، ومنع الانتشار السريع للمعلومات المضللة ومكافحة خطاب الكراهية والتشجيع على الإرهاب ودعمه. إضافة إلى تجنب عرض المنتجات غير الآمنة في الأسواق الأوروبية. كما يمكن هذا القانون الاتحاد الأوروبي من محاسبة المنصات على المخاطر التي قد تشكلها خدماتها على المجتمع.¹

حيث تقول في هذا السياق نائبة الرئيس التنفيذي لمنظمة أوروبا الملائمة للعصر الرقمي، مارغريت فيستاجر *Von der Leyen*: "من خلال قانون الخدمات الرقمية، نساعد في إنشاء بيئة آمنة وخاضعة للمساءلة عبر الإنترنت. يجب أن تكون المنصات أكثر شفافية بشأن قرارات الإشراف على المحتوى الخاص بها، وتمنع التضليل الخطير من الانتشار الفيروسي وتجنب عرض المنتجات غير الآمنة في الأسواق. من خلال اتفاقية اليوم، نضمن محاسبة المنصات على المخاطر التي يمكن أن تشكلها خدماتها على المجتمع والمواطنين."²

كما تهدف المفوضية الأوروبية من خلال هذا القانون، إلى ضمان التوفير الأمثل للخدمات الرقمية عبر الحدود وفي السوق الداخلية، وإلغاء التجزؤ القانوني الحالي والفجوات التنظيمية. وفقاً للمفوضية، تعتبر أن معالجة الأضرار عبر الإنترنت وضمان واستخدام آمان لها لا يكون إلا بوجود قاعدة قانونية الأكثر وضوحاً، حيث تتمتع حقوق المستخدمين الأساسية بمستوى كافٍ من الحماية. يتطلب تحقيق هذه الأهداف بل إنشاء بنية تنظيمية قوية، حيث تكون السلطات الوطنية المختصة قادرة على ضبط سلوك وسياسات مقدمي الخدمات، ولاسيما المنصات عبر الإنترنت، والتعاون الفعال فيما بينها.³ ولتحقيق هذه الغايات طرحت المفوضية الأوروبية إطاراً جديداً للخدمات الرقمية.

¹ Gianluigi Castelli & Others, The Post-Digital Enterprise: Going Beyond the Hype, (Switzerland : Springer Nature, 2022).P137.

² European Commission, «Digital Services Act : Commission Welcomes political agreement on rules ensuring a safe and accountable online environment» From website: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_22_2545, Browes at: 12.3.2022.

³ Ilaria Buri & Joris Van Hoboken, «The digital Services Act (DSA) Proposal: a critical overview», Discussion paper, Digital Services Act Observatory, Institute for Information Law (IViR) , University of Amesterdam, 28 October 2021).P7.

1. إطار جديد للخدمات الرقمية

لقد تأسس الإطار الجديد بموجب قانون الخدمات الرقمية الذي يركز على القيم الأوروبية، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية والمساواة وسيادة القانون. إذ يعيد التوازن بين حقوق ومسؤوليات المستخدمين والوسطاء عبر الإنترنت، بما في ذلك المنصات عبر الإنترنت بالإضافة إلى المنصات ذات الحجم الكبير على الإنترنت والسلطات العامة. يحتوي قانون الخدمات الرقمية على التزامات العناية الواجبة على مستوى الاتحاد الأوروبي والتي ستطبق على جميع الخدمات الرقمية التي تربط المستهلكين بالسلع أو الخدمات أو المحتوى، بما في ذلك الإجراءات الجديدة لإزالة المحتوى غير القانوني بشكل أسرع بالإضافة إلى الحماية الشاملة لحقوق المستخدمين الأساسية عبر الإنترنت.¹

في نطاق قانون الخدمات الرقمية، توجد العديد من خدمات الوساطة عبر الإنترنت. تعتمد التزاماتهم بموجب قانون الخدمات الرقمية على دورهم وحجمهم وتأثيرهم على النظام البيئي عبر الإنترنت. تشمل خدمات الوساطة عبر الإنترنت ما يلي:²

- خدمات الوساطة التي تقدم بنية تحتية للشبكة: موفرو الوصول إلى الإنترنت، ومسجلي اسم المجال؛
- خدمات الاستضافة مثل الحوسبة السحابية وخدمات الاستضافة على الويب؛
- محركات بحث الكبيرة على الإنترنت مع أكثر من 10% من 450 مليون مستهلك في الاتحاد الأوروبي، وبالتالي، مسؤولية أكبر في كبح المحتوى غير القانوني عبر الإنترنت؛
- المنصات عبر الإنترنت التي تجمع البائعين والمستهلكين مثل الأسواق عبر الإنترنت ومتاجر التطبيقات ومنصات الاقتصاد التعاوني ومنصات التواصل الاجتماعي؛
- منصات كبيرة جداً على الإنترنت، تصل إلى أكثر من 10% من 450 مليون مستهلك في الاتحاد الأوروبي، مما قد يشكل مخاطر خاصة في نشر المحتوى غير القانوني والأضرار المجتمعية.

¹ Eva Kaili & Dimitrios Psarrakis, Disintermediation Economics: The Impact of Blockchain on Markets and Policies, (Switzerland: Palgrave Macmillan Imprint, 2021). P311.

² European Commission, «Digital Services Act : Commission Welcomes political agreement on rules ensuring a safe and accountable online environment», Op Cit.

2. تدابير حماية الخدمات الرقمية:

لمواجهة السلع أو الخدمات أو المحتويات غير القانوني عبر الإنترنت، طرح قانون خدمات الرقمية جملة من التدابير مثل:¹

أ/ طرح آلية للمستخدمين تمكنهم من الإبلاغ بسهولة عن المحتويات غير القانونية والإبلاغ عن المنصات التي تتعاون مع من يُطلق عليهم "المُخبرون الموثوق بهم"؛

ب/ التزامات جديدة بشأن إمكانية تتبع مستخدمي الأعمال في الأسواق عبر الإنترنت؛

ج/ تدابير جديدة لتمكين المستخدمين والمجتمع المدني، بما في ذلك:

إمكانية الطعن في قرارات الإشراف على محتوى المنصات والسعي إلى الإنصاف، إما عن طريق آلية تسوية المنازعات خارج المحكمة أو الإنصاف القضائي؛

- توفير الوصول للباحثين الذين تم فحصهم إلى البيانات الرئيسية لأكبر المنصات وتوفير الوصول إلى المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالوصول إلى البيانات العامة، لتوفير مزيد من الأفكار حول كيفية تطور المخاطر عبر الإنترنت؛

- تدابير الشفافية للمنصات عبر الإنترنت بشأن مجموعة متنوعة من القضايا، بما في ذلك الخوارزميات المستخدمة للتوصية بالمحتوى أو المنتجات للمستخدمين.

د/ تدابير لتقييم المخاطر والتخفيف منها، مثل:²

- التزامات المنصات الكبيرة جدًا ومحركات البحث الكبيرة جدًا على الإنترنت لاتخاذ إجراءات قائمة على المخاطر لمنع إساءة استخدام أنظمتها والخضوع لعمليات تدقيق مستقلة لأنظمة إدارة المخاطر الخاصة بها؛

- آليات التكيف بسرعة وكفاءة للاستجابة للآزمات التي تمس الأمن العام أو الصحة العامة؛

- إجراءات وقائية جديدة لحماية القاصرين وقيود على استخدام البيانات الشخصية الحساسة للإعلانات المستهدفة.

¹ European Commission, «Digital Services Act : Commission Welcomes political agreement on rules ensuring a safe and accountable online environment», Ibid.

² Ibid.

هـ/ تعزيز الإشراف والإنفاذ من قبل الهيئة عندما يتعلق الأمر بالمنصات الكبيرة جدًا على الإنترنت. يؤكد إطار العمل الإشرافي والتنفيذي أيضًا على الدور المهم لمنسقي الخدمات الرقمية المستقلين ومجلس الخدمات الرقمية.

مما سبق يمكن القول أن قانون الخدمة الرقمية، يعتبر لبنة من اللبنة القانونية التي تسعى إلى تنظيم وضبط المجال الإلكتروني، التي تسمح للمواطنين الانخراط في عصر الرقمنة أكثر أمنًا وحماية، كما يسمح هذا القانون بفتح المجال أمام التنافس أمام المتعاملين في عرض خدماتهم الإلكترونية للمستهلكين مع تحملهم المسؤولية الكاملة في ضمان سلامة وأمان الخدمات والمنتجات الإلكترونية التي يعرضونها على المتعاملين عبر شبكات الانترنت.

المطلب الثالث: قانون الأمن السيبراني الأوروبي

بعد انخراط الاتحاد الأوروبي في عصر الرقمنة ومواكبته للتطورات التي أحدثتها الطفرة التكنولوجية. جاء قانون الاتحاد الأوروبي للأمن السيبراني، كاستجابة للتهديدات الأمنية الجديدة التي تتخذ من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة للقيام بأفعال تهدد أمن المنظومة المعلوماتية للاتحاد كغيره من الفواعل الدولية الأخرى.

خلال الجلسة العامة للبرلمان الأوروبي في ستراسبورغ يوم الثلاثاء 12 مارس 2019، اعتمد أعضاء البرلمان الأوروبي قانون الأمن السيبراني الأوروبي بأغلبية 586 صوتًا مقابل 44 صوتًا معارض وامتناع 36 عن التصويت. وحضي بموافقة المجلس رسميًا على القانون الذي أدى إلى دخول لائحة الاتحاد الأوروبي الجديدة حيز التنفيذ بعد 20 يومًا من نشرها في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي.¹ دخل حيز التنفيذ في 27 جوان 2019 ويُطبق بالكامل في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي اعتبارًا من 28 جوان 2021.² ومن خلال هذا القانون تم منح التفويض الدائم للوكالة الأوروبية لأمن الشبكات والمعلومات ENISA*، ووضع إطار أوروبي لشهادة الأمن السيبراني لمنتجات وخدمات وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. الإطار الأوروبي لشهادة الأمن السيبراني شرحها في ما يلي.

¹ Nicholas Tsagourias & Russell Buchan, Research Handbook on International Law and Cyberspace, (United Kingdom : Edward Elgar Publishing Limited, ed:2, 2021) P491.

² Andrej Savin, Op Cit. P364.

* الوكالة الأوروبية للشبكات والمعلومات ENISA، يتم التطرق إليها في المبحث الموالي.

1. الإطار الأوروبي لشهادة الأمن السيبراني:

إطار عمل لإصدار الشهادات لمنتجات وخدمات وعمليات تكنولوجيا المعلومات، التي تكون مدعومة من قبل جهات رسمية ومعترف بها إلزامياً عبر السوق المشتركة. العنصر المركزي في إطار إصدار الشهادات المنشأ حديثاً هو مخططات إصدار الشهادات. حيث يجب أن يتم إصدارها من قبل المفوضية الأوروبية ويجب أن تحتوي على مواصفات تفصيلية لمنتجات أو خدمات أو عمليات معينة أو متطلبات فنية أو غيرها من المتطلبات بالإضافة إلى تفاصيل تتعلق بإجراءات الاعتماد ومراجعات قرائن وخصائص الشهادات.¹

وقد حدد نص المادة 52 من لائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 881/2019 المؤرخة في 17 أبريل 2019، المتعلقة بالوكالة الاتحاد الأوروبي للأمن السيبراني وشهادة الأمن السيبراني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلغاء قانون (الاتحاد الأوروبي) رقم 2013/526 للأمن السيبراني، مستويات ضمان مخططات اعتماد الأمن السيبراني التي تمنح بموجبها شهادة الأمن السيبراني، من خلال النقاط التالية:

- قد يحدد مخطط اعتماد الأمن السيبراني الأوروبي واحداً أو أكثر من مستويات الضمان لمنتجات وخدمات وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التالية: "قاعدي" أو "أساسي" أو "مرتفع". يجب أن يتناسب مستوى الضمان مع مستوى الخطر المرتبط بالاستخدام المقصود لمنتج أو خدمة أو عملية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من حيث احتمال وقوع حادث وتأثيره؛²

- يجب أن تشير شهادات الأمن السيبراني الأوروبية وبيانات المطابقة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي إلى أي مستوى ضمان محدد في مخطط شهادة الأمن السيبراني الأوروبي الذي يتم بموجبه إصدار شهادة أو بيان المطابقة؛³

¹ Joseph Lee & Aline Darbellay, Data Governance in Ai, Fintech and legaltech: Law and Regulation in the Financial Sector, (United Kingdom: Edward Elgar Publishing Limited, 2022).230.

² European Union, « Regulation (EU) 2019/881 : (The European Union Agency for Cybersecurity) and on information and communications technology cybersecurity certification and repealing Regulation (EU) No 526/2013 (Cybersecurity Act)», (Official Journal of the European Union, Vol: 62, The European Parliament and of the Council, 17.April.2019), (Art:51), P53.

³ Ibid, P53.

- يجب توفير متطلبات الأمن المقابلة لكل مستوى ضمان في مخطط شهادة الأمن السيبراني الأوروبي ذي الصلة، بما في ذلك وظائف الأمن المقابلة والصرامة والعمق المقابل في التقييم الذي سيخضع له منتج أو خدمة أو عملية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛¹

- يجب أن تشير الشهادة أو بيان المطابقة الخاص بالاتحاد الأوروبي إلى المواصفات الفنية والمعايير والإجراءات المتعلقة بها، بما في ذلك الضوابط الفنية التي تهدف إلى تقليل مخاطر حوادث الأمن السيبراني أو منعها؛²

- يجب أن توفر الشهادة الأوروبية للأمن السيبراني أو بيان المطابقة من الاتحاد الأوروبي الذي يشير إلى مستوى الضمان "القاعدي" ضماناً بأن منتجات وخدمات وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يتم إصدار هذه الشهادة أو بيان المطابقة الصادر عن الاتحاد الأوروبي لها تقي بمتطلبات الأمن المقابلة، بما في ذلك وظائف الأمان، وأنه تم تقييمها على مستوى يهدف إلى تقليل المخاطر الأساسية المعروفة للحوادث والهجمات الإلكترونية. يجب أن تتضمن أنشطة التقييم التي سيتم القيام بها على الأقل بمراجعة الوثائق الفنية. عندما لا تكون هذه المراجعة مناسبة، يجب إجراء أنشطة تقييم بديلة ذات تأثير مماثل؛³

- يجب أن توفر الشهادة الأوروبية لأمن الفضاء الإلكتروني التي تشير إلى مستوى الضمان "الكبير" ضماناً بأن منتجات وخدمات وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي صدرت من أجلها تلك الشهادة تقي بمتطلبات الأمن المقابلة، بما في ذلك الوظائف الأمنية، وأنه قد تم تقييمها على المستوى الذي يهدف إلى تقليل مخاطر الأمن السيبراني المعروفة، وخطر الحوادث والهجمات الإلكترونية التي تنفذها جهات فاعلة ذات مهارات وموارد محدودة. يجب أن تشمل أنشطة التقييم التي يتعين الاضطلاع بها ما يلي: مراجعة لإثبات عدم وجود نقاط ضعف معروفة للجمهور واختبار لإثبات أن منتجات أو

¹ European Cyber Security Organisation, « European Cyber Security Certificatio: Product Certification Composition, WG1 – Standardisation, certification and supply chain management, (Brussels-Belgium : [European Cyber Security Organisation Report](#), November 2020). P11.

² Ibid, P 11.

³ European Union, « Regulation (EU) 2019/881 : (The European Union Agency for Cybersecurity) and on information and communications technology cybersecurity certification and repealing Rugulation (EU) No 526/2013 (Cybersecurity Act)», Op cit, (Art:52), P53.

خدمات أو عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنفذ الوظائف الأمنية الضرورية بشكل صحيح. في حالة عدم ملاءمة أي من أنشطة التقييم هذه، يجب إجراء أنشطة تقييم بديلة لها تأثير مماثلة¹؛

- يجب أن توفر شهادة الأمن السيبراني الأوروبية التي تشير إلى مستوى الضمان `` عالي " ضمناً بأن منتجات وخدمات وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي صدرت من أجلها تلك الشهادة تفي بمتطلبات الأمان المقابلة، بما في ذلك وظائف الأمان، وأنه قد تم تقييمها على مستوى تهدف إلى تقليل مخاطر أحدث الهجمات الإلكترونية التي تنفذها جهات فاعلة تتمتع بمهارات وموارد كبيرة. يجب أن تتضمن أنشطة التقييم التي سيتم القيام بها على الأقل ما يلي: مراجعة لإثبات عدم وجود نقاط ضعف معروفة للجمهور؛ اختبار إثبات أن منتجات أو خدمات أو عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنفذ وظائف الأمان الضرورية بشكل صحيح في أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا؛ وتقييم لمقاومتهم للمهاجمين المهرة باستخدام اختبار الاختراق. في حالة عدم ملاءمة أي من أنشطة التقييم هذه، يجب القيام بأنشطة بديلة لها تأثير مماثل²؛

- قد يحدد مخطط شهادة الأمن السيبراني الأوروبي عدة مستويات تقييم اعتماداً على دقة منهجية التقييم المستخدمة وعمقها. يجب أن يتوافق كل مستوى من مستويات التقييم مع أحد مستويات الضمان ويجب تحديده من خلال مجموعة مناسبة من مكونات التأكيد³.

وبمجرد إصدار مخطط الشهادة - في الوقت الحالي، يوجد نظامان في مرحلة متقدمة من الصياغة ويتم إعداد عشرات أخرى- يضمن القانون بلقن تكون الشهادات المعنية صالحة في جميع أنحاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية. علاوة على ذلك، يضع القانون في المادة 57 أولوية لخطط التصديق في الاتحاد الأوروبي على المخططات الوطنية القائمة سواء كانت رسمية أو ذات طابع تجاري. وبالتالي، ستظل شهادات الوطنية للأمن السيبراني الحالية المعترف بها، ولكن إذا كان نفس النوع من المنتج أو الخدمة أو العملية يندرج تحت نظام اعتماد الاتحاد الأوروبي، فيجب إجراء شهادتها الجديدة المعترف بها رسمياً وفقاً لمخطط الاتحاد الأوروبي الجديد⁴. أي الشهادة الصادرة من طرف المفوضية الأوروبية تكون صالحة في

¹ European Cyber Security Organisation, Op Cit. P11.

² European Union, « Regulation (EU) 2019/881 : (The European Union Agency for Cybersecurity) and on information and communications technology cybersecurity certification and repealing Regulation (EU) No 526/2013 (Cybersecurity Act)», Op Cit, (Art:51), P54.

³ Ibid. P54.

⁴ Joseph Lee & Aline Darbellay, OpCit, P230.

كامل أنحاء الدول الأوروبية. أما الشهادات الوطنية للأمن السيبراني فيبقى معترف بها في الوقت الحالي إلا إذا صدرت شهادة من طرف المفوضية الأوروبية حول منتج أو خدمة أو عملية سبق وأن صدرت فيه شهادة وطنية، وبالتالي تلغى هذه الأخيرة وتكون الشهادة الصادرة من طرف المفوضية هي الأصلح.

من خلال جملة النصوص التنظيمية للإطار الأوروبي لشهادة الأمن السيبراني، ستخضع كل المنتجات والخدمات والعمليات التكنولوجية إلى تقييم شامل على مستوى الاتحاد الأوروبي أو على مستوى ما يدخل من منتجات أو خدمات إلكترونية للاتحاد الأوروبي ولا يتم اعتماده إلا بإصدار شهادة الأمن السيبراني الأوروبية التي تحدد من خلالها مستوى الضمان لهذه المنتجات أو الخدمات أو العمليات إن كان الضمان قاعدياً أو أساسياً أو مرتفعاً، في المقابل يستوجب توفير متطلبات الأمن التي تقابل كل مستوى من مستويات الضمان التي صدرت بها الشهادة. بمعنى آخر سيصبح هذه الشهادة بمثابة مطابقة معايير الجودة للمنتجات والخدمات والعمليات الإلكترونية المنتجة في الاتحاد الأوروبي أو جاءت من الخارج.

2. الأهداف قانون الأمن السيبراني الأوروبي:

حسب لائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 881/2019 المؤرخة في 17 أبريل 2019، ومن خلال الإطار الأوروبي لشهادة الأمن السيبراني، فنص المادة 51 على أن مخططات اعتماد الأمن السيبراني الصادرة بموجب هذا الإطار يجب أن تحقق عدداً من أهداف الأمن السيبراني، بما في ذلك:¹

- حماية البيانات من التخزين أو المعالجة أو الوصول أو الإفصاح أو التدمير أو الضياع أو التغيير أو عدم التوافر العرضي أو غير المصرح به خلال دورة حياة منتج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو الخدمة أو العملية بأكملها؛

- إمكانية الوصول إلى البيانات أو الخدمات أو الوظائف التي تشير إليها حقوق الوصول الخاصة بالأشخاص، لا تتاح إلا للأشخاص أو البرامج أو الأجهزة المصرح لها بذلك وفقاً لشهادة الأمن السيبراني؛

- التحقق من أن منتجات وخدمات وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تحتوي على

نقاط ضعف معروفة؛

¹ European Union, « Regulation (EU) 2019/881 : (The European Union Agency for Cybersecurity) and on information and communications technology cybersecurity certification and repealing Regulation (EU) No 526/2013 (Cybersecurity Act)», Op Cit, (Art:51). P55.

- تسجيل وإتاحة إمكانية التحقق في أي وقت من البيانات أو الخدمات أو الوظائف التي تم الوصول إليها أو تم استخدامها أو معالجتها بطريقة أخرى، وتتبع من قام باستخدامها؛
- استعادة توافر البيانات والخدمات والوظائف والوصول إليها في الوقت المناسب في حالة وقوع حادث مادي أو تقني؛
- أن منتجات وخدمات وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات آمنة بحكم تصميمها افتراضياً؛
- أن يتم تزويد منتجات وخدمات وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ببرامج وأجهزة حديثة لا تحتوي على نقاط ضعف معروفة للجمهور، ويتم تزويدها بآليات للتحديثات الآمنة؛
- كما تجد الإشارة أن للاتحاد الأوروبي إستراتيجية للأمن السيبراني. ومنذ اعتماد الاتحاد الأوروبي عليها، كثفت المفوضية الأوروبية جهودها لتحسين الحماية الأوروبية عبر الإنترنت. وقد تبني مجموعة من المقترحات التشريعية، لاسيما بشأن أمن الشبكات والمعلومات. توضح رؤية الاتحاد الأوروبي للأمن السيبراني من خلال تحديد خمس أولويات وهي:¹
- تعزيز المرونة السيبرانية؛
- السيطرة وتقليل الجرائم الإلكترونية؛
- تطوير سياسة الدفاع الإلكتروني والقدرات القانونية المتعلقة بسياسة الأمن والدفاع المشتركة Common Security and Defence Policy (CSDP)؛
- تطوير الموارد الصناعية والتكنولوجية للأمن السيبراني؛
- وضع سياسة دولية متماسكة للفضاء السيبراني للاتحاد الأوروبي وتعزيز القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي.

مع تزايد التهديدات الأمنية وبالمقابل تطوير معايير أمن المعلومات المنشورة في السنوات الأخيرة، بدأ الاتحاد الأوروبي، بدعم من وكالة الاتحاد الأوروبي للأمن السيبراني، في تضمين المعايير التي تتواءم

¹ Kamaljeet Sandhu, handbook of Research on Advancing Cybersecurity for Digital Transformation, (United States of America: IGI Global Publisher of Timely Knowledge, 2021).P336.

مع استراتيجياته وسياساته، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به والذي يتطلب مشاركة الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص التي تعمل جنباً إلى جنب من أجل تحقيق الأمن السيبراني.¹

المطلب الرابع: قوانين البيانات الأوروبية

يمنح المشرعون داخل الاتحاد الأوروبي لحماية الخصوصية وسرية البيانات الخاصة بالأفراد أهمية كبيرة، كونها جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الأوروبي والأمن الداخلي للدول الأعضاء. ومن أجل ذلك، تم اعتماد جملة من القوانين واللوائح التنظيمية في مجال البيانات الأوروبية. بما فيها قانون البيانات، قانون حوكمة البيانات، وقانون حماية البيانات.

أولاً: قانون البيانات:

مازال قانون البيانات الأوروبي European Data Act كمشروع قانون فقط ولم يدخل حيز التنفيذ بعد، حيث تم اقتراحه من طرق المفوضية الأوروبية في فبراير 2022. وتهدف المفوضية من خلاله إلى إتاحة المزيد من البيانات للاستخدام، ووضع قواعد بشأن من يمكنه استخدام البيانات والوصول إليها ولأي أغراض يتم استخدامها في جميع القطاعات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.² من المتوقع أن تخلق القواعد الجديدة 270 مليار يورو من إجمالي الناتج المحلي الإضافي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2028 من خلال معالجة المشكلات القانونية والاقتصادية والتقنية التي تؤدي إلى عدم استخدام البيانات بشكل كافٍ.

وتقترح المفوضية قواعد جديدة حول من يمكنه استخدام والوصول إلى البيانات التي تم إنشاؤها في الاتحاد الأوروبي عبر جميع القطاعات الاقتصادية. سيضمن قانون البيانات الإنصاف في البيئة الرقمية، ويحفز سوق بيانات ليكون أكثر تنافسي، ويفتح فرصاً للابتكار المستند إلى البيانات، ويجعل البيانات في متناول الجميع. سيؤدي ذلك إلى خدمات جديدة ومبتكرة وأسعار أكثر تنافسية لخدمات ما بعد البيع

¹ Martti Lehto & Pekka Neittaanmäki, cyber Security: critical Infrastructure Protection, (Switzerland: Springer, 2022). P73.

² European Commission, «European Data Strategy: Making the EU a role model for a society empowered by data», From website: <https://ec.europa.eu/info/strategy/priorities-2019-2024/europe-fit-digital-age/european-data-strategy#examples-of-industrial-and-commercial-data-use>, Browsed at: 20/03/2022.

وإصلاح الأشياء المتصلة. ستلعب هذه الخطوة الإستراتيجية للبيانات الخاصة بالهيئة دوراً رئيسياً في التحول الرقمي، بما يتماشى مع الأهداف الرقمية لعام 2030.¹

يتضمن اقتراح قانون البيانات ما يلي:²

- تدابير للسماح لمستخدمي الأجهزة المتصلة بالوصول إلى البيانات التي تم إنشاؤها من قبلهم، والتي غالباً ما يتم حصادها حصرياً من قبل الشركات المصنعة؛ ومشاركة هذه البيانات مع أطراف ثالثة لتقديم خدمات ما بعد البيع أو غيرها من الخدمات المبتكرة القائمة على البيانات. إنها تحافظ على حوافز للمصنعين لمواصلة الاستثمار في توليد بيانات عالية الجودة، من خلال تغطية التكاليف المتعلقة بالنقل واستبعاد استخدام البيانات المشتركة في المنافسة المباشرة مع منتجاتهم؛

- تدابير لإعادة التوازن إلى سلطة التفاوض للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال منع إساءة استخدام الاختلالات التعاقدية في عقود مشاركة البيانات. سيحميهم قانون البيانات من الشروط التعاقدية غير العادلة التي يفرضها طرف يتمتع بموقف تفاوضي أقوى بشكل ملحوظ. وستقوم اللجنة أيضاً بتطوير شروط تعاقدية نموذجية من أجل مساعدة هذه الشركات على صياغة عقود مشاركة عادلة للبيانات والتفاوض بشأنها؛

- الوسائل المتاحة لهيئات القطاع العام للوصول إلى واستخدام البيانات التي يحتفظ بها القطاع الخاص والتي تكون ضرورية لظروف استثنائية، لاسيما في حالة الطوارئ العامة، مثل الفيضانات وحرائق الغابات، أو لتنفيذ تفويض قانوني إذا لم تكن البيانات متاحة بطريقة أخرى. هناك حاجة إلى رؤى البيانات للاستجابة بسرعة وأمان، مع تقليل العبء على الشركات؛

- تسمح القواعد الجديدة للعملاء بالتبديل بفعالية بين مختلف مزودي خدمات معالجة البيانات السحابية ووضع ضمانات ضد النقل غير القانوني للبيانات.

تهدف إستراتيجية البيانات الأوروبية إلى جعل الاتحاد الأوروبي رائداً في مجتمع يعتمد على البيانات. سيسمح إنشاء سوق واحدة للبيانات بالتدفق بحرية داخل الاتحاد الأوروبي وعبر القطاعات لصالح الشركات والباحثين والإدارات العامة. بالإضافة إلى ذلك، يراجع قانون البيانات جوانب معينة من

¹ European Commission, « Data Act: Commission proposes measures for a fair and innovative data economy », https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_22_1113, 3.04.2022.

² Ibid

توجيه قاعدة البيانات، الذي تم إنشاؤه في التسعينيات لحماية الاستثمارات في العرض المنظم للبيانات. والجدير بالذكر أنه يوضح أن قواعد البيانات التي تحتوي على بيانات من أجهزة وكائنات إنترنت الأشياء (IoT) يجب ألا تخضع لحماية قانونية منفصلة. سيضمن هذا إمكانية الوصول إليها واستخدامها.¹

سيتمكن المستهلكون والشركات من الوصول إلى بيانات أجهزتهم واستخدامها في خدمات ما بعد البيع والقيمة المضافة، مثل الصيانة التنبؤية. من خلال الحصول على مزيد من المعلومات، سيكون المستهلكون والمستخدمون مثل المزارعين أو شركات الطيران أو شركات البناء في وضع يسمح لهم باتخاذ قرارات أفضل مثل شراء منتجات وخدمات عالية الجودة أو أكثر استدامة، والمساهمة في أهداف الصفاة الخضراء.

سيكون لدى الفواعل التجاري والصناعيين المزيد من البيانات المتاحة والاستفادة من سوق البيانات التنافسي. سيتمكن مقدمو خدمات ما بعد البيع من تقديم خدمات أكثر تخصيصًا، والتنافس على قدم المساواة مع الخدمات المماثلة التي تقدمها الشركات المصنعة، في حين يمكن دمج البيانات لتطوير خدمات رقمية جديدة تمامًا أيضًا.

لدعم الإستراتيجية الأوروبية للبيانات، نشرت المفوضية أيضًا نظرة عامة على مساحات البيانات الأوروبية المشتركة التي يتم تطويرها في مختلف القطاعات والمجالات.

ثانياً: قانون حوكمة البيانات:

جاء في المذكرة التفسيرية الصادرة عن المفوضية الأوروبية بتاريخ 2020.11.25، اقتراح توجيه البرلمان الأوروبي والمجلس بشأن حوكمة البيانات. حيث تعتبر الأولى من بين جملة الإجراءات التي تم الإعلان عنها في الإستراتيجية الأوروبية للبيانات لعام 2020. تهدف الأداة إلى تعزيز توافر البيانات للاستخدام من خلال زيادة الثقة في وسطاء البيانات ومن خلال تعزيز آليات مشاركة البيانات عبر الاتحاد الأوروبي. ويتناول هذا التوجيه الحالات التالية:²

¹ European Commission, «European Data Strategy : Making the EU a role model for a society empowered by data», From website: <https://ec.europa.eu/info/strategy/priorities-2019-2024/europe-fit-digital-age/european-data-strategy#examples-of-industrial-and-commercial-data-use>, Browsed at: 20/03/2022.

² European Commission, « Data Governance Act », Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council on European Data governance »2020/0340 (COD), (Brussels : Official Journal of the European Union, 25.11.2020). P1.

- إتاحة بيانات القطاع العام لإعادة استخدامها، في الحالات التي تكون فيها هذه البيانات خاضعة لحقوق الآخرين؛

- تبادل البيانات بين الشركات مقابل قيمة مالية؛

- السماح باستخدام البيانات الشخصية بمساعدة "وسيط مشاركة البيانات الشخصية"، المصمم لمساعدة الأفراد على ممارسة حقوقهم بموجب اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR).

- السماح باستخدام البيانات على أسس التعاون.

وحدد قانون حوكمة البيانات فئات البيانات في المادة رقم 3، فيما يلي:¹

أ/ ينطبق هذا الفصل على البيانات التي تحتفظ بها هيئات القطاع العام والتي تتمتع بالحماية على أساس:

- السرية التجارية؛

- السرية الإحصائية؛

- حماية حقوق الملكية الفكرية للغير؛

- حماية البيانات الشخصية.

ب/ لا ينطبق هذا الفصل على:

- البيانات التي تحتفظ بها المؤسسات العامة؛

- البيانات التي تحتفظ بها الهيئات العامة والشركات التابعة لها والهيئات الأخرى أو الشركات التابعة لها من أجل تحقيق خدمة البث العامة؛

- البيانات التي تحتفظ بها المؤسسات الثقافية والتعليمية؛

- البيانات المحمية لأسباب تتعلق بالأمن القومي أو الدفاع أو الأمن العام؛

- البيانات التي يكون توريدها نشاطاً يقع خارج نطاق المهمة العامة لهيئات القطاع العام المعنية على النحو المحدد في القانون أو القواعد الملزمة الأخرى في دولة عضو معنية، أو في حالة عدم وجود مثل

¹ European Commission, « Data Governance Act », Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council on European Data governance » Ibid, P24.

هذه القواعد ومعرفة وفقاً للممارسة الإدارية الشائعة في تلك الدولة العضو، بشرط أن يكون نطاق المهام العامة شفافاً وخاضعاً للمراجعة.

ج/ لا تفرض أحكام هذا الفصل أي التزام على هيئات القطاع العام للسماح بإعادة استخدام البيانات ولا تعفى هيئات القطاع العام من التزامات السرية الخاصة بها. لا يخل هذا الفصل بقانون الاتحاد والقانون الوطني أو الاتفاقيات الدولية التي يكون الاتحاد أو الدول الأعضاء أطرافاً فيها بشأن حماية فئات البيانات الواردة في الفقرة 1. ولا يخل هذا الفصل بالقانون الاتحادي والوطني بشأن الوصول إلى الوثائق وإلى التزامات هيئات القطاع العام بموجب القانون الاتحادي والقانون الوطني للسماح بإعادة استخدام البيانات.

ثالثاً: لائحة حماية البيانات العامة:

يعتبر التنظيم خطوة أساسية لتعزيز الحقوق الأساسية للأفراد في العصر الرقمي وتسهيل الأعمال التجارية من خلال توضيح القواعد للشركات والهيئات العامة في السوق الرقمية الموحدة. كما أن قانوناً واحداً سيلغي التجزؤ الحالي في الأنظمة الوطنية المختلفة والأعباء الإدارية غير الضرورية.

تهدف حزمة إجراءات حماية البيانات المعتمدة في ماي 2016 إلى جعل أوروبا مناسبة للعصر الرقمي. يقول أكثر من 90% من الأوروبيين إنهم يريدون نفس حقوق حماية البيانات عبر الاتحاد الأوروبي وبغض النظر عن مكان معالجة بياناتهم.¹

لائحة حماية البيانات العامة General Data Protection Regulation، وهي مجموعة من القواعد والقوانين التي تم وضعها من قبل الإتحاد الأوروبي لحماية حقوق جميع مواطني الاتحاد. وتمت الموافقة عليها في 14 أبريل 2016 من قبل المفوضية الأوروبية. وطبقت اللائحة في ماي 2018. وتمنح اللائحة حق المستخدم بإزالة بياناته، بشكل جزئي أو كامل، من شبكة الإنترنت. ووفق اللائحة الأساسية فإنه يجب موافقة المستخدمين أيضاً على التعامل مع بياناتهم. أما فيما يخص ضوابط لائحة حماية البيانات العامة فإنها حقوق المواطن في حماية بياناته. من خلال بعض الضوابط من أهمها:²

¹ European Commission, « Data Protection in the EU » From website: https://ec.europa.eu/info/law/law-topic/data-protection/data-protection-eu_en, Browse at : 20.3.2022.

² Paul Voigt & Alexl Von den Bussche, The EU General Data Protection Regulation (GDPR): A Practical Guide, (Switzerland: Springer International Publishing, 2017). P2.

- الحق في الموافقة: يحق للمستخدم الموافقة الصريحة والواضحة على السماح للشركة بالتصرف في بياناته الخاصة، عكس ما كان عليه الأمر في السابق، أين كانت الشركات تكتفي بسكوت المستخدم وعدم تحركه لتعديل الخصائص الخاصة ببياناته؛

- القابلية للنقل: أقر القانون الجديد حق المستخدمين في نقل بياناتهم وإعادة استخدامها في خدمات أخرى؛

- الحق في المحو: بحيث أصبح بإمكان مستخدمي الإنترنت داخل الاتحاد الأوروبي طلب مسح بياناتهم الشخصية؛

- الحق في النسيان: وقد عمدت اللائحة الأوروبية الأخيرة إلى تقنين مبدأ سبق لإحدى المحاكم الأوروبية أن أقرته سنة 2014، وأجبرت من خلاله شركة غوغل على منح المستخدمين الأوروبيين الحق في مسح أية معلومات أو روابط لا يرغبون أن ترتبط بأسمائهم في الفضاء الرقمي.

من خلال عرض حزمة قوانين البيانات التي تم اعتمادها، يكون الاتحاد الأوروبي قد أرسى قواعد قانونية تكفل بتنظيم المجال من خلال تحديد الضوابط التي تسمح باستخدام البيانات، والأطراف المخول لهم باستخدامها والآليات التي تمكن من الاستفادة من هذه البيانات. كما حددت هذه القوانين الضوابط القانونية للمتعاملين لفرض مزيد من الإجراءات الحمائية لحماية بيانات المستخدمين الأوروبيين الشخصية ومنح المزيد من المرونة التي تعطي للمستخدمين الأوروبيين أريحية في التعامل مع بياناتهم الشخصية فيما يخص حذف هذه البيانات أو تحويلها أو الموافقة على استخدامها. كما حددت هذه القوانين الآليات التي من شأنها تحويل هذه البيانات إلى منتجات رقمية يمكن استغلالها في سوق البيانات الأوروبية التي يمكن أن تضيف 270 مليار يورو للنتائج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء بحلول سنة 2028 كما سبق وتم الإشارة إلى هذا. وبالتالي يكون الاتحاد الأوروبي قد حل العقبات القانونية والاقتصادية والتقنية التي يسمح له من بلوغ هذه الأهداف.

أما ما يمكن استخلاصه من هذا البحث، يكمن في مستوى الجهود المبذولة من طرف هيئات الاتحاد الأوروبي لإرساء الضوابط القانونية تتواءم مع تطلعات الاتحاد الأوروبي المستقبلية ليكون رائداً في مجال الرقمنة من خلال خطته السابقة والحالية للتحول الرقمي لأوروبا أو من خلال رؤيته المستقبلية

التي ترسم في برنامج البوصلة الرقمية 2030. من خلال هذه القوانين يمكن للاتحاد الأوروبي الانخراط في مجال الرقمنة ومواكبة تطوراتها بشكل يضمن لكافة الفواعل الأوروبيين الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات آمنة وسليمة وخالية من التهديدات السيبرانية بناءً على إرساء مبدأ المسؤولية ضمان أمن وسلامة الخدمات، المنتجات والاستخدامات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بالإضافة إلى ذلك، تطوير الآليات والمعدات التقنية التي من شأنها يمكن تعقب الثغرات والهجمات السيبرانية والتمكن من التصدي لها في وقت وجيز، وضمان المتابعة القانونية كل من تورط بسلوك إجرامي استخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لجرمه من خلال إقرار مبدأ المسؤولية، ومتابعته في كل دول الاتحاد الأوروبي أو خارجه.

كما أرسى الاتحاد الأوروبي، بهذه القوانين ضوابط قانونية عامة ليلغي من خلالها التجزء القانوني الذي تتبناه كل دولة عضو لوحدها، وبالتالي تكون كل الدول الأعضاء ملزمة بتكييف قوانينها الداخلية الخاصة بتنظيم استخدام والتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع ما يتوافق مع القوانين العامة التي شرعها الاتحاد الأوروبي في هذا المجال. ومن هنا، يصبح كل الدول الأعضاء لها نفس القوانين الناظمة والضابطة للرقمنة.

ولتحقيق كل هذه المساعي، أنشأ الاتحاد الأوروبي مراكز وهيئات مختصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يكون لها العديد من الصلاحيات المستمدة من هذه القوانين، تتمثل في متابعة تقدم الدول الأعضاء في تكييف قوانينها الداخلية مع قوانين الاتحاد الأوروبي، ومتابعة التقدم المحرز في تطبيق قوانين الاتحاد الأوروبي في حدود الاختصاص، بالإضافة إلى المهام الاستشارية لهذه المراكز تدعم باستشاراتها وتقاريرها المفوضية الأوروبية والهيئات الأخرى للاتحاد الأوروبي.

المبحث الرابع: الهيئات والمراكز الأوروبية للضبط الإلكتروني

لإرساء قاعدة رقمية حقيقية لها القدرة على مواكبة التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما ينجر عن هذا التطور من مخاطر، وفي ظل الجهود المبذولة من طرف الاتحاد الأوروبي لرقمنة أوروبا من خلال برامجه وخطته الرقمية وتفعيل لمنظومته التشريعية المتعلقة بتنظيم مجال الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. انبثقت عنها جملة من القوانين التنظيمية التي سبق وأن تم التطرق إليها، من خلال هذه القوانين أنشأ الاتحاد الأوروبي العديد من الهيئات والمراكز مختلفة التخصصات، لها صلاحيات مختلفة، وكل هيئة أو وكالة مجال اختصاص تعمل في إطاره. من بين هذه الهيئات، تم التطرق إلى أبرزها في هذا المبحث وتتمثل في وكالة الاتحاد الأوروبي للأمن السيبراني (ENISA)، المديرية العامة للمعلوماتية (DIGIT)، هيئة المنظمين الأوروبيين للاتصالات الرقمية (BEREC)، ومجلس الابتكار الأوروبي (EIC).

المطلب الأول: وكالة الاتحاد الأوروبي للأمن السيبراني:

أنشأ الاتحاد الأوروبي الوكالة الأوروبية للأمن المعلوماتي والشبكي The European Union Agency for Cybersecurity سنة 2004، مقرها في اليونان، وتهدف هذه الوكالة لتطوير الشبكة والأمن المعلوماتي في الاتحاد الأوروبي، تحت إشراف مندوبين من الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد.¹ وهي وكالة تابعة للاتحاد تعمل على تحقيق مستوى عال من الأمن السيبراني في جميع أنحاء أوروبا. وعززها قانون الاتحاد الأوروبي للأمن السيبراني. وتعمل على المساهمة في السياسة الإلكترونية للاتحاد الأوروبي، وتعزز مصداقية منتجات وخدمات وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع خطط اعتماد الأمن السيبراني، كما تتعاون مع البلدان الأعضاء وهيئات الاتحاد الأوروبي، وتساعد على الاستعداد للتحديات السيبرانية المستقبلية من خلال تبادل المعرفة وبناء القدرات وزيادة الوعي. كما أنها

¹ بن محمد العجمي، مرجع سابق، ص 36.

تعمل مع أصحاب المصالح لتعزيز الثقة في الاقتصاد المتصل، وتعزيز البنية التحتية للاتحاد، وفي الأخير تعمل على الحفاظ على المجتمع الأوروبي ومواطنيه في مجال الأمن الرقمي.¹

تعمل وكالة الاتحاد الأوروبي للأمن السيبراني (ENISA) European Union Agency For Cybersecurity بموجب لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 2013/526،² التي حلت محل اللائحة الأصلية في 2013. تعمل ENISA مع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتقديم مجموعة من الخدمات. ينصب تركيز عملياتهم على ثلاثة عناصر:³

- تقديم توصيات للدول الأعضاء بشأن مسار الإجراءات المتعلقة بالخروقات الأمنية؛
- دعم صنع السياسات وتنفيذها لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛
- دعم مباشر من ENISA مع اتباع نهج عملي للعمل مع الفرق التشغيلية في الاتحاد الأوروبي.

وتدار وكالة الاتحاد الأوروبي للأمن السيبراني من قبل المدير التنفيذي ويدعمه فريق مكون من خبراء يمثلون أصحاب المصلحة مثل صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومجموعات المستهلكين والخبراء الأكاديميين. ويشرف على الوكالة المجلس التنفيذي ومجلس الإدارة، اللذين يتألفان من ممثلين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومفوضية الاتحاد الأوروبي وأصحاب المصلحة الآخري.⁴

تعمل الوكالة بالشراكة المنظمات والشركات لبناء الثقة في الاقتصاد الرقمي، وزيادة مرونة البنية التحتية للاتحاد الأوروبي، وحماية الأمن الرقمي لمواطني الاتحاد الأوروبي. كما تضمن تبادل المعرفة، وتطوير الهياكل وتدريب الموظفين، والقيام بحملات تحسيسية لزيادة الوعي بالمخاطر التي تنجر عن الانترنت.

¹ European Union Agency for Cybersecurity, « About ENISA – The European Union Agency for Cybersecurity: Towards a Trusted and cyber secure Europ», From website: <https://www.enisa.europa.eu/about-enisa>, Browse at : 16/02/2021.

² European Union, The European Prliament and of the Council «(EC) No 460/2004, concerning the the European Union Agency for Network and Information security (ENISA) and repealing Regulation», Official Journal of the European Union Regulation (EU) No526/2013, of 21 May 2013). P47.

³European Union, The European Prliament and of the Council, Ibid. PP48-49.

⁴ Claudine Guerrier, Les enjeux de la securité au XXIe siècle: Le fantome de la liberté, (Great Britain:ISTE Editions, 2021).P169.

1. مهام الوكالة الأوروبية للأمن السيبراني:

من أجل ضمان تحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادتين 1 و2 من لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 2013/526 وتحقيقها، تؤدي الوكالة المهام التالية:¹

أ/ جمع المعلومات المناسبة لتحليل المخاطر الحالية والناشئة، ولاسيما على المستوى الأوروبي، تلك التي يمكن أن يكون لها تأثير على مرونة وتوافر شبكات الاتصالات الإلكترونية وعلى صحة وسلامة وسرية المعلومات التي يتم الوصول إليها ومن خلالهما، وتقديم نتائج التحليل إلى الدول الأعضاء والمفوضية؛

ب/ تزويد البرلمان الأوروبي أو المفوضية الأوروبية أو الهيئات الأوروبية أو الهيئات الوطنية المختصة المعنية من قبل الدول الأعضاء بالمشورة، وعند الطلب، بالمساعدة في إطار أهدافها؛

ج/ تعزيز التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة العاملة في مجال أمن الشبكات والمعلومات، من بين أمور أخرى، من خلال تنظيم، على أساس منتظم، التشاور مع الصناعة والجامعات، وكذلك القطاعات الأخرى المعنية وإنشاء شبكات اتصالات لهيئات المجتمع وهيئات القطاع العام المعنية من قبل الدول الأعضاء والقطاع الخاص وهيئات المستهلكين؛

د/ تسهيل التعاون بين المفوضية والدول الأعضاء في تطوير منهجيات مشتركة لمنع ومعالجة قضايا أمن الشبكات والمعلومات؛

هـ/ المساهمة في زيادة الوعي وإتاحة معلومات موضوعية وشاملة في الوقت المناسب بشأن قضايا أمن الشبكات والمعلومات لجميع المستخدمين، من خلال جملة أمور من بينها تعزيز تبادل أفضل الممارسات الحالية، بما في ذلك طرق تنبيه المستخدمين، والسعي إلى التآزر بين الجمهور ومبادرات القطاع الخاص؛

¹ European Union, « European Union Agency for Cybersecurity (ENISA) », From websit : https://european-union.europa.eu/institutions-law-budget/institutions-and-bodies/institutions-and-bodies-profiles/enisa_en, Browse at :18-07-2021.

و/ مساعدة المفوضية والدول الأعضاء في حوارها المتعلق بتطوير الصناعة لمعالجة المشاكل المرتبطة بالأمن في منتجات الأجهزة والبرمجيات؛

ز/ تتبع تطوير المعايير للمنتجات والخدمات المتعلقة بأمن الشبكات والمعلومات؛

ح/ إهداء المشورة إلى اللجنة بشأن البحث في مجال أمن الشبكات والمعلومات وكذلك بشأن الاستخدام الفعال لتكنولوجيات الوقاية من المخاطر؛

ط/ تعزيز أنشطة تقييم المخاطر وحلول إدارة المخاطر القابلة للتشغيل المتبادل والدراسات حول حلول إدارة الوقاية داخل مؤسسات القطاعين العام والخاص؛

ي/ المساهمة في جهود الجماعة للتعاون مع بلدان ثالثة، وعند الاقتضاء، مع المنظمات الدولية لتعزيز نهج عالمي مشترك لقضايا أمن الشبكات والمعلومات، وبالتالي المساهمة في تطوير ثقافة أمن الشبكات والمعلومات؛

ك/ التعبير بشكل مستقل عن استنتاجاته وتوجهاته وإهداء المشورة بشأن الأمور التي تدخل في نطاقها وأهدافها.

تعمل وكالة الاتحاد الأوروبي للأمن السيبراني على تكافؤ الفرص وشجع بقوة الطلبات المقدمة من جميع المرشحين الذين يستوفون معايير الأهلية والاختيار دون أي تمييز على الإطلاق على أساس الجنسية أو العمر أو العرق أو الجنس أو المعتقد السياسي أو الفلسفي أو الديني أو التوجه الجنسي وبغض النظر عن الإعاقات أو حالة الزواج أو حالة عائلية أخرى. وكالة الاتحاد الأوروبي للأمن السيبراني تقدم مجموعة من الفرص الوظيفية ليس فقط لخبراء أمن المعلومات، وحتى للموظفين في المجالات الإدارية والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فرص العمل في ENISA مفتوحة لمواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27¹. فهي تفتح المجال لمختلف شرائح المجتمعات الأوروبية للترشح في كافة المناصب بالوكالة بشرط أن يستوفي المرشح معايير الكفاءة والأهلية دون أي تمييز آخر.

¹ European Union, « European Union Agency for Cybersecurity (ENISA) », From website : https://european-union.europa.eu/institutions-law-budget/institutions-and-bodies/institutions-and-bodies-profiles/enisa_en, Browse at : 18-07-2021.

2. أهداف الوكالة الأوروبية للأمن السيبراني:

تسعى الوكالة الأوروبية للأمن السيبراني إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تم تحديدها في نص المادة 3 من لائحة المفوضية الأوروبية رقم 2004/460 الخاصة بإنشاء الشبكة الأوروبية ووكالة أمن المعلومات. تتمثل في ما يلي:¹

- يجب على الوكالة تعزيز قدرة المجتمع والدول الأعضاء، ونتيجة لذلك، مجتمع الأعمال لمنع ومعالجة والاستجابة لمشاكل الشبكة وأمن المعلومات؛

- تقدم الوكالة المساعدة وتقدم المشورة للمفوضية والدول الأعضاء بشأن القضايا المتعلقة بأمن الشبكات والمعلومات التي تقع ضمن اختصاصاتها على النحو المبين في هذا النظام؛

- بناءً على الجهود الوطنية والمجتمعية، يجب على الوكالة تطوير مستوى عالٍ من الخبرة. تستخدم الوكالة هذه الخبرة لتحفيز التعاون الواسع بين الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص؛

- تساعد الوكالة المفوضية، عند الطلب، في الأعمال التحضيرية الفنية لتحديث وتطوير تشريعات المجتمع في مجال أمن الشبكات والمعلومات.

ومع التطورات التكنولوجية والتهديدات السيبرانية المرافقة لها، عمل الاتحاد الأوروبي على تطوير هذه الوكالة لتكون أكثر قدرة على مواكبة هذه المتغيرات وأكثر كفاءة في التعامل معها من خلال إعادة النظر في مهام الوكالة والصفة الزمنية لها. وبعد إصدار لائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 881/2019 المؤرخة في 17 أبريل 2019، المتعلقة بالوكالة الاتحاد الأوروبي للأمن السيبراني وشهادة الأمن السيبراني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلغاء قانون (الاتحاد الأوروبي) رقم 2013/526 للأمن السيبراني، وضعت حدًا للطابع المؤقت للوكالة. لم يقتصر الأمر على تصور أن مدة الوكالة غير محدودة، بل منحت أيضًا حقوقًا وواجبات جديدة للوكالة.² وتحدد لائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم

¹ European Union, « Establishing the European Network and Information Security Agency », Regulation (EC) No 460/2004 of the European Parliament and of the Council, Official Journal of the European Union, 10.3.2004).P4.

² Katarzyna Chatubinska-Jentkiewicz & Others, Cybersecurity in Poland: legal Aspects, (Switzerland: Springer, 2022). P91.

881/2019 للأمن السيبراني، في المادة 4 منها ذكرت الأهداف الجديدة لووكالة الأوروبية للأمن السيبراني ENISA يمكن ضبطها في النقاط الموالية:¹

- يجب أن تكون ENISA مركزاً للخبرة في مجال الأمن السيبراني بحكم استقلاليتها، والجودة العلمية والتقنية للمشورة والمساعدة والمعلومات التي تقدمها، وشفافية إجراءات التشغيل، وأساليب التشغيل، واجتهادها في التنفيذ خارج مهامها؛

- يجب أن تساعد ENISA مؤسسات الاتحاد الأوروبي والهيئات والمكاتب والوكالات التابعة له، وكذلك الدول الأعضاء، في تطوير وتنفيذ سياسات الاتحاد المتعلقة بالأمن السيبراني، بما في ذلك السياسات القطاعية المتعلقة بالأمن السيبراني؛

- يجب أن تدعم ENISA بناء القدرات عبر الاتحاد من خلال والاستعداد لمساعدة مؤسسات الاتحاد والهيئات والمكاتب والوكالات، وكذلك الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، لزيادة حماية شبكاتهم وأنظمة المعلومات، لتطوير وتحسين السيبراني القدرة على الصمود والاستجابة، وتطوير المهارات والكفاءات في مجال الأمن السيبراني؛

- يجب أن تعزز ENISA التعاون فيما يخص تبادل المعلومات والتنسيق على مستوى الاتحاد، بين الدول الأعضاء ومؤسسات الاتحاد والهيئات والمكاتب والوكالات وأصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والعام المعنيين بالمسائل المتعلقة بالأمن السيبراني؛

- يجب أن تساهم ENISA في زيادة قدرات الأمن السيبراني على مستوى الاتحاد من أجل دعم إجراءات الدول الأعضاء لمنع التهديدات السيبرانية والاستجابة لها، ولاسيما في حالة الهجمات السيبرانية عبر الحدود؛

- يجب أن تعزز ENISA استخدام شهادة الأمن السيبراني الأوروبية، بهدف تجنب تجزئة السوق الداخلية. يجب أن تساهم ENISA في إنشاء وصيانة إطار عمل شهادة الأمن السيبراني الأوروبي وفقاً للمادة الثالثة من هذه اللائحة، بهدف زيادة شفافية الأمن السيبراني لمنتجات تكنولوجيا المعلومات

¹ European Union, « Regulation (EU) No2019/881 Parliament and of the Council on ENISA (the European Union Agency for Cybersecurity) and on Information and communications technology cybersecurity certification and Repealing Regulation (EU) No 526/2013 (Cybersecurity Act) », Official Journal of the European Union, of 17 April 2019). P20.

والاتصالات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي تعزيز الثقة الداخلية في الرقمية السوق وقدرته التنافسية؛

- يجب أن تعزز ENISA مستوى عالٍ من الوعي بالأمن السيبراني، بما في ذلك النظافة الإلكترونية ومحو الأمية الإلكترونية بين المواطنين والمنظمات والشركات.

بعد تثبيت ENISA وإعطائها صفة الديمومة، لم تعد تقتصر أدوار هذه الوكالة في جمع المعلومات وتقديمها للمفوضية، بل أصبحت هيئة خبرة دائمة لأمن السيبراني، لتساعد المفوضية الأوروبية والهيئات والوكالات والمكاتب التابعة للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالدراسات والخبرات التي توصلت إليها الوكالة من خلال أبحاثها. كما أصبحت الوكالة تصهر على تطبيق قوانين الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالأمن السيبراني خاصة فيما يتعلق بمنح شهادة الأمن السيبراني الأوروبية ومنع التجزء القانوني بين الدول الأعضاء، إضافة إلى ذلك، باتت الوكالة تتطلع إلى التطوير الصناعات المتعلقة الأمن السيبراني وذلك من خلال، التنسيق بين الاتحاد والدول الأعضاء والقطاعين الخاص والعام. كما أنها ارتقت بأدوارها لتعمل على تطوير القدرات والمهارات الأوروبية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أما فيما يخص مهمة جمع المعلومات فباتت من صلاحيات المديرية العامة للمعلوماتية، التي هي معرض الإحاطة في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: المديرية العامة للمعلوماتية:

المديرية العامة للمعلوماتية (DIGIT) The Directorate-General for Informatics هي إدارة تابعة للمفوضية الأوروبية، مسؤولة عن تقديم الخدمات الرقمية التي تدعم إدارات المفوضية الأخرى ومؤسسات الاتحاد الأوروبي في عملها اليومي وتساعد الإدارات العامة للدول الأعضاء بلالاتحاد الأوروبي على العمل معًا بشكل أفضل.¹ وهي الإدارة المسؤولة عن تقديم الخدمات الرقمية التي تدعم المفوضية الأوروبية ومؤسسات وهيئات ووكالات الاتحاد الأوروبي الأخرى، في أنشطتها الإدارية اليومية والمتعلقة بالسياسة الرقمية. كما أنها تقود التحول الرقمي للمفوضية الأوروبية بما يتماشى مع الإستراتيجية الرقمية للاتحاد الأوروبي، وتدعم الإدارات العامة للدول الأعضاء بلالاتحاد الأوروبي في التحول الرقمي الخاصة

¹ European Commission, « Directorate-General for Informatics (DIGIT) », From website : https://ec.europa.eu/info/departments/informatics_en#:~:text=The%20Directorate%2DGeneral%20for%20Informatics,member%20countries%20work%20better%20together, Browse at : 17-02-2022.

بهم، ويتبعون قواعد ومبادئ التشغيل البيئي المشتركة. وبالتعاون الوثيق مع هياكل حوكمة تكنولوجيا المعلومات المؤسسية التابعة للمفوضية الأوروبية، كما تصهر DIGIT باستمرار على تطبيق رؤية وإستراتيجية رقمية حديثة وديناميكية للشركات لدعم الأولويات العامة للمفوضية.¹

تتمثل مهمة المديرية العامة للمعلومات في تقديم الخدمات الرقمية لتمكين سياسات الاتحاد الأوروبي ودعم الإدارة الداخلية للمفوضية. مع وضع هذا الهدف في الاعتبار، تتحمل DIGIT كشريك موثوق به مسؤولية تزويد المفوضية بالمعلومات، بالإضافة إلى دعم المؤسسات والهيئات الأوروبية الأخرى بجودة عالية ومبتكرة من الخدمات:²

- حلول مكان العمل: ابتكار طرق جديدة للعمل والتعاون للموظفين؛

- حلول الأعمال: تقديم أنظمة معلومات تدعم العمليات التجارية المعقولة في إطار إستراتيجية حوكمة تقنية المعلومات الخاصة بالشركات؛

- حلول البنية التحتية: توفير بنية تحتية وخدمات موثوقة وفعالة من حيث التكلفة وأمنة؛

- حلول فعالة: موازنة استثمارات تكنولوجيا المعلومات مع أولويات العمل، وتسهيل العلاقات مع الشركاء الاستراتيجيين، وتحقيق التوازن بين المخاطر وقيمة الأعمال للمؤسسة؛

- دعم تحديث وتطوير الإدارات العامة من خلال تعزيز وتسهيل قابلية التشغيل البيئي حتى تتمكن الإدارات العامة الأوروبية من العمل معًا بسلاسة عبر الحدود من خلال تفعيل حلول التشغيل البيئي.

كما تلعب المديرية العامة للمعلوماتية DIGIT، دورًا مهمًا في تطوير الأجندة الرقمية للاتحاد الأوروبي وخطة عمل الحكومة الإلكترونية.³

من هنا يمكن القول، أن المديرية العامة للمعلوماتية، هي إدارة مخول لها صلاحية جمع

المعلومات، وتطوير آليات عمل المفوضية الأوروبية والعمل على رقمنتها لتسهيل وصول المعلومات والبيانات، وتفعيل برنامج حلول التشغيل البيئي بين الإدارات العامة والشركات والمواطنين، لضمان

¹ European Commission, Directorate General for Informatics (DIGIT) Administrative Procedures Publication of a Vacancy for the function of Director for DIGIT'S Garde AD 14) (Article 29(2) of the Staff Regulations) Com/2021/10410, Official Journal of the European Union, C 509, 17.12.2021). P1.

² Devex, « European Commission Directorate-General Informatics (DIGIT)», Op Cit.

³ Axel Metzger, Free and Open source Software (FOSS) and other Alternative License Models: A Comparative Analysis, (Switzerland: Springer International Publishing, 2016). P314.

السلاسة في تبادل المعلومات وتسهيل الخدمات. أما ما يتعلق بضبط وتنظيم الاتصالات الإلكترونية، فتبقى من صلاحيات هيئة المنظمين الأوروبيين للاتصالات الإلكترونية.

المطلب الثالث: هيئة المنظمين الأوروبيين للاتصالات الإلكترونية:

نشأت هيئة المنظمين الأوروبيين للاتصالات الإلكترونية Body of European Regulation for Electronic Communications (BEREC)، بموجب لائحة المفوضية الأوروبية رقم 1211/2009، المتعلقة بإنشاء هذه الهيئة، المؤرخة بتاريخ 18-12-2009.¹ تهدف هيئة المنظمين الأوروبيين للاتصالات الإلكترونية (BEREC) إلى تعزيز التنظيم المستقل والمتسق وعالي الجودة للأسواق الرقمية لصالح أوروبا ومواطنيها.² فهي تعتبر بمثابة سلطة الضبط الأوروبية للاتصالات الإلكترونية.

1- أدوار هيئة المنظمين الأوروبيين للاتصالات الإلكترونية:

- حددت المادة 2، من لائحة المفوضية الأوروبية رقم 1211/2009، المتعلقة بإنشاء هيئة المنظمين الأوروبيين للاتصالات الإلكترونية، صلاحيات هذه الهيئة في ما يلي:³
- أ/ تطوير ونشر أفضل الممارسات التنظيمية بين السلطات التنظيمية الوطنية، مثل المقاربات أو المراهج أو المبادئ التوجيهية المشتركة بشأن تنفيذ الإطار التنظيمي للاتحاد الأوروبي؛
- ب/ تقديم المساعدة عند الطلب، إلى السلطات التنظيمية الوطنية بشأن المسائل التنظيمية؛
- ج/ إبداء الآراء حول مشاريع القرارات والتوصيات والمبادئ التوجيهية للمفوضية، المشار إليها في هذه اللائحة، والتوجيهات الإطارية والتوجيهات المحددة؛
- د) إصدار التقارير وتقديم المشورة، بناءً على طلب من المفوضية أو بمبادرة منها، وتقديم الآراء إلى البرلمان الأوروبي والمجلس، بناءً على طلب أو بمبادرة خاصة منه، بشأن أي مسألة تتعلق بالاتصالات الإلكترونية داخل اختصاصها؛

¹ European Commission, Regulation (EC) No 1211/2009 «establishing the Body of European Regulators Electronic Communications (BEREC) and the Office», of the European Parliament and of the Council, of 25 November 2009, Official Journal of the European Union, L377, 18-12-2009). (Art :1). P3.

² Body of European Regulators Electronic Communications, « What is BEREC», From website: https://berec.europa.eu/eng/about_berec/what_is_berec/, Browse at : 17-02-2022.

³ European Commission, Ibid. P3.

(هـ) مساعدة البرلمان الأوروبي والمجلس والمفوضية والسلطات التنظيمية الوطنية عند الطلب، في التبادل العلاقات والمناقشات مع أطراف ثالثة؛ ومساعدة المفوضية والسلطات التنظيمية الوطنية في نشر أفضل الممارسات التنظيمية لأطراف ثالثة.

للقيام بهذه الأدوار، ستولي BEREC اهتمامًا خاصًا للأولويات الإستراتيجية رفيعة المستوى الثلاث المدرجة أدناه:¹

- تعزيز الاتصال الكامل: تعطي BEREC الأولوية للعمل الذي يحسن الظروف للتوسع والاستفادة من شبكات آمنة وتنافسية وموثوقة عالية السعة (ثابتة ولاسلكية) في جميع أنحاء أوروبا وتضمن الانتقال السلس من البنى التحتية القديمة؛

- دعم الأسواق الرقمية المستدامة والمفتوحة: تعطي BEREC الأولوية للعمل المتعلق بعمل الأسواق الرقمية، وبالتحديد التركيز على استكشاف الظروف ومعالجة القضايا المتعلقة بمقدمي الخدمات الرقمية والمستخدمين النهائيين في السوق الرقمية؛

- تمكين المستخدمين النهائيين: تواصل BEREC عملها لتعزيز الاختيار والتمكين للمستخدمين النهائيين من خلال إعطاء الأولوية للعمل لبناء الثقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والخدمات الرقمية ولتمكين وتحقيق اختيارات مستنيرة بشكل أفضل من قبل المستهلكين.

تعيد BEREC النظر في أولوياتها الإستراتيجية على مدار فترات زمنية محددة لضمان ملاءمة ومواءمة إستراتيجيتها مع التطورات المستقبلية. ومثال ذلك، إستراتيجية BEREC 2021-2025 الموضحة أدناه.

2- إستراتيجية هيئة المنظمين الأوروبيين للاتصالات الإلكترونية 2021-2025:

تغطي إستراتيجية BEREC الأخيرة 2021-2025 فترة خمسة سنوات بدلاً من ثلاثة. تتيح هذه الفترة تطابق أفضل مع الدورة التشريعية للمفوضية الأوروبية، ومع الأهداف والأولويات الجديدة التي حددتها رئيس المفوضية الأوروبية فون دير لاين *Von der Leyen* للفترة الممتدة من 2019-2024.

¹ Body of European Regulators Electronic Communications, Op Cit.

ستخطط BEREC لعملها متعدد السنوات حول الأهداف العامة الأربعة لقانون الاتصالات الإلكترونية الأوروبية (EECC):¹

- تعزيز الاتصال والوصول إلى الشبكات عالية السعة والاستفادة منها؛
- تشجيع المنافسة والاستثمار الفعال؛
- المساهمة في تطوير السوق الداخلية؛
- خدمة مصالح مواطني الاتحاد.

يتضح هنا، ومن خلال ما تم استعراضه في قانون الاتصالات الإلكترونية، أن هيئة المنظمين الأوروبيين للاتصالات الإلكترونية، هي بمثابة سلطة الضبط عبر وطنية تسهر على تطبيق قانون الاتحاد الأوروبي للاتصالات الإلكترونية، وتوحيد القوانين الداخلية للدول الأعضاء مع القانون الأوروبي، كما تعمل بالتنسيق مع السلطات الوطنية على تطوير قطاع الاتصالات الإلكترونية وتوسيع نطاقها وتوحيد تسعيرتها لضمان العدالة بين كل الشعوب الأوروبية في استخداماتهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المطلب الرابع: مجلس الابتكار الأوروبي

مجلس الابتكار الأوروبي (EIC) The European Innovation Council، هو برنامج الابتكار الرائد في أوروبا لتحديد وتطوير وتوسيع نطاق التقنيات المتقدمة والابتكارات المتغيرة في مجال الرقمنة. كل عام، يجذب EIC الآلاف من الشركات الناشئة وفرق البحث من جميع أنحاء أوروبا للتنافس على التمويل والاستثمارات وخدمات تسريع الأعمال الانتقائية. يعتمد على خبرة المئات من رواد الأعمال والمستثمرين والخبراء العلميين لاختيار المشاريع الواعدة. كما يبزم عقود شراكة مع المستثمرين والشركات وأصحاب رؤوس الأموال والمدربين والموجهين وغيرهم من فواعل النظام البيئي لتسريع وتطوير الابتكارات في السوق الأوروبية.²

¹ Body of European Regulators Electronic Communications, « BEREC mission & tasks », From website : https://berec.europa.eu/files/document_register_store/2019/3/berec-tasks-Brochure-A4-Online.pdf, Browse at : 7-3-2022.

² European Innovation Council, « DEEP TECH EUROPE» The European Innovation Council Impact Report 2021. Brussels : European Innovation Council and SEM's Executive Agency, November 2021). P4.

بوادر التفكير في إنشاء مجلس الابتكار الأوروبي بدأت منذ عام 2014، عندما بدأت المفوضية الأوروبية لأول مرة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة الفردية ذات الإمكانيات العالية للنمو. بعد ذلك، تم إطلاق تجربة مجلس الابتكار الأوروبي في عام 2018¹، بميزانية قدرها 3.5 مليار يورو من 2018-2020. وقد أدرجت مجموعة حالية من المشاريع للشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة (EIC Accelerator) والتقنيات المستقبلية والناشئة (EIC Pathfinder). تم إنشاء مجلس إدارة مستقل من كبار المبتكرين والأكاديميين والمديرين التنفيذيين وأصحاب رؤوس الأموال لتقديم المشورة خلال المرحلة التجريبية لمجلس الابتكار الأوروبي بشأن الإستراتيجية والتنفيذ.²

يعد مجلس الابتكار الأوروبي (EIC) فاعلاً رئيسياً جديداً في مجال الابتكار. وله مقاربة فريدة في تحديد وتطوير وتوسيع نطاق تقنيات التكنولوجيا العميقة في أوروبا والابتكار المغير لقواعد الرقمنة. فهو يساهم بالفعل في تقديم نتائج ملموسة في تطوير مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال البرامج التمويلية التي يمنحها. تم إطلاقه كبرنامج تجريبي في 2018 وأصبح كبرنامج متكامل في مارس 2021³، تم إنشاء مجلس الابتكار الأوروبي في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي هورايزون أوروبا. Horizon Europe وهو جزء من مجلس الابتكار الأوروبي والوكالة التنفيذية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (EISMEA) لتصبح ميزانيته قدرها 10.1 مليار يورو لدعم الابتكارات طوال دورة الحياة من البحث المبكر، إلى إثبات المفهوم، ونقل التكنولوجيا، وتمويل وتوسيع نطاق الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة.⁴

تم تقديم مجلس الابتكار الأوروبي EIC من قبل المفوضية الأوروبية لدعم تسويق التقنيات عالية المخاطر وعالية التأثير في الاتحاد الأوروبي. هدف المجلس يكمن في مساعدة الباحثين والشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة على تقديم ابتكاراتهم إلى السوق من خلال توفير التمويل وفرص التواصل مع الشراكة وخدمات تسريع الأعمال. في شكله الأخير.⁵

¹ Valentin Naumescu, The New European Union and its Global Strategy: From Brexit to PESCO, (United Kingdom: Cambridge Scholars Publishing, 2020). P 348.

² European Innovation Council, « DEEP TECH EUROPE», Op Cit. P4.

³ Ibid. P3.

⁴ European Innovation Council, « About the European Innovation Council», From website : https://eic.ec.europa.eu/about-european-innovation-council_en, Browse at: 3-5-2022.

⁵ Mauro Galluccio, Science and Diplomacy: Negotiating Essential Alliance, (Switzerland: Springer Nature, 2021).P.59.

في مرحلته التجريبية. تم دمج البرامج الحالية في إطار برنامج Horizon 2020، ولاسيما برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج التكنولوجيا الناشئة ومستقبلية Future & Emerging Technology. حيث تم تجميع مخططات التمويل هذه في برنامج عمل واحد لتقديم الدعم المباشر للمبتكرين في جميع أنحاء أوروبا. حيث دعمت المرحلة التجريبية لمجلس الابتكار الأوروبي مع البرامج الحالية كما يلي:¹

- أكثر من 430 مشروعاً في مستقبل التقنيات الناشئة، يشارك فيها أكثر من 2700 مشاركاً. أنتجت هذه المشاريع أكثر من 3000 مقالاً علمياً وأكثر من 600 ابتكاراً وأكثر من 100 براءة اختراع؛

- أكثر من 5700 شركة ناشئة ومؤسسة صغيرة ومتوسطة، جمعت أكثر من 5 مليارات يورو في استثمارات المتابعة (3 يورو لكل يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي) وفي المتوسط، ضاعفت عدد الموظفين بأكثر من الضعف في فترة عامين.

1. برنامج عمل مجلس الابتكار الأوروبي 2022:

اعتمدت المفوضية الأوروبية برنامج عمل 2022 لمجلس الابتكار الأوروبي. يفتح فرص تمويل تزيد قيمتها عن 1.7 مليار يورو في عام 2022 للمبتكرين المبتدئين لتوسيع نطاق وخلق أسواق جديدة.² وتتمثل صيغ التمويل لبرنامج عمل مجلس الابتكار الأوروبي 2022 فيما يلي:³

- EIC Pathfinder: مخصص للبحث المتقدم عالي الخطورة حول التقنيات المتقدمة؛

- EIC Transition: مخصص لتحويل نتائج الأبحاث الواعدة إلى فرص ابتكار عالية التأثير؛

EIC Accelerator: مخصص للشركات الطموحة والمبتكرة لتطوير وتوسيع نطاق الابتكارات المتطورة ذات التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية العالية.

أما تفاصيل صيغ التمويل لبرنامج عمل مجلس الابتكار الأوروبي فكان على هذا النحو:⁴

¹ European Innovation Council, «EIC pilot phase (2018-2020)», From website: https://eic.ec.europa.eu/about-european-innovation-council_en#eic-pilot-phase-2018-2020, Browse at: 6.1.2022.

² European Innovation Council, « EIC Work Programme 2022 », From website: https://eic.ec.europa.eu/eic-work-programme-2022_en, Browse at: 29-03-2022.

³ European Innovation Council, « DEEP TECH EUROPE », Ibid. P4.

⁴ European Commission « European Innovation Council (EIC): Work Programme 2022 » European Commission Decision C(2022) 701, of 7 February 2022). P23.

1. EIC Pathfinder: يقترح هذا الصنف، الابتكار في التقنيات للمسية المستخدمة في التفاعلات الاجتماعية الافتراضية.¹ وتخصص هذه المنحة لفرق البحث متعددة التخصصات، بقيمة 350 مليون يورو، لإجراء بحث ذي رؤية مع إمكانية أن تؤدي إلى اختراقات تكنولوجية.

- يمكن لفرق البحث التقدم للحصول على منح تصل إلى 3 أو 4 ملايين يورو.

- يُمنح الجزء الأكبر من التمويل من خلال اتصالات مفتوحة بدون أولويات موضوعية محددة مسبقاً، بينما يتم تخصيص 167 مليون يورو لمواجهة ستة تحديات: -إدارة ثاني أكسيد الكربون والنيروجين وتثمينه، -تخزين الطاقة المتكامل للأنظمة، -علم أمراض القلب، -سلسلة الرعاية الصحية التقنيات -تخزين البيانات الرقمية القائمة على الحمض النووي -معالجة المعلومات الكمومية البديلة والتواصل والاستشعار.

2. EIC Transition: تمويل لتحويل نتائج البحث إلى فرص ابتكار بقيمة 131 مليون يورو.

- تركز الدعوات على النتائج الناتجة عن مشاريع EIC Pathfinder ومشاريع إثبات مفهوم مجلس البحوث الأوروبي، لتتضح التقنيات وبناء حالة عمل لتطبيقات محددة. يمكن للاتحاد التقدم بطلب للحصول على منح بقيمة 2.5 مليون يورو (أو أكثر إذا كان هناك ما يبرر ذلك). التقديم في أي وقت اعتباراً من 1 مارس.

تم تخصيص 60.5 مليون يورو لمواجهة ثلاثة تحديات انتقالية: الأجهزة الرقمية الخضراء للمستقبل، تكامل العمليات والأنظمة لتقنيات الطاقة النظيفة والعلاجات والتشخيصات القائمة على الحمض الريبسي النووي RNA-based therapies للأمراض الوراثية المعقدة أو النادرة.

3. EIC Accelerator: بقيمة 16,1 مليار يورو، للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة لتطوير وتوسيع نطاق الابتكارات عالية التأثير مع القدرة على إنشاء أسواق جديدة أو تعطيل الأسواق الحالية.

¹ Robert J. Sternberg & Aleksandra Kostic, Nonverbal Communication in Close Relationships: What words don't tell us, (Switzerland : Springer Nature, 2022). P332.

- يوفر تمويلًا ممزوجًا يجمع بين حقوق الملكية (أو شبه حقوق الملكية مثل القروض القابلة للتحويل) بين 0.5 مليون يورو و15 مليون يورو من خلال صندوق EIC، ومع منح تصل إلى 2.5 مليون يورو. تقدم في أي وقت.

- تم تخصيص ما يقرب من 537 مليون يورو للابتكارات المتطورة لتقنيات الاستقلالية الإستراتيجية المفتوحة وتقنيات "Fit for 55".

بعد استعراض مجلس الابتكار الأوروبي، يتبين أنه ينال اهتمامًا كبيرًا من طرف المفوضية الأوروبية والهيئات التابعة لها وحتى الدول الأعضاء. ويتضح ذلك جليًا، بعد تجاوزه للمرحلة التجريبية في الفترة الممتدة بين 2018-2020، الذي لم تتجاوز ميزانية برامجه التمويلية 3.5 مليار يورو، وبعد نجاح هذه المرحلة، تم إطلاقه كبرنامج متكامل في مارس 2021، ليصبح كفاعل أساسي في مجال الابتكار نظراً لما يقدمه من دعم وتحفيز للمشاريع الناشئة، لتضاعف ميزانيته في هذه المرحلة إلى أكثر من 10 مليار يورو.

ومن هنا يمكن اعتباره كهيئة تمويلية يدعم المشاريع في مختلف المجالات، خاصة منها، ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة من خلال رسم استراتيجيات محددة في فترة زمنية معينة يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الترشح بعرض مشاريعها للتنافس على المنح المقدمة من طرف المجلس.

وكخلاصة لهذا الفصل، يمكن القول أن دول الاتحاد الأوروبي كغيره من الدول الأخرى التي وضعت أسس البنية التحتية الرقمية، خاصة فيما يتعلق بتوسيع تغطية شبكة الانترنت لتشمل كل المناطق. إلا أن هناك تفاوت في التغطية بين الدول الأوروبية. حيث سجلت دول نسبة 100 % من تغطية سواء للانترنت الثابت أو الجيل الرابع، وبعض الدول الأوروبية مازالت متأخرة في هذا المجال.

كما نجح الاتحاد الأوروبي في إنشاء منصات رقمية يسعى من خلالها الربط بين مؤسساته ومختلف الهياكل والمؤسسات والإدارات العمومية في دوله الأعضاء قصد تقديم الوصول إلى تقديم خدمات رقمية عمومية تشمل كامل دول الاتحاد لتجنب المواطنين عناء التنقل بين الدول عند طلب هذا النوع من الخدمات.

* For more informations, See to: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_21_3541

إن رغبة الاتحاد الأوروبي في مواكبة عصر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانخراط بجدية في الرقمنة، قابله ذلك إعادة النظر في المنظومة القانونية للاتحاد. حيث عمل الاتحاد الأوروبي على تشريع العديد من القوانين تختص بتنظيم وتسيير استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووضعها في قوالب قانونية تجنب الاتحاد الأوروبي الفوضى في استخدامات هذه التكنولوجيا من جهة، ومن جهة أخرى، تلغي تجزئة القوانين الوطنية وتناقضها من خلال إعادة تكييف القوانين الداخلية للدول الأعضاء مع قوانين الاتحاد الأوروبي المختصة في مجالات الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لتفعيل هذه المنظومة القانونية، قام الاتحاد الأوروبي بإنشاء العديد من الهيئات والمراكز ذات الاختصاص التكنولوجي والرقمي، لتسهر على تنفيذ خطط البرامج الرقمية للاتحاد الأوروبي، وتعمل على تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين الدول الأعضاء وأجهزة ووكالات الاتحاد الأوروبي، وتراقب مدى تكييف القوانين الداخلية للدول مع القوانين الرقمية والتكنولوجية للاتحاد الأوروبي.

من هنا يمكن القول، أنه يستوجب على الاتحاد الأوروبي تكثيف جهوده لتغطية الفجوة الرقمية بين دوله الأعضاء حتى يتمكن من وضع الركائز الأساسية التي تمكنه من التوجه نحو الرقمنة في صنع سياساته العامة وتحويل تفاعلات الفواعل المختلفة من ممارسات وسلوكيات واقعية تتميز بالبطء والصعوبة في التكيف وضعف تنسيق الجهود وإهدار للوقت، وهشاشة المشاركة التقليدية ومن ثم ضعف الديمقراطية التشاركية، إلى ممارسات وسلوكيات افتراضية، تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الأداة التي تضمن السلاسة والمرونة لهذه التفاعلات.

وبالتالي تزيد من تقوية المشاركة الإلكترونية لمختلف الفواعل التي لا يقيدتها لا زمان ولا مكان، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز الديمقراطية الإلكترونية، التي تضمن للاتحاد الأوروبي تجاوز أزمة الشرعية والعجز الديمقراطي الذي يعاني منه من جهة وتعمل على ترشيد سياساته العامة من جهة أخرى. ولاستكشاف مدى تحقيق الاتحاد الأوروبي لهاتين الغايتين، يستوجب البحث في كيفية تجسيده للحكومة الإلكترونية في ترشيد سياساته العامة من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثالث

السياسات العامة الأوروبية: هندسة جديدة في ظل الحوكمة الإلكترونية

المبحث الأول: تفاعلات الحوكمة الإلكترونية والسياسة العامة للاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: السياسة العامة الرقمية الأوروبية وحوكمة البيانات.

المبحث الثالث: الحوكمة الإلكترونية وبعض السياسات العامة الأوروبية.

المبحث الرابع: تقييم واستشراف الحوكمة الإلكترونية في ترشيد السياسة العامة الأوروبية.

تتطلب مقارنة الحوكمة الإلكترونية في توظيفها لترشيد السياسات العامة، توفر بنية تحتية رقمية صلبة، تستخدم فيها التقنيات الإلكترونية الحديثة عالية التطور. تكون قادرة على الصمود أمام مختلف التحديات الرقمية، لضمان الاتصال المستمر بين مختلف الفواعل. كما تتطلب كذلك، توفر منظومة قانونية مخصصة لتضبط الممارسات والسلوكيات التي تتخذ من هذه التقنيات أداة لها ووضعها في إطارها القانوني. بالإضافة إلى وجوب توفر المراكز والهيئات التي تسهر على تطبيق هذه القوانين، كل مركز أو هيئة تشتغل في مجال اختصاصها.

ونظرا لتخلف الاتحاد الأوروبي في مواكبة تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدأ في تطبيق برامجه الرقمية منذ سنة 2014 مع مشروع الحكومة الإلكترونية إلى غاية برنامج أوروبا الرقمية 2021-2027، ليتدارك هذا التأخر وينخرط في عصر الرقمنة ويهيئ الأرضية المناسبة لتطبيق الحوكمة الإلكترونية، إلا نتائج تجربة التحول الرقمي للاتحاد الأوروبي ضعيفة ومازالت في بداياتها. وعلى الرغم من هذا، عمل الاتحاد الأوروبي على استغلال هذه النتائج لتوظيف مقارنة الحوكمة الإلكترونية التي، يسعى من خلالها على توسيع شبكة تفاعلاته مع مختلف الفواعل وتحويلها من التفاعلات الواقعية إلى تفاعلات افتراضية عن طريق مشاركة إلكترونية تتجاوز الحدود الزمنية والمكانية، وتفتح المجال للمواطنين في كل مناطق الاتحاد الأوروبي وكل الفواعل للانخراط في صنع السياسات العامة للاتحاد الأوروبي وتعزيز الديمقراطية التشاركية، وتقليص فجوة العجز الديمقراطي الذي يؤثر على فعالية ونجاعة سياساته العامة ويفقدها صفة الشرعية.

على هذا الأساس، تم التطرق في هذا الفصل، إلى تحليل شبكة تفاعلات الاتحاد الأوروبي مع مختلف الفواعل في إطار متعدد المستويات: الوطنية، دون الوطنية، الإقليمية، وخارج حدوده الإقليمية إطار الحوكمة الإلكترونية. بالإضافة إلى التطرق إلى تطبيقات الحوكمة الإلكترونية على بعض السياسات العامة القطاعية. وفي الأخير تقييم التجربة الأوروبية وآفاقها المستقبلية التي يطمح لها الاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: تفاعلات الحوكمة الإلكترونية والسياسة العامة للاتحاد الأوروبي.

أزمة الشرعية التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي، الناتجة عن ضعف المشاركة في صنع سياساته العامة سواءً من طرف دوله الأعضاء خاصة من أوروبا الشرقية الذين يعتبرون أن السياسات العامة للاتحاد تسيطر عليها الدول المركزية المنشئة له. أو من طرف المواطنين الأوروبيين، الذين يعتبرون أن هياكل الاتحاد الأوروبي لا تمثل إلا الحكومات، وتتغاضى عن الشعوب. لتجاوز هذه الأزمة عمل الاتحاد الأوروبي توسيع شبكاته التفاعلية لتشمل كل الفواعل وسخر كل قنوات الاتصال، خاصة التكنولوجيا منها التي تسهل عملية التواصل والتفاعل مع كل الشركاء بالإضافة إلى المواطنين. فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تقرب الاتحاد الأوروبي وهياكله إلى كل المناطق والشعوب الأوروبية، حيث تمكن المواطنين وأصحاب المصالح وغيرهم من التفاعل عن طريق المشاركة الإلكترونية في كل ما يتعلق بالسياسات التي تتعلق بمصالحهم والدفاع عنها ومناقشتها دون تحمل أعباء وتكاليف التنقل بين دول الاتحاد.

وكان الاتحاد الأوروبي من بين الأوائل الذي أخذوا بزماد مبادرة الحوكمة الإلكترونية، التي تعطي لتفاعلاته مع غيره من الفواعل صفة المرونة وسعة الاستيعاب، وسرعة الاستجابة. بحيث يكون الاتحاد الأوروبي وأجهزتها التابعة له ككيانات متصلة بشكل جيد وتستجيب لحاجة مواطنيها من خلال تطوير بنية تحتية متكاملة تكون أكثر تطورا تتميز بما يلي:¹

- اتصالات أفقية (بين الحكومات)
- الاتصالات العمودية (بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية)
- اتصال البنية التحتية (القضايا البيئية)
- الاتصال بين الحكومات والمواطنين
- الاتصالات بين أصحاب المصالح (الحكومة، القطاع الخاص، المؤسسات الأكاديمية، منظمات المجتمع المدني والمجتمع المدني)

ومن هنا يمكن استعراض جملة من التفاعلات بين الاتحاد الأوروبي وعدد من الفواعل على المستوى الداخلي داخل الاتحاد أو خارج حدوده الإقليمية.

¹ Kumar T. M. Vinod, E-Governance for Smart Cities, (New York : Springer, 2015) . P 10.

المطلب الأول: تعزيز التنسيق والتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي.

إن التفاعلات الرسمية بين حكومات الدول الأعضاء ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، تتوقف على مدى تقدم الدول في رقمنة خدماتها العامة ودرجة التحول للحكومة الإلكترونية. ف هناك العديد من الدول الأعضاء، عرفت تقدماً كبيراً في تطبيق الحكومة الإلكترونية. لكالنمسا وسويسرا والدنمارك وهولندا وإستونيا. نظراً لتركيزها على رقمنة إدارتها، إلا أن النمسا احتلت المراتب الأولى في تصنيفات الاتحاد الأوروبي، بالموازاة مع لاتفيا. ومالطا وإستونيا، حيث حققت هذه الدول نجاحاً كبيراً في إنشاء وتوسيع الخدمات الإلكترونية على موقع oesterreich.gv.at، وعلى التطبيق الرقمي Digitales Amt وعلى بوابة خدمات الأعمال (USP). بتقييم إجمالي يبلغ 96% من الخدمات.¹ إلا أن هناك العديد من الدول مازالت لم تحقق هذا المستوى من النجاح. وتجدر الإشارة هنا، إلى انعدام الإحصائيات الرسمية ووجود نقص في الدراسات التحليلية التي تهتم بالتفاعلات الإلكترونية البينية بين حكومات الدول الأعضاء وهيئات الاتحاد الأوروبي.

أولاً: التنسيق الرقمي لحكومات دول الاتحاد الأوروبي:

يمكن أن تأخذ التفاعلات الحكومية G2G عدة أشكال ومستويات في الاتحاد الأوروبي. فقد تكون هذه التفاعلات ذات مستوى محلي، وطني، أو إقليمي أي تفاعل حكومات الدول الأعضاء مع هيئات وأجهزة الاتحاد الأوروبي من خلال تبادل المعلومات بين مختلف المسؤولين أو بين المكاتب المختلفة على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني أو الأوروبي. ونظراً لعدم وجود شكل موحد من التفاعلات بين الحكومات وغياب الإحصائيات حولها وبسبب صعوبة فصل تفاعلات G2G عن تلك المخصصة للمواطنين والشركات، تم التركيز على برنامج لقابلية التشغيل البيني كأحد النماذج التفاعلية بين الحكومات والإدارات العامة للدول الأعضاء وبين هيئات ومؤسسات الاتحاد الأوروبي فيما يخص التبادل البيني للبيانات.

إذ تعتبر المفوضية الأوروبية أن عام 2020، يشكل نقطة محورية في مستقبل الأجندة الرقمية للاتحاد الأوروبي. ففي فيفري من نفس السنة، اعتمدت المفوضية الأوروبية اتصالات مع البرلمان

¹ Armenia Androniceanu & Irina Georgescu, « E-Government in European Countries, a Comparative Approach using the principal components analysis », (The NISPA : Journal of Public Administration and Policy, Vol : XIV, No : 2, Winter 2021/2022).P68.

الأوروبي والمجلس بشأن تشكيل المستقبل الرقمي لأوروبا تحت عنوان أوروبا مناسبة للعصر الرقمي. يحدد الاتصال إجراءً رئيسيًّا لتطوير إستراتيجية التشغيل البيئي وتقوية حكومات الاتحاد الأوروبي، بهدف تعزيز التنسيق واعتماد معايير مشتركة للخدمات العامة وتدفعات البيانات. حيث أصبحت الحاجة إلى العمل في مجال التشغيل البيئي أكثر ضرورة نتيجة لأزمة COVID-19.¹ وتهدف المفوضية الأوروبية من خلال إستراتيجية التشغيل البيئي لحكومات الاتحاد الأوروبي، إلى ضمان تدفقات والتنسيق والخدمات لهناء مساحة بيانات أوروبية تدعم مشاركة القيمة التي تم إنشاؤها بواسطة الخدمات والمنتجات الممكنة من البيانات مع المستهلكين والمجتمع.²

وتقوم المبادئ الأساسية التي تعتمد عليها المفوضية الأوروبية في توفير المعلومات والخدمات العامة بالوسائل الإلكترونية على النقاط التالية:³

- الشفافية في توفير المعلومات والخدمات العامة؛
- الوصول المتساوي وغير التمييزي إلى المعلومات والخدمات العامة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- كفاءة استخدام الأموال العامة؛
- السرية من خلال ضمان حماية سرية البيانات الشخصية؛
- ضمان توافر المعلومات والخدمات العامة.

بناءً على هذه المبادئ، تهدف المفوضية الأوروبية من خلال إستراتيجية البيانات الأوروبية إلى جعل الاتحاد الأوروبي رائدًا في مجتمع يعتمد على البيانات. حيث يسمح بإنشاء سوق واحدة للبيانات

¹ European Commission, Com(2020) 67 Final, « Shaping Europe's digital future », Communication from Commission to the European Parliament. The Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions, , Brussels, 19.2.2020).P1.

² Antonio Nicita & Antonio Manganelli, Regulating Digital Marketing : The European Approach,(Switzerland: Springer Nature, 2022). P147.

³ Armenia Androniceanu & Irina Georgescu, Op Cti. P68.

وتعزيز التدفق الحر للبيانات داخل الاتحاد الأوروبي وعبر القطاعات لصالح الشركات والباحثين والإدارات العامة. يقوم الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الإستراتيجية، بإنشاء سوق واحدة للبيانات بالاعتماد على:¹

- إمكانية تدفق البيانات داخل الاتحاد الأوروبي وعبر القطاعات، لصالح الجميع؛

- يتم احترام القواعد الأوروبية، ولاسيما الخصوصية وحماية البيانات، وكذلك قانون المنافسة؛

- قواعد الوصول إلى البيانات واستخدامها بطرق عادلة وعملية وواضحة؛

- سيصبح الاتحاد الأوروبي اقتصاد بيانات جذاباً وآمناً وديناميكياً؛

- وضع قواعد واضحة وعادلة للوصول إلى البيانات وإعادة استخدامها؛

- الاستثمار في أدوات الجيل التالي والبنى التحتية لتخزين البيانات ومعالجتها؛

- توحيد الجهود في سعة السحابة الأوروبية؛

- تجميع البيانات الأوروبية في القطاعات الرئيسية، مع مساحات بيانات مشتركة وقابلة للتشغيل المتبادل؛

- منح المستخدمين الحقوق والأدوات والمهارات لضمان استمرارية القدرة على السيطرة الكاملة لبياناتهم.

كما توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدوات لمعالجة البيانات بشكل أسرع وأكثر كفاءة داخل الإدارات العامة؛ يمكن أن تؤدي الخدمات العامة ذات الكفاءة إلى توفير هامش كبير في التكاليف، أو تطوير أنواع جديدة من الخدمات بنفس التكلفة. ففي عام 2012، قدرت المفوضية الأوروبية أن جميع الإدارات العامة في الاتحاد الأوروبي التي تستخدم إجراءات التفاعلات الإلكترونية يمكن أن توفر ما لا يقل عن 100 مليار يورو سنوياً وأن الحكومة الإلكترونية (التواصل عبر الإنترنت بين الحكومات) يمكن أن يخفض التكاليف بنسبة 15 إلى 20٪. مع وجود نظام ضريبي إلكتروني سلس. ومثال على ذلك، تُدرّ مصلحة الضرائب النمساوية أنها توفر 2 يورو لكل معاملة على تكلفة المعالجة التقليدية.²

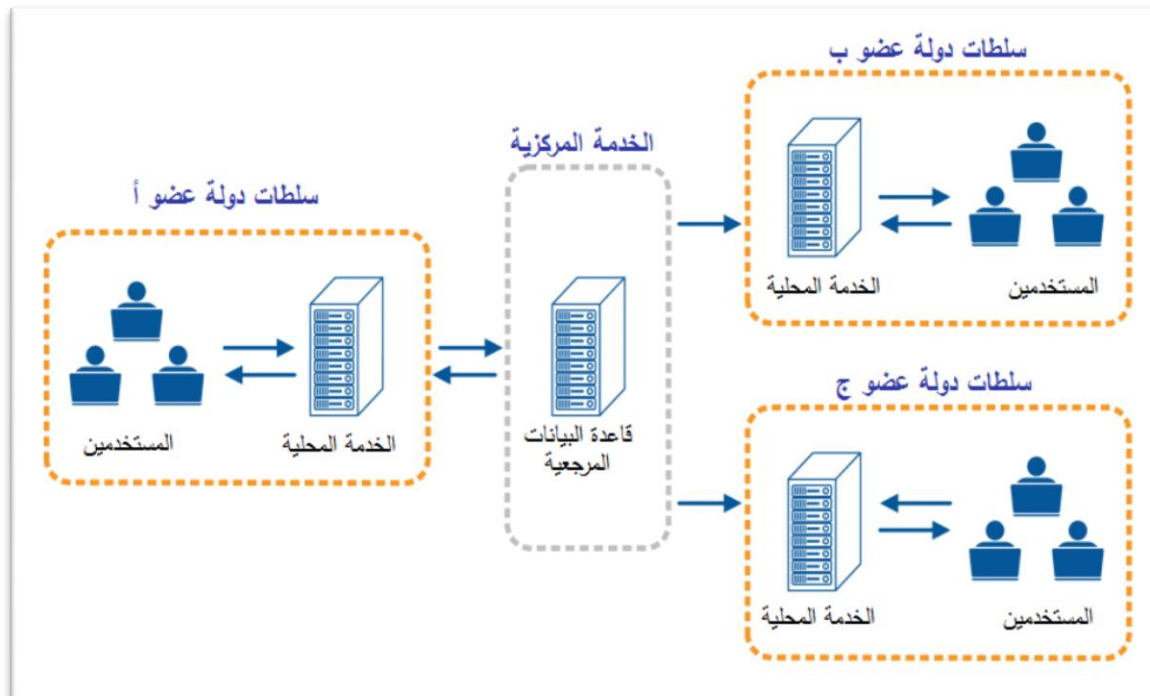
¹ European Commission, « European Data Strategy: Making the EU a role model for a society empowered by data » Op Cit.

² Ron Davies, eGovernment : « Using technology to improve public services and democratic participation », (European Union : European Parliamentary Research Service, 2015). P4.

وتجدر الإشارة هنا، وفقاً لقواعد تحيين البيانات لنظام تبادل البيانات الانتقائية بين سلطات الدول الأعضاء، فإنه يستوجب تطبيق الشرطين التاليين:¹

- يجب أن تتيح الخدمة المركزية البيانات الجديدة لجميع اتفاقات الخدمات الإدارية في موعد أقصاه في اليوم الذي تصبح فيه صالحة قانونياً؛
- كل سلطات الدول الأعضاء مسؤولة عن تحديث قواعد بياناتها الوطني الخاصة بها بمجرد تلقيها لأي تحديثات من الخدمة المركزية.

الشكل رقم(17): تفاعلات سلطات الدول الأعضاء في نظام تبادل البيانات الانتقائية



Source: Dimitris Geneiatakis & Others, « Blockchain Performance Analysis for Supporting Cross-Border E-Government Services », Transactions on Engineering Management Magazine, Institute of Electrical and Electronics Engineers, Vol :67, Issue: 4, November 2020). P1312.

يوضح هذا الشكل، تفاعل سلطات الدول الأعضاء في نظام تبادل البيانات، حيث يقدم

المستخدمون في الدول الأعضاء بيانات جديدة ويبعثونها إلى الخدمة المركزية المسؤولة عن توزيعها على جميع سلطات الدول الأعضاء لتحديث قواعد البيانات الخاصة بهم. ويتوضيح أكثر، كلما حدث تسجيل

¹ Dimitris Geneiatakis & Others, « Blockchain Performance Analysis for Supporting Cross-Border E-Government Services », Transactions on Engineering Management Magazine, Institute of Electrical and Electronics Engineers, Vol :67, Issue: 4, November 2020). P1312.

بيانات جديدة على المستوى المحلي، فإن الإدارة العامة للدولة تتحقق من صحتها وتقوم بتسجيلها في الخدمة المحلية، وبعد ذلك تقوم بإرسال السجلات المحدثة إلى الخدمة المركزية على مستوى الاتحاد الأوروبي، التي تقوم هذه الأخيرة بإجراء فحوصات المطابقة للتحكم فيما إذا كانت البيانات تتوافق مع القواعد الأساسية للاتحاد الأوروبي حتى يتم قبولها، وإذا تطابقت مع القواعد الأساسية يتم إبلاغ السلطة الوطنية للدولة العضو بقبول هذه السجلات، ويتم دمجها في الخدمة المركزية (أي قاعدة البيانات المرجعية). ومن ثمة يتم توزيعها على جميع حكومات الدول الأعضاء لتسجلها في قاعدة بياناتها المحلية وفقاً للشترطين السابقين.¹

ومن بين نتائج برنامج ISA²، تحققت مجموعة واسعة من أنشطة التشغيل البيئي الخاصة بالقطاعات والشاملة على مستوى الاتحاد الأوروبي. تم تبني المزيد من المبادرات الرئيسية للاتحاد الأوروبي منذ بدء البرنامج:²

- سنة 2016، دخلت اللائحة العامة لحماية البيانات والتوجيهات المتعلقة بإمكانية الوصول إلى الويب حيز التنفيذ؛
- سنة 2018، دخلت اللائحة التنفيذية للبوابة الرقمية الوحيدة حيز التنفيذ، وكذلك اللائحة الخاصة بالتدفق الحر للبيانات غير الشخصية؛
- سنة 2019، دخل قانون الأمن السيبراني للاتحاد الأوروبي والتشريعات الأخرى ذات الصلة حيز التنفيذ بالإضافة إلى توجيه البيانات المفتوحة؛
- سنة 2020، اقترحت المفوضية قانون الخدمات الرقمية، وقانون إدارة البيانات، واستجابة لأزمة COVID-19، مبادرات التشغيل البيئي حول الصحة الإلكترونية.

كما ساهمت إجراءات برنامج ISA² بنجاح في تنفيذ مجموعة واسعة من سياسات الاتحاد الأوروبي. هناك عدد متزايد من السياسات التي لها تأثير كبير على البنية التحتية الرقمية للقطاع العام في الاتحاد الأوروبي. يعد تنسيق المقترحات الخاصة بقطاع معين مع حوكمة التشغيل البيئي المحسّن لضمان التنفيذ السلس والخدمات العامة الرقمية الأوروبية القابلة للتشغيل البيئي. حتى في حالة عدم وجود حلول مركزية، طلبت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مزيداً من التنسيق وتبادل أفضل الممارسات

¹ Dimitris Geneiatakis & Others, Ibid. P1312.

² European Commission, «Results of the final evaluation of the ISA2 programme», (Report From the Commission to the European Parliament and Council, Com(2021) 965 final, Brussels, 17.12.2021) P5.

في التنفيذ الرقمي لسياسات الاتحاد الأوروبي. كما أظهرت حلول التشغيل البيئي المتعلقة بـ COVID-19 أن الاتحاد الأوروبي يُطلب منه بشكل متزايد توفير حلول قابلة للتشغيل البيئي يمكن للدول إعادة استخدامها أو الارتباط بها.¹

كما يتجاوز التأثير مستوى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. الإدارات العامة الإقليمية والمحلية في العديد من البلدان مسؤولة بشكل مشترك على الأقل عن توفير الخدمات العامة الرقمية. هذا يعني أنهم يستفيدون من سياسات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة بحلول تنفيذ قابلة للتشغيل البيئي افتراضياً.

ثانياً: التنسيق في مجال المهارات الرقمية:

تشير العديد من الدراسات إلى نقص المعرفة الرقمية بين شرائح كبيرة من مواطني الاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، التقرير صادر عن البرلمان الأوروبي في عام 2015، الذي أقر بأن أكثر من 20 في المائة من مواطني الاتحاد الأوروبي يفتقرون تماماً إلى المهارات الرقمية، والتي تُقاس من خلال إمكانية الوصول إلى الإنترنت. تشير هذه الدراسات أيضاً إلى أن هذه المهارات كانت موزعة بشكل غير متساوٍ، حيث يفتقر أكثر من 30 في المائة إلى المهارات الرقمية في بلدان مختلفة في جنوب شرق أوروبا، بينما كانت هذه المجموعة صغيرة جداً في شمال أوروبا. تم أيضاً إعداد العديد من الاستراتيجيات لزيادة المعرفة والمهارات الرقمية لمواطني الاتحاد الأوروبي.² بما فيها أجنحة المهارات الأوروبية 2020.

أجنحة المهارات الأوروبية التي تم إطلاقها في عام 2020، التي تزامنت مع الموجة الأولى من جائحة كورونا. تمثل نقطة تحول في مقاربة الاتحاد الأوروبي لتنمية المهارات، لاسيما فيما يتعلق بدور المهارات في دعم ما يسمى "التحولات المزدوجة": نحو عصر اقتصادي أكثر اخضراراً، فضلاً عن اعتماد أعلى للتكنولوجيا في جميع مجالات العمل والحياة (بما في ذلك الوصول إلى الخدمات العامة) لجميع المواطنين. على الرغم من أن أجنحة المهارات الأوروبية تبدو استمراراً لأجنحة مهارات الاتحاد الأوروبي التي تم إطلاقها في عام 2016، إلا أن الأجنحة الجديدة أكثر تماسكاً وحسماً من حيث

¹ European Commission, «Results of the final evaluation of the ISA2 programme», Com(2021) 965 final, Ibid, P11.

² Antonina Bakardjieva Engelbrekt & Others, The European Union and the Technology Shift : Interdisciplinary European Studies,(Switzerland : Springer Nature, 2021). P 138.

الطموح والأهداف. حيث تهدف إلى إقامة تحالفات مع أصحاب المصلحة، وتطوير أدوات للتعلم مدى الحياة، ودعم توفير المهارات، وفتح المجال للاستثمارات الخاصة في توفير المهارات.¹

وقد شجع برنامج المهارات الجديد لأوروبا لدى المفوضية الأوروبية كل دولة عضو في الاتحاد على وضع إستراتيجية وطنية شاملة للمهارات الرقمية خاصة بها. وتوفر وثيقة المفهوم المشترك دليلاً لهذا الغرض بالذات؛ أي كتابة ومراجعة وتحسين الإستراتيجيات الوطنية، لاسيما فيما يتعلق بمعالجة الفجوة في المهارات الرقمية بأوروبا. كما يحتوي البرنامج على مناقشة التحديات والحلول الممكنة، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من أفضل الممارسات، مع أقسام تركز على الجوانب التالية:²

* التعليم والتدريب؛

* المواطنون؛

* القوى العاملة؛

* المهنيون في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

حيث حددت المفوضية الأوروبية أهدافاً في أجندة المهارات الأوروبية وخطة عمل التعليم الرقمي لضمان الوصول إلى نسبة 70% من المواطنين البالغين يكتسبون المهارات الرقمية الأساسية بحلول عام 2025. وتهدف هذه المبادرات إلى تقليل مستوى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و14 عاماً والذين ليس لهم مكتسبات معرفية أولية في مجال الحوسبة، كما تعمل المفوضية على تقليص الأمية الرقمية من 30% (2019) إلى 15% في 2030.³

وتتوقع أجندة المهارات الأوروبية تغييراً مهماً في سوق العمل الأوروبية في فترة ما بعد جائحة COVID19، حيث ستزيد الحاجة للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى عدد كبير من الموظفين الذين يكتسبون المهارات الرقمية الجديدة. وستزيد أهمية جذب مهارات جديدة في قطاعي الاقتصاد الرقمي

¹ Sungsup Ra & Others, Powering a Learning Society During an Age of Disruption, (Singapore : Springer Nature, 2021). P108.

² الاتحاد الدولي للاتصالات، "مجموعة الأدوات والمهارات الرقمية" (جنيف- سويسرا: تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات، 2018). ص 81.

³ European Commission, «Eropean Skills Agenda», From websit : <https://ec.europa.eu/social/main.jsp?catId=1223>, Browse at: 12.3.2022.

والاقتصاد الأخضر. يبدو أن شركات المواهب تهدف إلى تطوير المشاريع التجريبية من خلال اقتراح مقارنة أقوى وأوسع لهجرة اليد العاملة المؤهلة وتنقلها بين دول الاتحاد وخارجه.¹

ثالثاً: التنسيق في مجال التطور التكنولوجي

يمكن تلخيص تنسيق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجال تطوير واقتناء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فائقة التطور، من خلال التعهد الأوروبي المشترك للحوسبة عالية الأداء. حيث يهدف التعهد الأوروبي المشترك للحوسبة عالية الأداء European High Performance Computing Joint Undertaking (EuroHPC JU) إلى تحسين نوعية حياة المواطنين الأوروبيين، وتطوير العلوم، وتعزيز القدرة التنافسية الصناعية، وضمان الاستقلال التكنولوجي لأوروبا. حيث يعتبر هذا التعهد بمثابة الإطار القانوني والتمويلي للمشاريع الرقمية، تم إنشاؤه في 2018 مقره في لوكسمبورغ. حصل التعهد الأوروبي المشترك للحوسبة عالية الأداء على استقلالية التسيير في سبتمبر 2020. ويدعم التعهد الأوروبي المشترك للحوسبة عالية الأداء نشاطين رئيسيين:²

- تطوير بنية تحتية للحوسبة الفائقة لعموم أوروبا: الحصول على حواسيب عملاقة سابقة التجهيز في الاتحاد الأوروبي ونشرها، لتكون قادرة على معالجة ما لا يقل عن 10^{17} - مائة مليون مليار عملية حسابية في الثانية. ويجب أن تكون أجهزة الكمبيوتر هذه من بين أفضل 5 أجهزة في العالم. لقد حصلت على خمسة أجهزة كمبيوتر عملاقة بيتاسكال، قادرة على معالجة ما لا يقل عن 10^{15} إلى مليون مليار عملية حسابية في الثانية، والتي ستكون جاهزة للعمل تدريجياً بين سنتي 2021-2022. كما يجب أن تحتل أجهزة الكمبيوتر هذه المراتب الخمسين الأولى عالمياً. وسرّعت من هذه الأجهزة الجديدة المستخدمين الأوروبيين الخواص والموظفين العموميين العاملين في الأوساط الأكاديمية والصناعية في جميع أنحاء أوروبا؛

- دعم أنشطة البحث والابتكار: تطوير نظام بيئي أوروبي للحوسبة الفائقة، وتحفيز صناعة توريد التكنولوجيا من المعالجات منخفضة الطاقة إلى البرمجيات والبرمجيات الوسيطة، ودمجها في أنظمة الحوسبة الفائقة. بالإضافة إلى ذلك، يعم Euro HPC JU مراكز الامتياز في الحوسبة

¹ Eva Kassoti & Narin Idriz, The Informalisation of the EU's External Action in the Field of Migration and Asylum, (Berlin-Germany: T.M.C. ASSER Press, 2022). PP 67-68.

² European Commission, «The European high Performance Computing Joint Undertaking» From website: <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/high-performance-computing-joint-undertaking>, Browse at : 17.12.2021.

عالية الأداء، التي تروج لاستخدام قدرات حوسبة الإكسكيل للتطبيقات العلمية. تم إنشاء مراكز كفاءة الحوسبة عالية الأداء في كل من الدول المشاركة في EuroHPC JU لتحسين أحكام خدمات الحوسبة عالية الأداء للصناعة (بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) والأوساط الأكاديمية والإدارات العامة، وتقديم حلول مخصصة لمجموعة واسعة من المستخدمين الذين سيعززون استيعاب أوسع للحوسبة عالية الأداء في أوروبا. هذه كلها عناصر أساسية للإستراتيجية الرقمية الأوسع للاتحاد الأوروبي.

وكجزء من التعهد الأوروبي المشترك للحوسبة عالية الأداء EuroHPC JU، ينصب التركيز على أربعة مجالات تطبيق أساسية تشمل الحوسبة الكمومية، والمحاكاة الكمية، والتواصل الكمي، وعلم القياس الكمي والاستشعار. ويخطط الاتحاد الأوروبي الآن لبناء أحدث أجهزة الكمبيوتر الكمومية التجريبية بحلول عام 2023، والتي من شأنها أن تعمل كمسرعات مترابطة مع أجهزة الكمبيوتر العملاقة في التعهد المشترك، وتشكيل "هجين" للأجهزة التي تمزج بين أفضل تقنيات الحوسبة الكمومية والكلاسيكية.¹

المطلب الثاني: تفاعلات الاتحاد الأوروبي مع الفواعل غير الرسمية.

لم تقتصر علاقات الاتحاد الأوروبي مع حكومات الدول الأعضاء. بل تعدت ذلك، ليعمل على توسيع شبكته التفاعلية، لتشمل حتى الفواعل غير الرسمية. والغاية من هذه التفاعلات، تكمن في فتح المجال للقطاع الخاص والمجتمع المدني وحتى المواطنين، عبر مختلف قنوات الاتصال وخاصة الإلكترونية منها، لتقريب مؤسسات وأجهزة الاتحاد الأوروبي من المواطنين الأوروبيين في كل مناطق دول الاتحاد، وتمكينهم من طرح انشغالاتهم واستفساراتهم على أجهزة وهياكل الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، يسعى الاتحاد إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية من خلال تفعيل المشاركة الإلكترونية التي تتميز بالمرونة ولا تقيد الفواعل في إطار زمني أو مكاني معين، فهي تعطي الفرصة لكل الفواعل غير الرسمية في صنع السياسات العامة للاتحاد الأوروبي من خلال استخدام أجهزة الكمبيوتر أو هواتفهم النقالة من دون تحمل عناء التنقل إلى أي مكان وبدون طلب لحجز موعد لطرح أفكارهم وانشغالاتهم.

¹ Ajey Lele, Quantum Technologies and Military Strategy, (Switzerland : Springer Nature, 2021). P104.

أولاً: تعاون الاتحاد الأوروبي مع القطاع الخاص

يعتبر الاتحاد الأوروبي أن القطاع الخاص أحد أهم الفواعل الأساسية التي يعتمد عليها في تحقيق أهدافه وإستراتيجياته، فهو الشريك الذي يعول عليه في تحريك عجلة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتوفير المنتجات والسلع والخدمات في البلدان الأعضاء. بالإضافة إلى الأدوار التي يقوم بها على مستوى السياسات العامة للاتحاد الأوروبي عن طريق المشاركة الإلكترونية ، لكن هذه الأدوار التي تقوم بها الشركات التابعة للقطاع الخاص، مرهون بمدى اعتمادها واستخدامها للتكنولوجيا الرقمية.

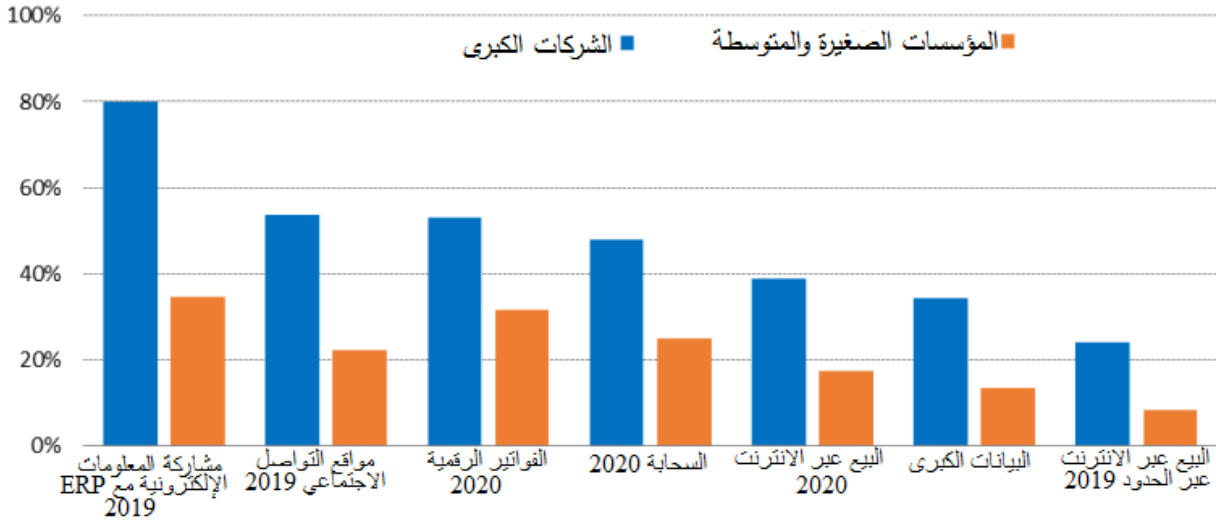
1. مستويات استخدام القطاع الخاص للتقنيات الرقمية:

إن اعتماد القطاع الخاص للتكنولوجيات الرقمية، كقيلة بزيادة القدرة على تحسين الخدمات والمنتجات بالإضافة إلى زيادة القدرة التنافسية. وما أظهرته الأزمة التي تسبب بها فيروس كورونا COVID-19، أن الرقمنة هي السبيل الوحيد لتحسين المرونة الاقتصادية للشركات ومدى قدرتها على المشاركة في صنع السياسات . ويمكن قراءة المشاركة الإلكترونية للقطاع الخاص في صنع السياسة العامة للاتحاد الأوروبي من خلال التحليل في مؤشر بينها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نشاطاتها.

حيث يشير التقرير المؤشر الاقتصادي والاجتماعي Digital Economy and Society Index 2021، أن الشركات الكبيرة هي أكثر استخداماً واعتماداً لتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . على سبيل المثال، تعد مشاركة المعلومات الإلكترونية من خلال برنامج تخطيط موارد المؤسسات (ERP) Enterprise Resource Planning أكثر شيوعاً في المؤسسات الكبيرة بنسبة 80%، أما في الشركات الصغيرة والمتوسطة فنقدر بـ 35%. كما تستغل الشركات الصغيرة والمتوسطة فرص التجارة الإلكترونية إلى حد محدود، حيث تباع 17% فقط عبر الإنترنت مقابل 39% من الشركات الكبيرة. وتقدر نسبة مبيعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الإنترنت بـ 8% فقط. مقارنة بالشركات الكبرى التي تبلغ نسبة مبيعاتها إلى 24%.¹ هناك العديد من الفرص التكنولوجية الأخرى التي لم تستغلها الشركات الصغيرة والمتوسطة حتى الآن مثل الخدمات السحابية والبيانات الضخمة. الشكل الموالي يوضح ذلك.

¹ European Commission: Digital Economy and Society Index (DESI) 2021, Thematic chapters, Op Cit. P56.

الشكل (18): اعتماد التقنيات الرقمية (% من الشركات) 2020-2019.



Source : European Commission: Digital Economy and Society Index 2021: Thematic (DESI) chapters. P56.

حسب مؤشر الكثافة الرقمية * Digital Intensity Index (DII)، في عام 2020، وصلت نسبة 1% فقط من مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي يعمل بها ما لا يقل عن 10 أشخاص إلى مستوى عالٍ جدًا من الكثافة الرقمية بينما وصلت نسبة 14% إلى مستوى عالٍ. سجلت غالبية الشركات مستويات منخفضة 46% ومنخفضة جدًا بنسبة 39%. ومقارنة بعام 2018، شهد مؤشر الكثافة الرقمية DII تحسنًا عامًا على مستوى الاتحاد الأوروبي، مع زيادات عالية جدًا (+5.0 نقطة مئوية (pp)) ومرتفعة (+0.4 pp).¹

تتمتع الشركات الكبيرة بميزة الحجم. ونتيجة لذلك، فإن 76% منها توظف متخصصين داخليين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أما حصة الشركات الصغيرة في الاتحاد الأوروبي التي توظف متخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عند نفس المستوى فنقدر بنسبة 14% خلال السنوات الست الماضية وبالمثل بالنسبة للشركات المتوسطة الحجم عند 42%. ليس من المستغرب أن تزيد الحصة في قطاعي برمجة الكمبيوتر والاستشارات عن 80%، لكنها أيضًا مرتفعة في الاتصالات 68% وأنشطة النشر 48%. من ناحية أخرى، تقل النسبة في خدمات الإقامة والطعام عن 7% وفي البناء أقل

* هو مؤشر مركب، مشتق من الدراسة الاستقصائية حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية في المؤسسات. مع كل من المتغيرات الـ 12 المضمنة التي تحتوي على درجة واحدة، يميز DII أربعة مستويات من الكثافة الرقمية لكل مؤسسة: العد من 0 إلى 3 نقاط يستلزم مستوى منخفض جدًا من الكثافة الرقمية، من 4 إلى 6 - منخفض، من 7 إلى 9 - مرتفع ومن 10 إلى 12 نقطة - DII مرتفع جدًا.

¹ EUROSTAT، «How Digitalised are EU's enterprises?»، From website:

[https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/-/ddn-20211029-1#:~:text=In%202020%2C%20only%201%25%20of,very%20low%20\(39%25\)%20levels.,](https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/-/ddn-20211029-1#:~:text=In%202020%2C%20only%201%25%20of,very%20low%20(39%25)%20levels.,)

Browse at : 2.12.2021.

من 9%. توظف أكثر من 30% من الشركات البلجيكية والأيرلندية متخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بينما تقل الحصة في إيطاليا عن 13%¹.

وفقاً للتقرير السنوي للمفوضية الأوروبية، فإن شركة واحدة فقط من بين 5 شركات في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي تتمتع برقمنة عالية. وبالمثل، فإن حوالي 60% من الشركات الكبيرة وأكثر من 90% من الشركات الصغيرة والمتوسطة متخلفة في الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية. لا يزال اعتماد الرقمنة في أوروبا منخفضاً وموزعاً بشكل غير متساو بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة.²

في هذا السياق تظهر بيانات يوروستات سنة 2020، أن 9% من الشركات الكبرى في الاتحاد الأوروبي لديها مؤشر DII مرتفع جداً و42% مستوى عالٍ، بينما سجلت 2% فقط من الشركات متوسطة الحجم مستوى عالي الكثافة جداً 25% من مؤشر DII مرتفع. وصلت 0.4% فقط من الشركات الصغيرة إلى كثافة رقمية عالية جداً، بينما سجلت 12% فقط مؤشر DII مرتفعاً.³

بما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة SMEs لا تقل أهمية عن الشركات الكبرى، حيث يوجد في الاتحاد الأوروبي أكثر من 25 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة، هي العمود الفقري لاقتصاد الاتحاد الأوروبي. توظف حوالي 100 مليون شخص، وتمثل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي لأوروبا وتلعب دوراً رئيسياً في إضافة قيمة في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد. تقدم الشركات الصغيرة والمتوسطة حلولاً مبتكرة لتحديات مثل تغير المناخ وكفاءة الموارد والتماسك الاجتماعي وتساعد في نشر هذا الابتكار في جميع أنحاء مناطق أوروبا. لذلك فهي أساسية في التحولات المزدوجة للاتحاد الأوروبي نحو اقتصاد مستدام رقمي. فهي ضرورية لتنافسية أوروبا وازدهارها، وسيادتها الاقتصادية والتكنولوجية، ومرونتها في مواجهة الصدمات الخارجية. على هذا النحو، فهي جزء أساسي من تحقيق الإستراتيجية الصناعية للاتحاد الأوروبي.⁴

¹ European Commission: Digital Economy and Society Index (DESI) 2021: Thematic chapters, Op Cit. P56.

² Alvaro Rocha & Others, Marketing and Smart Technologies: Proceedings of ICMarkTech 2020, (Singapore : Springer Nature, 2021).P366.

³ EUROSTAT.; «How Digitalised are EU's enterprises?» Op Cit.

⁴ European Commission, « An SME Strategy for a Sustainable and digital Europe», Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of Regions, (COM(2020) 103 Final, Brussels : 10.3.2020). P1.

وفي عام 2020، استخدم الاتحاد الأوروبي تأثير Covid-19 على الشركات كفرصة لتسريع التحول الرقمي. في مارس 2020، دخلت إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للشركات الصغيرة والمتوسطة لأوروبا المستدامة والرقمية حيز التنفيذ، ودعمت الشركات الأوروبية الصغيرة والمتوسطة وعملت على مساعدتها في الاستفادة من الرقمنة لمواجهة التحديات التي يفرضها الوباء. الإجراءات مفصلة على النحو التالي: سيتم توسيع عدد المراكز من 166 إلى 240 مركزاً. تتمثل وظيفتها في تزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة بالشروط اللازمة لاختبار التقنيات الجديدة ومعلومات السوق ذات الصلة ومساعدتها في إقامة الشبكات والتدريب الرقمي. والتحول الرقمي المجاني كما تتوفر دورات لموظفي الشركات الصغيرة والمتوسطة.¹

وتستند هذه الإستراتيجية على تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على الركائز الثلاث التالية:²

- بناء القدرات ودعم الانتقال إلى الاستدامة والرقمنة؛

- تخفيف العبء التنظيمي وتحسين الوصول إلى الأسواق؛

- تحسين الوصول إلى التمويل.

يستنتج من هذه المعطيات، أن المشاركة الإلكترونية للشركات التابعة للقطاع الخاص، مرهون بدرجة اعتمادها على التكنولوجيا الرقمية وعدد الأطقم البشرية التي لها كفاءة عالية جداً في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وما يلاحظ في هذه الإحصائيات، أنه لا يزال اعتماد الرقمنة لمؤسسات القطاع الخاص في أوروبا منخفضاً وموزعاً بشكل غير متساو بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة. وأن درجة الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية تحكمه عدة عوامل، منها حجم الشركة ومجال النشاط الذي تنشط فيه، ودرجة الإمكانيات التي تتوفر عن الشركة لدمج التقنيات الرقمية بسهولة أم لا. هناك شركات صغيرة ومتوسطة نشطة وأخرى غير نشطة. على الرغم من هذا، هناك العديد من مشاريع الشراكة التي تربط الاتحاد الأوروبي بالشركات التابعة لقطاع الخاص، يمكن تلخيصها في العنصر الموالي.

¹ Jian Gao, & Others, G20 Entrepreneurship Services Report, (Beijing-China: Tsinghua University Press, 2022).P123.

² European Commission, « An SME Strategy for a Sustainable and digital Europe», Op Cit, P1.

2. شراكة الاتحاد الأوروبي مع القطاع الخاص في مجال التكنولوجيا:

الشراكة بين القطاعين العام والخاص حول البنية التحتية للجيل الخامس The 5G Infrastructure Public Private Partnership (5G PPP)، هي مبادرة مشتركة بين المفوضية الأوروبية وصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأوروبية (مصنعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشغلي الاتصالات ومقدمي الخدمات والشركات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات الباحثين) وتعد هذه الشراكة كبرنامج بحث تعاوني ضخم يمتد من 2014 إلى غاية 2020، ويهتم بجميع الهياكل والبنى الرئيسية لشبكة 5G¹ من خلال مشاريع 5GPPP الممولة من طرف الاتحاد الأوروبي هناك أكثر من 18 تجربة عبر 27 دولة عضو بالاتحاد.²

هذه الشراكة هي الآن في مرحلتها الثالثة، حيث تم إطلاق العديد من المشاريع الجديدة في بروكسل في يونيو 2018. ستقدم 5GPPP الحلول والبنى والتقنيات والمعايير للجيل القادم من البنى التحتية للاتصالات في كل مكان في العقد المقبل. يتمثل التحدي الذي يواجهه شراكة 5G بين القطاعين العام والخاص 5GPPP في تأمين القيادة لأوروبا تجعلها قوية في مجالات معينة، حيث توجد إمكانية لإنشاء أسواق جديدة مثل المدن الذكية، الصحة الإلكترونية، النقل الذكي، التعليم، الترفيه ووسائل الإعلام. ستعزز مبادرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص 5G الصناعة الأوروبية للمنافسة بنجاح في الأسواق العالمية وفتح فرص ابتكار جديدة. سوف "يفتح منصة تساعدنا في الوصول إلى الهدف المشترك للحفاظ على الريادة التكنولوجية العالمية وتعزيزها. التحديات الرئيسية التي نواجهها هذه الشراكة هي:³

- توفير سعة منطقة لاسلكية أعلى 1000 مرة وإمكانيات خدمة أكثر تنوعاً مقارنة بعام 2010؛
- توفير ما يصل إلى 90٪ من الطاقة لكل خدمة مقدمة. سيكون التركيز الرئيسي على شبكات الاتصالات المتنقلة حيث يأتي استهلاك الطاقة المسيطر من شبكة الوصول اللاسلكي؛
- تقليل متوسط الدورة الزمنية لإنشاء الخدمة من 90 ساعة إلى 90 دقيقة؛

¹Wan Lei & Others, 5G System Design : An End to End Perspective, (Switzerland: Springer Nature, ed: 2, 2021). P 14.

²Nwajana Augustine O. & Isibor Kennedy Ihianle, Handbook of Research on 5G networks and Advancements in Computing, Electronics, and Electrical Engineering, (United States of America: IGI Global, 2021). P39.

³The 5G Infrastructure Public Private Partnership, « Abuu 5G », From website : <https://5g-ppp.eu/>, Browse at : 20.3.2022.

- إنشاء إنترنت آمن وموثوق ويمكن الاعتماد عليه مع فترة توقف عن العمل "غير متوقعة" لتوفير الخدمات؛

- تسهيل عمليات النشر الكثيفة للغاية لروابط الاتصالات اللاسلكية لتوصيل أكثر من 7 تريليون جهاز لاسلكي يخدم أكثر من 7 مليارات شخص؛

- ضمان وصول الجميع وفي كل مكان إلى لوحة أوسع من الخدمات والتطبيقات بتكلفة أقل.

نظراً للأهمية التي يكتسبها القطاع الخاص، الذي يعتبر شريكاً أساسياً للاتحاد الأوروبي. يعمل هذا الأخير على تقديم الدعم اللازم لهذا القطاع لتعزيز استخدامه لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حتى يتمكن من الاندماج في مشاريع وبرامج الاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى رقمنة أوروبا، وتطوير قدراته الرقمية ليضمن مكانته في مشروع السوق الرقمية الموحدة وزيادة تفاعلاته الإلكترونية مع مختلف الفواعل والترقية أدواره في صنع السياسة العامة للاتحاد الأوروبي من خلال المشاركة الإلكترونية التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثانياً: دعم الشراكة الرقمية للاتحاد الأوروبي مع المجتمع المدني

بالإضافة إلى حكومات الدول الأعضاء والقطاع الخاص، يولي الاتحاد الأوروبي اهتماماً كبيراً لمنظمات المجتمع المدني، فهي لا تقل أهمية عن غيرها من الفواعل الأخرى، ويعود ذلك، للدور التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في ترقية المجتمع الأوروبي وتطويره، بالإضافة إلى أنه يلعب دور الوسيط بين المجتمع وحكومات الدول الأعضاء ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، لذلك يعول عليه الاتحاد الأوروبي في عملية صنع سياساته العامة. ومن ثمة، إلى تحقيق أهدافه واستراتيجياته الرقمية. لذلك يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تطوير أدوار هذه المنظمات لتتواءم مع التطلعات الرقمية للاتحاد وزيادة فرص مشاركتها في صياغة السياسات العامة للاتحاد عن طريق استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

حيث أقرت معاهدة لشبونة صراحة بالقنوات الموجودة وكذلك إنشاء قنوات جديدة للمشاركة. أُعلن أن مبدأ الديمقراطية التمثيلية أساسي في المادة 10 من معاهدة الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، في المادة 11، تم ترسيخ مبدأ الديمقراطية التشاركية وتم تصوره على أنه مكمل لنظام الديمقراطية التمثيلية.

تهدف الآليات التشاركية الموضحة في المادة 11 إلى تحسين الشرعية الديمقراطية للاتحاد الأوروبي من خلال تحفيز النقلات المباشرة بين المواطنين ومنظمات الدول الأعضاء ومؤسسات الاتحاد الأوروبي.¹

على هذا الأساس، حدد الاتحاد الأوروبي شروط ما قبل الانضمام المفصلة بشكل متزايد للإصلاح المحلي والتكيف التدريجي مع المكتسبات القانونية للمنظمات المجتمعية. وقد رافقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص عملية التعديل من خلال تقديم المشورة للحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية بالإضافة إلى الدعم المالي بهدف ضمان تبنيتها على نطاق واسع لقواعد المجتمع والمعايير السلوكية قبل الانضمام الفعلي. ومع ذلك، في عملية التوسيع على وجه الخصوص، يمكن أن تلعب المنظمات المجتمعية دورًا مهمًا، وقد لعبت هذا الدور في صنع السياسة العامة للاتحاد الأوروبي.²

هذا الاهتمام للدور الممنوح لمنظمات المجتمع المدني للمساهمة في تمثيل المواطنين داخل الاتحاد الأوروبي، قد برز بشكل كبير، في سياق العجز الديمقراطي للاتحاد الأوروبي. النموذج القياسي للديمقراطية التمثيلية يمنح الامتيازات لأشكال أخرى من المشاركة السياسية، لاسيما التصويت في انتخابات البرلمان الأوروبي أو الترشح لها. تتحرف فكرة استكمال هذا النموذج القياسي بمشاركة منظمات المجتمع المدني عن الافتراض القائل بأن زيادة الفرص للمواطنين للتأثير في السياسة على مستوى الاتحاد الأوروبي من شأنها أن تعزز المشاركة مع الاتحاد الأوروبي.³

من أجل تجسيد هذه الغاية، أطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية مبادرة المشاورات العامة عبر الإنترنت وربطها مع مبادرة المواطنين الأوروبيين (European Citizens Initiative (ECI)). حيث تعتبرها اللجنة ك أدوات تم وضعها من قبل الاتحاد الأوروبي من أجل زيادة مشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني (Civil Society Organizations (CSO) في السياسة وصنع السياسات.⁴ على هذا الأساس، يمكن أن تلعب منظمات المجتمع المدني، دورًا مهمًا فيما يتعلق بحل العجز الديمقراطي في

¹ Nicolle Zeegers, « Civil Society Organizations Participation in the EU and its challenges for democratic representation», (Political and Governance Review, Indonesian Association for Public Administration Vol :4, Issue:4, 2016). P28.

² Wolfram Kaiser, & Others, *The History of the European Union: Origins of a trans- and supranational polity 1950-72*, (New York: Routledge, 2009). P18.

³ Nicolle Zeegers, *Ibid*, P27.

⁴ Catherine G.Mkude & Others, « Participatory Budgeting: A Framework to Analyze the Value-add of Citizen Participation», 47th Hawaii International Conference on System Science, 6-9 January 2014, (Waikoloa- Hawaii: GPS Conference Publishing Services, 2014). P2060.

الاتحاد الأوروبي كتعويض عن أوجه القصور المؤسسي والاجتماعي للسياسيين في الاتحاد الأوروبي والأحزاب السياسية وغياب العروض التوضيحية في الاتحاد الأوروبي.¹

وتتجسد صور مشاركة المجتمع المدني، من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في صنع السياسات العامة للاتحاد الأوروبي في العديد من المجالات، على سبيل المثال لا الحصر يمكن استعراض هذه المشاركة من خلال المشاورات العامة للاتحاد الأوروبي، والدور الذي يمكن أن يلعبه عبر المنصات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من الفضاءات الإلكترونية في مكافحتها للتطرف والإرهاب عن طريق الحملات التحسيسية والدورات التدريبية وما إلى ذلك.

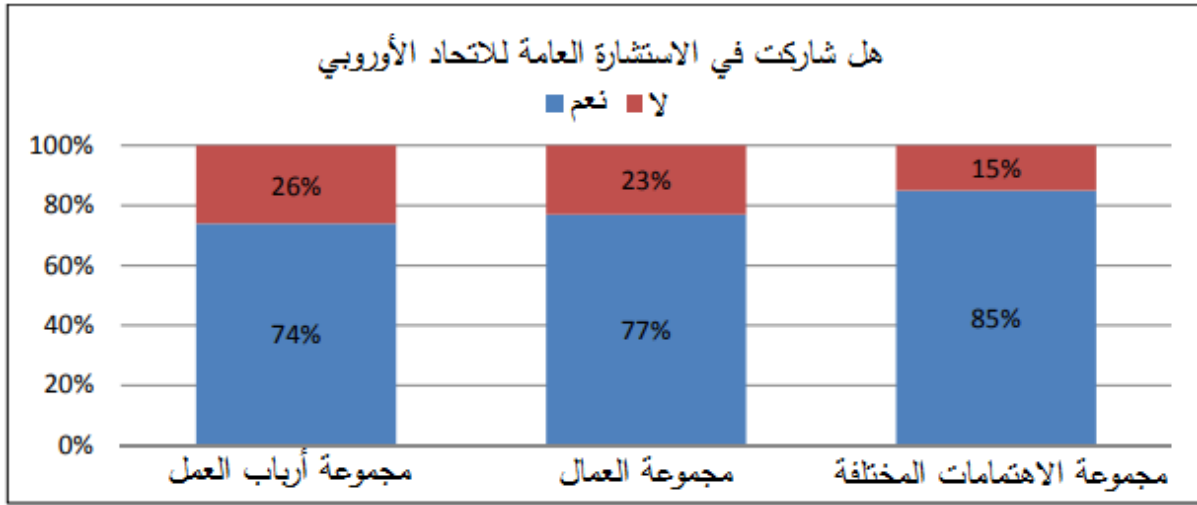
1. المشاركة الإلكترونية للمجتمع المدني في المشاورات العامة للاتحاد الأوروبي:

تتجسد هذه المشاركة في إطار دراسة قامت بها اللجنة الاجتماعية والاقتصادية، حول الاستشارة العامة للاتحاد الأوروبي في عصر الرقمنة. حيث أجرت من خلالها استبياناً يركز على فحص مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمليات الاستشارة العامة للاتحاد الأوروبي عبر الإنترنت، وفهم الأنشطة والخدمات المختلفة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة الوعي بالمشاورات العامة عبر الإنترنت في الاتحاد الأوروبي بين أعضائها وتشجيع مشاركتهم أيضاً. ومن نتائج هذا الاستطلاع، ذكر 80% من المشاركين في مجموعات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الثلاثة، أن منظمات المجتمع المدني التي ينتمون إليها تشارك في المشاورات العامة للاتحاد الأوروبي. في المقابل، يوضح الاستبيان أن عددًا قليلاً من المشاركين فيه، أجابوا بأنهم لا يشاركون في المشاورات العامة إلا إذا كان الموضوع أو مهما لمنظماتهم من أجل تمثيل مصالح أعضائهم والدفاع عنها، وهذا ما يوضحه التمثيل البياني التالي:²

¹ Nicolle Zeegers, OpCit. P29.

² Elisa Lironi & Daniela Peta, European, «EU Public Consultations in the digital age: Enhancing the role of the EESC and civil society organisations», (Economic and Social Committes Study, European Union: Visits and Publications Unit, 2017). P45.

الشكل رقم (19): مشاركة المستجوبين من منظمات المجتمع المدني في المشاورات العامة للاتحاد الأوروبي عبر الإنترنت



Source: Elisa Lironi & Daniela Peta, European, «EU public consultations in the digital age: Enhancing the role of the EESC and civil society organisations», (Economic and Social Committee Study, European Union: Visits and Publications Unit, 2017). P45.

كما ذكر بعض المستجوبين أنه منذ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لاحظوا تأثيراً إيجابياً من حيث الرؤية والقدرات على نشر رسائلهم وقيمتهم وكذلك من حيث عدد الفرص للتواصل مع أعضائهم ولعب دوراً تفاعلياً من خلال الفضاء الإلكتروني.

2- المشاركة الإلكترونية للمجتمع المدني في سياسات مكافحة التطرف والإرهاب للاتحاد الأوروبي:

تتجسد المشاركة الإلكترونية للمجتمع المدني في سياسات مكافحة التطرف والإرهاب، من خلال برنامج تمكين المجتمع المدني والمنظمات الشعبية والأصوات ذات المصداقية. فهو مبادرة تدرج تحت مظلة منتدى الاتحاد الأوروبي للإنترنت، والذي أطلقه ديميتريس أفرامبولوس، مفوض الهجرة والشؤون الداخلية والمواطنة في عام 2015، لمعالجة المحتوى الإرهابي عبر الإنترنت.¹

يدعم هذا البرنامج تمكين المجتمع المدني والمنظمات الشعبية والأصوات ذات المصداقية باستخدام القوة الإيجابية عبر الاستخدام الكبير للإنترنت، فإنه يمكن لهذه المجموعات المختلفة من توفير بدائل

¹ European Commission, « Civil Society Empowerment Program (CSEP) », From website : https://ec.europa.eu/home-affairs/networks/radicalisation-awareness-network-ran/civil-society-empowerment-programme_en, Browse at 20.3.2022.

فعالة للرسائل المروجة من المتطرفين والمروجين للعنف والإرهابيين، بالإضافة إلى ذلك، تدعم ترويج الأفكار التي تقاوم الدعاية المتطرفة والإرهابية.¹

بما أن الجماعات الإرهابية والمتطرفة تتجح في الاستفادة من التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر دعايتها، وتطرف المؤيدين وتجنيدهم. فإن العديد من منظمات المجتمع المدني تنشط بالفعل في تقديم طروحات بديلة ومشاركة الأصوات المعتدلة في الجهة المقابلة. لكنهم غالباً ما يفتقرون إلى القدرة و/أو الموارد لإنتاج ونشر هذه الرسائل بشكل فعال عبر الإنترنت.² ومن خلال برنامج تمكين المجتمع المدني، يلتزم الاتحاد الأوروبي ببناء القدرات، والتدريب، وإقامة شراكة مع منظمات المجتمع المدني مع شركات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، ودعم الحملات المصممة للوصول إلى الأفراد الضعفاء والمعرضين لخطر التطرف والتجنيد من قبل المتطرفين.

تسرد قاعدة بيانات برنامج تمكين المجتمع المدني (CSEP) المنظمات المهمة بحملات مكافحة التطرف والتطرف العنيف. يمكن لأي شخص الرجوع إلى قاعدة البيانات للعثور على شركاء محتملين لفرص التمويل على المستوى الإقليمي أو الوطني أو الاتحاد الأوروبي أو المستوى الدولي. فكل من يسعى إلى تقديم عرض استجابة لدعوة برنامج تمكين المجتمع المدني، يجب أن يكون مسجلاً في هذه الشبكة حتى يتم النظر في اقتراحه. كما تساعد قاعدة البيانات هذا البرنامج في معرفة كيفية مشاركة المنظمات الأخرى في حملات بديلة مضادة. كما تم إطلاق برنامج تدريبي في جميع أنحاء أوروبا لمنظمات المجتمع المدني في عام 2017، لتزويد المشاركين بالمهارات اللازمة لتصميم وتنفيذ حملة فعالة ومقنعة وذات مصداقية عبر الإنترنت، ولضمان وصولها إلى الجمهور المستهدف.³

يتضح مما سبق، أن الاتحاد الأوروبي يولي اهتماماً كبيراً للمجتمع المدني لأنه يعتبره كأحد القنوات التي تزيد من مشاركة المواطنين في الحياة العامة، بالإضافة إلى شبكة الأدوار الموسعة التي يقوم بها المجتمع المدني، كالتوعية بالمخاطر الإلكترونية، دورات التدريب الإلكتروني، حملات ترويجية للاستراتيجيات الرقمية للاتحاد وغيرها من النشاطات. لذلك يعتبره شريكاً أساسياً في صنع السياسات العامة للاتحاد الأوروبي بصفة عامة، كما يعتبر شريكاً فعالاً في تحقيق الأهداف والطموحات الرقمية

¹ European Commission, « Civil Society Empowerment Program (CSEP) », Ibid.

² Ibid.

³ European Commission, « CSEP Network », From website : https://ec.europa.eu/home-affairs/networks/radicalisation-awareness-network-ran/civil-society-empowerment-programme/csep-network_en, Browse at :20.3.2022.

للاتحاد. لذلك يعمل هذا الأخير على تطوير تفاعلاته الرقمية مع المجتمع المدني لتنسيق الجهود الرامية إلى تطوير المجتمع الأوروبي والنهوض به.

ثالثاً: المشاركة الرقمية للمواطنين في السياسة العامة للاتحاد الأوروبي

إن الهدف المحوري الذي تقوم عليه السياسة العامة للاتحاد الأوروبي، ينصب نحو تحسين الحياة العامة للمواطن الأوروبي وترقيتها. وبما أن الاتحاد الأوروبي مازال يعاني من إشكالية الهشاشة الديمقراطية، كان من الضروري إعادة النظر في علاقاته مع الأفراد. وذلك من خلال فتح المجال للمواطنين الأوروبيين للمشاركة في صنع السياسة العامة بطريقة مباشرة بالاعتماد على أساليب جديدة تمكن المواطن الأوروبي من المشاركة في كل ما يتعلق بحياته العامة أين ما كان وفي أي وقت يسمح له ذلك.

إن المشاركة التقليدية للمواطنين عن طريق الديمقراطية التمثيلية التي تتجسد من خلال العملية الانتخابية المباشرة للهيكل التمثيلي الوحيد في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والمتمثل في البرلمان الأوروبي، لم تحل بعد إشكالية العجز الديمقراطي الذي يعاني منه الاتحاد. وبالرغم من اعتماد معاهدة لشبونة التي فصلت في العديد من القضايا المؤسسية التي أثبتت جدلاً بشكل متكرر، حول العجز الديمقراطي ومشكلات الشرعية ذات الصلة بالاتحاد الأوروبي، التي تم من خلالها تعزيز موقف البرلمان الأوروبي المنتخب مباشرة من طرف المواطنين الأوروبيين. إلا أن إشكالية المشاركة الفعلية للمواطنين في صنع السياسة العامة للاتحاد الأوروبي مازالت تثير الكثير من الجدل.

فقبل سن معاهدة لشبونة في عام 2009، أثار عجز الديمقراطية وأزمة شرعية الاتحاد الأوروبي التي يُستشهد بها كثيراً مناقشات حول كيفية إشراك المواطنين الأوروبيين بشكل أفضل في عمليات صنع القرار بللاتحاد الأوروبي. للوهلة الأولى، يبدو أن هذا التحول التشاركي هو أكثر من مجرد خطاب، حيث أدمج الهدف من مشاركة المجتمع المدني والمواطنين في عددٍ من وثائق السياسة الرسمية، وأبرزها الأوراق البيضاء White Papers الصادرة عن المفوضية الأوروبية بشأن الحوكمة.¹ ومع ذلك، فإن إلقاء نظرة تحليلية على كل من النقاش والإطار الرسمي الذي يمكن أن تحدث فيه هذه المشاركة المتزايدة يحذر توقع الكثير من التقدم في مشاركة المواطنين. أولاً وقبل كل شيء، من المهم ملاحظة أنه وفقاً لمعاهدة لشبونة،

¹ Leonhard Hennen & Others European E-Democracy in Practice, (Switzerland: Springer, 2020) P332.

المادة 10 منها التي تنص على أن يقوم الاتحاد الأوروبي صراحة على مبادئ الديمقراطية التمثيلية. ثانيًا، المادة 11 من المعاهدة تحتوي على عدد من الأحكام التي تكمل مبدأ الديمقراطية التمثيلية. في البند 1، يُمنح المواطنون والجمعيات الحق في التعبير عن آرائهم.¹

ومع تطور تقنيات المعلومات والاتصالات قد تتيح فرصة كبيرة لمشاركة المواطنين في عمليات صنع السياسات العامة للاتحاد الأوروبي وتسد فجوة الشرعية التي تلاحق الاتحاد الأوروبي. ففي السنوات الأخيرة زاد اهتمام المواطنين للمشاركة في صنع السياسات العامة، من خلال ثلاثة مسارات أساسية تتمثل في: أولاً المشاركة الحضورية في مناقشة القرارات، ثانيًا: أو عبر الإنترنت، ثالثًا: أو تجسيد مشاركتهم من خلال اعتماد نهج مختلف أو هجين بين المشاركة الحضورية وعبر الإنترنت. وهنا سيتم التركيز على مشاركة المواطنين في صنع السياسة العامة للاتحاد الأوروبي عبر الإنترنت.

حيث تسهل المساحة الافتراضية مشاركة المعلومات وتخلق مساحة جديدة للمناقشات السياسية بالإضافة إلى فرص مشاركة جديدة للأفراد التي تمكنها من المشاركة في صنع سياسات الاتحاد الأوروبي بغض النظر عن مكان وجودهم الفعلي وبدون أي ممثلين.²

من هنا سجل في عام 2019 نسبة 84% من المواطنين استخدموا الإنترنت بانتظام. ومع ذلك، يمتلك 56% فقط المهارات الرقمية الأساسية على الأقل وحوالي ثلث الأوروبيين فقط يمتلكون المهارات الرقمية الأساسية فوق 31%. لذلك لا يكفي وجود اتصال بالإنترنت واستخدام الإنترنت، بل يجب إقرانها بالمهارات المناسبة للاستفادة من المجتمع الرقمي. تتراوح المهارات الرقمية من مهارات الاستخدام الأساسية التي تمكن الأفراد من المشاركة في المجتمع الرقمي واستهلاك السلع والخدمات الرقمية، إلى المهارات المتقدمة التي تمكن من اكتساب مهارات رقمية متخصصة جديدة، وتطوير سلع وخدمات رقمية جديدة.³

لذلك يجب الاعتماد على المواطنين المؤهلين والممكنين رقمياً، والقوى العاملة الماهرة رقمياً والخبراء الرقميين. ستكون هناك حاجة إلى استجابات واضحة لإدارة الاتجاهات الديموغرافية بنجاح وسد فجوات

¹ European Union, « The Treaty of Lisbon»(amending the Treaty on European Union and the Treaty establishing the European Community (OJ C 306, 17.12.2007), of 1.12.2009), PP11-12.

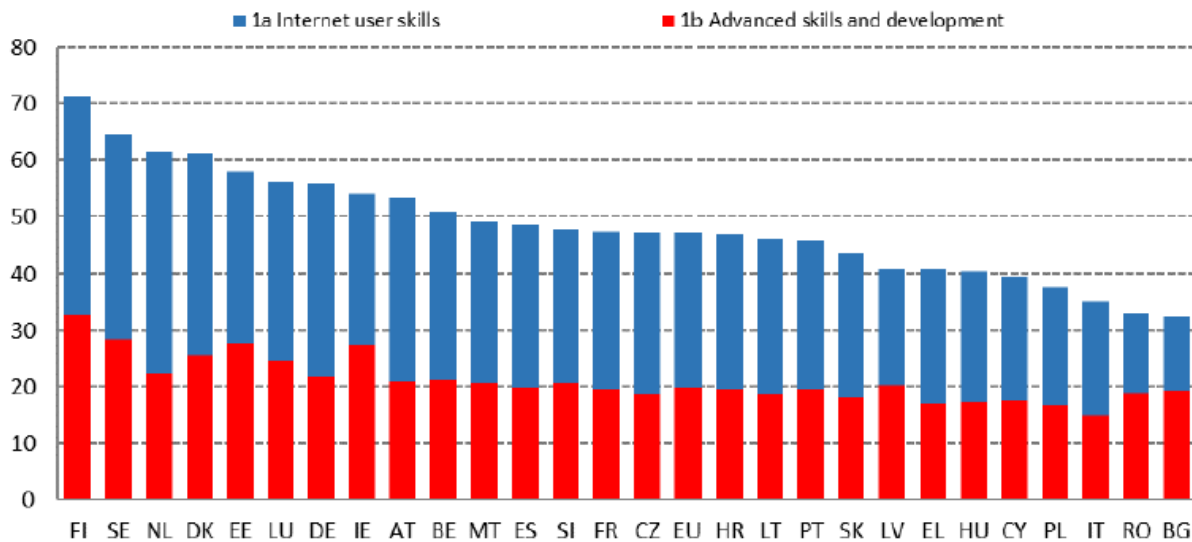
² Elisa Lironi & Daniela Peta, European, «EU public consultations in the digital age: Enhancing the role of the EESC and civil society organisations», (Economic and Social Committes Study, European Union: Visits and Publications Unit, 2017).P38.

³ European Commission: Digital Economy and Society Index (DESI) 2021, Op Cit. P20

المهارات الحالية في سياق التحولات الرقمية والأخضر. تعد المهارات الرقمية الأساسية لجميع المواطنين وفرصة اكتساب مهارات رقمية متخصصة جديدة للقوى العاملة شرطاً أساسياً للمشاركة بنشاط في العقد الرقمي وتعزيز قدرتنا الجماعية على الصمود كمجتمع. بالإضافة إلى الهدف المتعلق بالمهارات الرقمية الأساسية (80% من الأشخاص) الذي تم وضعه في خطة عمل التعليم الرقمي وخطة عمل الرقمنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية، تقترح البوصلة الرقمية الوصول بحلول عام 2030 إلى هدف 20 مليون متخصص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. الاتحاد الأوروبي، مع التقارب بين النساء والرجال.¹

للرأس المال البشري بعدان فرعيان يغطيان "مهارات مستخدم الإنترنت" و"المهارات المتقدمة والتنمية". يعتمد الأول على مؤشر المهارات الرقمية للمفوضية الأوروبية، والذي يتم حسابه بناءً على عدد وتعقيد الأنشطة التي تتضمن استخدام الأجهزة الرقمية والإنترنت. ويتضمن الأخير مؤشرات عن المخصني في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخبري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشركات التي تقدم تدريباً مخصصاً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفقاً لأحدث البيانات، تصدر فنلندا رأس المال البشري، تليها السويد وهولندا والدنمارك. تحتل إيطاليا ورومانيا وبلغاريا المرتبة الأدنى. بالمقارنة سنة 2018، لوحظت أكبر الزيادات في رأس المال البشري في فنلندا (+2.6 نقطة مئوية) وإستونيا (+1.7 نقطة مئوية) واليونان (+1.6 نقطة مئوية).²

الشكل رقم (20): مهارات الرأس مال البشري في استخدام الانترنت



Source : European Commission:Digital Economy and Society Index (DESI) 2021: Thematic chapters. P 20.

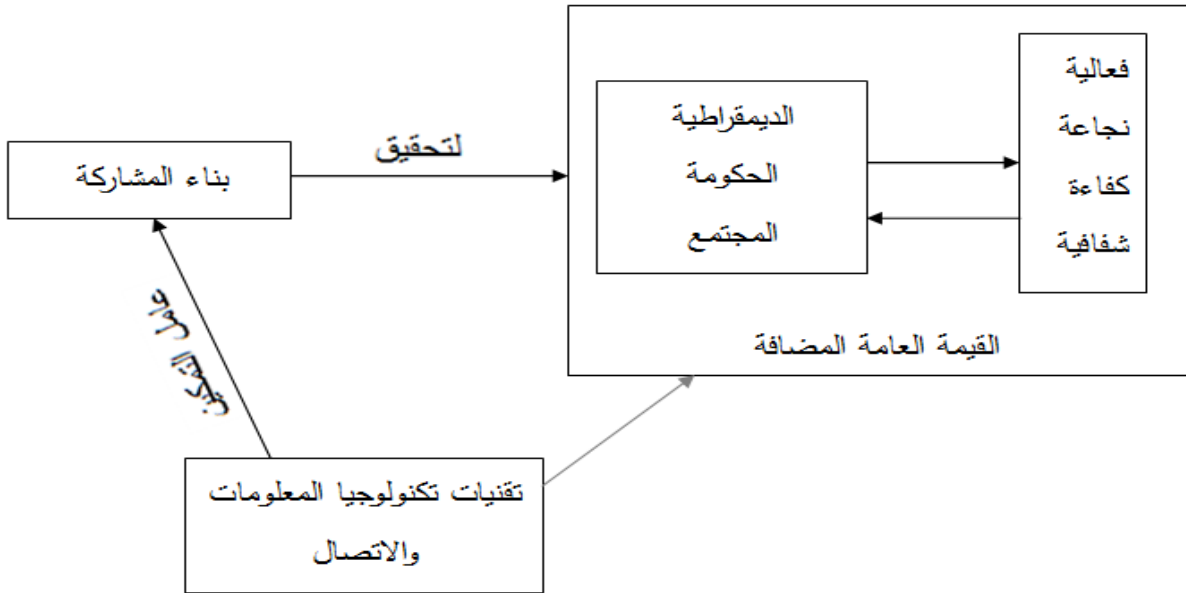
¹ European Commission:Digital Economy and Society Index (DESI) 2021.Ibid. P20.

² Ibid. PP20-21.

تؤثر مشاركة المواطنين بصفة عامة، والمشاركة عبر الانترنت أو الإلكترونية في صنع السياسات العامة، بشكل كبير في تحسين الديمقراطية وبالتالي الحكومة والمجتمع بسبب مشاركة المواطن في هذه العملية على وجه الخصوص. في المقابل، تؤدي السياسة العامة القائمة على المشاركة إلى تحقيق عنصر الفعالية والكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة في اتخاذ القرارات، مما يساهم في خلق قيمة عامة للاتحاد الأوروبي.¹

يمكن تصور المشاركة عبر الانترنت أو المشاركة الإلكترونية للمواطنين في صنع السياسة العامة للاتحاد الأوروبي، كما هو موضح في الشكل الموالي. حيث تتيح تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المجال الواسع لتسهيل المشاركة الفعالة للمواطنين لتحقيق القيمة العامة المضافة التي يمكن أن تتحقق في إطار هذه المشاركة.

الشكل رقم(21): المشاركة الإلكترونية للمواطنين في سياسات الاتحاد الأوروبي



Source : Catherine G.Mkude & Others, « Participatory Budgeting: A Framework to Analyze the Value-add of Citizen Participation», 47th Hawaii International Conference on System Science,6-9 Janury 2014, (Waikoloa- Hawaii: GPS Conference Publishing Services, 2014). P2060.

يوضح هذا الشكل التسهيلات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز دور المواطنين للمشاركة في صنع السياسات العامة للاتحاد الأوروبي دون التنقل وتحمل أعباء وتكاليف مشاركته. ومنه تضيف الشرعية على مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي طالما كانت تتهم بالتحيز في القرارات التي

¹ Catherine G.Mkude & Others, Op Cit. P2060.

تخدم مصالح البلدان الكبرى في الاتحاد دون غيرها. كما يمكن تحقيق هذا الهدف على سبيل المثال من خلال توفير دورات تدريبية للمواطنين حول كيفية التوظيف والتفاعل داخل الفضاء الافتراضي ومن خلال إبقائهم على اطلاع دائم بالمناقشات عبر الإنترنت حول سياسات الاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، يمكن لمنظمات المجتمع المدني تنظيم حملات إعلامية لرفع مستوى الوعي حول أدوات مشاركة المواطنين الأوروبيين المتاحة عبر الإنترنت (مثل المشاورات العامة عبر الإنترنت في الاتحاد الأوروبي)، وجمع المداخلات والتعليقات من المواطنين ونقلها مباشرة إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي.¹

على الرغم من استخدام العديد من الأوروبيين للإنترنت بانتظام، إلا أنه يلاحظ استمرار وجود بعض العوائق. حيث ظلت الأسباب الرئيسية لعدم توفر إمكانية الوصول إلى الإنترنت في المنزل في عام 2019 تتمثل في انعدام الحاجة أو الاهتمام بالإنترنت، ف 45% من الأسر التي ليس لديها اتصال بالإنترنت عام 2019 لا تهتم باستخدام الإنترنت، أما عامل نقص المهارات فحدد بنسبة 45%، وتكاليف المعدات 25%، والحوجز عالية التكلفة 23%. يختلف التأثير الرادع لكل من هذه العوامل بشكل كبير في القوة عبر الدول الأعضاء. على سبيل المثال، ذكر 5% فقط من الأسر في إستونيا التي ليس لديها اتصال بالإنترنت لأن التكاليف تشكل عائقاً، لكن ما يصل إلى 53% من الأسر في البرتغال ذكروا عدم اتصالهم بالإنترنت بسبب التكاليف. يعد الافتقار إلى المهارات ذات الصلة عاملاً مهماً يمنع الأسر من الوصول إلى الإنترنت في المنزل. علاوة على ذلك، نظراً لأن هذا العامل يحد من الوعي بالفوائد المحتملة للرقمنة، فقد يكون أيضاً من بين الأسباب الكامنة وراء الأعداد الكبيرة من الأسر في الاتحاد الأوروبي التي لا تزال تدعي عدم توفر إمكانية الوصول إلى الإنترنت في المنزل، لأنها لا تحتاج إليها.²

ولسد هذه الفجوة الرقمية بين المواطنين تقوم المفوضية الأوروبية بإطلاق برامج تشترك فيها مختلف الفواعل لتطوير المهارات وفرص العمل الرقمية لمعالجة إشكالية الأمية الرقمية وضعف المهارات الرقمية في أوروبا وتزويد جميع مواطني الاتحاد الأوروبي بالمهارات التي يحتاجونها للازدهار بالاقتصاد والمجتمع الرقمي. وتسعى المبادرة إلى تطوير مستجمع كبير من المواهب الرقمية وضمان وتزويد الأفراد والقوى العاملة في أوروبا بالمهارات الرقمية الكافية.

¹ European Economic and Social Committee, «EU public consultations in the digital age: Enhancing the role of the EESC and civil society organisations», P38.

² European Commission: Digital Economy and Society Index (DESI) 2021, Op Cit. P22.

يستخلص من هذا المطلب، أن الاتحاد الأوروبي يعمل على الاستفادة بكل ما تتيحه الرقمنة من آليات لتشمل سياساته كل المناطق، ويستفيد منها كل المواطنين الأوروبيين دون استثناء. بالإضافة إلى هذا، يعمل الاتحاد الأوروبي بجد على توسيع دائرة تفاعلاته لتشمل مختلف الفواعل ليتيح لهم الفرصة للمشاركة في صنع سياساته العامة، وتكون هذه المشاركة أكثر نجاعة ومرونة يحرص على تطوير المهارات الرقمية للفاعلين حتى يتمكنوا من المشاركة عن طريق الوسائل التكنولوجية أو ما يسمى بالمشاركة الإلكترونية. رغم كل هذه الجهود، إلا أن مازال الطريق مفتوحاً أمامه لتجسيد هذه الغايات، ما لم يدرك مختلف الفواعل لأهمية الاستخدام التكنولوجية وما يمكن أن يحققه من غايات تجعل من حياة المواطن الأوروبي أسهل والسياسة العامة للاتحاد أنجع مادامت غايتها الأساسية تتمثل في خدمة المصلحة العامة الأوروبية.

المطلب الثالث: التنسيق الرقمي للاتحاد الأوروبي مع محيطه الخارجي

مع انخراط الاتحاد الأوروبي في عصر الرقمنة واندماجه مع الشبكة العالمية للانترنت، أصبح يتحتم عليه توسيع دائرة تفاعلاتها لتتعدى حدوده الإقليمية ويتفاعل مع غيره من الفواعل الخارجية. لأن الشبكة العالمية للانترنت لا تعترف بالحدود. ولتدرك ذلك، عمل الاتحاد الأوروبي على تكثيف جهوده ليكون أكثر فاعلية وتفاعلاً مع محيطه الخارجي فيما يخص التنسيق في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومن الناحية الجيوسياسية، يجب أن يستفيد الاتحاد الأوروبي من قوته التنظيمية، وقدراته الصناعية والتكنولوجية المعززة، ونقاط القوة الدبلوماسية والأدوات المالية الخارجية لتعزيز المقاربة الأوروبية وتشكيل التفاعلات العالمية. وهذا يشمل العمل المنجز بموجب اتفاقيات الشراكة والتجارة، فضلاً عن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي ومجموعة العشرين، بدعم من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.¹ ويمكن تلخيص أهم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي للتنسيق مع محيطه الخارجي في ما يلي.

¹ European Commission, Com(2020) 67 Final, « Shaping Europe's digital future », Op Cit, P13.

أولاً: الشراكة الأوروبية ومتوسطة والجهود المشتركة في مجال الرقمنة:

يمكن تلخيص الشراكة الأوروبية ومتوسطة في مجال الرقمنة، من خلال الاعتماد على الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية في متابعة مستويات الشراكة في المنطقة بتركيزها على الرقمنة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث قرّرت اللجنة، التركيز على الرقمنة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الأوروبية المتوسطة. تم تقديم تحليل أولي في القمة الأوروبية متوسطة لعام 2019 للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة المنعقدة في برشلونة في 22-23 أكتوبر بهدف تعميق الحوار وتعزيز التبادل الإقليمي في الأنشطة المستقبلية المرتقبة للجنة المتابعة. وخلصت اللجنة إلى جملة من التوصيات في مجال تعزيز التعاون الأوروبي متوسطي حول الرقمنة تمحورت حول النقاط التالية:¹

- ترتئي اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية أن هـ من الضروري دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتحويل الرقمي مع اتخاذ تدابير السياسة العامة الملائمة وتخصيصها، قدر المستطاع، لتلبية الاحتياجات المحددة لمختلف أنواع الشركات. ويجب أن تشكل هذه التدابير جزءاً من خطة سياسات أعم تهدف إلى تعزيز الدور الحاسم الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأوروبية المتوسطة، ولاسيما في جهودها لمكافحة البطالة.

- لا تُعد الرقمنة أولوية في الإطار الحالي للتعاون بين الاتحاد الأوربي والبلدان الأوروبية المتوسطة الشريكة. وتدعو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية إلى إعطاء أولوية للاستثمار في البنية التحتية الرقمية والإصلاحات التعليمية اللازمة لتعميم المهارات الرقمية بين المعلمين والطلاب في المراجعات المستقبلية لسياسة الجوار الأوروبية واتفاقيات الشراكة الثنائية.

- ولا شك أن هناك افتقاراً واضحاً للبيانات المتوفرة بسهولة والموثوقة عن الرقمنة في معظم البلدان الأوروبية المتوسطة الشريكة. ولذا، توصي اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية بتوسيع نطاق البعد الدولي لمؤشر الاقتصاد الرقمي والمجتمع الرقمي ليشمل جميع البلدان الأوروبية المتوسطة الشريكة وتقديم المساعدة، إذا لزم الأمر، لأجهزتها الإحصائية الوطنية لإعداد البيانات المطلوبة، أي من خلال مبادرة جديدة لبرنامج التعاون الإحصائي الأوروبي - المتوسطي (ميدستات).

¹ Maria Helena De Felipe Lehtonen, « Digitalisation and SMEs in the Mediterranean region» (European Economic and Social Committee, Information Report, REX/519, 11.12.2019). P3.

- تقدّر اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية جهود المفوضية الأوروبية لإنشاء شبكة مراكز للابتكارات الرقمية وتعزيزها في إطار برنامج أوروبا الرقمية. وترحب اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية بأهلية حصول البلدان الأوروبية المتوسطة الشريكة على التمويل في إطار البرنامج، ولكنها تعرب عن قلقها من أنه بدون التزام الشركاء بإدماج تلك المراكز في خططها الرقمية، فلن يكون هناك ما يضمن اتخاذ أي إجراء.

وتدعو اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة مشاركة الشركاء الاجتماعيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، في أنشطة مراكز الابتكارات الرقمية. وعلى وجه الخصوص، لاتحادات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مهم تؤديه في تحديد الاحتياجات على المستوى المحلي وتعزيز المراكز بين أعضائها وتعريفهم بها. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن هذا لا ينبغي أن يأتي على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ليست أعضاء في أي اتحاد.

ثانياً: التعاون الرقمي الأوروبي مع الدول:

في إطار التفاعل الدولي حول قضايا الرقمنة، يسعى الاتحاد الأوروبي لتعزيز تنسيقه وتعاونه مع دول العالم في مجال الرقمنة، وذلك من أجل تبادل الخبرات وتنسيق الجهود وحماية المصالح المشتركة.

1- تنسيق الاتحاد الأوروبي مع كندا:

اتفاق التعاون العلمي والتكنولوجي بين كندا والاتحاد الأوروبي ليس بالجديد، وإنما هو مفعّل منذ عام 1996 ولم يقتصر على الوقت المحدد. تقع مسؤولية حوار التعاون العلمي والتكنولوجي على عاتق لجنة التعاون العلمي والتكنولوجي المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وكندا (JSTCC) EU-Canada Joint Science and Technology Cooperation Committee. يجتمع JSTCC بشكل دوري ومنتظم لمراجعة التقدم المحرز في مجال التعاون العلمي ويقدم اتجاهات جديدة للتعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا.¹

نمت العلاقة العلمية والتكنولوجية بين الاتحاد الأوروبي وكندا باستمرار وتحولت إلى تعاون واسع يتشكل ويتوسع أكثر فأكثر في إطار Horizon 2020. وهناك عدد المجالات والأنشطة الرئيسية لهذا

¹ European Commission, « Roadmap for Eu-Canada S&T Cooperation», From website: https://ec.europa.eu/info/sites/default/files/research_and_innovation/strategy_on_research_and_innovation/documents/ca_roadmap_2018.pdf, Browse at : 12.7.2021.

التعاون ذكرها في خارطة التعاون الأوروبي الكندي في مجال العلوم والتكنولوجيا. في سنة 2018، شارك المتقدمون الكنديون 434 مرة في 339 اقتراحاً مؤهلاً للإجراءات التعاونية من Horizon 2020، منها 89 تم إدراجها في القائمة الرئيسية، مما أدى إلى معدل نجاح قدره 2630% (مقارنة بـ 15.8% بشكل عام). تمتلك الهيئات الكندية 81 مشاركة في 69 منحة موقعة، وتنتقى 4.4 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي بينما 17.8 مليون يورو هي مساهمة المستفيدين الكنديين.¹

كما عُقد اجتماع لجنة العلوم والتكنولوجيا المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وكندا في 18 يونيو 2020 عبر تقنية التحاضر عن بعد. وقد شاركت في رئاستها السيدة ماريا كريستينا روسو، مديرة البحث والتطوير للتعاون الدولي والسيد إيمانويل كامارياناكيس، المدير العام للاستثمار والابتكار والتعليم - الشؤون العالمية- لحكومة كندا.² في ملاحظاتها التمهيديّة، سلط الجانبان الضوء على المستوى الجيد المستمر للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وكندا في البحث والابتكار. قاموا بتقييم مشاركة كندا في Horizon 2020 مع مشاركة المنظمات الكندية أكثر من 360 مرة في 305 مشروعاً.³ حيث يتمحور هذا التعاون في الدعم المتبادل للمشاريع البحثية المتعلقة العلوم والتكنولوجيا وتبادل الخبرات والتجارب بين الاتحاد الأوروبي وكندا فيما توصل إليه الطرفان في المجال التكنولوجي.

2- تنسيق الاتحاد الأوروبي مع الأردن:

يُعد الأردن شريكاً مهماً للاتحاد الأوروبي في مجال البحث والابتكار وخاصة في مبادرات دبلوماسية العلوم الإقليمية الثنائية مثل الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى الرئاسة المشتركة لاجتماعات المنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط للبحث والابتكار بين مدير التعاون الدولي للمفوضية الأوروبية للبحوث والابتكار، والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في الأردن. وعلى هذا النحو، فإن المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في الأردن شريك مهم في التعاون الأوروبومتوسطي في البحث والابتكار.

¹ European Commission, « Roadmap for Eu-CanadaS&T Cooperation», Ibid.

² European Commission, « EU-Canada Joint Science and Technology Cooperation Committee met Vie Video Conference », From website : https://ec.europa.eu/info/news/eu-canada-joint-science-and-technology-cooperation-committee-met-video-conference-2020-jun-18_en, Browse at : 12.7.2021.

³ Ibid.

في 7 ديسمبر 2020، انعقدت الدورة الخامسة للجنة التعاون العلمي والتكنولوجي المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأردن من خلال اجتماع افتراضي. ترأس الاجتماع ماريا كريستينا روسو، مديرة التعاون الدولي للمديرية العامة للبحوث والابتكار والدكتور عرفة ضياء الدين، الأمين العام للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في الأردن. تم توقيع اتفاقية تعاون علمي وتكنولوجي بين الاتحاد الأوروبي والأردن في ديسمبر 2017. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 29 ديسمبر 2017. وقد تم تشكيل لجنة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأردن بهدف تنفيذ اتفاقية التعاون العلمي والتقني.¹

نتج عن المناقشات الثنائية تقارب كبير حول مجالات الأولوية الإستراتيجية الشاملة في البحث والابتكار للمستقبل بناءً على التحديات المشتركة التي يواجهها الأردن، ولاسيما دول جنوب وشرق أوروبا في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مثل ندرة المياه والزراعة المستدامة. الناتج عن الآثار السلبية لتغير المناخ.

3- تنسيق الاتحاد الأوروبي مع كوريا الجنوبية:

في 19 ماي 2021، عقدت وزارة التجارة والصناعة والطاقة يوم يوريكا الكوري 2021 عبر الإنترنت وناقشت التعاون التكنولوجي العالمي مع الدول الأوروبية ذات التكنولوجيا المتقدمة. حيث يعتبر أكبر تعاون تكنولوجي بين كوريا وأوروبا. وقد تم تصميمه للعثور على شركاء في البحث والتطوير ووضع مهام التعاون بين الاتحادات الأكاديمية والصناعية العالمية المتقدمة في كوريا وأوروبا منذ انضمام كوريا إلى الدولة العضو المنتسبة في يوريكا كأول دولة غير أوروبية في عام 2009. حضر هذا حدث العام 87 معهدًا أكاديميًا صناعيًا في كوريا و438 شركة ومعهد أبحاث وجامعة من 65 دولة في الخارج.²

4- تنسيق الاتحاد الأوروبي مع اليابان:

البحث والابتكار من المجالات الرئيسية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي واليابان. حيث تم تنفيذ عدد من المشاريع الممتازة في إطار برنامج إطار عمل البحث والابتكار التابع للاتحاد الأوروبي بدعم من الوزارات ووكالات تمويل الأبحاث اليابانية في مجالات الطاقة المتجددة، والحد من مخاطر الكوارث،

¹ European Union, « Agreement for Scientific and Tecnological Cooperation between the European and Jotdan », Official Journal of the European Union, L348/29, 29.12.2017. P1

² European Commission « Korea Eureka Day-South Korea and Europe discuss Green and Digital joint R&D technology Cooperation », Frome website : <https://euraxess.ec.europa.eu/worldwide/south-korea/korea-eureka-day-south-korea-and-europe-discuss-green-and-digital-joint>, Browse at :12.7.2021.

والإلكترونيات الطاقة، وأبحاث القطب الشمالي، والصحة، والفضاء، إلخ. وتسعى المفوضية الأوروبية وحكومة اليابان إلى تعزيز هذا التعاون في وقت تتزايد فيه التحديات العالمية.¹

يخضع التعاون بين الاتحاد الأوروبي واليابان في مجال البحث والابتكار لاتفاقية التعاون العلمي والتكنولوجي، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2011. وقد اجتمعت لجنة العلوم والتكنولوجيا المشتركة بين الاتحاد الأوروبي واليابان المنشأة بموجب هذه الاتفاقية أربع مرات (يونيو 2011 ويونيو 2013 في طوكيو، مايو 2015 في بروكسل، ونوفمبر 2017 في طوكيو) لتبادل المعلومات ووجهات النظر حول قضايا سياسة العلوم والتكنولوجيا؛ تحديد وتحديد الأنشطة التعاونية؛ مراجعة الإنجازات؛ تقديم المشورة بشأن تنفيذ الاتفاقية؛ مراجعة الوصول المتبادل إلى برامج ومشاريع البحث والابتكار والترتيبات للباحثين الزائرين؛ ودراسة التدابير لتحسين ذلك الوصول وضمان مبدأ المعاملة بالمثل. ومن المقرر عقد الاجتماع القادم في بروكسل في عام 2019.²

شروط التعاون الوثيق مواتية للغاية مع الخطة الأساسية السادسة للعلوم والتكنولوجيا وبرنامج البحث والتطوير "Moonshot" في اليابان وبرنامج إطار عمل البحث والابتكار التابع للاتحاد الأوروبي "Horizon Europe" قيد الإعداد حالياً. خلال الاجتماع الخامس للجنة المشتركة، قرر الاتحاد الأوروبي واليابان العمل على خطوات ملموسة لتعزيز التعاون في ضوء قمة الاتحاد الأوروبي واليابان 2020. وأعربوا عن التزامهم بجعل مستوى التعاون بين اليابان والاتحاد الأوروبي أكثر قوة وتماسكاً. وتطوير مراكز البحث والابتكار التابعة للطرفين لتكون الرائدة في العالم.

بعد استعراض عدد من نماذج التفاعلات بين الاتحاد الأوروبي ومختلف الفواعل الداخلية وكذلك مع محيطه الخارجي، يتضح أن التواجد الرقمي القوي في سياسة العامة للاتحاد الأوروبي، قد تمهد له الطريق أمام الريادة العالمية في مجال الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الرقمية في تطوير سياساته وزيادة تماسك وحدته وتجاوز معضلة العجز الديمقراطي وأزمة الشرعية التي يعاني منها من خلال إشراك مختلف الشركاء والمواطنين في صنع سياساته العامة. ورغم العزوف الكبير في استخدام هذه التقنيات الرقمية في

¹ European Commission, «The 5th joint Committee Meeting on Scientific and Technological Cooperation between the EU and Japan», From website : https://ec.europa.eu/info/news/5th-joint-committee-meeting-scientific-and-technological-cooperation-between-eu-and-japan-2019-dec-12_en, browse at : 20-3-2022.

² European Commission, « Roadmap For EU-Japan S&T Cooperation», From website : https://ec.europa.eu/info/sites/default/files/research_and_innovation/strategy_on_research_and_innovation/documents/ec_rtd_japan-roadmap-2018.pdf, Browse at : 12.12.2021.

شرائح واسعة من مختلف الفواعل، إ لا أن البرامج التي ينتهجها الاتحاد قد تكون كفيلة في تقليص هذه الفجوة الرقمية، التي تمكنه من التطلع إلى مستقبل أوروبا رقمية سياستها أكثر رشادة.

المبحث الثاني: السياسة العامة الرقمية الأوروبية وحوكمة البيانات.

لتدارك التخلف في اللحاق بركب الدول التي تخطت أشواطاً كبيرة في استغلال التقدم الرقمي والوصول إلى المجتمع الرقمي. عمل الاتحاد الأوروبي على تخصيص سياسة عامة قطاعية تعنى بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ليؤسس لسياسته العامة الإلكترونية من خلال إطلاق جملة من الخطط والمشاريع المستقبلية للنهوض بالقطاع الرقمي في أوروبا والاستفادة من المكاسب التي يمكن تحقيقها من التكنولوجيا واللاحق بركب البلدان المتطورة في هذا المجال. اقترحت المفوضية الأوروبية لدعم التحول الرقمي في أوروبا بحلول عام 2030، التي تعتبر كخطة إستراتيجية يمكن من خلالها تدارك العثرات التي المسجلة في البرامج الرقمية السابقة. وتشمل هذه المبادرة الاتجاهات المتسارعة والاحتياجات المتزايدة للرقمنة. يعتمد هذا المسار على معالجة الفجوات في القدرات الرقمية بأوروبا، مع توجيه الإجراءات المشتركة والاستثمارات واسعة النطاق لجني الفوائد التي تجلبها الرقمنة. من خلال تحقيق السيادة الرقمية التي يسودها الاستعمال الآمن والموثوق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع ضمان الحق في سرية البيانات العامة والشخصية.

المطلب الأول: مكانة السيادة الرقمية في السياسة العامة للاتحاد الأوروبي.

على الرغم من السياسات المنتهجة من طرف الاتحاد الأوروبي من أجل رقمنة أوروبا، إلا أنه مازال يعتمد في تنفيذ سياسته الرقمية على التقنيات الرقمية الأجنبية. وبدأ إدراك المخاطر التي تنجر عن التبعية للتقنية الأجنبية من خلال العديد من الأزمات العالمية التي عجلت من النقاش الأوروبي حول السيادة الرقمية، ويتمحور هذا النقاش حول قدرة أوروبا على حماية مواطنيها من عالم يتزايد فيه العداء والتحدي.¹

¹ Frances G. Burwell & Kenneth Propp, « The European Union and the Search for Digital Sovereignty : Building "Fortress Europe" or preparing for a new World?», *Future Europe Initiative*, Atlantic Council, Issue Brief, June. 2020). P3.

ويعتبر صناع السياسة العامة في الاتحاد الأوروبي، أن الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية قد يشكل خطرًا على نفوذ أوروبا. وتبرز أزمة فيروس كورونا COVID-19 هذا الخطر بشكل أكبر، حيث يتم استخدام تقنيات الاتصالات وتحليل البيانات الضخمة بشكل متزايد لتتبع انتشار المرض والسيطرة عليه، ومن المتوقع أن يلعب الذكاء الاصطناعي والحوسبة عالية الأداء دورًا في تطوير استراتيجيات للاختبار وإيجاد اللقاحات. تكشف الأزمة أيضًا عن حاجة أوروبا الملحة لتعزيز الرقمنة في مجموعة متنوعة من القطاعات، بدءًا من الصحة إلى البيع بالتجزئة إلى التصنيع، التعليم وانترنت الأشياء.¹

حيث وضع الاتحاد الأوروبي العديد من الأدوات لتضييق فجوة الاستثمار في مجال التكنولوجيا المتطورة من خلال العديد من البرامج . حيث يتيح برنامج Horizon 2020 المجال للبحث والابتكار، بتمويل عام يقارب 80 مليار يورو يتوزع على مدى سبع سنوات (2014 إلى 2020)، مثل هذا التمويل للبحث في التقنيات الرقمية الرئيسية مثل الإلكترونيات النانوية والضوئيات والروبوتات و G5 والحوسبة عالية الأداء، والبيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي. وأدوات الأخرى، مثل 5G- PPP، وصندوق استثمار الذكاء الاصطناعي الجديد و*Blockchain، ومبادرة بحثية واسعة النطاق لتعزيز تطوير صناعة كمومية تنافسية في أوروبا، تدعم الشركات العاملة في قطاعي الذكاء الاصطناعي وblockchain.²

حيث أعلنت المفوضية الأوروبية أن سنوات 2020-2030 "العقد الرقمي" لأوروبا، يجب أن يكون التحدي الرئيسي في هذه الفترة هو ضمان "السيادة التكنولوجية" الأوروبية والسيادة الرقمية.³ ومن هنا بدأ الاتحاد الأوروبي في بناء روايته حول السيادة الرقمية. كما أكدت المفوضية، "تبدأ السيادة التكنولوجية الأوروبية من خلال ضمان تكامل ومرونة البنية التحتية للبيانات والشبكات والاتصالات التي تهدف إلى

¹ Tambiama Madiega, «Digital Sovereignty for Europe», Briefing EPRS Ideas Paper, Towards a more resilient EU, European Parliament, European Parliamentary Research Service, Pe 651.992, July 2020). P3.

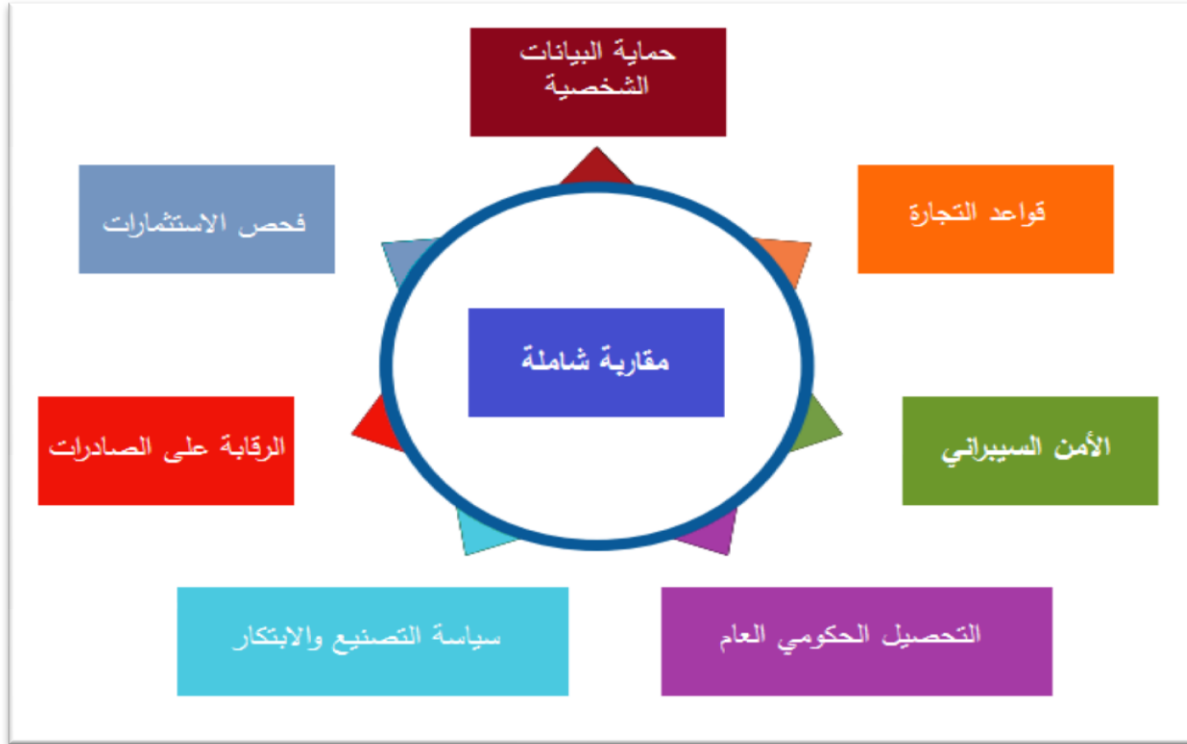
* Blockchain: هو سجل حسابات مشترك وغير قابل للتغيير يدير عملية تسجيل المعاملات على أجهزة الكمبيوتر وتتبع الأصول وبناء الثقة .
Subramanian Senthilkanna Muthu, Blockchain Technologies for Sustainability, (Singapore : Springer Nature, 2022).

² Tambiama Madiega, Ibid. P2.

³ Annegret Bendikek & Isabella Stürze, «Advancing European Internal and External Digital Sovereignty», (Stiftung wissenschaft und politik, German Institute for International and Security Affairs, No :20, March 2022). P2.

التخفيف من الاعتماد على أجزاء أخرى من العالم لأهم التقنيات.¹ من خلال اتباع مخطط للأدوات السياسية لحماية السيادة الرقمية الموضحة في الشكل الموالي.

الشكل رقم(22): مخطط الاتحاد الأوروبي للأدوات السياسية لحماية السيادة الرقمية



Source: Frances G. Burwell & Kenneth Propp, « The European Union and the Search for Digital Sovereignty : Building “Fortress Europe” or preparing for a new World?», Future Europe Initiative, Atlantic Council, Issue Brief, June. 2020). P3.

ولكي تصبح أوروبا اقتصاداً رقمياً رائداً يحظى بالسيادة رقمية المطلقة، يحتاج الاتحاد الأوروبي أن يستعيد السيطرة والثقة والسيادة في البيانات والتكنولوجيا الرقمية. فلأوروبا لن تكون قادرة على تحويل نفسها إلى رائدة رقمية، إلا إذا تمكنت من تقديم خطة عمل رقمية تجمع بين أربعة عناصر أساسية:²

1- العمل على تطوير قطاع الاتصالات وتوسيع شبكة الجيل الخامس: يعتبر الاتصال الآمن وعالي السرعة والتدفق الركيزة الأساسية للاقتصاد الرقمي؛

¹ Giovanni De Gregorio, Digital Constitutionnalism in Europe : Reframing Rights and Powers in the Algorithmic Society, (United Kindom: Cambridge University Press, 2022). P299.

² Emmanuel Amiot & Others, « European Digital Sovereignty: Synng Values and value», (Oliver Wyman report, 2020). P3.

2- البنية التحتية للحوسبة: العمل على نقل البيانات تدريجياً إلى التخزين المحلي، مثل الأجهزة المحمولة أو المركبات المتصلة. وهذا يجعل من الضروري تنفيذ بنية أساسية سحابية وحافة موزعة مبنية على شبكات الجوال في أوروبا؛

3- تطوير البيانات والذكاء الاصطناعي: لكي يتمتع المواطنون والمؤسسات بسيادة البيانات، يجب أن تكون لهم القدرة على الوصول المعقول والفعال للبيانات الشاملة التي تدمج في ثلاثة عناصر:

- مجموعات البيانات الضخمة وعالية الجودة مع قواعد عادلة للوصول والاستخدام؛

- تقديم الخوارزميات والموارد الحاسوبية كحلول جاهزة للنشر؛

- التخزين الآمن للبيانات التي تحكم القوانين الأوروبية.

4- تعزيز القدرات الأوروبية لتحقيق الأمن الإلكتروني.

لتحقيق السيادة الرقمية لأوروبا، خصص الاتحاد الأوروبي ميزانيات معتبرة بتكلفة في حدود 530 مليار يورو. يجب دعم هذا الاستثمار من قبل الساسة والمنظمين وقادة الصناعة. سيكلف نشر G5 في المناطق الحضرية الكبرى وعلى طول السكك الحديدية والطرق الرئيسية في الاتحاد الأوروبي حوالي 130 مليار يورو، وفقاً لتقدير أوليفر وايمان Oliver Wyman estimate. بناءً على استثمارات عمالقة التكنولوجيا، فإنه يُقدر أن بناء البنية الأساسية للحسابات الأوروبية الموسعة سيكلف حوالي 200 مليار يورو. ستحتاج التعديلات الرئيسية في الذكاء الاصطناعي - للاستفادة الفعالة من البيانات - إلى استثمار حوالي 100 مليار يورو على مدى السنوات الخمس المقبلة لتتناسب مع مستوى الاستثمارات من منطقة أخرى. يحتاج الأمن السيبراني - لتوفير نظام بيئي آمن للبيانات - أيضاً إلى حوالي 100 مليار يورو على مدى السنوات الخمس المقبلة: تقترب ميزانية الحكومة الأمريكية للأمن السيبراني من 20 مليار يورو؛ أنفقت الصين 7 مليارات يورو على الأمن السيبراني في عام 2019، ومن المتوقع أن ينمو هذا بنحو 25 في المائة سنوياً. بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن 100 مليار يورو تعادل حوالي عُشر ميزانيات الدفاع المشتركة للدول الأعضاء.¹

¹ Emmanuel Amiot & Others, Ibid. P 17.

من هنا يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي بدأ التفكير بشكل جدي في توجيه سياساته الرقمية نحو تحقيق أهداف إستراتيجية لضمان السيادة الرقمية، حيث بدأ صانعو السياسة في الاتحاد الأوروبي في تصميم سياسات لتعزيز الاستقلال الاستراتيجي الرقمي للاتحاد. ففي السنوات الأخيرة، تم وضع العديد من الوسائل المالية لتضييق فجوة الاستثمار وتدابير إضافية لتكثيف القدرات الصناعية والتكنولوجية للاتحاد الأوروبي في سياق إستراتيجية البيانات الأوروبية والإطار الأخلاقي للذكاء الاصطناعي وتطوير المنظومة التشريعية المتعلقة بتنظيم المجال الرقمي، لتضييق الفجوة والتبعية الرقمية التي ما زالت تعاني منها أوروبا.

المطلب الثاني: الأمن السيبراني للاتحاد الأوروبي كتحدي جديد.

في ظل تنامي ظاهرة الحروب والهجمات السيبرانية، كثف الاتحاد الأوروبي والوكالات التابعة له من الجهود لتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق الأمن السيبراني، حتى تكون أوروبا أكثر أمنًا وثقة في مجالها الرقمي. وتشمل هذه الجهود، تخصيص أغلفة مالية لتغطية الإنفاق على الأمن السيبراني، بالإضافة إلى تخصيص شهر أكتوبر من كل سنة للأمن السيبراني، يكون بمثابة حملة دعائية تروج لأهميته، وزيادة وعي الأفراد عن المخاطر الناجمة عن الهجمات السيبرانية وكيفية تجنبها والإبلاغ عنها، من خلال إقامة دورات تدريبية وحملات تحسيسية، كما يعتبر الأمن السيبراني أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السيادة الرقمية والاقتصاد والمجتمع الرقمي.

يُنظر إلى الأمن السيبراني القوي على أنه شرط أساسي لجميع مجالات السياسة الأخرى التي تم تحديدها بالفعل، لأن حماية البيانات والبنى التحتية والأعمال ضرورية لاقتصاد رقمي فعال وتنافسي في الاتحاد الأوروبي، وحماية قيم الاتحاد الأوروبي. هذا هو سبب وصف مركز العلوم في الاتحاد الأوروبي (2020) الأمن السيبراني بأنه "أحد أعمدة السيادة الأوروبية للمستقبل".¹ ولأهمية الأمن السيبراني خصص الاتحاد الأوروبي شهر أكتوبر من كل سنة ليكون كشهر للأمن السيبراني الأوروبي.

حيث يتزامن شهر الأمن السيبراني الأوروبي لعام 2022 European Cyber Security Month (ECSM) مع الذكرى السنوية العاشرة لتأسيسه، منذ إنطلاقه لأول مرة في عام 2012. وتعد الحملة سنة 2022 جزءًا من الإجراءات المصممة لتنفيذ أحكام قانون الأمن السيبراني الأوروبي بشأن زيادة الوعي

¹ Huw Roberts & Others, « Safeguarding European values with digital sovereignty: an analysis of statements and policies », *Internet Policy Review*, Vol :10, Issue: 3, 30 September 2021). P 12.

والتعليم، حيث تم استكشافها في دراسة جدوى في عام 2011 وتم إطلاقها كمشروع تجريبي في عام 2012.

شهر الأمن السيبراني الأوروبي، حملة التوعية الأوروبية السنوية التي تقام في شهر أكتوبر من كل عام في جميع أنحاء أوروبا لتعزيز الأمن السيبراني بين المواطنين وشركات التكنولوجيا مثل Google مع وسائل مثل مركز الأمان للعائلات للحصول على نصائح عملية حول كيفية حماية الأطفال عبر الإنترنت وهو برنامج مصمم لمنح الأطفال المهارات اللازمة للبقاء آمنين والتصرف بمسؤولية عبر الإنترنت.¹ كما تُجرى العديد من الأنشطة في جميع أنحاء أوروبا، بما في ذلك المؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية والندوات عبر الإنترنت والعروض التقديمية والاختبارات عبر الإنترنت، لتوفير الموارد للمواطنين لمعرفة المزيد حول حماية أنفسهم عبر الإنترنت.²

يتم تنسيق شهر الأمن السيبراني الأوروبي من طرف ENISA وبدعم من المفوضية الأوروبية، يوروبول، البنك المركزي الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وأكثر من 300 شريكاً (الحكومات والجامعات ومراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية وشركات القطاع الخاص) من أوروبا ومن خارجها.³ يوفر شهر الأمن السيبراني كذلك المجالات التي تساعد فيها ENISA الدول الأعضاء في جهودها لزيادة الوعي بالأمن السيبراني وتعزيز تعليم الأمن السيبراني عبر الاتحاد. يهدف شهر الأمن السيبراني الأوروبي المواطنين والمؤسسات والشركات.

تم استدعاء وكالة الاتحاد الأوروبي للأمن السيبراني (ENISA) للرد على نفس التحدي لشهر الأمن السيبراني الأوروبي لعام 2022 (المقرر عقده في أكتوبر 2022) وسيتم استخدام تقرير نشر 2021 ECISM كمخطط مبدئي يوفر رؤى مفيدة تجاه الوصول إلى هدفها المتمثل في تقليل الحوادث الإلكترونية.

¹ Anita Lavorgna, Cybercrimes: Critical Issues in a Global Context, (United Kingdom: Red Global Press, 2020). P207.

² European Union Agency for Cybersecurity « Cybersecurity Month campaign reduces Cyber Incidents », Frome website : <https://www.enisa.europa.eu/news/enisa-news/cybersecurity-month-campaign-reduces-cyber-incidents>, Browse at :16.4.2022.

³ Ibid.

أبرز ما ورد في تقرير نشر شهر الأمن السيبراني الأوروبي لعام 2021:¹

- يلخص التقرير الأنشطة التي نفذتها الوكالة وهيئات الاتحاد الأوروبي المشاركة والدول الأعضاء وبلدان المنطقة الاقتصادية الأوروبية والشركاء لحملة 2021. يوفر تحليلاً لما نجح بشكل جيد ويقدم تقييم الحملة، بالإضافة إلى الأفكار التي يمكن استخلاصها للسنوات المقبلة.

- يسلط التقرير الضوء كذلك على نجاح ENISA سنة 2020، في التأثير الكبير لحملة " Think Before U Click"، والتي استمرت في تحقيق نجاح باهر في عام 2021 أيضاً، مع نمو كبير في وسائل التواصل الاجتماعي المذكورة. تم الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي لأكثر من 20 مليون في عام 2021 وهو أكثر من ضعف مدى الوصول الذي تم تحقيقه في عام 2020 (8.8 مليون) وفي السنوات السابقة. زاد عدد المتابعين على وسائل التواصل الاجتماعي إلى أكثر من 23000، وهو ما يمثل زيادة ثلاثية مقارنة بعام 2020، وزاد عدد المتابعين على Twitter إلى أكثر من 28000 من 24000.

- بناءً على تحليل الفجاح جيد لحملة 2020، خلص التقرير إلى أن المزيد من الوسائل الرقمية مثل الفيديو، ولدت مشاركة أكبر. حيث كانت سلسلة من القصص الواقعية مصحوبة بتوصيات قابلة للتنفيذ. تم إنشاء الرسوم البيانية وتوزيعها عبر وسائل التواصل الاجتماعي. تم تضمين محتوى مُلعب مثل ألغاز الوسائط الاجتماعية لإشراك الناس بطرق مبتكرة. بدلاً من مجرد التركيز على الوقاية كما في السنوات الماضية، قدمت ENISA نصائح مفيدة حول كيفية إدارة المواقف من خلال خريطة تفاعلية للاتحاد الأوروبي مع تفاصيل الاتصال التي تمكن المستخدمين من الاتصال بخط المساعدة أو الحصول على المساعدة حيثما أمكن عندما يقعون ضحايا للهجمات الإلكترونية.

المطلب الثالث: حوكمة بيانات الاتحاد الأوروبي.

نظراً للأهمية الجيوسياسية لتأمين المهيزة التنافسية في تطوير الرؤى والتقنيات التي تستند على البيانات، لم تبق الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي مكتوفة الأيدي وتكتفي بمراقبة هذا الاتجاه. فقد استجابت العديد من حكومات الدول الأعضاء لدعوة البحث واستكشاف محلي البيانات الضخمة لصنع السياسات. من خلال استثمار الموارد في إنشاء البنى التحتية لمشاركة بيانات البحوث في القطاع العام.

¹ European Union Agency for Cybersecurity, « European Cybersecurity Month (ECSM) 2021» ENISA ECSM Deployment Report 2021, March, 2022) P9.

فاهتمام الدول الأعضاء بمجال البيانات كان سابقًا للاقتراح الأخير للمفوضية الأوروبية بشأن التوجيه المتعلق بحوكمة البيانات الأوروبية الذي سيسهل إتاحة بيانات القطاع العام لإعادة استخدامها.¹

في ديسمبر 2020، نشرت المفوضية الأوروبية - المسؤولة عن تطوير إستراتيجية وسياسة الاتحاد الأوروبي - قانون حوكمة البيانات المقترح للتشاور. حيث تم اقتراح هذا المشروع قانون لتسهيل مشاركة البيانات عبر أوروبا وبين القطاعات، كإدخال شروط قد تسمح بموجبها هيئات القطاع العام بإعادة استخدام البيانات الشخصية مع حماية أكثر أمانًا للحقوق والمصالح. يدعم هذا المشروع القانون استخدام التقنيات التي تحافظ على الخصوصية مثل إخفاء الهوية، التسمية المستعارة، الكتمان، والتوزيع العشوائي، بالإضافة إلى استخدام بيئات المعالجة الآمنة التي يتم الإشراف عليها من قبل القطاع العام.²

كانت إستراتيجية البيانات الأوروبية إحدى المبادرات التي يتم تقديمها بشكل متكرر في مجموعة البيانات كوسيلة لتعزيز السيادة الرقمية الأوروبية. يسعى إلى ضمان الوصول إلى المزيد من البيانات الخاصة بالاقتصاد الأوروبي وتزويد المواطنين والشركات بمزيد من التحكم في بياناتهم، من خلال تدابير مثل تشجيع البيانات المفتوحة، وتطوير مجتمعات البيانات، وتسهيل مشاركة البيانات. تشمل التدابير الحالية المحددة المذكورة توجيه البيانات المفتوحة (رقم 1024/2019). يشجع هذا على إتاحة بيانات القطاع العام بحرية أكبر داخل الاتحاد الأوروبي (إعلان برلين حول المجتمع الرقمي، 2020)، وتنظيم البوابة الرقمية الفردية (رقم 1724/2018)، والذي يُنظر إليه على أنه يقلل من البيروقراطية ويسهل تدفق البيانات عبر الحدود وبناء السيادة الرقمية للاتحاد الأوروبي.³

قررت المفوضية الأوروبية اختيار اللائحة كأداة قانونية لقانون الاتحاد الأوروبي لحوكمة البيانات بسبب هيمنة العناصر التي تتطلب تطبيقًا موحدًا والتي لن تترك هوامش التنفيذ للدول الأعضاء، من أجل إنشاء إطار عمل أقي للاتحاد الأوروبي. هذه هي العناصر الرئيسية لمشروع اللائحة تتمثل في ما يلي:⁴

¹ Eleni Kosta & Others, Reserch Handbook on EU Data Protection Law, (United Kingdom: Edward Elgar Publishing Limited, 2022). P120.

² Carolyn Adams, & Others, Sharing Linked data for Health Research : Toward Better Decision Making, (United Kingdom: Cambridge University Press, 2022). P 169.

³ Huw Roberts & Others, Op Cit. P 9.

⁴ DR2 CONSULTATs, « Data Governance Act: Main elements and business implications», From website : <https://dr2consultants.eu/data-governance-act-main-elements-and-business-implications/>,Browseat: 4.5.2022.

1. إعادة استخدام البيانات التي ينتجها القطاع العام: يهدف اقتراح قانون حوكمة البيانات إلى زيادة كمية البيانات المتاحة لإعادة استخدامها داخل الاتحاد الأوروبي من خلال السماح باستخدام بيانات القطاع العام لأغراض مختلفة عن تلك التي تم جمع البيانات من أجلها في الأصل. تتمثل أنواع البيانات التي يستهدفها القانون، في البيانات التي يتم إنشاؤها بواسطة نظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، أو بيانات الرعاية الصحية، والتي يمكن أن تسهم في تحسين جودة الخدمات الصحية. يمكن إعادة استخدام البيانات التي تم جمعها للأنشطة التجارية أو غير التجارية وتقدر اللجنة أن تنفيذ التدابير المقترحة يمكن أن يزيد من القيمة الاقتصادية للبيانات بما يصل إلى 11 مليار يورو بحلول عام 2028.

2. وسطاء البيانات: تعتقد المفوضية، أنه من أجل تحفيز الأفراد على مشاركة بياناتهم، يجب أن يتقوا في العملية التي يتم من خلالها يمكن التعامل مع هذه البيانات. ولهذه الغاية، يقترح إنشاء وسطاء البيانات، الذين سيتعاملون مع مشاركة البيانات من قبل الأفراد والهيئات العامة والشركات الخاصة. سيأتي مقدمو خدمات مشاركة البيانات هؤلاء كبديل أوروبي لمنصات التكنولوجيا الرئيسية الحالية؛

لدعم الثقة في الوسطاء المذكورين، تقترح المفوضية وضع العديد من الإجراءات الوقائية:¹

أ. يجب على الوسطاء إبلاغ السلطات العامة بنيتهم تقديم خدمات مشاركة البيانات؛

ب. عليهم الالتزام بحماية البيانات الحساسة والسرية؛

ج. تفرض المفوضية الأوروبية متطلبات صارمة لضمان حيادية الوسطاء. سيتعين على هؤلاء المزودين التمييز بين خدمات مشاركة البيانات الخاصة بهم والعمليات التجارية الأخرى، ويحظر عليهم استخدام البيانات التي يتم تبادلها لأي أغراض أخرى. تتضمن بعض الخدمات التي تم استبعادها من أن تصبح وسطاء بيانات جددًا كجزء من اللائحة مقدمي الخدمات السحابية ووسطاء إعلانات البيانات أو استشارات البيانات أو مقدمي منتجات البيانات.

3. مساحات البيانات الخاصة بكل قطاع: يهدف مشروع القانون المقترح أيضًا، إنشاء مساحات بيانات خاصة بكل قطاع لتمكين مشاركة البيانات داخل قطاع معين. على سبيل المثال، يخطط القانون لإنشاء مساحات بيانات للنقل أو الصحة أو الطاقة أو الزراعة؛

¹ DR2 CONSULTATs, Ibid.

4. إيثار البيانات: يهدف قانون حوكمة البيانات أيضاً، إلى خلق ظروف مواتية "لإيثار البيانات"، مما يعني تشجيع الأفراد على التبرع بالبيانات الشخصية طواعية لخدمة المصلحة العامة. للقيام بذلك، سيتم إنشاء "مساحات البيانات الشخصية" لضمان استخدام البيانات المشتركة فقط للأغراض التي وافق عليها الأفراد الذين تبرعوا بها، مثل الأبحاث الطبية على سبيل المثال. ستتاح للمنظمات غير الهادفة للربح الفرصة للتسجيل في سجل عام لـ "منظمة إيثار البيانات".

ويعمل قانون حوكمة البيانات على تحقيق ما يلي:¹

- يشجع مشروع القانون على إعادة استخدام أوسع للبيانات التي تحتفظ بها هيئات القطاع العام، بما في ذلك البيانات الشخصية. يجب تحقيق ذلك من خلال الاستفادة من بيئات المعالجة الآمنة وتقنيات إخفاء الهوية مثل الخصوصية التفاضلية وإنشاء بيانات تركيبية. قد يدفع هذا الجزء من القانون مزيداً من التطوير والتوجيه بشأن استخدام مثل هذه التقنيات التي قد تكون ذات استخدام أوسع، بما يتجاوز الهدف المباشر المتمثل في إعادة استخدام بيانات القطاع العام؛

- تم وضع نظام ترخيص "لوسطاء البيانات". هذه المنظمات تضع ترتيبات تجارية بين حاملي البيانات ومستخدمي البيانات، ولكنها لا تضيف قيمة إضافية إلى البيانات. سيحتاج وسطاء البيانات إلى تلبية شروط الترخيص المصممة لضمان استقلاليتهم وتقييد إعادة استخدامهم للبيانات والبيانات الوصفية. ستؤثر المتطلبات على أولئك الذين يقدمون أسواق البيانات و(ربما) منصات إدارة الموافقة. يجب أن تأخذ شركات Adtech* ملاحظة دقيقة.

- يجب تشجيع إيثار البيانات. قد يجد أولئك الذين يرغبون في الوصول إلى البيانات - خاصة للبحث العلمي- أن هذا يسهل الوصول إلى المزيد من البيانات. قد يرغب أولئك الذين يعملون على أساس غير هادف للربح لأغراض المصلحة العامة في التفكير في أن يصبحوا منظمة معترف بها لإيثار البيانات؛

¹ Ruth Boardman & Joquin Munoz Rodriguez, « EU Data Governance Act: What privacy professionals need to know», From website : <https://iapp.org/news/a/the-eu-data-governance-act-what-privacy-professionals-need-to-know/>, Browse at : 4-5-2022.

* Adtech: هي تقنية تستخدمها شركات الإعلانات، فهي جزء مهم في إدارة حملة إعلانية رقمية. يستخدم المعلنون تقنية Adtech لشراء الإعلانات الرقمية وإدارتها وقياسها. للمزيد من المعلومات عن هذه التقنية اطلع على الرابط: <https://advertising.amazon.com/library/guides/what-is-adtech>

- يهدف مشروع القانون في مراحله الأولى إلى تقييد عمليات نقل البيانات غير الشخصية. سيحتاج وسطاء البيانات ومقدمو خدمات إيثار البيانات المعترف بهم إلى التفكير فيما إذا كانت الدول تقدم الحماية المناسبة للبيانات غير الشخصية وستحتاج إلى مقاومة محاولات السلطات العامة في الدول للوصول إلى البيانات غير الشخصية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي. هناك قيود إضافية تنطبق على أولئك الذين يشاركون في إعادة استخدام بيانات القطاع العام، فضلاً عن آليات للجنة للاعتراف بالدول على أنها تقدم الحماية الكافية واعتماد شروط تعاقدية نموذجية لنقل البيانات غير الشخصية.

وبعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ مع اعتماده من طرف البرلمان في 6 أفريل 2022، يهدف إلى تعزيز مشاركة البيانات في الاتحاد الأوروبي، بحيث تتمكن الشركات والشركات الناشئة من الوصول إلى المزيد من البيانات التي يمكنهم استخدامها لتطوير منتجات وخدمات جديدة. يعد الوصول إلى البيانات الضخمة أمرًا بالغ الأهمية لاستغلال إمكانات الذكاء الاصطناعي.¹ كما سيسمح هذا القانون بمشاركة البيانات الجديدة، وستستفيد الشركات أيضًا من انخفاض تكلفة البيانات وانخفاض حواجز دخول السوق، مما يسمح لها بوضع منتجاتها بشكل أسرع. يمكن أن تقييد البيانات أيضًا المستهلكين من خلال ضمان استهلاك أكثر ذكاءً للطاقة، مما يمكن أن يساعد في تقليل الانبعاثات. قد يسمح أيضًا بالأدوية الشخصية.²

من خلال هذا القانون سيسمح للاتحاد الأوروبي وشركائه الاستفادة من البيانات التي يتم جمعها لتحقيق الاستجابة السريعة في تدارك المشاكل المطروحة وإيجاد حلول في أسرع وقت ممكن، فحوكمة البيانات تزيد من ترشيد السياسات العامة للاتحاد الأوروبي، وتعمل على توجيهها إلى المكان المناسب وفي الوقت المناسب لتزيد من كفاءتها وفعاليتها. بالإضافة إلى ذلك، يمنح هذا القانون الفرصة للاتحاد الأوروبي للتخلي التدريجي عن التبعية الخارجية في تخزين البيانات الأوروبية من خلال تخصيص أغلفة مالية لاقتناء وتصنيع أجهزة الكمبيوتر العملاقة التي لها القدرة على البيانات الضخمة. كما يمكن الاتحاد الأوروبي من إنشاء سوق بيانات مشتركة، التي سيستفيد منها القطاع الخاص الأوروبي في إدارة استثماراته باستغلال هذه البيانات.

¹ European Parliament, « Data governance: why is the EU data sharing law important? », Op Cit.

² Ibid.

بعد عرض أبرز المحاور التي تركز عليها السياسة العامة الأوروبية، يستوجب التنويه إلى أن السياسة العامة الرقمية تتمحور حول السيادة الرقمية وتتفرع عنها سياسات فرعية لها علاقة مباشرة مع هذه الأخيرة، والأمن السيبراني وحوكمة البيانات. بالإضافة إلى البنية التحتية الرقمية التي تم التفصيل فيها في الفصل الثاني، وكذلك الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الصاعدة، وضبط قوة تأثير المنصات الرقمية الكبرى على قيم المجتمع الأوروبي، كلها محاور تهدف إلى تعزيز قدرات الاتحاد الأوروبي من التحكم في المجال الرقمي كمرحلة أولية لتليها عملية بناء السيادة الرقمية والتخلي المطلق من التبعية الرقمية الأجنبية. كل الأهداف ستمكن الاتحاد الأوروبي من تدارك التخلف الرقمي ويكون كمنافس للبلدان التي حققت تقدماً كبيراً في مجال الرقمنة كالصين والولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وغيرها.

المبحث الثالث: الحوكمة الإلكترونية وبعض السياسات العامة الأوروبية.

الحوكمة الإلكترونية، لا يقتصر توظيفها في ترشيد السياسة العامة الرقمية فقط، وإنما تشمل استخداماتها مختلف القطاعات والمجالات. لكن المرتكز الأساسي الذي تقوم عليه، يكمن في درجة النتائج المحققة للسياسة العامة الرقمية، فكلما توفرت بنية تحية رقمية قوية وآمنة وموثوقة وواسعة الاستخدام بين مختلف الفواعل، كلما أدى ذلك إلى استغلالها في كل المجالات. على هذا الأساس، عمل الاتحاد الأوروبي على توجيه النتائج التي توصل إليها من سياسته الرقمية إلى مجالات أخرى، ليستغل بشكل متوازٍ في تطوير سياساته العامة الرقمية من جهة، ومن جهة أخرى يعمل على استغلال ما حققه من نتائج في مجال الرقمنة ليحولها إلى ممارسات عملية لمختلف القطاعات عن طريق الحوكمة الإلكترونية. في هذا الإطار يتناول هذا المبحث، أثر تطبيق الحوكمة الإلكترونية على بعض السياسات العامة القطاعية للاتحاد الأوروبي، كالسياسة الاقتصادية، الخدمات الإلكترونية العمومية، وقطاع العدالة.

المطلب الأول: أثر الحوكمة الإلكترونية على السياسة الاقتصادية الأوروبية

إن تأثير الحوكمة الإلكترونية على السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي تعتبر وظيفة بحد ذاتها تعمل على ترشيد هذه السياسات من أجل بلوغ العديد من الأهداف، كما تعمل الحوكمة الإلكترونية على التأثير على الهياكل الاقتصادية الوطنية للدول الأعضاء والسياسات الاقتصادية لمؤسسات الاتحاد الأوروبي ككل. ومع ذلك، ليس من الواضح ما إذا كانت الرقمنة ستعمل على تعميق الاختلافات بين

البلدان أو تقلييلها. على هذا الأساس ، يمكن إثارة الاهتمام بملاحظة درجة الرقمنة تتفاوت عبر منطقة اليورو ودول الاتحاد الأوروبي.

أولاً: الاقتصاد الرقمي الأوروبي:

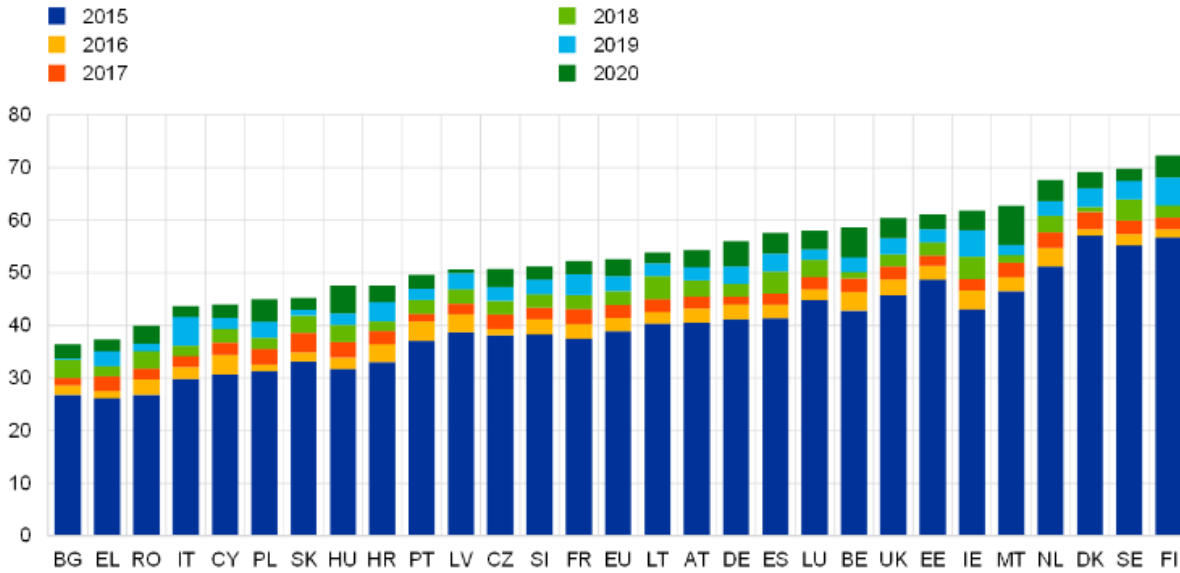
يلعب الاتحاد الأوروبي دورًا نشطًا في تشكيل الاقتصاد الرقمي الأوروبي ، من خلال مبادرات متعددة السياسات تتراوح من تعزيز الاستثمار إلى إصلاح قوانين الاتحاد الأوروبي، إلى الإجراءات غير التشريعية لتحسين التنسيق بين الدول الأعضاء وتبادل أفضل الممارسات. حيث شهدت الدورات البرلمانية 2014-2019 عددًا من المبادرات في مجالات رقمنة الصناعة والخدمات العامة، والاستثمار في البنية التحتية الرقمية والخدمات، وبرامج البحث، والأمن السيبراني، والتجارة الإلكترونية، وحقوق التأليف والنشر، وتشريعات حماية البيانات. إلا أن التجسيد الفعلي للاقتصاد الرقمي الأوروبي مرهون بعدة عوامل لكي يتحقق. تتمثل هذه العوامل في مدى انتشار البنية التحتية الرقمية في الدول الأعضاء، وكذلك درجة اعتماد مختلف الفواعل على الرقمنة في تفاعلاتهم. والعامل الأخير رأسمال بشري له مؤهلات عالية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكل هذه العوامل تم التفصيل فيها في الفصلين السابقين.

ومن خلال ما سبق، تم تسجيل تفاوت في البنية التحتية الرقمية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كما سجل ضعف وتفاوت في الاعتماد على التقنيات الرقمية من طرف القطاعين العام والخاص بين الدول وبين المؤسسات، كما يلاحظ وجود نقصًا في العنصر البشري المؤهل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان الاتحاد الأوروبي. كل هذه العوامل، بالتأكيد تؤثر على درجة نضج الاقتصاد الرقمي لبلدان الاتحاد الأوروبي.

وبالرغم من هذا الضعف، فقد زاد الاعتماد الرقمي بشكل ملحوظ منذ عام 2015. ارتفع مؤشر الاقتصاد الرقمي والمجتمع من أقل من 40 في عام 2015 إلى ما يزيد عن 60 في عام 2020، كما هو موضح في الشكل الموالي. وهذا يخفي بعض التنوع بين البلدان كما سبق الإشارة إلى ذلك، ومع ذلك، فإن المؤشر أقل من 40 أو قريبًا منه لثلاثة بلدان وقريب من أو أعلى 70 لثلاثة دول أخرى. بينما وصلت التوصيلية (لاسيما النطاق العريض) إلى مستويات مماثلة في معظم البلدان، لا تزال الاختلافات في الأبعاد الأخرى قائمة، مثل مستويات رأس المال البشري ودمج التقنيات الرقمية في قطاع الخاص

والقطاع العام. تشير هذه الاختلافات في تبني الرقمنة عبر البلدان إلى أن تأثيرات الرقمنة قد تختلف أيضًا عبر منطقة اليورو ودول الاتحاد الأوروبي.¹ وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (23): تبني الاقتصاد الرقمي في منطقة اليورو واقتصاديات الاتحاد الأوروبي



Source: Robert Anderton & Others, « The Digital Economy and the euro area », from website: https://www.ecb.europa.eu/pub/economic-bulletin/articles/2021/html/ecb.ebart202008_03~da0f5f792a.en.html, Browse at : 8-5-2021.

كان التركيز الرئيسي هو التحقيق في كيفية تأثير التحول الرقمي على الدول والحكومات في جميع أنحاء أوروبا. وفقًا للنتائج، يمكننا أن نرى أن فنلندا تصدر قائمة الترتيب، تليها السويد والدنمارك. تتميز هذه الدول بأدائها الرقمي عن غيرها من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. الدول الأقل مرتبة هي بلغاريا ورومانيا. وتسعى كرواتيا للعثور على مكانها بين دول الاتحاد الأوروبي الأخرى ولكن لا يزال أمامها طريق طويل لتقطعه، نظرًا لأنها في النصف السفلي من الترتيب.²

بالرغم من هذا التباين في اعتماد الاقتصاد الرقمية بين دول الاتحاد الأوروبي، إلا أنه من المتوقع أن يضيف الاقتصاد الرقمي 1.1 نقطة مئوية للنمو الاقتصادي السنوي للاتحاد الأوروبي وأن يعزز الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 14 في المائة بحلول عام 2030. وهذا يعني 2 تريليون يورو إضافية من

¹ Robert Anderton & Others, « The Digital Economy and the euro area », From website : https://www.ecb.europa.eu/pub/economic-bulletin/articles/2021/html/ecb.ebart202008_03~da0f5f792a.en.html, Browse at : 8-5-2021.

² Nela Milaošević & Others, « Digital Economy in Europe : Evaluation of countries performances », (Proceedings of Rijeka School of Economics, Proceedings of Rijeka School of Economics, Croatia, Vol:36, No:2, December-2018. P875.

النتائج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030، وهو ما يماثل الناتج المحلي الإجمالي الحالي لإيطاليا.¹ ويعود ذلك، إلى درجة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعميقها في التفاعلات الاقتصادية بين القطاع الخاص والعام والمواطنين الأوروبيين فكلما زاد وعي الفواعل الأوروبيين بفوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، انعكس ذلك بالإيجاب على الاقتصاد الرقمي الأوروبي. حيث يعتبر هذا الأخير كمرحلة انطلاق تأسس لبلوغ الهدف الإستراتيجي للاتحاد الأوروبي المتمثل في السوق الأوروبية الرقمية الموحدة.

ثانياً: السوق الأوروبية الرقمية الموحدة:

السوق الرقمية الموحدة، هي إستراتيجية تعمل المفوضية الأوروبية على تحقيقها من خلال مواكبة السوق الأوروبية الموحدة للعصر الرقمي، والانتقال من 28 سوقاً رقمياً وطنياً إلى سوق أوروبية رقمية موحدة، برفع القيود والحواجز أمام الشركات والمستهلكين لتحسين الوصول إلى السلع والخدمات وتعزيز التجارة الإلكترونية بين البلدان الأوروبية عبر الانترنت. تم اعتماد إستراتيجية السوق الرقمية الموحدة في 6 ماي 2015، وهي إحدى الأولويات السياسية العشر للمفوضية الأوروبية.²

حيث عرفت المفوضية الأوروبية السوق الرقمية الموحدة (Digital Single Market (DSM، على أنها السوق الذي يتم فيه ضمان حرية حركة الأشخاص والخدمات والأموال، فيمكن للأفراد والشركات الوصول بسهولة والمشاركة في الأنشطة عبر الانترنت في ظل ظروف المنافسة العادلة ومستوى عالٍ من حماية البيانات الشخصية للمستهلك، بغض النظر عن جنسيتهم أو مكان إقامتهم.³ فإذا تمت إزالة الانقسام والحواجز في الاتحاد الأوروبي، يمكن أن تساهم السوق الرقمية الموحدة بتحقيق 415 مليار يورو إضافية إلى الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للسوق الرقمية الموحدة أن تقدم قيمة إضافية لنحو 500 مليون مستهلك أوروبي.⁴

¹ Emmanuel Amiot & Others, Op Cit. P3.

² EUROSTAT, Op Cit.

³ European Commission, « Shaping the Digital Single market », From Website: <https://ec.europa.eu/digital-single-market/en/shaping-digital-single-market>, Browse at : 15/02/2021.

⁴ Nina Krey & Patricia Rossi, Back to the Future : Using Marketing Basics to Provide Customer Value, (Switzerland: Springer Nature, 2018).P245.

- وقامت المفوضية الأوروبية بوضع إستراتيجية للسوق الرقمية الموحدة من خلال الاعتماد على 16 عنصر أساسي، تم تقسيمها على ثلاث ركائز يتم تنفيذها في نهاية عام 2016. وتتمثل فيما يلي:¹
- الركيزة الأولى: وصول أفضل للمستهلكين والشركات إلى السلع والخدمات الرقمية في جميع أنحاء أوروبا:
1. قواعد لجعل التجارة الإلكترونية عبر الحدود أسهل: ويتضمن ذلك، قواعد الاتحاد الأوروبي المنسقة بشأن العقود وحماية المستهلك عند الشراء عبر الإنترنت -سواء كانت سلعة مادية، أو محتوى رقمي مثل الكتب الإلكترونية أو التطبيقات؛
 2. مراجعة لائحة التعاون في مجال حماية المستهلك؛
 3. تسليم الطرود بكفاءة أكبر وبأسعار معقولة؛
 4. إنهاء الحضر الجغرافي غير المبرر: هي ممارسة تستخدم لأسباب تجارية؛ حيث يقوم التجار عبر الانترنت إما بحرمان المستهلكين من الوصول إلى موقع إلكتروني عن طريق موقعهم، أو إعادة توجيههم إلى متجر محلي بأسعار مختلفة؛
 5. لتحديد مخاوف المنافسة المحتملة التي تؤثر على أسواق التجارة الإلكترونية الأوروبية، أطلقت المفوضية تحقيقاً بشأن المنافسة ومكافحة الاحتكار في قطاع التجارة الإلكترونية في الاتحاد الأوروبي؛
 6. سن قانون أوروبي حديث لحقوق الطبع والنشر: قبل نهاية عام 2015، اتبعت المفوضية مقترحات تشريعية لتقليل الاختلافات بين أنظمة حقوق النشر الوطنية والسماح بوصول أوسع عبر الانترنت إلى المصنفات في كامل الاتحاد الأوروبي؛
 7. مراجعة توجيهات الأرقام الصناعية والكابلات لتقييم ما إذا كان نطاقه يحتاج إلى توسيع ليشمل عمليات البث عبر الانترنت واستكشاف كيفية تعزيز الوصول عبر الحدود إلى خدمات المذيعين في أوروبا؛
 8. الحد من التعقيد الإداري الذي تواجهه الشركات من أنظمة ضريبة للقيمة المضافة المختلفة: بحيث يستفيد بائعو السلع المادية الموجهة لبلدان الأخرى داخل الاتحاد من التسجيل والدفع الإلكترونيين،

¹ Tatiana Eleni Synodinou, & Others, EU Internet Law in the Digital Single Market, (Switzerland: Springer, 2021).PP18-24.

وتحديد حد أدنى المشترك لضريبة القيمة المضافة لمساعدة الشركات الناشئة الصغيرة في ترويج منتجاتها عبر الانترنت؛

الركيزة الثانية: تهيئة الظروف المناسبة وتكافؤ الفرص للشبكات الرقمية والخدمات المبتكرة لتزدهر:

9. تقديم تعديل طموح لقواعد الاتصالات في الاتحاد الأوروبي، وهذا يشمل تنسيقاً أكثر فعالية للطيف ومعايير مشتركة على مستوى الاتحاد الأوروبي لتخصيص الطيف على المستوى الوطني، بالإضافة إلى تحفيز الاستثمار وضمان تكافؤ الفرص لمختلف الفاعلين في السوق التقليدي والحديث وإنشاء إطار مؤسسي فعال؛

10. مراجعة إطار عمل الإعلام المرئي والمسموع لجعله مناسباً للقرن الحادي والعشرين، مع التركيز على أدوار مختلف اللاعبين في السوق وترويج الأعمال الأوروبية (مذيعو التلفزيون، ومقدمو الخدمات السمعية والبصرية عند الطلب...)، كما يتم النظر في كيفية تكييف القواعد الحالية مع نماذج الأعمال الجديدة لتوزيع المحتوى؛

11. تحليل شامل لدور منصات الانترنت (محركات البحث، وسائل التواصل الاجتماعي، متاجر التطبيقات،...) في السوق؛

12. تعزيز الثقة والأمن في الخدمات الرقمية، خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع البيانات الشخصية، بالاعتماد على قواعد حماية البيانات الجديدة في الاتحاد الأوروبي؛

13. اقتراح شراكة مع الصناعة بشأن الأمن السيبراني في مجال التقنيات والحلول لأمن الشبكات عبر الانترنت؛

الركيزة الثالثة: تعظيم إمكانات النمو الاقتصادي الرقمي:

14. اقتراح مبادرة التدفق الحر الأوروبي للبيانات لتعزيز حرية حركة البيانات في الاتحاد الأوروبي. ففي بعض الأحيان يتم إعاقة الخدمات الجديدة بسبب القيود المفروضة على مكان وجود البيانات أو الوصول إلى البيانات وهي قيود لا علاقة لها بحماية البيانات الشخصية. كما تعالج هذه المبادرة

الجديدة وبالتالي تشجيع الابتكار. كما ستطلق المفوضية الأوروبية مبادرة الحوسبة السحابية * التي تغطي اعتماد الخدمات السحابية؛

15. تحديد أولويات المعايير وقابلية التشغيل البيئي في المجالات الحاسمة للسوق الرقمية الموحدة،

مثل الصحة الإلكترونية أو تخطيط النقل أو الطاقة (القياس الذكي)؛

16. دعم مجتمع رقمي شامل يتمتع فيه المواطنون بالمهارات المناسبة لاغتنام فرص الانترنت وتعزيز فرصهم في الحصول على وظائف.

كل هذه العناصر، تعمل بانسجام متكامل من أجل تحقيق إستراتيجية السوق الرقمية الموحدة للاتحاد الأوروبي. من خلال توحيد الأسواق الرقمية الوطنية للدول الأعضاء، عن طريق إزالة الحواجز والقيود، تعزيز ثقة المواطن في الخدمات الرقمية من خلال ضمان حقوق المستهلك. تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توجيه خدماتها ومنتجاتها وترويجها عبر الانترنت، من خلال التخفيف من الأعباء الضريبية والحد من القيود والممارسات البيروقراطية، ودفع القيمة المضافة عبر الانترنت وغيرها من الإجراءات المساعدة على تحقيق هذه الإستراتيجية.

لتحقيق هذا الطموح واللاحق بأفضل الدول التي بلغت مراتب متقدمة في هذا المجال (كالولايات المتحدة، الصين، اليابان، كوريا الجنوبية)، وضعت المفوضية الأوروبية إستراتيجية السوق الرقمية الموحدة التي تدور حول ثلاثة محاور¹:

- المساعدة على جعل العالم الرقمي للاتحاد الأوروبي سوقاً شفافاً ومستويًا في المبادلات التجارية؛
- تصميم القواعد بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية وتعزيز تطوير البنية التحتية؛
- التأكيد على ضرورة استفادة القطاعات الاقتصادية، الصناعية والوظائف في أوروبا استفادة كاملة من الفرص التي توفرها التكنولوجيا الرقمية.

* الحوسبة السحابية: هي مصطلح تقني، يقصد به توفير موارد تقنية المعلومات حسب الطلب على الانترنت مع تسعير التكلفة حسب الاستخدام، فبدلاً من شراء مركز البيانات والخوادم المادية وامتلاكها والاحتفاظ بها، يمكن الوصول والاستفادة من الخدمات التكنولوجية، مثل إمكانات الحوسبة والتخزين وقواعد البيانات بأسلوب يعتمد على الاحتياجات، وذلك من خلال جهة موفرة للخدمات السحابية مثل Amazon Web Services.

¹ Alain Bensoussan, « Le marché unique numérique: Un Objectif réaliste ou utopique? », From website: <https://www.alain-bensoussan.com/avocats/marche-unique-numerique/2018/08/10/>, Browse at: 10-01/2020.

كما تسعى إستراتيجية السوق الرقمية الموحدة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها في هذه

النقاط:¹

- تعزيز التجارة الإلكترونية في الاتحاد الأوروبي من خلال معالجة الحظر الجغرافي وتسهيل تسليم الطرود عبر الحدود وجعلها أكثر كفاءة؛

- تحديث قواعد حقوق النشر الأوروبية لتكييفها مع العصر الرقمي؛

- تحديث قوانين السمعى والبصري في الاتحاد الأوروبي والعمل مع المنصات لخلق بيئة أكثر عدلاً للجميع، والترويج للمنتجات الأوروبية، حماية الأطفال، محاربة خطاب الكراهية؛

- تعزيز قدرات الاستجابة الأوروبية للهجمات الإلكترونية من خلال تطوير وكالة الاتحاد الأوروبي للأمن السيبراني ENISA، وإنشاء ردع أوروبي إلكتروني فعال مع توفير الردع القانوني لهذه المسألة، من أجل حماية الشركات والمؤسسات العامة والمواطنين الأوروبيين بشكل أفضل؛

- مساعدة الشركات بمختلف أحجامها والباحثين والمواطنين والسلطات العامة على الاستفادة القصوى من التقنيات الجديدة، من خلال ضمان حصول الجميع على المهارات الرقمية اللازمة. عن طرق تمويل أنشطة البحث الأوروبية من مجالات الصحة والحوسبة عالية الأداء.

فإذا ما تجسدت الرغبة الحقيقية في تجسيد أهداف إستراتيجية السوق الرقمية الموحدة، سيؤدي ذلك إلى التطبيق الفعلي للحوكمة الإلكترونية التي توسع شبكة التفاعلات الإلكترونية، ونقل سلوكيات الفاعلين في المجال الاقتصادي من الأسواق الواقعية، إلى الأسواق الافتراضية تعرض فيها السلع والخدمات عبر الانترنت. فالفرص المتاحة في هذه الإستراتيجية شركات القطاع الخاص والعام على تقديم السلع والخدمات عبر الانترنت لأنه يقلل من تكاليف التنقل ويضمن انتشار منتجاتهم لتشمل كل أسواق الدول الأعضاء، فكلما زاد عرض المنتجات والخدمات الرقمية كلما أدى ذلك إلى زيادة المنافسة التي تضمن جودة وتكلفة منخفضة للسلع والخدمات كما يفسح المجال للمستهلكين لتقديم انتقاداتهم وملاحظاتهم حول المنتجات لتحسينها لضمان الثقة واستمرارية المنتجات في السوق. هذا الأمر سيشجع المواطنين من الانخراط بقوة في السوق الرقمية مادامت تتميز بالثقة والأمان المضبوطة وفقاً للمعايير والشروط التي

¹ Alain Bensoussan, Ibid.

يحددها الاتحاد الأوروبي، كما يعمل هذا الأخير بتكثيف تفاعلاته مع منظمات المجتمع المدني المهمة بحماية المستهلكين لتنظيم السوق الرقمية وضبطها ومحاربة كل المظاهر التي قد تؤدي إلى تشويه من السوق الرقمية الموحدة وزيادة من تماسكها.

المطلب الثاني: أثر الحكومة الإلكترونية على أداء الخدمات الإلكترونية للاتحاد الأوروبي

الخدمات الإلكترونية هي أحد أعمدة السوق الرقمية الموحدة، فتعرض الخدمات العمومية والخاصة عبر الانترنت، لتقريب الإدارة من المواطنين وتمكينهم من قضاء حاجاتهم وحجز طلباتهم بدون التنقل للجهات المسؤولة عن توفير هذه الخدمات. حيث تعمل المفوضية الأوروبية على التغلب على تحديات الرقمنة من خلال خلق البيئة المناسبة لازدهار الشبكات والخدمات الرقمية. على تحقيق سوق رقمية واحدة في أوروبا من خلال مجموعة من التشريعات والإرشادات والبرامج الرائدة التي تضمن الحفاظ على الحريات وحماية الحقوق في السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي من أجل العصر الرقمي.¹

خلال التجمع الرقمي 2018، تقدم المفوضية الأوروبية الحكومة الإلكترونية والثقة وحلول التشغيل البيني للإدارات العامة والشركات والمواطنين برنامج ISA² والبنى التحتية للخدمات الرقمية عبر أوروبا. حيث تعمل الحكومة الإلكترونية والثقة على تعزيز جودة وابتكار الإدارات العامة وتسريع استخدام القطاع العام والقطاع الخاص لخدمات تحديد الهوية والثقة. وهذا يضمن للمواطنين والشركات سلام الاستخدام للانترنت ويمكنهم استخدام مخططات التعريف الإلكترونية الوطنية الخاصة بهم للوصول إلى الخدمات العامة في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى حيث تتوفر المعرفات الإلكترونية، على النحو المنصوص عليه في اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2014/910 بشأن خدمات التعريف الإلكتروني والثقة للمعاملات الإلكترونية في السوق الداخلية (المعروفة باسم لائحة eIDAS).² مع خطة عمل الحكومة الإلكترونية 2016-2020، يتم دعم الإدارات العامة على المستوى المحلي والإقليمي والوطني والمؤسسات العامة لتكون منفتحة وفعالة وشاملة.³

¹European Council, «Digital Services: Supporting citizens, businesses, and administrations in Europe», From website: <https://ec.europa.eu/digital-building-blocks/wikis/pages/viewpage.action?pageId=80184670>, Browse at: 14/03/2022.

²European Union, «on electronic identification and Trust services for electronic transactions in the internal market and repealing Directive 1999/93/EC» (Regulation (Eu) No 910/2014 of The European Parliament and of the Council, fo 23-July 2014, Official Journal of the European Union, I. 257, 28.8.2014). P73

³George B. Drlta & Jeffrey H. Matsuura, Law of the Internet, (New York : Wolters Kluwer, ed :4, 2021). P17-6.

في عام 2020، تفاعل 64% من مستخدمي الإنترنت مع الإدارة العامة عبر الإنترنت، مقارنة بـ 58% في عام 2015. حيث زاد توافر الخدمات العامة عبر الإنترنت بشكل مطرد على مدى العقد الماضي، وتسارع بسبب جائحة COVID-19. لقد اقترب عدد من الدول الأعضاء بالفعل من هذا الهدف، لكن التقدم متفاوت عبر الدول الأعضاء وداخلها، حيث تقل احتمالية إتاحة الخدمات العامة للمواطنين عبر الإنترنت مقارنة بخدمات الشركات الخاصة.¹

أولاً: أنواع الخدمات العمومية الإلكترونية للاتحاد الأوروبي

يمكن غرض بعض الخدمات الإلكترونية العمومية في الاتحاد الأوروبي في ما يلي:²

1- نظام الربط البيئي لسجلات الأعمال (BRIS) Business Registers Interconnection System. تعمل البنية التحتية لنظام الربط البيئي لسجلات الأعمال، على تسهيل الوصول إلى المعلومات الخاصة بشركات الاتحاد الأوروبي للجمهور والتأكد من أن جميع سجلات الأعمال في الاتحاد الأوروبي يمكنها التواصل مع بعضها البعض إلكترونياً بطريقة آمنة وموثوقة فيما يتعلق بعمليات الدمج عبر الحدود والفروع الأجنبية. الهدف النهائي هو تعزيز الثقة في السوق الموحدة من خلال الشفافية والمعلومات المحدثة وتقليل الأعباء غير الضرورية على الشركات. يتكون النظام من:

- منصة خدمات أساسية تسمى "المنصة المركزية الأوروبية" (ECP)؛

- سجلات الأعمال التجارية للدول الأعضاء؛

- بوابة العدالة الإلكترونية التي ستوفر واجهة تعمل كنقطة وصول إلكترونية أوروبية إلى المعلومات الخاصة بالشركات.

2- اليوروبانا ثقافة Culture Europeana: تتيح هذه الخدمة الوصول إلى الموارد الرقمية للتراث الأوروبي. مع وجود حوالي 10% فقط من موارد التراث الثقافي الأوروبي التي تم تحويلها إلى مصادر رقمية، حيث لا تزال تفتقر إلى الرؤية الإستراتيجية الرقمية للاتحاد، لاسيما عبر الحدود الوطنية، يجب توفير المزيد من الموارد الرقمية ذات الصلة عبر الإنترنت، ومتابعة استخدامها عبر الحدود والاستفادة منها بنشاط.

¹ European Commission, Digital Economy and Society Index (DESI) 2021. Op Cit. P 18.

² European Council, «Digital Services: Supporting citizens, businesses, and administrations in Europe», Op Cit.

تعد البنية التحتية للخدمات الرقمية من Europeana نقطة وصول مشتركة متعددة اللغات إلى الموارد الرقمية للتراث الأوروبي عن طريق موقعها الإلكتروني (www.europeana.eu)، تم إنشاء هذه المنصة الرقمية من طرف المفوضية الأوروبية في 20 نوفمبر 2008، والتي توفر حالياً الوصول إلى حوالي 58 مليون مستخدم من حوالي 3600 مؤسسة في جميع أنحاء أوروبا، تعمل كمنصة متعددة الجوانب تهدف لخلق قيمة للمستخدمين النهائيين (بوابة Europeana)، ومؤسسات التراث الثقافي (Europeana Pro) وإعادة الاستخدام الإبداعي (Europeana Labs).¹

توفر Europeana إمكانية الوصول عبر الإنترنت على نطاق واسع إلى الموارد الثقافية الأوروبية لتزويد المواطنين والمؤسسات الثقافية والصناعات الثقافية والإبداعية بأشكال جديدة من تجربة الثقافة، من حيث الوصول والمشاركة والتفاعل والتعلم والإبداع وإعادة الاستخدام. سيسمح بإطلاق العنان للإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية للموارد الثقافية الرقمية، وتعزيز النمو في الصناعات الإبداعية في أوروبا.

3- الأمن السيبراني Cybersecurity: الأمن السيبراني تحدٍ مشترك بين جميع الدول الأعضاء. يعد التعاون الفعال وفي الوقت المناسب بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص حول المخاطر ونقاط الضعف والتهديدات - خاصة بالنسبة للبنية التحتية الحيوية - أمراً بالغ الأهمية لتوفير مستويات عالية من الأمن السيبراني في أوروبا.

4- خدمات الصحة الإلكترونية e-Health Services: سعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز تنفيذ الصحة الإلكترونية في الدول الأعضاء، من خلال جعل الصحة الإلكترونية جزءاً أساسياً من السياسة الصحية للاتحاد الأوروبي. يتمثل التحدي الكبير ورؤية الاتحاد الأوروبي في تحقيق الأجندة الرقمية لأنظمة الصحة الإلكترونية في جميع أنحاء أوروبا كجزء من جدول الأعمال الرقمي لمبادرة الاتحاد الأوروبي الرئيسية لأوروبا. كما أن أحد الطموحات الرئيسية لسياسة الاتحاد الأوروبي هو توفير خدمات رعاية أفضل بنفس التكلفة أو بتكلفة أقل. كانت خطة عمل الاتحاد الأوروبي للصحة الإلكترونية لعام 2004 هي المبادرة الأولى التي أطلقت خطط الاتحاد الأوروبي لتشجيع التعاون الأوروبي في قضايا الرعاية

¹ Vicky Katsoni & Andreea Claudia Serban, Transcending Borders in Tourism Through Innovation and Cultural Heritage, (Switzerland: Springer Proceedings in Business and Economics, 2022). P1027.

الصحية.¹ يسافر العديد من مواطني الاتحاد الأوروبي إلى دولة عضو أخرى أو يعملون فيها، ومع ذلك، فإن معلومات الرعاية الصحية الخاصة بهم لا يمكن الوصول إليها دائمًا في الدول الأعضاء حيث يحتاجون إلى العلاج. تتطلب زيادة تنقل المواطنين إلى جانب التقدم في التقنيات الرقمية أن تكون السياسات الصحية والأنظمة الصحية في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي أكثر ترابطًا.

الهدف الذي وضعته شبكة الصحة الإلكترونية بما يتماشى مع التوجيهات بشأن حقوق المرضى في الرعاية الصحية في حدود فترة 2011-2024، يتمثل في تسهيل التعاون وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء، للعمل على تقديم أنظمة وخدمات الصحة الإلكترونية الأوروبية المستدامة والتطبيقات القابلة للتشغيل البيني. هدف آخر هو دعم الدول الأعضاء في تطوير إجراءات مشتركة لتحديد الهوية والمصادقة لتسهيل نقل البيانات في الرعاية الصحية عبر الحدود.

كما أقرت شبكة الصحة الإلكترونية الأوروبية، أربع خدمات للصحة الإلكترونية لتكون جزءًا من المركز. تم تجريب اثنتين من هذه الخدمات على نطاق واسع، وغي (epSOS / EXPAND و e-SENS) بالإضافة إلى خدمة رابعة (منصة تكنولوجيا المعلومات للشبكات المرجعية الأوروبية). تم تحديدها على أنها تستوفي معايير الأهلية في عام 2015:²

- خدمة ملخص المريض عبر الحدود: عندما يقوم المواطن بزيارة غير مخطط لها عبر الحدود للرعاية الصحية لمقدم الرعاية الصحية في الاتحاد الأوروبي، سيتمكن أخصائي الصحة من الوصول إلى ملخص المريض الخاص بالشخص ومستندات السجل الصحي الإلكتروني الأخرى ذات الصلة. اعتمدت شبكة الصحة الإلكترونية إرشادات حول مجموعة بيانات ملخص المريض الدنيا/ غير الشاملة للتبادل الإلكتروني وفقًا للتوجيه العابر للحدود EU / 24/2011 (إرشادات ملخص المريض). يجب أن تكون هذه المبادئ التوجيهية وما يتبعها مرجعًا أوليًا لعمليات نشر CEF.

- خدمة الوصفة الإلكترونية وخدمة التوزيعات الإلكترونية عبر الحدود: Cross-border ePrescription and eDispensation service وتدعم الوصفات الطبية الإلكترونية والتوزيعات الإلكترونية مفهوم أن المريض الموجود بالخارج يمكنه تلقي العلاج الدوائي المكافئ الذي سيتلقاه في بلده الأصلي. تبنت شبكة

¹ Stefanos Gritzalis & Others, Trust, Privacy and Security in Digital Business, Switzerland: Springer Nature, (2020). P19.

² Ibid. PP35-36.

الصحة الإلكترونية الخطوط الإرشادية رقم 13 للوصفات الإلكترونية في نوفمبر 2014. يجب أن تكون هذه الإرشادات وتلك التي تليها مرجعاً أساسياً لعمليات نشر CEF.

- منصة تكنولوجيا المعلومات للشبكات المرجعية الأوروبية: ينص التوجيه 2011/24/EU على التعاون في المجالات المحددة حيث يمكن لاقتصاديات الحجم للعمل المنسق بين جميع الدول الأعضاء أن تحقق قيمة مضافة كبيرة للنظم الصحية الوطنية. هذا هو الحال بالنسبة للشبكات المرجعية الأوروبية، كأهداف الشبكات المنصوص عليها في المادة 12 من التوجيه - على سبيل المثال التعاون الأوروبي في مجال الرعاية الصحية المتخصصة للغاية، وتجميع المعرفة، وتحسين التشخيص والرعاية في المجالات الطبية حيث تكون الخبرة نادرة، ومساعدة الدول الأعضاء التي لديها عدد غير كافٍ من المرضى على تقديم رعاية متخصصة للغاية - لا يمكن تحقيقها بشكل كافٍ من قبل الدول الأعضاء بمفردها ويمكن تحقيقه بشكل أفضل على مستوى الاتحاد.

5- خدمات التبادل الإلكتروني لمعلومات الضمان الاجتماعي:

يوفر الاتحاد الأوروبي قواعد مشتركة لحماية حقوق الضمان الاجتماعي للأشخاص عند الانتقال داخل أوروبا (27 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى أيسلندا وليختنشتاين والنرويج وسويسرا). من أجل تحديد حقوق الضمان الاجتماعي للأشخاص في وضع عابر للحدود، يتعين على المؤسسات الوطنية المختصة تبادل المعلومات ذات الصلة في إطار تنسيق أنظمة الضمان الاجتماعي الوطنية، ووفقاً لقواعد الاتحاد الأوروبي، يجب أن تكون هذه التبادلات عبر الحدود يتم إلكترونياً.¹

يعد التبادل الإلكتروني لمعلومات الضمان الاجتماعي مثلاً على ذلك. إنه نظام لتكنولوجيا المعلومات يساعد مؤسسات الضمان الاجتماعي عبر الاتحاد الأوروبي على تبادل المعلومات بشكل أسرع وأكثر أماناً، كما هو مطلوب من قبل لوائح الاتحاد الأوروبي بشأن تنسيق الضمان الاجتماعي. تم

¹ SEF Digital Connecting Europe, « Electronic Exchange of Social Security Information (EESSI) » From website : <https://ec.europa.eu/cefdigital/wiki/display/CEFDIGITAL/Electronic+Exchange+of+Social+Security+Information>, Browse at : 16/04/2019.

استبدال التبادلات الورقية بالتبادلات الإلكترونية اعتباراً من جوان 2019، حيث تقدمت الدول الأعضاء في الاتصال بالتبادل الإلكتروني لمعلومات الضمان الاجتماعي.¹

في الوقت الحالي، لا يوجد نظام إلكتروني على مستوى الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، ولا تزال معظم التبادلات قائمة على الورق. لذلك فإن الاتصال بين المؤسسات لا يستفيد من مزايا التقنيات الحديثة ولا يتم بالطريقة الأكثر فعالية.²

ثانياً: مستويات الاستفادة من الخدمة العمومية باستخدام الانترنت

بين تقرير مكتب الإحصاء التابع للمفوضية الأوروبية "يوروسات"، أن 87 بالمائة من الأشخاص الذين يعيشون في دول الاتحاد الأوروبي، وتتراوح أعمارهم ما بين 16 و 74 عاماً، قد استخدموا الشبكة العنكبوتية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة. ورصد فيه نسبة مستخدمي الانترنت في دول التكتل (بالنسبة للعدد الإجمالي للسكان)، وأبرز الخدمات التي يتم الدخول إليها والاستفادة منها تتمثل في خدمات الاتصالات، أوضح أنه خلال الربع الأخير من العام 2019، تصدرت السويد نسبة مستخدمي الانترنت في دول الاتحاد الأوروبي بواقع 98 بالمائة، فيما جاءت بلغاريا في المرتبة الأخيرة بواقع 68 بالمائة.³ وشهد استخدام الشبكة العنكبوتية في دول الاتحاد الأوروبي انتشاراً متسارعاً خلال السنوات الماضية، فبعد أن كانت نسبة المستخدمين في العام 2007 تبلغ 57 بالمائة، فقد ارتفعت تلك النسبة في العام 2013 لتصل إلى 75 بالمائة، وفي العام 2019 وصلت إلى 87 بالمائة.

وأشار تقرير "يورسات" إلى أن استخدام الشبكة العنكبوتية في دول التكتل تركز بشكل رئيس خلال الربع الأخير في الجانب المتعلق بإرسال واستقبال رسائل البريد الإلكتروني، حيث بلغت نسبة مستخدمي هذه الخدمة 75 بالمائة، أما العثور على معلومات حول السلع والخدمات فقد بلغت نسبة مستخدميها 68 بالمائة.

¹ Frank Bezzina & Others, Public Service Reforms In a Small Island State: The Case of Malta, (Switzerland: Springer, 2021).P136.

² SEF Didital Connecting Europe, Op Cit.

³ حسن رفاعي، "الانترنت في الاتحاد الأوروبي وأبرز الخدمات التي يتم الوصول إليها"، متحصل عليه من:

<https://arabic.euronews.com/my-europe/amp/2020/02/11/the-internet-in-the-european-union-and-the-most-prominent-services-that-are>

accessed?fbclid=IwAR2MJ4KSbyGfJTD2JhizZzIprs2hfPxOqvovmNpX9cH7ieTZuzEodaUIH9g
2020.6.12

وأضاف التقرير أن 67 بالمائة من المستخدمين في دول الاتحاد الأوروبي استفادوا من المراسلة الفورية "الشات" و 63 بالمائة حصلوا على أخبار عبر الإنترنت، و 58 بالمائة استفادوا من الخدمات المصرفية، فيما 57 بالمائة من المستخدمين شاركوا ضمن شبكات التواصل الاجتماعي، و 55 بالمائة منهم بحثوا عن معلومات متعلقة بالصحة، و 53 بالمائة وصلوا إلى مواقع موسيقية، و 52 بالمائة، استخدموا الشبكة العنكبوتية من أجل إجراء مكالمات هاتفية.

يتضح من خلال ما سبق، أن الخدمات الإلكترونية العمومية بدأت تعرف انتعاشاً، خاصة مع اجتياح جائحة كورونا، وفرض كل البلدان إجراءات الحضر لمواجهة نقشي هذا الوباء. حيث أصبحت الخدمات الإلكترونية هي السبيل الوحيد لتلبية حاجيات المواطنين. ومن خلال البرامج والخطط الرقمية المعتمدة من طرف الاتحاد الأوروبي كالبوصلة الرقمية 2030، سيزيد التوجه أكثر لاعتماد الخدمات الرقمية الخاصة والعمومية. ونظراً لحساسية العديد من القطاعات الحكومية التي لا تحتمل التأجيل، عرفت هي الأخرى تعطلاً بسبب جائحة كورونا، لذلك تم اعتماد خطط رقمية استعجالية لتدارك هذا التعطل وإعادة بعث نشاطاتها بالاعتماد على التقنيات الرقمية وشبكة الإنترنت. من بين هذه القطاعات، قطاع العدالة الذي هو معرض التحليل في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: الحوكمة الإلكترونية كمشروع ضبط قطاع العدالة

قطاع العدالة هو الآخر شملته موجة التحول الرقمي، فنظراً لأهميته لا يمكن أن يتعطل مهما كانت الأسباب. ومع بروز التهديدات الأمنية الجديدة وموجة تحديات القرن الحادي والعشرين، يقول مفوض العدل ديدييه رايندرز *Didier Reynders* : "أن القضاة والمحامين والمدعين العامين وكل من يعمل في مجال العدالة، لابد عليهم من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. .. كانت أزمة COVID-19 الأخيرة بمثابة تذكير قوي بالحاجة إلى الرقمنة السريعة لقطاع العدالة". ويضيف قائلاً: "أنا واثق من أن أقول إن الحزمة التي تم اعتمادها ستسمح للمواطنين والشركات على حد سواء، في كل مكان بالاتحاد الأوروبي، بالتمكن من الوصول بسهولة إلى قطاع العدالة، ليس فقط خارج الإنترنت، ولكن أيضاً عبر الإنترنت".¹

¹ European Commission, «Modernising EU justice systems : New package to speed up digitalisation of justice systems and boost training of justice professionals », From website : https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_20_2246. Browse at 8.12.2021.

سلطت جائحة COVID-19 الضوء على الحاجة إلى تسريع رقمنة العدالة. لقد أصبح من الواضح أنه يجب أن يكون لدى الشركات والمواطنين إمكانية الوصول إلى العدالة عبر الإنترنت أيضاً، من أجهزة الكمبيوتر المحمول في المنزل. توفر الاتصالات اليوم حول رقمنة العدالة في الاتحاد الأوروبي مجموعة أدوات لتعزيز استخدام الوسائل الرقمية من قبل الدول الأعضاء، بما يتماشى مع مبادئ التناسب والتبعية. فيما يلي أربع وسائل مقدمة لرقمنة قطاع العدالة:¹

- جعل الرقمية الخيار الافتراضي في التعاون القضائي عبر الحدود: حتى الآن، لا تزال العديد من الإجراءات القضائية، بما فيها تلك التي تتجاوز الحدود الوطنية للدول الأعضاء، تعتمد على الإجراءات الورقية والبريد التقليدي. ستعمل المفوضية الأوروبية على اقتراح تشريعي لرقمنة إجراءات التعاون القضائي عبر الحدود في المسائل المدنية والتجارية والجنائية. ومن المقرر اعتماده في نهاية عام 2021.

- مكافحة الجريمة العابرة للحدود: يجب تحديث نظام إدارة القضايا في Eurojust، والذي يسمح للوكالة بمراجعة القضايا المختلفة لتنسيق مكافحة الاتحاد الأوروبي للجرائم الخطيرة العابرة للحدود بما في ذلك الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، ستقدم التعديلات على تفويض اليوروبول بتقييم نجاح أو فشل العلاقة بين EPPO* و Europol. وبفضل هذه الروابط بين أنظمة إدارة القضايا، فإن Europol و Eurojust و EPPO ستكون على علم بالتحقيقات والمتابعات القضائية. في عام 2021، ستقدم اللجنة أيضاً مبادرات تشريعية بشأن تبادل المعلومات الرقمية بشأن قضايا الإرهاب عبر الحدود وإنشاء منصة تعاون فرق التحقيق المشتركة.

- وصول أفضل إلى المعلومات: من السهل الرجوع إلى قواعد البيانات الإلكترونية، فهي تقلل التكاليف التي يتحملها المستخدمون وتتسم بالمرونة في مواجهة الأزمات. لذلك، ينبغي على الدول الأعضاء أن تسعى جاهدة لرقمنة سجلاتها والعمل على ربطها ببعضها البعض.

- أدوات تكنولوجيا المعلومات للتعاون عبر الحدود: المخطوطة الإلكترونية (اتصالات العدالة الإلكترونية عن طريق تبادل البيانات عبر الإنترنت) هي الأداة الرئيسية للتعاون الآمن في إجراءات القانون المدني والتجاري والجنائي عبر الحدود. حتى الآن، لا تستخدم سوى بعض الدول الأعضاء

¹ European Commission, «Modernising EU justice systems : New package to speed up digitalisation of justice systems and boost training of justice professionals », Ibid.

* EPPO : The European Public Prosecutor's Office

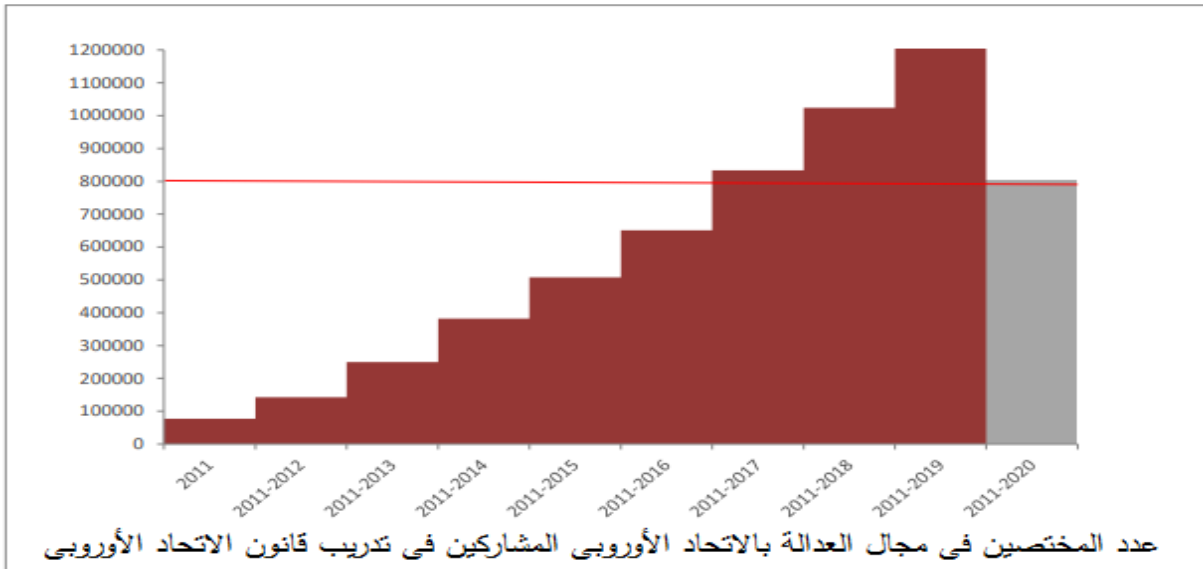
المخطوطة الإلكترونية. مع اعتماد الاقتراح التشريعي، تهدف المفوضية إلى جعل المخطوطة الإلكترونية المعيار الذهبي للاتصالات الرقمية الآمنة في الإجراءات القضائية عبر الحدود في جميع الدول الأعضاء. اعتبارًا من 1 جويلية 2023، أوكلت المفوضية هذا النظام إلى وكالة eu-LISA. ومن الأدوات الرقمية الأخرى نظام التبادل الرقمي للأدلة الإلكترونية، والذي تستخدمه بعض الدول الأعضاء للتبادل السريع والآمن لأوامر التحقيق الأوروبية وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة والأدلة المرتبطة بها في شكل رقمي بدلاً من البريد. من خلال الاقتراح التشريعي الذي تم اعتماده اليوم، تشجع المفوضية جميع الدول الأعضاء على الاتصال بـ eWD. ستعمل أدوات تكنولوجيا المعلومات هذه على تحديث أنظمة العدالة في الاتحاد الأوروبي وتوليد قيمة مضافة أوروبية حقيقية.

أدت هذه الإجراءات إلى تفعيل استجابة الاتحاد الأوروبي للحاجة إلى زيادة رقمنة الأنظمة القضائية. سيتم تمويلها من خلال الآليات المتاحة بموجب الإطار المالي متعدد السنوات القادم MFF 2021-2027 والجيل القادم من الاتحاد الأوروبي

وفي هذا الإطار، أظهر التقرير السنوي لسنة 2020 الخاص بالتدريب القضائي الأوروبي، في عام 2011، حددت المفوضية الأوروبية هدفًا يتمثل في التحضير لتدريب أكثر من 800 ألف متخصص في مجال العدالة بالاتحاد الأوروبي حول قانون الاتحاد الأوروبي أو القانون الوطني لأي دولة عضو أخرى سنة 2020. إلا أنه تم التوصل إلى هذا الهدف سنة 2017 أي قبل عامين من الموعد المحدد. وفي سنة 2019، تلقى أكثر من 182 ألف مختص في العدالة هذا التكوين أي ما يقارب 12,9% من مجموع المختصين في العدالة بالاتحاد الأوروبي أي بزيادة بنسبة 138% مقارنة بسنة 2011. ليصل العدد الإجمالي في عدد المشاركين بالتدريب ما بين سنة 2011-2019 ما يقارب 1,19 مليون متخصص في مجال العدالة.¹

¹ European Commission, « The Annual Report on the European Judicial Training 2020 », (The Annual Report, European Union – Luxembourg: Publications Office of the European Union, November, 2020) P2.

الشكل رقم (24): عدد المختصين في قطاع العدالة المشاركين في تدريب قانون الاتحاد الأوروبي
2020-2011



Source: European Commission, «The Annual Report on the European Judicial Training 2020», (The Annual Report, European Union – Luxembourg: Publications Office of the European Union, November, 2020) P3.

كما عمل الإصدار الثاني من إستراتيجية الاتحاد الأوروبي المتعلق بالتدريب القضائي، على توسيع نطاق التدريب الذي يقدمه الاتحاد للمختصين في قطاع العدالة ليشمل مجالات سياسية جديدة، مثل الرقمنة والذكاء الاصطناعي، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. كما تحدد هذه الإستراتيجية أهداف طموحة بحلول عام 2024 من خلال تدريب 65% من القضاة والمدعين العامين و 15% من المحامين سنوياً على قانون الاتحاد الأوروبي. كما تدعم الإستراتيجية المختصين في مجال العدالة غرب البلقان ودول أخرى شريكة للاتحاد الأوروبي في إفريقيا وأمريكا اللاتينية.¹ من خلال هذه الإستراتيجية يتمكن المختصون في مجال العدالة من البحث عن الدورات التدريبية حول قانون الاتحاد الأوروبي عبر منصة التدريب الأوروبية، التي من المقرر أن تعمل بكامل طاقتها خلال سنة 2021.

أما فيما يخص التحكيم الإلكتروني وفعاليتها، فقد اتجهت معظم الدول والمنظمات الدولية إلى إصدار قوانين تعنى بالموضوع وتتيح في قواعدها للأطراف اللجوء إليه عبر الانترنت. ويلاحظ من خلال

¹ European Commission, «Modernising EU justice systems : New package to speed up digitalisation of justice systems and boost training of justice professionals » Op Cit.

ذلك قيادة الاتحاد الأوروبي في هذا السعي من حيث اتخاذه لبعض من الخطوات الجدية والفعالة في هذا المجال من ضمنها:¹

-المادة 17 من التوجيه الأوروبي المتعلق بالتجارة الإلكترونية رقم 2000/31 التي نصت على

السماح للدول الأعضاء في حالة نزاع بين مقدمي خدمة المعلومات والمتعاملين معهم بتسوية هذه الخلافات خارج المحاكم باستخدام الوسائل الإلكترونية.

-قيام الاتحاد الأوروبي بتوجيه الدول الأعضاء وحثهم على عدم وضع عقبات قانونية في

تشريعاتهم الداخلية تحول دون استخدام آليات تسوية المنازعات بعيدا عن القضاء. نصت المادة الأولى من التوجيه الأوروبي المتعلق بالتجارة الإلكترونية رقم 2000/31 على وجوب سماح الدول الأعضاء لموردي خدمات المعلومات والمتعاملين معهم بتسوية منازعاتهم بعيدا عن أروقة المحاكم باستخدام الوسائل التكنولوجية في الفضاء الإلكتروني.

-إصدار اللجنة الأوروبية المختصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالمستهلكين أساسا توصية باعتماد

سلسلة من التوجيهات بخصوص حل المنازعات على الخط (Confits On Line) منها:

أ- تسوية شبكة أوروبية لتسوية المنازعات مباشرة على الخط، وكذا حل كافة المنازعات المتعلقة بالمستهلك الأوروبي خاصة القطاع الخدماتي؛

ب- وضع مبادئ عامة يتوجب مراعاتها من جانب الدول الأعضاء عند تسوية منازعاتهم عبر الانترنت. ولقد كان هدف هذه التوصية سد النقص في التوصية رقم 298/257 التي وضعت خطوطاً إرشادية لتوفير أفضل حماية ممكنة للمستهلك الأوروبي في معاملته الإلكترونية.

على هذا الأساس بدأ التحكيم الإلكتروني ينال شعبية خاصة لدى المواطن الأوروبي لما يفسح له

المجال لإجراءات منخفضة التكلفة ولأنه لا يتطلب من الأطراف عقد جلسة استماع في موقع جغرافي

واحد. ومع ذلك، يمكن استخدامه أيضا لحل النزاعات بين الشركات لانتزاع شعبيته أكثر في هذا السياق.

¹ مصطفى كامل شهاب الدين، "التحكيم الدولي"، متحصل عليه من: <https://e-law.yoo7.com/t778-topic>، تاريخ التصفح:

2020/02/03.

المبحث الرابع: تقييم واستشراف دور الحوكمة الإلكترونية في ترشيد السياسة العامة الأوروبية

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها المفوضية الأوروبية ومختلف أجهزة الاتحاد الأوروبي وفي إطار التعاون مع مختلف الشركاء لترشيد سياساتها العامة من خلال الاعتماد على الحوكمة الإلكترونية. إلا أن تجربتها لم تخلوا من الانتقادات التي وجهت لها من طرف العديد من الخبراء والمهتمين بشأن الرقمنة واستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تم تسجيل جملة من الملاحظات من خلال تمحيص التجربة الاتحاد الأوروبي في توظيفه للحوكمة الإلكترونية لترشيد سياساته العامة. فهناك ملاحظات تصب في الإيجابيات التي جاءت بها التجربة الأوروبية، وهناك ملاحظات يمكن إدراجها ضمن الإخفاقات التي وقع فيها الاتحاد الأوروبي في تجربته. من خلال هذا المبحث يتم عرض بعض من المزايا والإخفاقات، وتشخيص الرؤية الرقمية الأوروبية المستقبلية التي يحدد مستقبل التجربة الأوروبية في ترشيد سياساتها العامة عن طريق الحوكمة الإلكترونية، وتدارك ما فاتها من عثرات ونقائص أو تزايد تباعدها وعدم قدرتها على مواكبة ركب البلدان الرائدة في مجال الرقمنة. كل هذه الجزئيات يمكن معالجتها في هذا المبحث.

المطلب الأول: مزايا الحوكمة الإلكترونية على السياسات العامة للاتحاد الأوروبي

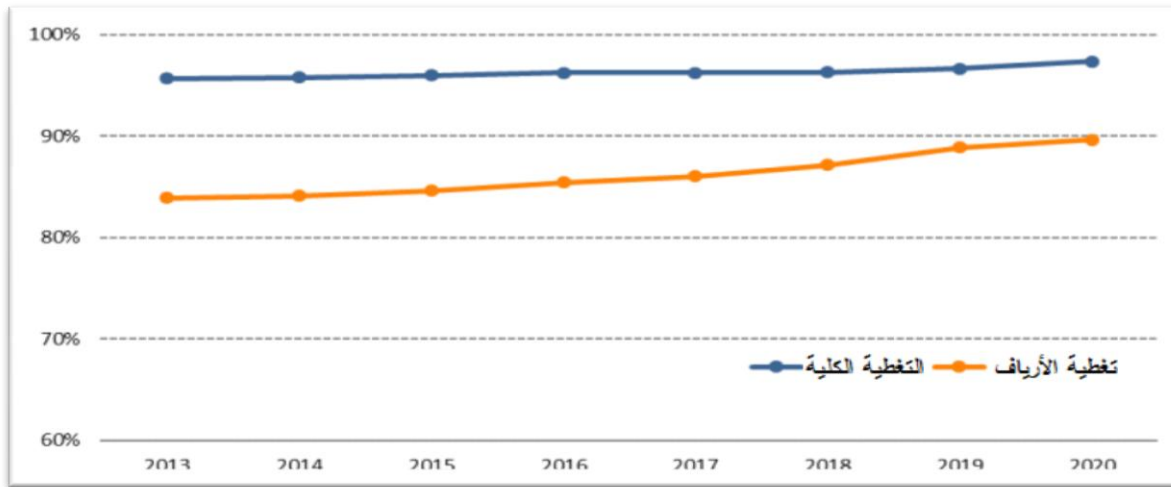
الاتحاد الأوروبي كان متأخر في مواكبته لموجة التحول الرقمي، الذي أخذت فيه العديد من الدول أسواط كبيرة كالصين والولايات المتحدة واليابان وغيرها من البلدان. فتجربة الاتحاد الأوروبي بدأت تأخذ صفة المبادرات الرسمية مع برنامج الحوكمة الإلكترونية لسنة 2014، كمبادرة من الاتحاد الأوروبي لدفع حكومات الدول الأعضاء إلى التحول الرقمي. وبالرغم من حداثة التجربة، إلا أنها حققت العديد من الإيجابيات، سواء من ناحية التحول الرقمي كمرحلة أولية، أو من خلال تفعيل وتوسيع شبكة تفاعلاتها الإلكترونية مع مختلف الفواعل في إطار تجسيدها للحوكمة الإلكترونية التي تطور هذه التفاعلات وتزيد من الممارسات الديمقراطية وإضفاء الشرعية على السياسات العامة للاتحاد الأوروبي وترشيدها. وتكمن أبرز هذه الإيجابيات التي تم رصدها فيما يلي.

أولاً: تطور البنية التحتية الرقمية:

كانت الخطوة الأولى في تطوير البنية التحتية الرقمية في الاتحاد الأوروبي هي إنشاء البوابة العلمية المفتوحة EOSC (سحابة العلوم الأوروبية المفتوحة)، التي تم إطلاقها في عام 2016، من أجل زيادة إمكانات النمو للاقتصاد الرقمي للاتحاد الأوروبي.¹

وحسب الجهود المبذولة من الاتحاد الأوروبي في تطوير البنية التحتية الرقمية في للدول الأعضاء من خلال برامجه الرقمية المختلفة، يلاحظ أن هناك تطور في هذا المجال حيث وصلت تغطية شبكة الانترنت الثابت إلى نسب معتبرة من تغطية مختلف المناطق في الاتحاد الأوروبي لتشمل حتى المناطق الريفية حيث قاربت التغطية في المناطق الحضرية أكثر من 98% من التغطية وفي الأرياف لحقت إلى نسبة 90%. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم(25): تغطية الانترنت الثابت في الاتحاد الأوروبي (% من الأسر) 2013-2020.

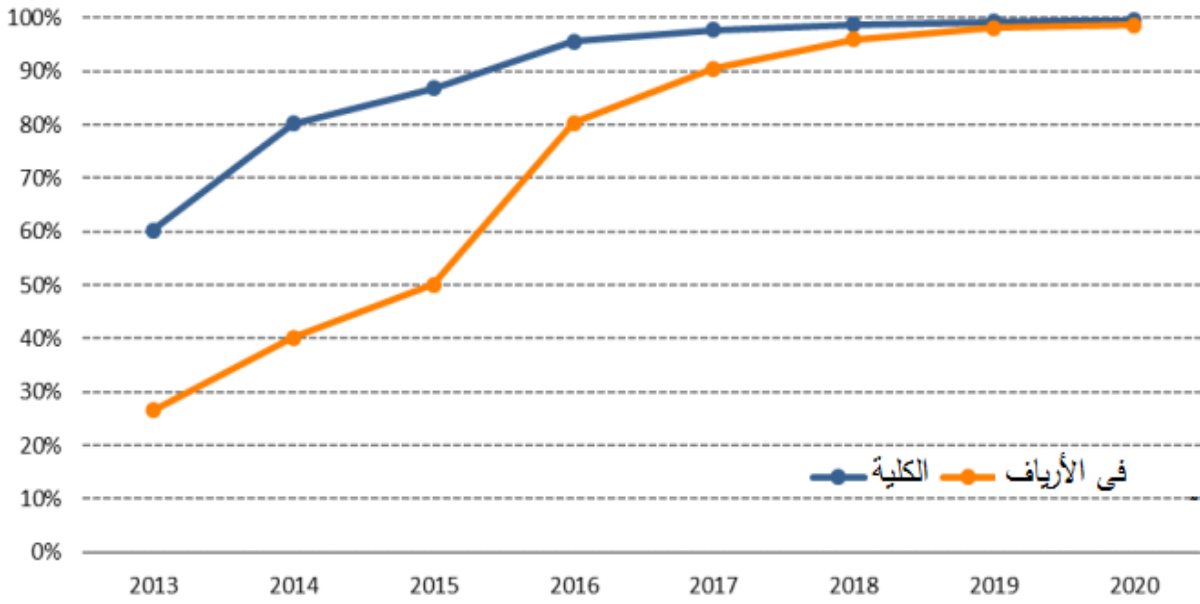


Source: European Commission: Digital Economy and Society Index (DESI) 2021: Thematic chapters: P29.

ومن جهة أخرى، عرفت تغطية الانترنت عبر الهاتف النقال أو ما يسمى بالانترنت المتنقلة عن طريق الجيل الرابع تقدماً كبيراً في كل أنحاء الاتحاد الأوروبي. الشكل الموالي يوضح ذلك.

¹ Tatiana Antipova, Comprehensible Science : ICCS 2020, (Switzerland : Springer Nature, 2021). P405.

الشكل رقم(26): تغطية الجيل الرابع للهاتف النقال بالاتحاد الأوروبي 2013-2020



Source: European Commission: Digital Economy and Society Index (DESI) 2021: Thematic chapters. P31.

كما بدأت 13 دولة عضوًا في النشر التجاري لشبكات الجيل الخامس بحلول منتصف عام 2020. تم تسجيل أعلى مستويات التغطية في هولندا والدنمارك (80% من المناطق المأهولة بالسكان لكل منهما)، تليها النمسا (50%)، إيرلندا (30%) وألمانيا (18%).¹ بالإضافة إلى إنشاء نطاق أوروبي مشترك (EU). ليكون كهوية رقمية خاصة بالاتحاد الأوروبي، وتتنافس الهويات الرقمية الأجنبية. حيث يربط النطاق الأوروبي للإنترنت المشترك، أكثر من 500 مليون شخص عبر 31 دولة بما فيها الدول الأعضاء في الاتحاد بهوية إنترنت موحدة، بالإضافة إلى العديد من الشركات والمؤسسات تستخدم (EU). في مواقعها للتعبير عن الهوية الأوروبية للوصول إلى طموحات الأعمال التجارية عبر كامل دول الاتحاد وشعوبها.²

ثانياً: الجهود المبذولة لتعزيز السيادة الرقمية للاتحاد الأوروبي:

خلال النظر في مدى نجاح الاتحاد الأوروبي بالفعل في ممارسة السيطرة على الأشكال الخمسة للتكنولوجيا الرقمية التي يعتبرها الأكثر شيوعًا على أنها تؤثر على سيادته الرقمية يتضح ما يلي:³

¹ European Commission: Digital Economy and Society Index (DESI) 2021, Op Cit, P33.

² European Commission, « 10 Years of .eu! » From website : <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/news/10-years-eu>, Browse at : 20/04/2017.

³ Anu Bradford, The Brussels Effect: How the European Union Rules the World, (United States of America: Oxford University Press, 2020). P96.

1- تمثل مقارنة حوكمة البيانات في الاتحاد الأوروبي أكثر إجراءات السياسة تطورًا وتطورًا لتعزيز السيادة الرقمية للاتحاد الأوروبي. داخليًا، تؤكد تدابير الحوكمة السيطرة على الدول الأعضاء، من خلال تنظيم تدفق البيانات؛ وهذا يشمل FFDR الذي يحظر توطين البيانات من قبل الدول الأعضاء. أما خارجيًا، يتم تأكيد السيطرة من خلال اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) والسوابق القضائية ذات الصلة لمحكمة العدل الأوروبية (حيث فرض القضاة الأوروبيون قيودًا على نقل البيانات الدولية، مما أدى إلى إبطال النهج الذي وضعته المفوضية)، مما يضمن أن تدفق البيانات يخضع لرقابة الاتحاد الأوروبي واحترام قيمه؛

2- يعد تنفيذ اللائحة العامة لحماية البيانات أيضًا مثالاً على ما يسمى "بتأثير بروكسل"، والذي يشير إلى قدرة الاتحاد الأوروبي على تنظيم السوق العالمية من جانب واحد على حساب حجم وجاذبية السوق. يوفر الامتداد الإقليمي لللائحة العامة لحماية البيانات للاتحاد الأوروبي سيطرة خارجية كقوة تنظيمية إقليمية، مع آليات تحفيزية تدفع كلاً من القطاع الخاص والحكومات الأخرى لاتباع النهج التنظيمي للاتحاد الأوروبي لحماية البيانات. بهذا المعنى، توفر آليات السوق للاتحاد الأوروبي شكلاً من أشكال السيطرة على شركات القطاع الخاص.

كما سعت العديد من المبادرات الحالية إلى تعزيز السيادة الرقمية للاتحاد الأوروبي من خلال جعله "أداة معيارية في مجال الأمن السيبراني، بما في ذلك توجيه أمن الشبكات والمعلومات (رقم 1148/2016، توجيه NIS)، والذي يوفر تدابير قانونية لتعزيز مستوى الأمن السيبراني في الاتحاد، وقانون الأمن السيبراني الذي أنشأ خطة اعتماد للأمن السيبراني على مستوى الاتحاد الأوروبي (EURAXESS 2020). في الآونة الأخيرة، تهدف إستراتيجية الأمن السيبراني للاتحاد الأوروبي للعقد الرقمي، والتي نُشرت في ديسمبر 2020، إلى تعزيز المرونة الجماعية لأوروبا ضد التهديدات الإلكترونية وتصف كيف يمكن للاتحاد الأوروبي تسخير وتقوية جميع أدواته وموارده ليكون سيادياً من الناحية التكنولوجية.¹

كما تم إنشاء إطار تنظيمي يسمح لسلطات الاتحاد الأوروبي بتقييد ومعاينة الشركات التكنولوجية لمجموعة من الممارسات المثيرة للجدل التي تتنافى مع مصالح الاتحاد الأوروبي. إن سن هذه التدابير، قد

¹ Huw Roberts & Others, Op Cit.

تؤدي إلى يعزز الرقابة على الشركات التكنولوجية الأوروبية والعالمية؛ ومع ذلك، نظرًا لكونهم في المراحل الأولى من عملية سن القانون، فمن الصعب تحديد احتمالية نجاحه.¹ كتنقيح نشر خطابات الكراهية والتحريض على العنف والإرهاب.

على هذه الخلفية ومع الأخذ في الاعتبار النقاش، يشير فيشرهوتزل إلى أنه بالنسبة للكثيرين، تعني "الديمقراطية التشاركية" على مستوى الاتحاد الأوروبي "الديمقراطية الترابطية" وإدراج منظمات المجتمع المدني في عمليات صنع القرار. إنه نقد شائع لعمليات المشاركة (الرقمية) التي تحتكرها جهات سياسية راسخة (أحزاب أو جمعيات أو حركات)، وأن المواطنين العاديين لا يُسمع الكثير منهم. في 11 حالة من الحالات التي تمت دراستها، وجدنا أن كلاً من المنظمات الراسخة والمهنيين يشاركون بقوة في الأداة الرقمية؛ وهذا يشمل جميع الحالات الأربع على مستوى الاتحاد الأوروبي (صوت أوروبا، مبادرة المواطنين الأوروبيين، استشارة المواطنين الأوروبيين، Futurium).²

يفتح السوق الرقمي الموحد فرصًا جديدة، لأنه يزيل الاختلافات الرئيسية بين العالمين المتصلين وغير المتصلين بالإنترنت، ويكسر الحواجز أمام النشاط عبر الإنترنت عبر الحدود.³

المطلب الثاني: عثرات تطبيق الحوكمة الإلكترونية على السياسة العامة الأوروبية:

الرغم المشاريع الرقمية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في التحول الرقمي لتفعيل دور مختلف الفواعل في صنع سياساته العامة عن طرق المشاركة الإلكترونية. إلا أن تجربته تتخللها العديد من العثرات التي تحول أمام توظيفه للحوكمة الإلكترونية لتوسيع شبكاته التفاعلية الإلكترونية التي تضمن له أكبر مشاركة للفواعل لتكون سياساته العامة أكثر شرعية ورسادة. وأبرز هذه العثرات يمكن إجمالها في العناصر الموالية.

¹ « Access Now raises the alarm over weak enforcement of the EU GDPR on the Two-year anniversary », From website : <https://www.accessnow.org/alarm-over-weak-enforcement-of-gdpr-on-two-year-anniversary/>, Browse at : 12-3-2022.

² Leonhard Hennen & Others, Op Cit. P332.

³ Eurostat, « What is the Digital single market about ? » From website : <https://ec.europa.eu/eurostat/cache/infographs/ict/bloc-4.html>, Browse at : 12.3.2022.

أولاً: ضعف الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يعتبر كمؤشر يمكن من خلاله قياس درجة اهتمام الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بهذا المجال وحجم الإنفاق عليه. فكلما زاد حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، انعكس ذلك بالإيجاب في تطور البنية التحتية الرقمية للاتحاد الأوروبي، وانتعاش البحث العلم الذي يعمل على تطوير هذه التكنولوجيات.

إلا أن حجم الرأسمال الاستثماري الأوروبي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم يتجاوز حُصص الرأسمال الاستثماري للولايات المتحدة والصين مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي لسنة 2018. وقد أدت هذه الاستثمارات المنخفضة في الابتكار التكنولوجي إلى تأخر في البنية التحتية السحابية وتصنيع الأجهزة. كما لوحظت فجوات مماثلة في استثمارات الشركات الأوروبية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي على المستوى العالمي. حيث تمثل حوالي 80 في المائة من الشركات الأمريكية والصينية التي تهيمن على الصناعات العالمية في هذا المجال، مقابل 8 في المائة فقط من الشركات الأوروبية. وفي الوقت نفسه، تستثمر كل من الولايات المتحدة والصين أموالاً كبيرة في تطوير الذكاء الاصطناعي. كانت ميزانية الولايات المتحدة لعام 2020 وحدها، قريبة من ملياري يورو.¹

أحد أسباب ضعف الاستثمار التكنولوجي، هو أن الشركات الأوروبية لا تستثمر بقدر ما تستثمر منافسيها الأجانب. حيث استثمرت الشركات الأوروبية المدرجة في قائمة أكبر 500 شركة تكنولوجية في العالم ما مجموعه 27 مليار يورو في البحث والتطوير التكنولوجي في عام 2018. وكان هذا نصف ما استثمرته الشركات الصينية المدرجة في هذه القائمة، والتي استثمرت 50 مليار يورو؛ وحُصص المبلغ المستثمر من قبل الشركات الأمريكية المدرجة في نفس القائمة بمبلغ قدر بـ 134 مليار يورو. (على الرغم أن أوروبا والولايات المتحدة لديهما ناتج إجمالي محلي مقارنة، في حين أن حجم الناتج الإجمالي المحلي للصين يتجاوزها بحوالي 70 في المائة). كما استثمرت أربع شركات تكنولوجيا صينية أكثر من 270 مليار يورو في البحث والتطوير من 2014 إلى 2018.² أي الميزانية المخصصة للاستثمار في التكنولوجيا مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي فهي ضعيفة جداً فالولايات المتحدة تخصص ميزانية أكبر على الرغم من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة يتساوى مع الاتحاد الأوروبي.

¹ Emmanuel Amiot & Others, Op Cti. P10.

² Ibid. P10.

كما أن التفاوت في جذب الاستثمارات الرقمية بين الدول الأوروبية يلعب دورًا كبيرًا في تخلف بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. إذ تبين أن الشركات الأجنبية ذات الأصول الأمريكية التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً، هي أكثر إنتاجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. عن غيرها من الشركات الموجودة في بلدان أخرى في الاتحاد، ويرجع السبب في ذلك إلى متانة الهياكل التنظيمية الأكثر مرونة واللامركزية للشركات الأمريكية. كما يعتبر عامل المرونة البيروقراطية مهم في أداء هذه الشركات، مما يزيد من أهمية الإدارة المرنة. في الواقع، كانت إنتاجية الشركات الحدودية تنمو بسرعة، لكن الشركات المتخلفة كانت بطيئة في اللحاق بالركب، مما يشير إلى وجود مشاكل وقيود في انتشار الابتكار.¹ فالاستثمار في مجال التكنولوجيا يحتاج إلى شركات تتميز بالمرونة في تكون أكثر إنتاجية عن غيرها من الشركات التي يفرض عليها الطابع المركزي في تسييرها وبالتالي تكون مضطرة إلى الرجوع للإدارة المركزية للشركة الأم في كل ما يتعلق بتسيير الشركة.

على الرغم أن الاتحاد الأوروبي له مراكز بحث قوية لمجتمع أبحاث الذكاء الاصطناعي الرائد عالمياً، إلا أن بعض المؤشرات تظهر أن الاتحاد الأوروبي يعاني من بعض نقاط الضعف التي تضر بسباقه العالمي لتطوير مثل هذه التقنيات الجديدة. ففي مجال الذكاء الاصطناعي، يتخلف الاتحاد الأوروبي عن الولايات المتحدة الأمريكية والصين في الاستثمار الخاصة بتقنيات الذكاء الاصطناعي من قبل الشركات ومنخفض نسبياً مقارنة بالولايات المتحدة. حيث تجذب الولايات المتحدة المزيد من المواهب والباحثين في مجال الذكاء الاصطناعي وهي الشركة الرائدة عالمياً في طلبات براءات الاختراع، بينما تقود الصين السباق على جمع البيانات والوصول إلى البيانات (أي المواد الخام لمعظم تقنيات الذكاء الاصطناعي) وقد أحرزت تقدماً كبيراً في تطوير معدات جديدة للأجهزة مثل كأجهزة كمبيوتر عملاقة. كما تصدر الولايات المتحدة والصين براءات الاختراع الخاصة بتقنيات الحوسبة الكمية، في حين أن مستوى الاستثمار الأوروبي في تقنيات blockchain وانترنت الأشياء IoT مازال منخفضاً نسبياً.² فاستمرار تباطؤ الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قد يزيد من هشاشة البيئة التحتية الرقمية للاتحاد الأوروبي مقارنةً مع غيرها من البلدان التي تعرف تطوراً لا متناهي لبنيتها التحتية الرقمية. كما يجعل

¹ Robert Anderton, Op Cit.

² Tambiana Madiega, «Digital Sovereignty for Europe», Briefing EPRS Ideas Paper, Towards a more resilient EU, European Parliament, European Parliamentary Research Service, Pe 651.992, July 2020). P2.

أوروبا بعيد عن القدرة التنافسية ويعمق من تبعيتها نحو الخارج في مجال الرقمنة، هذا الأمر سيؤدي إلى ضعف سيادتها الرقمية.

على سبيل المثال، الرغم من تسارع أوروبا مؤخرًا في نشر الألياف، لكنها متأخرة عن الولايات المتحدة والصين في شبكة الجيل الخامس. أطلق شركات الاتصالات الأمريكية الأربعة الرئيسية فعليًا خدمات تجارة G5 في أكثر من 40 مدينة، وتتوفر الخدمات التجارية في أكثر من 50 مدينة في الصين. ومع ذلك، تهدف أوروبا إلى نشر G5 في جميع المناطق الحضرية الرئيسية وعلى طول السكك الحديدية الرئيسية بحلول عام 2025، فقد أطلقت حتى الآن تسع دول فقط في الاتحاد الأوروبي خدمات G5 التجارية، وأوروبا لديها حوالي 3000 محطة قاعدية. أما الولايات المتحدة لها حوالي 10000 قاعدة. ويوجد في الصين لها 94 محطة G5 لكل مليون نسمة. والولايات تخصص 31 لمحطة لكل مليون نسمة. أما أوروبا لها سبعة فقط.¹ ومن هنا يلاحظ ضعف الاستثمار الأوروبي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يجعلها دائمًا متأخرة حتى في اعتماد آخر التطورات التكنولوجية التي سبقتها فيها كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية. ومن هنا تصبح مضطرة لتعميق تبعيتها للتطور التكنولوجي الذي أحرزته هذه الدول، كاعتمادها على نشر تقنية التي تعتبر تكنولوجيا صينية بالأساس.

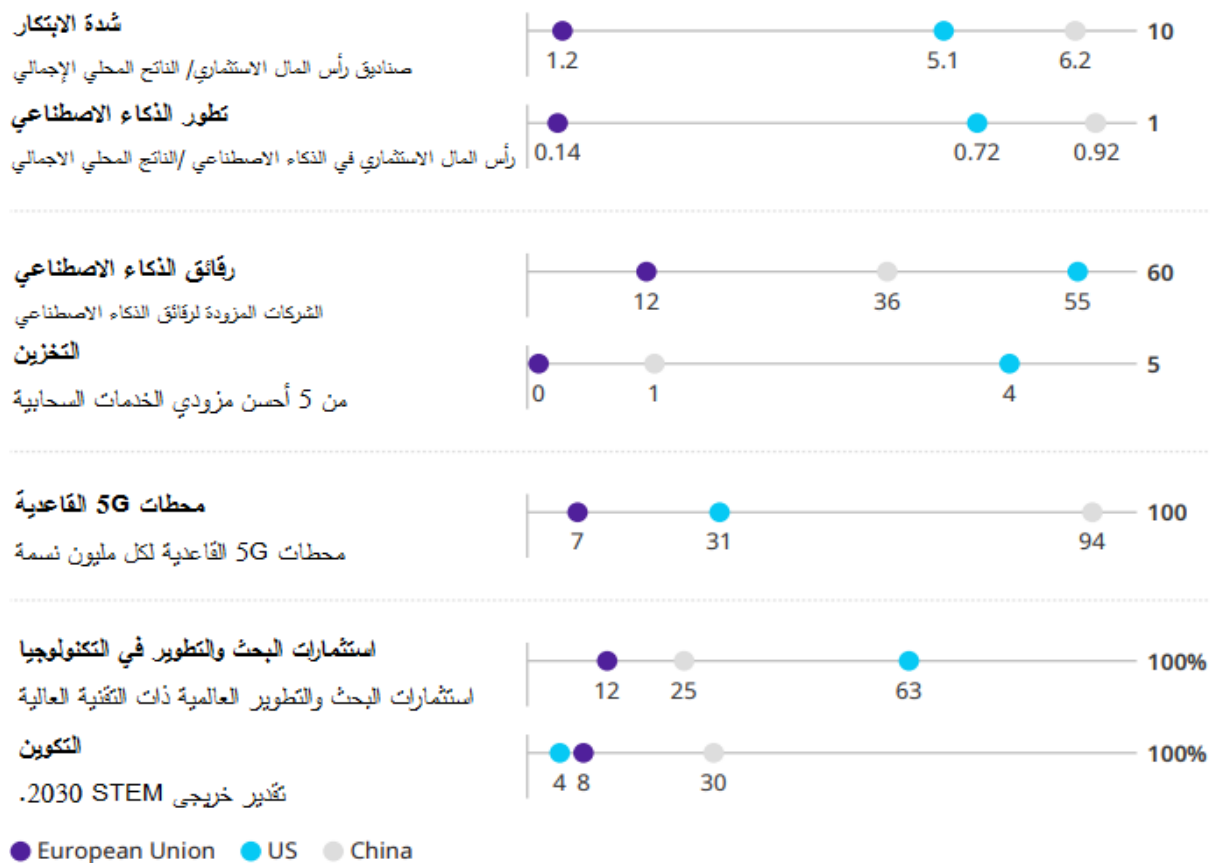
ومن زاوية أخرى، تعتبر تدابير حوكمة البيانات أكثر المجالات تطوراً في أجندة السيادة الرقمية للاتحاد الأوروبي، إلا أن فعاليتها كانت موضع تساؤل. تعمل إجراءات مثل توجيه البيانات المفتوحة، FFDR، وتنظيم البوابة الرقمية الفردية على تحسين كفاءة البيانات للحكومات والشركات والأفراد على التوالي، ولكن يمكن التشكيك في مدى تعزيزها بشكل كبير لسيطرة الاتحاد الأوروبي؛ على سبيل المثال، قد تؤدي هذه الإجراءات إلى تحسين التحكم الفردي في البيانات ولكن أثرها على القدرة التنافسية للاتحاد الأوروبي يكون ضعيف جداً. كما تم التشكيك كذلك في فعالية اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) بسبب فعالية إنفاذها، والتي تعتمد بشكل كبير على السلطات الوطنية للدول الأعضاء، مما يؤدي إلى تناقضات محتملة بين دول الاتحاد الأوروبي، وصعوبات في التعاون عبر الحدود، بسبب حماية السلطات الوطنية للبيانات كونها تعاني من نقص الموارد بشكل عام. فغالبًا ما تستغرق الغرامات الممنوحة للشركات

¹ Emmanuel Amiot & Others, Op Cit. P12.

التي تنتهك إجراءات اللائحة العامة لحماية البيانات وقتاً طويلاً حتى تتحقق وتكون ضعيفة عادةً مقارنة بإيرادات شركات التكنولوجيا الكبرى في القطاع الخاص.¹

وفي ظل عدم قدرة الاتحاد الأوربي على صناعة الحواسيب الكمومية العملاقة، يتم تخزين حوالي 80 بالمائة من البيانات في السحابة بواسطة خمس شركات تقنية كبيرة، لا توجد ولا واحدة منها من أصول أوروبية. فلم تكن أي شركة أوروبية من بين أكبر 10 مزودين لتقنيات الانصالات من حيث المبيعات في عام 2019. كما يتأخر الاتحاد الأوربي في عدد منتجي رقائق الذكاء الاصطناعي، حيث توجد 12 شركة مختصة في صناعة رقائق؛ مقارنة بالصين التي لديها شركة 36 والولايات المتحدة 55 شركة.

الشكل رقم(27): القدرات الرقمية للولايات المتحدة الأمريكية، الصين والاتحاد الأوروبي



Source: Emmanuel Amiot & Others, « European Digital Sovereignty: Synng Values and value», (Oliver Wyman report , 2020). P11.

¹« Access Now raises the alarm over weak enforcement of the EU GDPR on the Two-year anniversary », From website : <https://www.accessnow.org/alarm-over-weak-enforcement-of-gdpr-on-two-year-anniversary/>, Browse at : 12-3-2022.

كما يسجل ضعف قدرة دول الاتحاد الأوروبية على جني فوائد الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقارنة بالولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بخدمات السوق الرقمية. حيث شهد منتصف التسعينيات طفرة في الابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة كبيرة في نمو الناتج إجمالي المحلي في الصناعات المنتجة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة كبيرة في تعميق رأس مال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة الإنتاجية في القطاعات التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل مكثف.¹ إلا أن دول الاتحاد الأوروبي مازالت تشهد تقدماً بطيء في هذا المجال.

إضافة إلى ذلك، تأخرت الاقتصادات الأوروبية في تطوير أو استخدام هذه التقنيات. قد يكون أحد أسباب ذلك مرتبطاً بطبيعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للتقنيات القديمة. كانت الآلات والمعدات مكملة تقليدياً لأي نوع من العمل، لذلك كان مجرد تراكم رأس المال كافياً لتوليد النمو. على النقيض من ذلك، يتطلب رأس مال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عمالة ماهرة والتكيف وإعادة التفكير في العمليات التنظيمية، إلى جانب التغييرات الأخرى ذات الصلة، مما يشكل تحديات للشركات القائمة. على هذا النحو، فإن رأس مال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكمل لمجموعة أكثر تعقيداً من المدخلات الأخرى، ويمكن أن يؤدي تجميعها بكفاءة إلى تحقيق عوائد إنتاجية أعلى من الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.²

كل هذه المعطيات أتاحت الفرصة أمام شركات التكنولوجيا بجمع كميات هائلة من البيانات الشخصية والنموذج الاقتصادي الذي تستخدمه Google و Apple و Facebook و Amazon و Microsoft - يشار إليه باسم "GAFAM" - يعتمد على جمع واستغلال بيانات المستخدمين عبر الإنترنت لإنشاء إعلانات ربحية. حيث أوضحت Cambridge Analytica، كيف أن المنصات عبر الإنترنت قادرة أيضاً على استخراج البيانات الشخصية لأغراض التأثير السياسي. هذه الاتجاهات، التي يشار إليها غالباً باسم رأسمالية المراقبة، تؤدي في النهاية إلى فقدان المواطنين الأوروبيين تدريجياً السيطرة على معلوماتهم الشخصية وخصوصيتهم.³، فمن جهة يفشل الاتحاد الأوروبي في حماية سيادته على البيانات العامة والشخصية، من جهة. ومن جهة آخر تستفيد الشركات الكبرى الأجنبية من هذه البيانات لتسويقها كسلعة

¹ Robert Anderton, Op Cit.

² Ibid.

³ Tambiana Madiega, Op Cit. P3.

رقمية تحتاج إليها شركات أخرى للاطلاع على بيانات السوق الأوروبية مثلًا وتوجيه استثماراتها وفقًا لهذه البيانات.

ويجمل أيمانويل أميو وزملائه *Emmanuel Amiot*، - الذين أعدو تقرير السيادة الرقمية

الأوروبية- أسباب ضعف الاستثمار الأوروبي في المجال الرقمي تعود إلى النقاط التالية:¹

- الاتصال وخدمة الجيل الخامس 5G: حيث شكل تراجع إيرادات شركات الاتصالات الأوروبية على الرأسمال المستخدم بمقدار 5 نقاط مئوية بين عامي 2013 و2018، مما جعل أوروبا سوقًا غير جذابة للاستثمار بشكل متزايد مقارنةً بنظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

- ضعف البنية التحتية الأوروبية للحوسبة، تعتمد أوروبا اليوم على الشركات الخارجية في معظم حياتها الرقمية. تعتمد الهوية الرقمية للعديد من المواطنين الأوروبيين على عناوين البريد الإلكتروني الأجنبية يتم تخزين 92% من بيانات العالم الغربي في الولايات المتحدة؛

- ضعف الوصول للبيانات والتباطؤ في الاهتمام بالذكاء الاصطناعي: لكي تمتع المواطنون والمؤسسات بسيادة البيانات، يجب أن تكون توفير القدرة على تطوير الذكاء الاصطناعي لضمان الوصول الآمن والفعال للبيانات الشاملة؛

بدون الوصول الفعال إلى كميات هائلة من البيانات المنسقة والبنية التحتية للحوسبة، سيكون من المستحيل تطوير قطاع ذكاء اصطناعي رائد. تحتاج أوروبا أيضًا إلى مستوى أعلى من المهارات والابتكار: فهي تستثمر نصف ما تستثمره الصين وخمس ما تستثمره الولايات المتحدة في البحث والتطوير التكنولوجي، على الرغم من أن أوروبا والولايات المتحدة لديهما إجماليات محلية متشابهة واقتصاد الصين أصغر بنسبة 30 في المائة.²

ثانيًا: فجوة المشاركة الرقمية بين الفاعلين

من خلال التطرق إلى المشاركة الإلكترونية للفواعل المختلفة داخل الاتحاد الأوروبي، تم تسجيل فجوة متعددة المستويات في المشاركة الرقمية والاعتماد الرقمي للفواعل. ولفاديت كراك ما تم ذكره في هذا

¹ Emmanuel Amiot & Others, Op Cit. P3.

² Ibid. P4.

الفصل، يمكن التركيز فقط على نسبة المختصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودرجة دمجه في مناصب تتوافق مع تخصصاتهم.

ففي عام 2020، تم تسجيل 8.4 مليون موظف متخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. وشكلت حصتهم مجتمعة أقل من 40 ٪ من القوة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاتحاد الأوروبي. أي 60 ٪، من المناصب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشغلها موظفين غير مختصين في هذا المجال. ويدل هذا على وجود عجز أو نقص في عدد المختصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالاتحاد الأوروبي.

كما تتقدم حصة متخصصي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ببطء، حيث وصلت إلى 4.3 ٪ من إجمالي العمالة في عام 2020. والغالبية العظمى من متخصصي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاتحاد الأوروبي هم من الرجال (81.5 ٪ من المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كانوا من الذكور في عام 2020).¹ ومن هنا تبرز فجوة أخرى تتمثل في هيمنة الجنس الذكري على هذا القطاع.

الشكل رقم(28) توظيف المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2015-2020



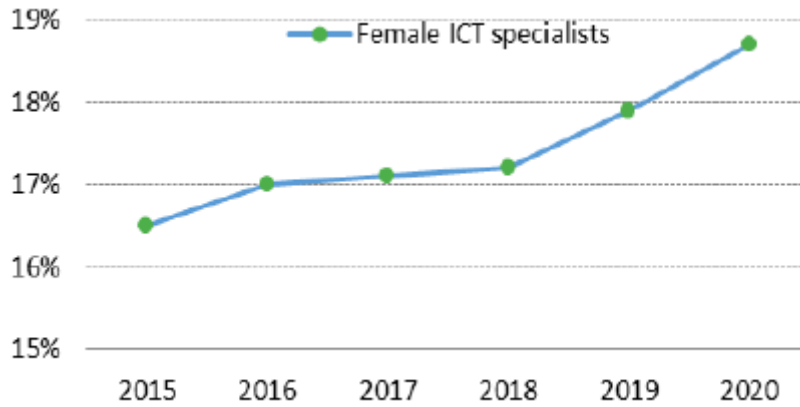
Source: European Commission: Digital Economy and Society Index (DESI) 2021: Thematic chapters. P22.

بالإضافة إلى الفجوة الرقمية بين الجنسين، حيث سجلت نتائج اللوحة الرقمية للمرأة الصادرة عن المفوضية الأوروبية سنة 2020، أن احتمالية امتلاك النساء للمهارات الرقمية المتخصصة وعملها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال تقل مقارنة بالرجال في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي، فإن 18 ٪

¹ European Commission: Digital Economy and Society Index (DESI) 2021. Op Cit, P22.

فقط من المختصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هم من النساء والفجوة موجودة في جميع المؤشرات التي تم قياسها الموزعة على ثلاث محاور ، -استخدام الانترنت؛ -مهارات مستخدمي الانترنت -المهارات المخصصة والتوظيف.¹ حيث يوضح الشكل تطور توظيف النساء المختصات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الشكل رقم(29) استخدام المرأة المختصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2015-2020



Source: European Commission: Digital Economy and Society Index (DESI) 2021: Thematic chapters. P22.

ثالثاً: هشاشة الاقتصاد الرقمي:

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الاتحاد الأوروبية، في ما يتعلق بالنهوض بالاقتصاد الرقمي، في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي، إلا أنه مازال يعتبر أصغر بكثير مما هو عليه في الولايات المتحدة، ولم تتغير هذه الفجوة في السنوات القليلة الماضية. فإسهام الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي ضعيف جدا في الاتحاد الأوروبي مقارنة بالولايات المتحدة، حيث يبلغ حجم الاقتصاد الرقمي في منطقة اليورو حوالي ثلثي حجم اقتصاد الولايات المتحدة. في الولايات المتحدة، يساهم قطاع الخدمات الرقمية وحده بقدر مساهمة الاقتصاد الرقمي بأكمله في منطقة اليورو. ويبلغ حجم قطاع تصنيع تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة حوالي ضعف حجم منطقة اليورو وأكبر حتى من البلدان المتخصصة في أنشطة التصنيع، مثل ألمانيا. بالنسبة لمعظم البلدان في منطقة اليورو، كانت الزيادة المئوية السنوية في

¹ European Commission, « Women in Digital Scoreboard 2020 », From website : <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/library/women-digital-scoreboard-2020>, Browse at : 20/06/2021.

حصة الاقتصاد الرقمي أقل من 0.1%¹ هذا التخلف، يشكل عقبة أمام النهوض بالاقتصاد الرقمي الأوروبي ويكون بعيد عن التنافسية العالمية.

ومن جهة أخرى، غالبًا ما يواجه مواطنو وشركات الاتحاد الأوروبي حواجز وعقبات عند استخدام الإنترنت لطلب حاجياتهم كمستهلكين، أو عرض منتجاتهم كشركات. تتمثل هذه العقبات في تقييد وصول المستهلكين إلى بعض السلع والخدمات، ولا يمكن للشركات جني كل الفوائد من الرقمنة بحكم أن عدد من الدول مازالت تفرض قيود على التجارة الرقمية، ولا يمكن للحكومات والمواطنين الاستفادة بشكل كامل من هذا التحول الرقمي.² لأن غالبية السوق الرقمية الأوروبية تستحوذ عليها الشركات الأجنبية. كما يتقدم نشر الخدمات العامة الرقمية الأساسية بشكل مطرد (مثل الوصول إلى النماذج عبر الإنترنت وحجز المواعيد عبر الإنترنت وما إلى ذلك)، ولكن توفر خدمات عامة أكثر تقدمًا تستخدم تقنيات رقمية مبتكرة (مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والروبوتات وما إلى ذلك).³

رابعاً: ضعف المهارات الرقمية:

يعد نقص المهارات الرقمية في بلدان الاتحاد الأوروبي عائقًا كبيرًا أمام الاعتماد الفعلي للتكنولوجيا الرقمية. ففي الاتحاد الأوروبي، تشير البيانات المتوفرة إلى أن 13% فقط من الشركات الصغيرة وظفت متخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2018، مقارنة بـ 42% من الشركات المتوسطة وما يصل إلى 74% من الشركات الكبرى. وفي ظل غياب موظفين مسؤولين للتعرف على الحلول الرقمية الملائمة وتطويرها وشرائها ودعم تكاملها، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مخاطر فرط الاعتماد على مزودي الخدمات الرقمية.⁴ فهناك فجوة كبيرة بين الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اعتمادها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسيير أعمالها.

¹ European Central Bank, « The Digital Economy and the euro area», Garmeny : European Central Bank , Economic Bulletin, Issue: 8, 2020).P129.

² European Commission, « What is the Digital single market about ? » From website : <https://ec.europa.eu/eurostat/cache/infographs/ict/bloc-4.html>, Browse at : 12.3.2022.

³ European Commission: Digital Economy and Society Index (DESI) 2021. Op Cit. P18.

⁴ اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية، " تقرير الرقمنة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشراكة الأوروبية المتوسطة"، متحصل عليه من:

https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:KCAE4dID7KIJ:https://www.eesc.europa.eu/sites/default/files/files/rex_519_ar.pdf+&cd=6&hl=fr&ct=clnk&gl=dz 2019/12/11. ص9.

علاوة على ذلك، فإن أوروبا متخلفة في المواهب الرقمية. يعد النقص في المهارات الرقمية والبيانات مشكلة عالمية، مدفوعة بتقدم السكان في السن من بين عوامل أخرى: في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 56 في المائة من البالغين ليس لديهم - أو لديهم مهارات أساسية للغاية - في المعلومات والاتصالات التكنولوجية.

بالإضافة إلى نقص المهارات الرقمية بين المواطنين، التي تعتبر هي الأخرى من بين التحديات الكبرى التي تواجه مشاريع الرقمنة للاتحاد الأوروبي، وتحد من مستوى المشاركة الإلكترونية في صنع سياساته العامة، بسبب ضعف أو انعدام القدرات الرقمية لدى شريحة واسعة في المواطنين الأوروبيين.

خامساً: ضعف البرامج الرقمية:

من بين البرامج الإلكترونية التي تم انتقادها، يمكن التركيز فقط على برنامج قابلية التشغيل البيئي ISA²، هناك بعض الاحتياجات والمشاكل المطروحة حول هذا البرنامج يستوجب تداركها لضمان فعاليته. حيث توافق 39% من أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم (46 من أصل 129) في إجاباتهم حول والمشكلات المتعلقة بإمكانية التشغيل البيئي للخدمات العامة التي تعاني منها حالياً الإدارات العامة الأوروبية، الشركات والمواطنون، والتي كانت كالتالية:¹

1- على مستوى الاتحاد الأوروبي:

- الحاجة إلى إطار قانوني أكثر إلزاماً لقابلية التشغيل البيئي، بما في ذلك الحاجة إلى معايير ملزمة قانوناً أو الحاجة العامة إلى نهج أكثر إلزاماً لقابلية التشغيل البيئي في الاتحاد الأوروبي؛
- الحاجة إلى مقارنة إلزامية أكثر لتصميم خدمات عامة قابلة للتشغيل البيئي (قابلية التشغيل البيئي حسب التصميم). ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الإطار المتكامل المعزز الذي تم تبنيه في عام 2017 يذكر صراحة "قابلية التشغيل البيئي حسب التصميم" كنموذج مفاهيمي للخدمات العامة القابلة للتشغيل البيئي. لذلك، تؤخذ هذه الحاجة في الاعتبار من خلال الإطار الأوسع لإطار العمل الشامل؛
- الحاجة إلى تحسين طريقة تواصل الإدارات مع بعضها البعض، بالنظر إلى الأشكال المختلفة لتنظيم وعمل الإدارات العامة في الدول الأعضاء؛

¹ European Commission, Evaluation Study supporting the interim evaluation of the programme on interoperability solutions for European Public Administrations, businesses and citizens (ISA2) », (Final Report, Publications Office of the European Union, 2019) P34-35.

- الحاجة إلى تبادل أفضل للخبرات في مجال تطبيق برنامج قابلية التشغيل البيئي؛

- الحاجة إلى مراعاة التطورات الجديدة مثل تقنيات blockchain، وتصميم الخصوصية، والهويات المستقلة ذاتيا، والتي تعمل على تغيير مشهد التشغيل البيئي.

2- المستوى الوطني ودون الوطني:

- قيود الموارد، مثل نقص موظفي تكنولوجيا المعلومات المؤهلين، من ذوي الخبرة من قبل الإدارات العامة الوطنية والمحلية؛

- الأولويات السياسية المختلفة بين الدول الأعضاء تعوق اتباع مقاربة ثابتة لقابلية التشغيل البيئي في الاتحاد الأوروبي؛

- الوعي المحدود لبرنامج ISA² والمبادرات الأخرى المتعلقة بقابلية التشغيل البيئي، لاسيما على المستويين الإقليمي والمحلي.

كل هذه العقبات، يمكن أن تؤثر على التجربة الرقمية للاتحاد الأوروبي، وبالتالي يستوجب عليه

بذل المزيد من الجهود على مختلف المستويات لتدارك هذه العقبات في برامجه المستقبلية. سواء من

خلال زيادة المخصصات المالية للاستثمار في مجال التكنولوجيا وتطوير البحث العلمي في هذا المجال،

أو من خلال إعادة مراجعة إخفاقات البرامج والمشاريع السابقة، إعادة النظر في المنظومة القانونية

المتعلقة بتنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلزام جميع الدول باتخاذ التدابير اللازمة لدمج

سياساتها الرقمية مع خطط وبرامج الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: مستقبل الحوكمة الإلكترونية في ترشيد سياسات الاتحاد الأوروبي:

بالرغم من العثرات التي وقع فيها الاتحاد الأوروبي أثناء تجسيده لجهوده الرامية لتحقيق النهضة

الرقمية للاتحاد الأوروبي وبعث مشروع الحوكمة الإلكترونية لترشيد سياساته العامة. إلا أنه مازال يتطلع

إلى تحقيق ذلك، من خلال بعثه لمشاريع رقمية مستقبلية واعدة تتميز بالشمولية لتتدارك العثرات السابقة

والنهوض من جديد. وتعزيز مكانة الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في مجال الرقمنة. لتحقيق هذه

الأهداف، يركز الاتحاد الأوروبي اهتمامه على العديد من العناصر، يمكن ذكر بعضها في ما يلي:

أولاً: إعادة النظر في الرأسمال الاستثماري لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

بعض ضعف المخصصات المالية للاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي تم تسجيله في المشاريع الرقمية السابقة للاتحاد الأوروبي، عمل الاتحاد الأوروبي على إعادة اعتماد ميزانيات جديدة، ترقى إلى مستوى تطلعاته لتدارك ما فاتته من تأخر والحقاق بركب البلدان المتطورة في هذا المجال.

ويمكن اكتشاف ذلك، من خلال، إطار العمل المالي متعدد السنوات 2021-2027، حددت ميزانيته بـ 100 مليار يورو مخصصة فقط لبرنامج أبحاث Horizon Europe القادم. بالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج أوروبا الرقمية، وهو أول برنامج تابع للاتحاد الأوروبي مخصص فقط للتحويل الرقمي، بميزانية إجمالية مخططة تبلغ 9.2 مليار يورو، سيكون مفيداً في الوصول إلى هدف جذب أكثر من 20 مليار يورو سنوياً من إجمالي الاستثمارات للاتحاد الأوروبي في أنظمة الذكاء الاصطناعي، كما هو مقترح في إطار الخطة المنسقة للذكاء الاصطناعي.¹

حيث سيتضمن برنامج التمويل Horizon Europe ميزانية مخصصة لـ "الرقمية والصناعة والفضاء". ستعمل هذه الميزانية على تطوير البحث والابتكار المتطور في تمكين التقنيات، مثل:²

- الذكاء الاصطناعي والروبوتات artificial intelligence and robotics؛
- الجيل القادم من الإنترنت next generation Internet؛
- الحوسبة عالية الأداء high performance computing؛
- البيانات الضخمة big data؛
- التقنيات الرقمية الأساسية key digital technologies؛
- الجيل السادس، 6G.

كما يعمل هذا البرنامج على تمويل الاستثمارات في التقنيات الرائدة، كالذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، و blockchain، والحوسبة عالية الأداء، والتقنيات الكمومية، ودعمها لتحقيق طفرة في الإنتاجية

¹ Tambiana Madiega, Op Cit. P6.

² European Commission, « Funding for Digital in the 2021-2027 Multiannual Financial Framework» From website: <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/activities/funding-digital#:~:text=The%20entire%20budget%20of%20the,some%20of%20the%20digital%20strands.>, Browse at : 2.3.2022.

التي تحتاجها أوروبا. بالإضافة إلى أنه ، سيتمكن من تعزيز إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الذكاء الاصطناعي والبيانات والروبوتات لتطوير نظام إيكولوجي للابتكار في أوروبا استنادًا إلى قيم الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، يدعو المجتمع العلمي بقوة إلى إنشاء إطار تعاون بحثي واسع النطاق في الاتحاد الأوروبي في مجال التقنيات الجديدة التي تهدف إلى مواكبة الاتحاد الأوروبي للقدرات البحثية الصينية وأمريكا الشمالية.¹

ثانيا: تطوير البنية التحتية والمهارات الرقمية بالاتحاد الأوروبي:

تركز طموحات الاتحاد الأوروبي الرقمية لعام 2030 على أربعة عناصر رئيسية: المواطنون ذوو المهارات الرقمية والمهنيون ذوو المؤهلات العالية في المجال الرقمي - بحلول عام 2030، يجب أن يتمتع 80% على الأقل من المواطنين الأوروبيين البالغين بالمهارات الرقمية الأساسية؛ بنية تحتية رقمية آمنة وعالية الأداء ومستدامة - بحلول عام 2030، يجب أن يكون لدى جميع الأسر في الاتحاد الأوروبي اتصال جيغابايت، ويجب تغطية جميع المناطق المأهولة بواسطة تقنية G5؛ التحول الرقمي للمؤسسات - بحلول عام 2030، يجب أن تستخدم ثلاث شركات من أصل أربع خدمات الحوسبة السحابية وأنظمة البيانات الضخمة والذكاء الفني؛ رقمنة الخدمات العامة - بحلول عام 2030، يجب أن تكون جميع الخدمات العامة الأساسية متاحة عبر الإنترنت، وسيتمكن جميع المواطنين من الوصول إلى سجلاتهم الطبية الإلكترونية.²

كما يحدد العقد الرقمي هدفين في مجال اتصال النطاق العريض لعام 2030: تغطية جيغابايت لجميع الأسر وG5 في جميع المناطق الحضرية. في إطار النطاق العريض الثابت، يقوم بتقييم استيعاب النطاق العريض العام على الأقل 100 ميغابايت في الثانية و1 جيغابايت في الثانية على الأقل، وتوافر النطاق العريض السريع (وصول الجيل التالي بسرعة 30 ميغابايت في الثانية على الأقل) والشبكات الثابتة عالية السعة (VHCN). ضمن النطاق العريض للأجهزة المحمولة، يشمل التغطية السكانية لشبكات

¹ Tambiana Madiega, Op Cit. P6.

² Armenia Androniceanu & Irina Georgescu, « E-Government in European Countries, a Comparative Approach using the principal components analysis », (The NISPA : Journal of Public Administration and Policy, Vol : XIV, No : 2, Winter 2021/2022). P80.

الجيل الرابع والجيل الخامس، وتخصيص الطيف الراديوي لشبكات الجيل الخامس (جاهزية الجيل الخامس) بالإضافة إلى استخدام النطاق العريض المتنقل.¹

ثالثاً: تجسيد تحدي المدن الذكية:

أعلنت المفوضية الأوروبية عن مشاركة 100 مدينة في مهمة الاتحاد الأوروبي لـ 100 مدينة ذكية ومحايدة مناخياً بحلول عام 2030، أو ما يسمى بمهمة المدن. تأتي المدن الـ100 من جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، مع 12 مدينة إضافية قادمة من دول مرتبطة أو من المحتمل أن ترتبط ببرنامج Horizon Europe، وهو برنامج البحث والابتكار التابع للاتحاد الأوروبي (2021-2027).²

ستتلقى مهمة المدن 360 مليون يورو من تمويل Horizon Europe الذي يغطي الفترة 2022-2023، لبدء مسارات الابتكار نحو الحياد المناخي بحلول عام 2030. وستتناول إجراءات البحث والابتكار التنقل النظيف وكفاءة الطاقة والتخطيط الحضري الأخضر، إمكانية بناء مبادرات مشتركة وتكثيف التعاون في التآزر مع برامج الاتحاد الأوروبي الأخرى.³ حيث ستكون هذه المبادرة كمرحلة أولية يمكن أن تتجسد في برنامج مستقل تتنافس فيه المدن الأوروبية من مختلف الدول الأعضاء في هذه المبادرة، لتحقيق التحول التدريجي مبادرة المدن الذكية باستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعميم على كل مناطق الاتحاد الأوروبي.

رابعاً: تطوير الاقتصاد الرقمي:

بعد اهتمام الاتحاد الأوروبي بالاستثمار في تطوير وتصنيع تكنولوجيات عالية الأداء وحرصه على تحقيق السيادة الرقمية على البيانات الأوروبية في إطار الإستراتيجية الأوروبية للبيانات، يُتوقع أن ترتفع الأرقام مع مطلع سنة 2025 إلى الأرقام الموضحة الشكل الموالي:

¹ European Commission, Digital Economy and Society Index (DESI) 2021. Op Cit.P26.

² European Commission, « Commission announces 100 cities participating in EU Mission for climate-neutral and smart cities by 2030», https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_22_2591, 23-4-2022.

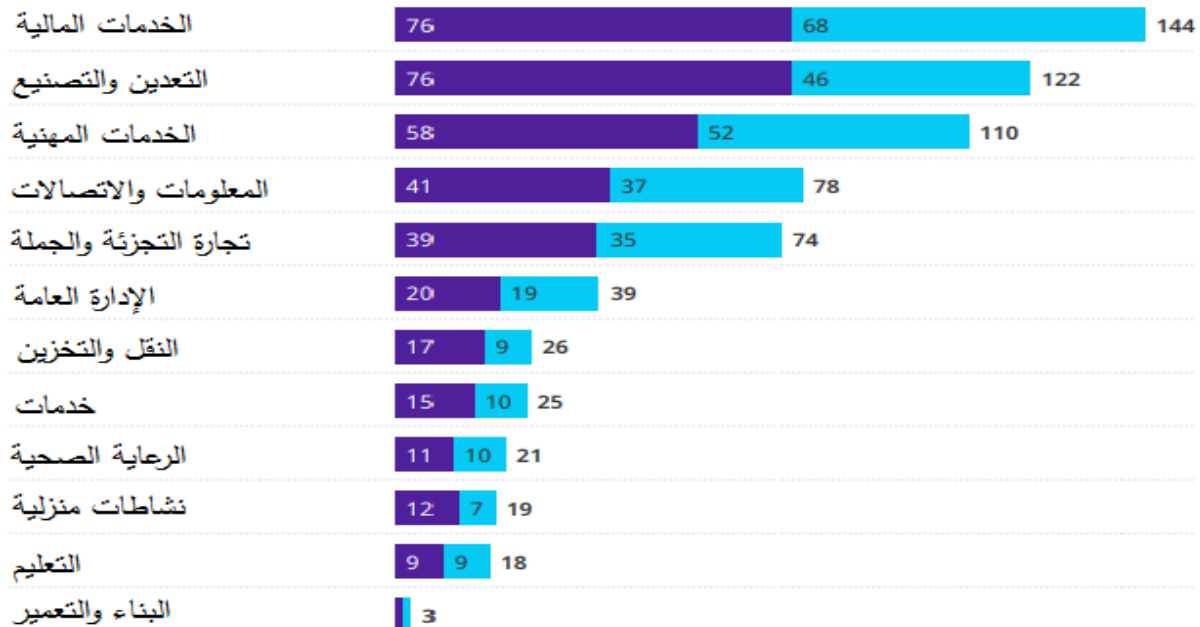
³ Ibid.

الشكل رقم (30): موازنة الإستراتيجية الأوروبية للبيانات مطلع 2025.



Source: European Commission, « European Data Strategy: Making the EU a role for a Society empowered by data», <https://ec.europa.eu/info/strategy/priorities-2019-2024/europe-fit-digital-age/european-data-strategy#examples-of-industrial-and-commercial-data-use>, 20-8-2021.

الشكل رقم(31): التأثير الكلي لاقتصاد البيانات لكل المجالات بالاتحاد الأوروبي 2025-2018 (بالمليار يورو)



■ توقعات 2025: 680 مليار يورو - 1053 مليار يورو ■ إجمالي 2018: 380 مليار يورو

Source: Emmanuel Amiot & Others, « European Digital Sovereignty: Synng Values and value», (Oliver Wyman report , 2020). P7.

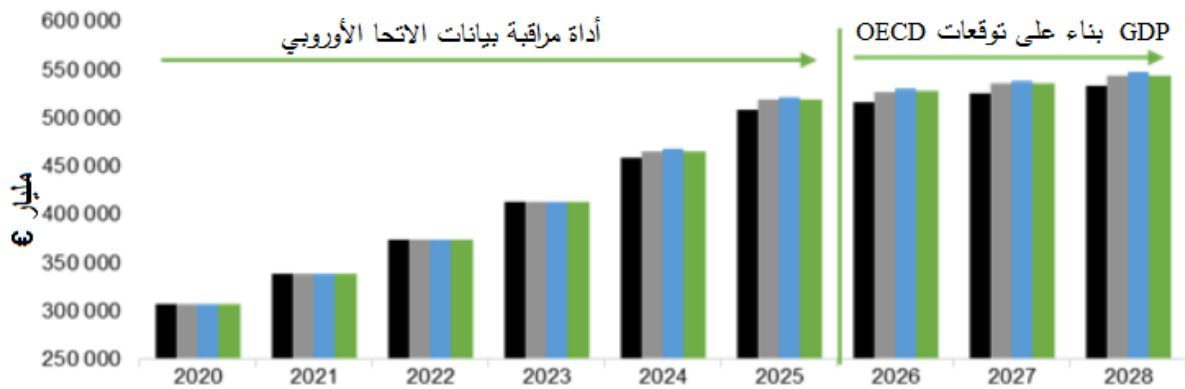
رابعاً: تطور حوكمة البيانات الأوروبية

يعتبر عام 2021 فترة حاسمة للتقدم النهائي في إطار تنظيمي ومؤسسي يمكن من تعزيز استراتيجيات البيانات على المستويين الوطني والأوروبي. فيما يتعلق بالأخير، تشير المبادرة الرئيسية إلى الموافقة المتوقعة على إطار حوكمة البيانات الجديد التي تم الإعلان عنها بالفعل مع الإعلان عن مسودة اللائحة في نوفمبر 2020. فإن هذه اللائحة من المقرر أن تصبح أحد الأركان الأساسية للسياسة الأوروبية بشأن البيانات المفتوحة.¹

اعتبرت دراسة دعم تقييم الأثر بمثابة الأساس للقيمة الاقتصادية الإجمالية لاقتصاد البيانات للاتحاد الأوروبي - 27 في عام 2020، والتي تبلغ 325 مليار يورو (2.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي). يأخذ هذا الرقم في الاعتبار تصحيحاً مرتبطاً بتأثير COVID-19 على اقتصاد الاتحاد الأوروبي بشكل عام.² توضح الرسوم البيانية أدناه التطور المتوقع، مقارنةً بالسيناريو الأساسي، للقيمة الاقتصادية المباشرة للبيانات في إطار سيناريوهات الكثافة المنخفضة والعالية، فضلاً عن الخيار المفضل لحزمة من التدخلات الأقل كثافة وأعلى كثافة. تؤكد حقيقة أن نتائج النهج التنازلي (استناداً إلى المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي) والنهج التصاعدي (حساب التحقق استناداً إلى تحليلات التكلفة والفوائد).

الشكل رقم (32): تأثير اقتصاد البيانات على القيمة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي

(الحساب من الأعلى إلى الأسفل)



Source :European Commission, «Acompanying the document Proposal for regulation of the European Parliament and of the Council on European data Governance », (Commission Staff Working Document, Impact Assessment Report Brussels : 25.11.2020). P31.

¹ GOBIERNO DE ESPANA, Ministerio De Asuntos Economicos Ytransformacion Digital, « The Impact assessment of the proposal for a European data Governance regulation », From website : <https://datos.gob.es/en/blog/impact-assessment-proposal-european-data-governance-regulation>, Browse at : 2.7.2021.

² European Commission, «Acompanying the document Proposal for regulation of the European Parliament and of the Council on European data Governance », (Commission Staff Working Document, Impact Assessment Report Brussels : 25.11.2020). P31.

في عام 2028، سترتفع قيمة اقتصاد البيانات إلى 533.5 مليار يورو (3.87% من الناتج المحلي الإجمالي) وفقاً للسيناريو الأساسي¹:

- إلى ما بين 540.5 و544.0 مليار يورو إذا تم إدخال التدخل التنظيمي الأقل كثافة (من 3.92% إلى 3.94% من الناتج المحلي الإجمالي)؛

- إلى ما بين 542.7 و547.3 مليار يورو إذا تم إدخال التدخل التنظيمي الأعلى كثافة (من 3.93% إلى 3.97% من الناتج المحلي الإجمالي).

يتم حساب التأثيرات حتى عام 2025 على أساس قيمة اقتصاد البيانات كما هو متوقع من قبل مؤسسة البيانات الدولية (IDC) لخط الأساس. تتوقع IDC نمو اقتصاد البيانات في الاتحاد الأوروبي بنسبة 8% سنوياً. ومع ذلك، تنتهي توقعات IDC لنمو اقتصاد البيانات في الاتحاد الأوروبي في عام 2025.

فبعد رفع الرأسمال الاستثماري المتعلق بتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سيعمل الاتحاد الأوروبي على تطوير التقنيات عالية الأداء وصناعات الذكاء الاصطناعي، وتصنيع الحواسيب العملاقة، التي تمكنه من ضمان استقلالية جزئية على البيانات. ومن هنا سيعرف سوق البيانات انتعاشاً لتزيد مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الذي لم يتجاوز سنة 2020 عتبة 300 مليار يورو، ويتوقع أن يزيد سنة 2025 عن 500 مليار يورو.

يتضح من هذا الفصل، أن تجربة الاتحاد الأوروبي في تطبيقه للحوكمة الإلكترونية لترشيد سياساته العامة، مرهون بعدة عوامل، أبرزها البرامج الرقمية التي اعتمد عليها في تحوله الرقمي. فلا يمكن تطبيق الحوكمة الإلكترونية ما لم تتح الفرصة لكل شعوب الاتحاد الأوروبي للمشاركة في السياسات العامة للاتحاد الأوروبي.

بما أن هناك تفاوت في التحول الرقمي بين دول الاتحاد الأوروبي، ستؤثر ذلك على حق الشعوب والمواطنين الأوروبيين في المشاركة الإلكترونية في صنع السياسات العامة وكذلك الاستفادة من الخدمات الرقمية، خاصة في الدول التي مازالت تشهد ضعفاً في بنيتها التحتية الرقمية.

¹European Commission, «Accompanying the document Proposal for regulation of the European Parliament and of the Council on European data Governance », Ibid. P32.

كما يعتبر نقص المهارات الرقمية بين مختلف شرائح المجتمع الأوروبي من العوامل الأساسية في ضعف استخدام الحوكمة الإلكترونية، التي تعتمد على اكتساب قدرًا مقبولاً من المهارات الإلكترونية من طرف الأفراد ليتمكنوا من المشاركة الإلكترونية. فالبرامج الرقمية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي كانت تركز على بناء البنية التحتية الرقمية من خلال توسيع شبكات الانترنت المختلفة عبر كامل المناطق الأوروبية. لكنها أهملت العنصر البشري الذي يعتبر الحلقة الأساسية في نجاح تطبيق الحوكمة الإلكترونية التي تعمل على إشراكه في صنع السياسات العامة التي تسعى إلى تحقيق رفايته.

إن التفاوت بين الشركات التابعة للقطاع الخاصة في الاعتماد على التكنولوجيات الرقمية في أنشطتها، يشكل تحدياً كبيراً على نجاح التجربة الرقمية للاتحاد الأوروبي، حيث سُجّلت فجوة كبيرة بين الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليتبين أم الشركات الكبرى تعتمد على التقنيات الرقمية أكثر من غيرها. ونظراً لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي يستوجب دعمها الاتحاد الأوروبي دعمها لتكون أكثر جاهزية للانخراط في مشاريعه الرقمية المستقبلية.

في نفس السياق، يُسجل الاتحاد الأوروبي نقصاً في عدد المختصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هذا ما يدفع بالدول الأعضاء لتغطية هذا النقص من خلال توظيف عمال ليسوا مختصين في هذا المجال، وهو ما ينعكس سلباً على أداء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تحولها الرقمية. لأن اليد العاملة المختصة هي التي تشرف على عمليات تحولها الرقمي، وتضبط الممارسات الإلكترونية لما تمليه قوانين الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من هذا، مازالت الأفاق مفتوحة أمام الاتحاد الأوروبي لبيداتك هذا التأخر، والتعثرات التي وقع فيها من خلال تجاربه السابقة، واعتماد برامج جديدة تعمل على تصحيح ما سبق، حتى يتمكن من إرساء الركائز الصحيحة التي تمكنه من تطبيق الحوكمة الإلكترونية في ترشيد سياساته العامة.

خاتمة

—

يرتبط ظهور مقاربة الحوكمة الإلكترونية، مع تطورات المتسارعة التي شهدتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فالموجة الرقمية التي اجتاحت كل الميادين والتخصصات، شملت حتى ميدان العلوم السياسية. حيث تعتبر مقاربة الحوكمة الإلكترونية أحد المداخل الجديدة في دراسة وتحليل عمليات صنع السياسات العامة التي لم تعد حكراً على الفواعل الرسمية فقط بل تشمل حتى الفواعل غير الرسمية، كتنظيمات المجتمع المدني، أصحاب المصالح، الأحزاب، مراكز التفكير، النقابات المهنية وحتى أفراد الذين باتوا يؤثرون في عملية صنع السياسات العامة.

إذ تعمل الحوكمة الإلكترونية على تأطير المشاركات الإلكترونية لمختلف الفواعل وضبط شبكة التفاعلات التي تنجم عن هذه المشاركات، وتوجيهها لما يخدم المصلحة العامة في إطار سياسات عامة تشاركية تتميز بالشرعية لتكون أكثر كفاءة وفعالية في تحقيق أهدافها المسطرة.

لا يخفى على المطلع أن الحوكمة الإلكترونية لا يمكن تطبيقها إلا إذا كانت هناك بنية تحتية رقمية قوية متطورة تتميز بالمرونة في مواجهة التحديات وقادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية المستمرة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتمتع هذه البنية بقدره على استيعاب التفاعلات اللامتناهية لمختلف الفواعل في فترة زمنية واحدة. كما يُشترط اعتماد هذه التقنيات في كافة المجالات، وتحويل أنماط التسيير التقليدية القائمة على المعاملات الورقية إلى الأسلوب الرقمي.

وبحثاً عن تسجيل نتائج إيجابية في تطبيقات الحوكمة الإلكترونية، تُشترط -وجوباً- توفر مهارات رقمية كبيرة لدى المواطنين بما يُمكنهم من استغلال هذه التكنولوجيات لتلبية حاجياتهم، ممارسة حقوقهم وتسجيل بصمة مشاركتهم في تسيير الشأن العام. بالموازاة مع ذلك، تتطلب الحوكمة الإلكترونية، انخراط مختلف الفواعل في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتكوين شبكة التفاعلات الإلكترونية لامتناهية، وهذا العدد الكبير جداً من المشاركات الإلكترونية التي تحدث في فترة وجيزة يتم استقطابها وجمعها ومعالجتها بالحواسيب الكمومية العملاقة التي تتمتع بقدره هائلة على استيعاب آلاف المليارات من المعلومات في جزء من الثانية. وفي الأخير، وتترجم هذه التفاعلات إلى معلومات وبيانات، تُستخدم في صنع السياسات العامة وفي نقطة أبعد، يتم استغلالها كجهاز إنذار مبكر لتدارك الأخطار والمشاكل في أسرع وقت ممكن وحلها في ظرف وجيز جداً.

كشفت الدراسات المتخصصة حول تجارب الاندماج والتكامل أن الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية فريدة من نوعها في العلاقات الدولية، حيث استطاع تجسد النجاح عبر-القومي لتجربة الاندماج، حتى أصبح كقوة إقليمية عبر دولانية يتمتع باستقلاليته التامة عن إرادة دوله الأعضاء. والأكثر من ذلك، أصبح يتمتع بالسلطة التي تمكنه من فرض إرادته على الدول الأعضاء، من خلال تكييف قوانينهم وسياساتهم الداخلية مع توجهات وسياسات الاتحاد الأوروبي.

وبعد استعراض تجربة التحول الرقمي التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي كمرحلة أولية تُمكنه -فيما بعد- من تطبيق مقاربة الحوكمة الإلكترونية ليزيد من كفاءة وفعالية سياساته العامة وترشيدها. تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات يمكن عرضها في النقاط التالية:

- بما أن الاتحاد الأوروبي، ليس بمعزل عن المنظومة الرقمية العالمية. فهو أكثر عرضة للهجمات الإلكترونية التي أصبحت مصدر تهديد يضرب استقرار وأمن الدول القومية تحت مظلة الحروب السيبرانية. على هذا الأساس يُلح الاتحاد الأوروبي على الدول الأعضاء بضرورة تفعيل آليات الحوكمة الإلكترونية في صنع سياساتها العامة. وفي ذات السياق، أطلق مشاريع ضخمة للعمل على ترشيد سياساته العامة في إطار الحوكمة الإلكترونية؛

- على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الاتحاد الأوروبي للتسريع من وتيرة التحول الرقمي لأوروبا. إلا أن النتائج التي توصل إليها من خلال مشاريعه وبرامجه الرقمية، مازالت محتشمة إلى حد كبير حيث برزت العديد من العقبات التي تحول دون توظيفه الحوكمة الإلكترونية في ترشيد سياساته؛

- طابع السلطة اللامركزية داخل الاتحاد الأوروبي أدى إلى بروز مشاكل تتعلق بمدى التزام كافة أعضاء الاتحاد بتطبيق البرامج ومشاريع التحول الرقمي للاتحاد الأوروبي. نظرا للتفاوت الاقتصادي والدخل القومي والإمكانيات المادية واللوجستية بين الدول الأعضاء؛

- يُسجل للرقمنة أثراً شاملاً وعميقاً في مختلف جوانب كالمجتمع، الاقتصاد، الإنتاج، التوزيع، والاستهلاك وكل مناحي الحياة. في المقابل تضطر الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواءمة هيكلها ونماذج أعمالها وفقاً لما تمليه متطلبات الرقمنة، حيث أن اعتمادها على التكنولوجيات الرقمية اللازمة تزيد من قدراتها التنافسية وبالتالي من استقطاب الزبائن. إلا أن نقص العنصر البشري

المختص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشكل عائقًا كبيرًا أمام الاعتماد الفعّال للتكنولوجيا الرقمية في الاتحاد الأوروبي، فاليد العاملة المؤهلة في مجال الرقمنة هي المحرك الأساسي للمشاريع الرقمية. وفي ذلك تُشير البيانات المتاحة أن 13% فقط من الشركات الصغيرة وظفت متخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عام 2018، مقابل نسبة تصل إلى 42% من الشركات المتوسطة وما يصل إلى 74% من الشركات الكبرى؛

- إن الفجوة الرقمية متعددة المستويات التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي، سواءً على مستوى مقارنته بالدول الرائدة في هذا المجال أو على مستوى التفاوت الرقمي بين دوله الأعضاء أو على مستوى اعتماد الفواعل غير الرسمية كالشركات وأصحاب المصالح أو المنظمات غير الربحية. وصولاً إلى مستوى المهارات الرقمية للأفراد. كلها تُشكل عائقًا كبيرًا في تجسيد الحوكمة الإلكترونية التي تعتمد بالأساس على المشاركة الرقمية الكثيفة للفواعل واللامتناهية؛

- إن ضعف استثمارات الاتحاد الأوروبي في تطوير التكنولوجيا فائقة الأداء والذكاء الاصطناعي وتخلفه عن ركب صناعات الذكاء الاصطناعي والتقنيات فائقة التطور والحوسيب الكمومية العملاقة، يقلل من فرص نجاحه في تطبيق الحوكمة الإلكترونية التي تعتمد على مثل هذه التكنولوجيات المتطورة لاستيعاب أكبر قدر من التفاعلات والقدرة على معالجتها وتحويلها إلى معلومات يُمكن الاعتماد عليها في صنع السياسات العامة وترشيدها. وبالتالي سيكون مضطراً لزيادة استثماراته في هذا المجال أو زيادة طلبه على الخدمات والتقنيات الرقمية المتطورة في شركات أجنبية، التي ستزيد من تعميق تبعيته لها وتضعف من سيادته الرقمية.

- لا يزال ضَعْف تغطية شبكة الانترنت في العديد من مناطق الاتحاد الأوروبي يشكل تحديًا أمام التوزيع العادل للخدمات الرقمية، حيث سجل تفاوت كبير بين دول الاتحاد الأوروبي في نسبة تغطية مختلف المناطق -الحضرية والريفية- بشبكات الانترنت. حيث تُستثنى من هذه الخدمات شريحة واسعة من الشعوب الأوروبية التي لم تشملها تغطية شبكات الانترنت بمختلف أنواعها خاصة في المناطق الريفية؛

- السياسات الحمائية التي يتبناها الاتحاد الأوروبي في مجال الرقمنة هي الأخرى قد تكون

سبباً في ضعف جذب الاستثمارات الأجنبية المتخصصة في مجال تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. حيث يتعارض الطرح الحمائي مع السياسات التوسعية للشركات التكنولوجية العملاقة العالمية. وقد سُجّلت مشاكل بين الاتحاد الأوروبي وهذه الشركات عندما طلبت المؤسسات الأوروبية منها تعديل سياسات الخصوصية لديها بما يتوافق مع القوانين الأوروبية، وبدفع مبالغ ضريبية طائلة. فقانون السوق الرقمية الأوروبي الصادر في ديسمبر 2020، يهدف إلى تنظيم الاقتصاد الرقمي، والحدّ من القوة الإشرافية ل لشركات الرقمية الكبرى على الأسواق الرقمية الأوروبية. ويمكن أن تؤدي هذه الخلافات إلى إضعاف مشروع التحول الرقمي الأوروبي بحكم سيطرة هذه الشركات على حصة كبيرة من السوق الرقمية العالمية والأوروبية؛ و

- تشكل المؤسسات الرقمية العالمية على غرار: غوغل، آبل، فيسبوك، وأمازون، أكبر التحديات أمام المشاريع الرقمية المستقبلية للاتحاد الأوروبي، حيث تستحوذ على جزء كبير من السوق الرقمية العالمية والأوروبية، بما يخلق صعوبة على الشركات الأوروبية لإيجاد مكانة ووزن وإثبات تواجدتها على المستوى السوق الرقمية الأوروبية و/أو العالمية نظراً لتأخرها عن التطور الذي وصلت إليه الشركات التكنولوجية الأجنبية التي تضعف من قدرتها التنافسية في هذا النوع من الأسواق؛

- خلصت الدراسة إلى أن تدارك كل هذه العقبات سألفة الذكر، يستوجب على الاتحاد الأوروبي مراجعة مشاريعه الرقمية السابقة والاستفادة من الأخطاء السابقة لتحديد رؤية إستراتيجية مستقبلية واعدة وإرساء قواعد متينة للتحول الرقمي. وذلك من خلال الرفع من الميزانيات المُخصصة للاستثمارات في قطاعات التطوير التكنولوجي من جهة. ومن جهة أخرى، تحفيز الأبحاث والدراسات التكنولوجية التي تزيد من قدراته التنافسية أمام شركات التكنولوجيا العالمية، عن طريق التأسيس لصناعات رائدة تُمكنه من فك الارتباط التدريجي مع الصناعات التكنولوجية الأجنبية وتعزيز سيادته الرقمية؛

- في ذات السياق، كما يُفترض على الاتحاد الأوروبي الاهتمام بتطوير مهارات الرأسمال البشري، من خلال تطبيق التعليم الإلكتروني في المناهج الدراسية لزيادة المهارات الرقمية وتعزيز دور المجتمع المدني في ترقية الوعي المجتمعي بمزايا الرقمنة، وتخصيص المزيد من البرامج التكوينية لاستقطاب أكبر

قدر من المستفيدين في هذا المجال والقضاء خطوة بخطوة على النقص المُسجل في اليد العاملة المؤهلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي تعاني منه دول الاتحاد؛

- نظرًا القيمة المضافة الكبيرة التي يرجى تحقيقها من نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، حيث تعمل على سد نقص مصادر التمويل التي كانت سبب تأخر في اللحاق بموجة الرقمنة، يستوجب على الاتحاد الأوروبي الاهتمام أكثر بهذه المؤسسات ومرافقتها في مواكبة نشاطاتها لعصر الرقمنة وتحضيرها لأن تكون شريكًا أساسيًا في إطار الحوكمة الإلكترونية للاستفادة من تفاعلاتها الإلكترونية مع الاتحاد الأوروبي وباقي الفواعل الأخرى. كما يُتوقع أن تزيد فعالية أدوارها في المجتمع من خلال توفير السلع وخدمات عبر الإنترنت؛

- إن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، واعتلاء أحزاب اليمين المتطرف لسدة الحكم في عدد من الدول الأوروبية، وبروز أصوات تطالب بالانفصال، يفرض على الاتحاد الأوروبي، الإسراع في تدارك تأخره عن التحول الرقمي، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة، من أجل إرساء قواعد متينة للبنية التحتية الرقمية التي تمكنه من التطبيق الناجح لمقاربة الحوكمة الإلكترونية، التي تمكنه من زيادة تماسك وحدته من خلال تحقيق مصالح شعوب الدول الأعضاء بدون تمييز، وتقريب سياساته من المواطنين وتفتح قنوات الاتصال الإلكتروني لمختلف الفواعل وإشراكهم في صنع السياسات العامة للاتحاد، لتجاوز أزمة الشرعية وتعزيز الديمقراطية التشاركية؛

- ومع تزايد التهديدات والمخاطر العابرة للحدود كجائحة COVID19، وما انجر عنه من إجراءات احترازية لمجابهته والحد من انتشاره. عن طريق فرض تدابير الحجر الصحي، وإجراءات حضر التجول. التي قيدت من نشاط الأفراد وأثرت من عائدات الشركات والمؤسسات وأحدثت خلا في السلوكيات الاستهلاكية وأثبتت فشل المنظومات الصحية حتى في الدول الكبرى بالاتحاد. كل هذه الآثار زادت من تعميق فجوة العجز الديمقراطي لمؤسسات الاتحاد الأوروبي والتشكيك في شرعية سياساته. ومن هنا أثبتت الضرورة إلى الاهتمام أكثر في الإسراع من تطبيق الحوكمة الإلكترونية التي لها القدرة على التكيف في مثل هذه الظروف، حيث تمكن المواطن من المشاركة في صنع السياسات وهو في البيت، وطلب حاجياته الاستهلاكية دون الحاجة للتنقل. وطلب الإسعافات والخدمات الصحية الرقمية عن طريق هاتفه النقال بدون أن يشكل خطراً على الصحة العامة؛

- على الرغم من النتائج "المحتشمة" للتجربة الأوروبية الرقمية وهشاشة تطبيقات الاتحاد للحكومة الإلكترونية في ترشيد سياساته العامة، يمكن للمنظمات الإقليمية والدولية تسجيل استفادتها من هذه التجربة عند إدراكها لأهمية الحوكمة الإلكترونية في صنع السياسات العامة الإقليمية أو الدولية من جهة، ومن جهة أخرى يمكن لهذه المنظمات تتبع العثرات التي وقعت فيها التجربة الأوروبية لتسهيل تجاوزها مستقبلاً.

- وبما أن الجزائر اتخذت خطوات عملية نحو رقمنة قطاعاتها والانخراط في موجات التحول الرقمنة، عليها هي الأخرى- الاستفادة من التجربة الأوروبية، لتدارك الأخطاء التي وقعت فيها الدول التي تعاني من ضعفاً في بنيتها التحتية الرقمية، ومنه يستوجب على الجزائر إعادة النظر في سياساتها الرقمية والعمل من الآن على بناء تكنولوجيا ذاتية تساعدها على المواكبة للتطور التكنولوجي عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية، الاحتكاك بخبراتها، والاهتمام بالعنصر البشري وتوفير الإمكانيات اللازمة لتكوينه وكل هذا في سبيل الانخراط الفعلي في عصر الرقمنة وكلها حقول بحث مهمة تستحق الإثراء.

في سياق آخر، انفتاح الجزائر على محيطها الخارجي وارتباطاتها الإقليمية، القارية والعالمية، يحتم عليها أن تكون على استعداد تام لمثل هذه المبادرات والمشاريع الرقمية عبر الوطنية. حيث يتيح لها الوزن القاري السابق لطرح هذه المبادرات على مستوى الاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية والاتحاد المغاربي الذي مازال معطلاً لحد الساعة.

قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

I/ الكتب:

1. أبو شنب عماد أحمد وآخرون، الخدمات الإلكترونية، (الأردن: دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع، 2012).
2. إبراهيم عشري منال، التكتلات الاقتصادية المعاصرة في العالم الإسلامي، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2020).
3. أحمد حسين قاسم، الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي، (الدوحة-قطر، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2021).
4. أحمد علام وائل، البرلمان الأوروبي: دراسة للجهاز الشعبي في الاتحاد أوروبي، (مصر: دار النهضة العربية، 1998).
5. أندرسون جيمس، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، (عمان الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007).
6. باغي عبد الفتاح، الحكومة والإدارة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، (عمان- الأردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2011).
7. باتشيري أنول، بحوث العلوم الاجتماعية: المبادئ ومناهج والممارسات، (ترجمة: خالد بن ناصر آل حيان)، (الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط 2، 2015).
8. بن محمد العجمي حمد، تطبيقات البرامج الإلكترونية وعلاقتها بجودة الخدمة، (المملكة العربية السعودية: دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، 2016).
9. بن ناصر العبود فهد، الحكومة المتكاملة: I.GOV، (المملكة العربية السعودية: العبيكات للنشر، 2018).
10. الجيزاوي محمد، الإدارة الإستراتيجية والأعمال الإلكترونية: إشكاليات النظرية والتطبيق، (المملكة العربية السعودية: الكتب الإلكترونية، 2018).

11. الدوري ويسرا السامرائي زكريا، البنوك المركزية والسياسات النقدية، (الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2018).
12. الهيئي صلاح الدين حسين والخفاجي نعمه عباس، تحليل أسس الإدارة العامة: منظور معاصر، (عمان- الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015).
13. ولد الصديق ميلود، مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية، (عمان الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018).
14. زياني صالح وبن سعيد مراد، الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات، (باتنة، الجزائر: دار قان للنشر والتوزيع، 2010).
15. الحاج علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
16. حميد مهدي صالح مهند، الآثار السياسية والاقتصادية لتوسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً: دول أوروبا الشرقية أنموذجاً، (عمان-الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع 2019).
17. الحسين أحمد مصطفى، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، (عمان الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002).
18. حسن يوسف يوسف، أيديولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية، (عمان- الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017).
19. الحريري محمد سرور، إدارة المؤسسات الحكومية والعامة، (عمان- الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016).
20. ليلة على، المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، (القاهرة- مصر: المكتبة الأنجلو مصرية، ط3، 2013).
21. الليموني رمضان عيسى، سم العولمة: رؤية لوقف الضرر عبر تنمية القدرات، (لبنان: إصدارات إي-كتب، 2015).
22. المبيضين مخلد عبيد، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، (عمان- الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012).

23. محمد العيني هبة وآخرون، المنظمات الدولية والإقليمية، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2016).
24. المعهد الجغرافي الألماني، اقتصاد اليوم كيف يعمل؟، (تر: هاني صالح)، المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، 2008).
25. مصباح حمير لطيفة، تطور أزمة الديمقراطية التقليدية في عصر العولمة: دراسة تحليلية من الرؤية القارية والعالمية، (القاهرة- مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ط2، 2017).
26. نافعة حسن، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
27. النعيمي أحمد نوري، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، (عمان- الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011).
28. سامي حميد ابتسام، الدور البرلماني للمرأة، (مصر: العربي للنشر والتوزيع، 2015).
29. سحاري مصطفى، السيادة الوطنية في ظل التدفق الإعلامي الدولي: الجزائر أنموذجاً، (عمان- الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016).
30. عباسة دريال صورية، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي في النظام الدولي الجديد، (عمان الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2012).
31. عبد الله شاهين محمد محمد، أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، (الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2017).
32. عبد الصادق عادل، الاقتصاد الرقمي: تحديات السيادة السيبرانية، (جمهورية مصر العربية: المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، 2020).
33. العجمي حمد بن محمد، تطبيقات البرامج الإلكترونية وعلاقتها بجودة الخدمة، (المملكة العربية السعودية- الرياض: دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، 2016).
34. العيثاوي ياسين محمد والمشهداني سلام علي أحمد، صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، (عمان- الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015).

35. العكيلي علي مجد، الحدود الدستورية للسلطة التنفيذية في الدساتير المعاصرة، (مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع، 2017).
36. علي شكر إسماعيل وجواد مهدي مجيد، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، (عمان- الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016).
37. الفهداوي فهمي خليفة، السياسة العامة: منظور كي في البنية و التحليل، (عمان- الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001).
38. صالح جاسم الزبيدي منذر، دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي، (عمان- الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013).
39. الصبحي محمد إبراهيم حسن، إدارة المعرفة في بوابات الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014).
40. الصيرفي محمد، الاحتراف الإداري الحكومي، (القاهرة- مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014).
41. خبازي فاطمة الزهراء، النظام النقدي الدولي: (المنافسة - يورو - دولار)، (الأردن: دار اليازوري للنشر، 2020).
42. الخزرجي ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، (الأردن: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004).
43. خنفوسي عبد العزيز، النظام الاقتصادي الدولي المعولم، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018).
44. الضرابعة شفقان زيد، الاتحاد الأوربي والقضية الفلسطينية: من مدريد إلى خارطة الطريق، (عمان- الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2011).

II / المجالات:

1. بن حداد هشام، "تعزيز التكامل الأوروبي على ضوء السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي"، (مجلة القانون المجتمع والسلطة، وحدة البحث السلطة والمجتمع، جامعة وهران 2، المجلد : 7، العدد: 02، 2018).

2. بن سعدي عبد الحق، "دور السلطة التشريعية في صناعة السياسة العامة" مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، (جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 11، جوان 2017).

3. حمدان محمد الطيب، "دور المجتمع المدني في المساهمة في التنمية وصنع السياسات العامة في الدول النامية" مجلة المفكر، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد: 6، العدد: 2، ديسمبر 2011).

4. طلال مقلد حسين، "دور المؤسسات فوق القومية في تعزيز تكامل الاتحاد الأوروبي: البرلمان الأوروبي نموذجاً" (بيروت - لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية مجلة المستقبل العربي، العدد: 433، آذار/مارس 2015).

5. مسعودي مراد، "السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة: الواقع والتحديات"، (جامعة خميس مليانة، مخبر نظام الحالة المدنية، مجلة صوت القانون، المجلد: 8 العدد: خاص، 2022).

6. يحي محمد أحمد حسين مها، "تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، (جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، المجلد 55، العدد 1، يناير 2018).

7. مبيضين مخلد، "محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية-ال فلسطينية بعد

معاهدة ماستريخت عام 1993"، (الأردن: جامعة آل البيت، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد: 13، العدد: 4، 2005).

8. مجدوب عبد المومن، هماش لمين، "دور المجتمع المدني في صنع السياسات العامة البيئية بالجزائر في ظل الإصلاحات السياسية والقانونية 2012" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 44، جوان 2016).

9. مقلد طلال حسن، "البعث أوروبي في السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي" مجلة المفكر، (جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 17، جوان 2018).
10. عوني مالك، "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة: آفاق التكامل الأوروبي الجديدة"، (مركز الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد: 142، أكتوبر 2000).
11. الراجعي سحر قدوري، "الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، (جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، العدد: 7، 2009).

III / الانترنت

1. حسن رفاعي، "الانترنت في الاتحاد الأوروبي وأبرز الخدمات التي يتم الوصول إليها"، متحصل عليه من: <https://arabic.euronews.com/my-europe/amp/2020/02/11/the-internet-in-the-european-union-and-the-most-prominent-services-that-are-accessed?fbclid=IwAR2MJ4KSbyGfJTD2JhizZzIprs2hfPxOqvovmNpX9cH7ieTZuzEodaU1H9g>، تاريخ التصفح: 2020.6.12.
2. اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية، "تقرير الرقمنة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشراكة الأوروبية المتوسطة"، متحصل عليه من: https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:KCAE4dID7KIJ:https://www.eesc.europa.eu/sites/default/files/files/rex_519_ar.pdf+&cd=6&hl=fr&ct=clnk&gl=dz.
3. مصطفى كامل شهاب الدين، "التحكيم الدولي"، متحصل عليه من: <https://e-law.yoo7.com/t778-topic>، تاريخ التصفح: 2020/02/03.
4. سعد الدين أسماء، "السوق الأوروبية المشتركة"، متحصل عليه من: <https://www.almrsl.com/post/127631>، تاريخ التصفح: 2019-9-12.
5. خطيب عطا الله نصر آية، "دور السلطة التشريعية في صنع السياسات العامة الاقتصادية" متحصل عليه من: <https://democraticac.de/?p=48543>، تاريخ التصفح: 2020/01/21.

IV / التقارير

الاتحاد الدولي للاتصالات، "مجموعة الأدوات والمهارات الرقمية" (جنيف- سويسرا: تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات، 2018).

هيئة الأمم المتحدة، الجمعية العامة "التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي"، تقرير الأمين العامة لهيئة الأمم المتحدة ، (نيويورك: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تموز / جويلية 2014).

هيئة الأمم المتحدة، نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في المنطق العربية، (العدد 18، نيويورك: 2012).

الاتحاد الدولي للاتصالات، "مجموعة الأدوات والمهارات الرقمية" (جنيف- سويسرا: تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات، 2018).

اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية، الرقمنة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشراكة الأوروبية المتوسطية" تقرير معلومات اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية، 519/REX، 2019).

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية:

I/ Sources

1. European Commission, « An SME Strategy for a Sustainable and digital Europe», Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of Regions, (COM(2020) 103 Final, Brussels : 10.3.2020).

2. European Commission, Directorate General for Informatics (DIGIT) Administrative Procedures Publication of a Vacancy for the function of Director for DIGIT'S Garde AD 14) (Article 29(2) of the Staff Regulations)» Com/2021/10410, Official Journal of the European Union, C 509, 17.12.2021).

3. European Commission, « Data Governance Act », Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council on European Data governance »2020/0340 (COD), (Brussels : Official Journal of the European Union , 25.11.2020).

4. European Commission, «eEurope 2002 Update»Communication From the Commission to the Council and European Prliament, Brussels : European Commission, Com(2000) 783 final, 29.11.2000).

5. European Commission, « 2030 Digital Compass : the European way for the Digital decade», Communication From the Commission to the European Parliament, the Council, thr

European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions, COM(2021) 118 final, Brussels : 9.3.2021).

6. European Commission, «Establishing the Digital Europe programme for the period 2021-2027 », (Regulation fo the European Praliament and the Council, Brussels: 6/6/2018).

7. European Commission « European Innovation Council (EIC): Work Programme 2022» European Commission Decision C(2022) 701, of 7 February 2022).

8. European Commission : «Establishing the Body of European Regulators Electronic Communications (BEREC) and the Office», Regulation (EC) No 1211/2009, of the European Praliament and of the Council, of 25 November 2009, Officila Journal of the European Union, L377, 18-12-2009).

9. European Commission « European Innovation Council (EIC): Work Programme 2022» European Commission Decision, C(2022) 701, of 7 February 2022).

10. European Union, « Agreement for Scientific and Tecnological Cooperation between the European and Jotdan », (Official Journal of the European Union, L348/29, 29.12.2017).

11. European Union, «Concerning the the European Union Agency for Network and Information security (ENISA) and repealing Regulation (EC) No 460/2004», (The European Praliament and of the Council, Official Journal of the European Union Regulation (EU) No526/2013, of 21 May 2013).

12. European Union, «(Directive (EU) 2018/1972 Establishing the European Electronic Communications Code », Of the European Parliament and of the Council, Official Journal of the European Union, 17.12.2018).

13. European Union, « electronic identification and Trust services for electronic transactions in the internal market and repealing Directive 1999/93/EC» (Regulation (Eu) No 910/2014 of The European Parliamet and of the Council, fo 23-July 2014, Official Journal of the European Union, I. 257, 28.8.2014).

14. European Union, «establishing a programme on interoperability solutions and common frameworks for European public administrations, businesses and citizens (ISA2 programme) as a means for modernising the public sector» Official Journal of the European Union, Strasbourg, 25-11-2015).

15. European Union, «Establishing the European Electronic Communications Code », (Directive (EU) 2018/1972 Of the European Parliament and of the Council, Official Journal of the European Union, 17.12.2018).

16. European Union, « Establishing the European Network and Informaotion Security Agency », Regulation (EC) No 460/2004 of the European Parliament and of the Council, Official Journal of the European Union , 10.3.2004).

17. European Union, « Regulation (EC) No 460/2004 of the European Parliament and of the Council Establishing the European Network and Information Security Agency », , Official Journal of the European Union , 10.3.2004).

18. European Union, « Regulation (EU) No2019/881 Parliament and of the Council on ENISA (the European Union Agency for Cybersecurity) and on Information and communications technology cybersecurity certification and Repealing Regulation (EU) No 526/2013 (Cybersecurity Act) », Official Journal of the European Union, of 17 April 2019).

19. European Union, «Regulations: Establishing the Digital Europe Programme and repealing Decision (EU) 2015/2240», (Official Journal of the European Union, N: 2021/694, 11.5.2021).

20. European Union, « Regulation (EU) 2019/881 : (The European Union Agency for Cybersecurity) and on information and communications technology cybersecurity certification and repealing Regulation (EU) No 526/2013 (Cybersecurity Act)», Official Journal of the European Union, Vol: 62, The European Parliament and of the Council, 17.April.2019).

21. Europ Union, «Regulations: Establishing the Digital Europe Programme and repealing Decision (EU) 2015/2240», (Official Journal of the European Union, N: 2021/694, 11.5.2021)

22. European Union, «Regulation (EU) No2019/881, on ENISA (the European Union Agency for Cybersecurity) and on Information and communications technology cybersecurity certification and Repealing Regulation (EU) No 526/2013 (Cybersecurity Act) », European Parliament and of the Council, Official Journal of the European Union, of17 April 2019).

23. European Union, « The Treaty of Lisbon» (amending the Treaty on European Union and the Treaty establishing the European Community (OJC 306, 17.12.2007), of 1.12.2009).

24. European Union, « Treaty on European Union (Maastricht,7 February 1992) », (Official Journal Of the European Communities, No: C191/01, 1992).

25. European Commission, , « Shaping Europe’s digital future », (Communication from Commission to the European Parliament. The Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions, Com(2020) 67 Final, Brussels, 19.2.2020).

II/Books:

1. Adams Carolyn, & Others, Sharing Linked data for Health Research : Toward Better Decision Making, (United Kingdom: Cambridge University Press, 2022).

2. Al-Hakim Latif, Global E-Government: Theory, Applications and Benchmarking, (United states of America: Idea Group Publishing, 2007).

3. Amparo Grau Ruiz Maria, Interactive Robotics : Legal, Ethical, Social and Economic Aspects, (Switzerland : Springer Nature, 2022).
4. Anttiroiko Ari Veikko, Electronic Government: Concepts, Methodologies, Tools, and Applications, (United States of America: Information Science Reference an imprint of IGI Global, 2008).
5. Armstrong David & Others, Civil Society and International Governance: the Role of Non-state Actors in Global and regional regulatory frameworks,(New York: Routledge, 2011).
6. A. Sabatier Paul & Others, Theories of The Policy Process, (United States of America: Westview Press, 2007).
7. Augustine O. Nwajana & Isibor Kennedy Ihianle, Handbook of Research on 5G networks and Advancements in Computing, Electronics, and Electrical Engineering, (United States of America: IGI Global, 2021).
8. Castelli Gianluigi & Others, The Post-Digital Enterprise: Going Beyond the Hype, (Switzerland : Springer Nature, 2022).
9. Chatubinska-Jentkiewicz Katarzyna & Others, Cybersecurity in Poland: legal Aspects, Switzerland: Springer, 2022).
10. Badry Dina, Multinational Companies in Low-Income Markets : An Analysis of Social Embeddedness in Southeast Asia, (Wiesbaden-Germany, Gabler Publishing, 2009).
11. Bakardjieva Engelbrekt Antonina & Others, The European Union and the Technology Shift : Interdisciplinary European Studies,(Switzerland : Springer Nature, 2021).
12. Bezzina Frank & Others, Public Service Reforms In a Small Island State: The Case of Malta, (Switzerland: Springer, 2021).
13. B. Drlta George & H. Matsuura Jeffrey, Law of the Internet, (New York : Wolters Kluwer, ed :4, 2021).
14. Bradford Anu, The Brussels Effect: How the European Union Rules the World,(United States of America: Oxford University Press, 2020).
15. Bussler Christoph & Others, Web Services, E-Business, and the Semantic Web, (Berlin-Heideberg : Springer Print, 2004).
16. Celvin Joseph Bwalya & Saul Zulu, Handbook of research on E-government in Emerging Economies: Adoption, E-Participation, and Legal Frameworks, (United States of America: Information Science Reference (an Imprint of IGI Global, 2012).
17. Chugunov Andrei & others, Electronic Governance and Open Society: Challenges in Eurasia, (Switzerland: Springer Nature, 2019).
18. Come Colin, Introduction to E-Business: Management and Strategy, Netherlands: (Butterworth-Heinemann Publications, 2006).

19. Considine Mark, Making Public Policy: Institutions, Actors, strategies, (United Kingdom: Polity Press, 2005).
20. Cooper Andrew F. & Others, Regionalisation and Global Governance: The taming of Globalisation?, (United States of America: Routledge, 2008).
21. Davies Ron, eGovernment : « Using technology to improve public services and democratic participation », (European Union : European Parliamentary Research Service, 2015).
22. De Gregorio Giovanni, Digital Constitutionnalism in Europe : Reframing Rights and Powers in the Algorithmic Society, (United Kindom: Cambridge University Press, 2022).
23. Department of Electronics Information Technology, E-Governance Capacity Building: e-Governance Project Life Cycle: Reading supplement handbook, (Ministry of Communications & Information technology, Government of India, 2012).
24. Dimitrios Zissis & Dimitrios Lekkas, Design, Development, and Use of Secure Electronic Voting systems, (United Stases of America: Information Science Reference (an imprint of IGI Global), 2014).
25. Donahue John D. & Nye Joseph S., Governance Amid Bigger: Better Markets, (Washington: Brookings Institution Press, 2001),
26. E.Bijker Wiebe & Others, The Socil Construction Of Technological Systems : New Directions in the Socielegy and History of Tecnology, (England : Massachusetts Institute of Technology, 1989).
27. European Commission, Technology and Innovation In Europe, (Luxembourg: eurostat Pocketbooks, Publications Office of the European Union, 2013).
28. Eleni Synodinou Tatiana, & Others, EU Internet Law in the Digital Single Market, (Switzerland: Springer, 2021).
29. Feinberg Richard & Others, Civili Society and Democracy in Latin America, (New York: Palgrave Macmilan, 2006).
31. Finger Matthias & Nasreen Sultana Fouzia, E-Governance : A Global Journey, (United States of America: IOS Press, 2012).
32. Fui-Hoon Nah Fiona & -Hoo Tan Chuan, HCl In Business, Government, and Organizations: Information Systems, (Switzerland: Springer Internationa Publishing, 2016).
33. Fonseca Becker Fannie & L. Boore Amy, Community Health Care's Process for Evaluation: a participatory approach for increasing sustainability, (New York : Springer Science and Business Media, 2008).
34. Galluccio Mauro, Science and Diplomacy: Negotiating Essential Alliance, (Switzerland: Springer Nature, 2021).

35. Gao Jian, & Others, G20 Entrepreneurship Services Report, (Beijing-China: Tsinghua University Press, 2022).
36. Gritzalis Stefanos & Others, Trust, Privacy and Security in Digital Business, Switzerland: Springer Nature, (2020).
- 37- Gilchrist Alison, The Well-connected Community : A networking Approach to community development, Great Britain : (University of Bristol - The Policy Press, ed :2, 2009).
38. G.Mkude Catherine & Others, Participatory Budgeting: A Framework to Analyze the Value-add of Citizen Participation, 47th Hawaii International Conference on System Science, 6-9 Janury 2014, (Waikoloa- Hawaii: GPS Conference Publishing Services, 2014).
39. Guerrier Claudine, Les enjeux de la securirté au XXIe siècle: Le fantome de la liberté, (Great Britain:ISTE Editions, 2021).
40. Hadfield Amelia & Others, Foreign Policies of EU member States: Continuity and Europeanisation, (New York: Routledge, 2017).
41. Hennen Leonhard & Others Eropcan E-Democracy in Practice, (Switzerland: Springer, 2020).
42. Hoerber Tomas & Others, Artificial Intelligence in the European Union Policy, ethics and regulation, (London : Routledge, 2021).
43. Hors Irène, China in Global Economy: Governance in China,(Paris, France: Organization for Economic Co-operation and Development Publishing, 2005).
44. J.Bwalya Kelvin, The E-Government Development Discours: Analysing Contemporary and Future Growth Prospects in Developing and Emerging Economies, (South Africa: Published by AOSIS, 2018).
45. J. Dedman Martin, The Origins and Development of The European Union 1945-2008: a history of European integration, Ed:ⁿ 2, (New York: Routledge, 2010).
46. Jean Benmjamin, Option Libre: Du bon usage des licences ([S.L.E]: libres, FramaBook, 2011).
47. J. Sternberg Robert & Kostic Aleksandra, Nonverbal Communication in Close Relationships: What words don't tell us, (Switzerland : Springer Nature, 2022).
48. Kaili Eva & Psarrakis Dimitrios, Disintermediation Economics: The Impact of Blockchain on Markets and Policies, (Switzerland: Palgrave Macmillan Imprint, 2021).
49. Kaiser Wolfram, & Others, The History of the European Union: Origins of a trans- and supranational polity 1950-72, (New York: Routledge, 2009).
50. Kassoti Eva & Idriz Narin, The Informalisation of the EU's External Action in the Field of Migration and Asylum, (Berlin-Germany: T.M.C. ASSER Press, 2022).

51. Katsoni Vicky & Serban Andreea Claudia, *Transcending Borders in Tourism Through Innovation and Cultural Heritage*, (Switzerland: Springer Proceedinge in Business and Economics, 2022).
52. Kersing Norbert & Baldersheim Harald, *Electronic Voting and Democracy: A Comparative Analysis*, (New York: Plagrave Macmillan, 2004).
53. Khosrow-Pour Mehdi, *Web Technologies for Commerce and Services Online*, (New YorK: Information Science Reference (an Imprint of IGI Global), 2008).
54. Koch Baumgarten Sigrid & Voltmer Katrin, *Public Policy and Mass Media: The interplay of mass communication and political decision making*, (United States of America: Routledge, 2010).
55. Kosta Eleni & Others, *Reserch Handbook on EU Data Protection Law*, (United Kingdom: Edward Elgar Publishing Limited, 2022).
56. Krey Nina & Rossi Patricia, *Back to the Future : Using Marketing Basics to Provide Customer Value*, (Switzerland: Springer Nature, 2018).
57. Lavorgna Anita, *Cybercrimes: Critical Issues in a Global Context*,(United Kingdom: Red Global Press, 2020).
58. Lee Joseph & Darbellay Aline, *Data Governance in Ai, Fintech and legaltech: Law and Regulation in the Financial Sector*, (United Kingdom: Edward Elgar Publishing Limited, 2022).
59. Lehto Martti & Neittaanmäki Pekka, *cyber Security: critical Infrastrucure Protection*, Switzerland: Springer, 2022).
60. Lei Wan & Others, *5G System Design : An End to End Perspective*, (Switzerland: Springer Nature, ed: 2, 2021).
61. Lele Ajey, *Quantum Technologies and Military Strategy*, (Switzerland : Springer Nature, 2021).
62. Linfner Ralf & Others, *Electronic Democracy in Europe: Prospects and challenges of E-Publics E-Participation and E-Voting*, (New York: Springer, 2016).
63. Loureiro Joao, *Monetary Policy in the European Monetary System: A Critial appraisal*, (Berlin: Sprineg, 1996).
64. Luigi Parcu Pier & Brogi Elda, *Research Handbook on EU Media Law and Policy*, - United Kingdom: Edward Elgar Publishing Limited, 2021).
65. Ma Jingyuan, *Regulating Data Monopolies : A Law and Economics Perspective*, (Singapore: Springer Nature, 2022).
66. Manoharan Aroon & Holzer Marc, *E-Governance and Civic Engagement: Factors and Determinants of E-Democracy*, (United States of America: Information Science Reference an Imprint of IGI Global, 2012).

67. McClean David, International Co-operation in Civil and Criminal Matters, (United Kingdom: Oxford University Press, Ed : 3, 2012).
68. Meijer Albert & Others, ICTs, Citizens and Governance: After the hype!, (Berlin: IOS Press, Vol: 14, 2009).
69. Metzger Axel, Free and Open Source Software (FOSS) and other Alternative License Models : A Comparative analysis, (Switzerland : Springer International Publishing, 2016).
70. Murlon-Droul Emmanuel, A Europe Made of Money: The Emergence of the European Monetary System, (United States of America: Cornell University Press, 2012).
71. M. Rogers Everett, Diffusion of Innovations, (New York: The Free Press A Division of Macmillan Publishing, 3th Ed, 1983).
72. Naranjo Zolotov Mijail & Others, « Continued Intention to use Online Participatory Budgeting: The effect of empowerment and habit », Proceedings of the 11th International Conference on Theory and Practice of Electronic Governance, Department of Public Expenditure and Reform, Government Of Ireland, Galway-Ireland, 4-6 April, 2018, (New York: Association for Computing Machinery Publications, 2018).
73. Naumescu Valentin, The New European Union and its Global Strategy: From Brexit to PESCO, (United Kingdom: Cambridge Scholars Publishing, 2020).
74. Nicita Antonio & Manganelli Antonio, Regulating Digital Marketing : The European Approach,(Switzerland: Springer Nature, 2022).
75. Obi Toshio, The Innovative CIO and e-Participation in e-Government Initiatives, (Netherlands – Amsterdam: IOS Press, 2010).
76. Osaba Eneko, & Others, Artificial Intelligence: Latest Advances, New Paradigms and Novel Applications, (London-United Kingdom : Intechopen Limited, Ed:5, 2021).
77. Park Jacob, & Others, The Crisis of Global Environmental Governance : Towards a new political economy of sustainability, (New York : Routledge, 2008).
78. P.K. Sushil Suri, Strategic Planning and Implementation of E-governance, (Singapore: Springer Nature Imprint, 2017).
79. Piattoni Simona & Schonlau Justus, shaping EU Policy from Below: EU Democracy and the Committee of the Regions,(United Kingdom : Edward Elgar Publishing Limited, 2015).
80. Ra Sungsup & Others, Powering a Learning Society During an Age of Disruption, (Singapore : Springer Nature, 2021).
81. Rocha Alvaro & Others, Marketing and Smart Technologies: Proceedings of ICMarTech 2020, (Singapore : Springer Nature, 2021).

82. Sandhu Kamaljeet, handbook of Research on Advancing Cybersecurity for Digital Transformation, (United States of America: IGI Global Publisher of Timely Knowledge, 2021).
83. Savin Andrej, EU Internet Law, (United States of America : Edward Elgar Publishing Limited, ed: 3, 2020).
84. Sharma Pankaj, Electronic Governance, (New Delhi: Efficient Offset Printers, 2004).
85. Six Perri, E-Governance: Styles of Political judgment in the information age polity, (London: Palgrave Macmilan, 2004).
86. Suomi Reima & Others, Project E-Society: Building Bricks, (United States of America: Springer, 2006).
87. Tsagourias Nicholas & Buchan Russell, Research Handbook on Internationa Law and Cyberspace,(United Kingdom : Edward Elgar Publishing Limited, ed:2, 2021).
88. Ungerer Horst & Others, International Monetary Fund, (Washington: Ebook, 1983).
89. United Nations Human Settlements Programme, E-Governance and Urban Policy design, (Nairobi: UNON Publishing Services Section, 2015).
90. Vinod Kumar T.M., E-Democracy for Smart Cities, (Singapore: Springer, 2017).
91. Vinod Kumar T. M., E-Governance for Smart Cities, (New York : Springer, 2015).
92. Voigt Paul & Von den Bussche Alexl, The EU Ceneral Data Protection Regulation (GDPR): APractical Guide, (Switzerland: Springer International Publishing, 2017).
93. Whitman Jim, The Limits of Global Governance, (New York: Routledge, 2005).
94. Zaigham Mahmood, Emerging Mobile and Web 2.0 Technologies for Connected E-Government, (United States of America : Information Science Reference- Imprint of IGI Global, 2014).

III- Scientific Magazines & Periodicals:

1. Androniceanu Armenia & Georgescu Irina, « E-Government in European Countries, a Comparative Approach using the principal components analysis », (The NISPA : Journal of Public Administration and Policy, Vol : XIV, No : 2, Winter 2021/2022).
2. Bendikek Annegret & Stürze Isabella, «Advancing European Internal and External Digital Sovereignty», (Stiftung wissenschaft und politik, German Institute for International and Security Affairs, No :20, March 2022).

3. Buri Ilaria & Van Hoboken Joris, «The digital Services Act (DSA) Proposal: a critical overview», Discussion paper, Digital Services Act Observatory, Institute for Information Law (IViR) , University of Amesterdam, 28 October 2021).
4. Bubou Gordon Monday & Others, « Acomplex Systems Approach To E-governance Adoption and Implementation in Bayelsa stas: Nigeria », Independent Journal of Management & Production,Vol :9, N^o :2, April –June 2018).
5. Çayhan Behire Esra, « Implementing E-Government in Turkey : A Comparison of online public service delivery in Turkey and the European Union »,(The Elctronic Journal on Information Systems in Developing Countries,35,8, 2008).
6. Demuth Dustin, « Integration of geospatial services into e-Government applications » based on e-Government and SDI standards, Institute for Geoinformatics Westfälische Wilhelms-Universität Münster, 2014).
7. Fang Zhiyuan, « E-Government in Digital Era: Concept, Practice, and Development», International Journal of The Computer, (Vol:10, No:2, 2002).
8. G. Burwell Frances & Propp Kenneth, « The European Union and the Search for Digital Sovereignty : Building ‘Fortress Europe’ or preparing for a new World?», Future Europe Initiative, Atlantic Council, Issue Brief, June. 2020).
9. Geneiatakis Dimitris & Others, « Blockchain Performance Analysis for Supprting Cross-Border E-Government Services », Transactions on Engineering Management Magazine, Institute of Electrical and Electronics Engineers, Vol :67, Issue: 4, November 2020).
10. Ghayour Adeel, « Towardes Goog Governance : Developing an e-Government », The Pakistan Development Review, (Pakistan Institute of Developnent Economics, Islamabad, Vol: 45, N^o: 4, Winter 2006).
11. Roberts Huw & Others, « Safeguarding European values with digital sovereignty: an analysis of statements and policies », Internet Policy Review, Vol :10, Issue: 3, 30 September 2021).
12. R. Palos Sanchez Pedro, « Drivers and Barriers of the Cloud Computing in SMEs: the Position of European Union» Harvard Deusto Business Research Review, Vol : VI, Issue: 2, Octobr 2017).
13. S. Dawes Sharon, «The Evolution and Continuing Challenges of E-Governance », Public Administration Review, (American Society for Public Administration, Vol :68 ;Special Issue 1, December 2008).

14. S. Kumar Prem & Others, « e-Governance Applications for Citizens : Issues and Framework », International Journal on Computer Science and Engineering, (SIPS Technologies, Engg Journals Publications, India, Vol :02, N° : 07, 2010).
15. Tapuria Archana & Others, « Contribution of Clinical Archetypes, and the Challenges, towards Achieving Semantic Interoperability for EHRs», Healthcare Informatics Research, (Korean Association of Medical Journal Editors, Vol : 19, No :4, December 2013).
16. Law John, « Notes on the Theory of the Actor-Network : Ordering Strategy and Heterogeneity », Systemic Practice and Action Research, (Kluwer Academic Publishers, Vol : 05, Issue : 4, August 1992).
17. Lironi Elisa & Peta Daniela, European, «EU public consultations in the digital age: Enhancing the role of the EESC and civil society organisations», (Economic and Social Committes Study, European Union: Visits and Publications Unit, 2017).
18. L. Walker Jack, «The Diffusion of Innovations among the American States», The American Political Science Review, (American Political Science Association, Vol: 63, N° : 3, Septembre 1969).
19. Lironi Elisa & Peta Daniela, European, «EU Public Consultations in the digital age: Enhancing the role of the EESC and civil society organisations», (Economic and Social Committes Study, European Union: Visits and Publications Unit, 2017).
20. Macedo de Jesus Anderson, « Policy-Making Process and Interest Groups: How do local government associations influence policy outcome in Brazil and the Netherlands?», Brazilian Political Science Review, (Brazilian Political Science Association, Vol: 4, N°:1, December 2009).
21. Madiaga Tambiama, «Digital Sovereignty for Europe», Briefing EPRS Ideas Paper, Towards a more resilient EU, European Parliament, European Parliamentary Research Service, Pe 651.992, July 2020).
22. M. Hafner-Burton Emilie & Others, « Network Analysis for International Relations», International Organization Journal, (Cambridge University Press, vol :63, issue : 03, July 2009).
23. Metzger Axe, Free and Open Source Software (FOSS) and other Alternative License Models : A Comparative analysis, (Switzerland : Springer International Publishing, 2016). 22. Milaošević Nela & Others, « Digital Economy in Europe : Evaluation of countries performances», (Proceedings of Rijeka School of Economics, Proceedings of Rijeka School of Economics, Croatia, Vol:36, No:2, December-2018).
24. Palos Sanchez Pedro R., « Drivers and Barriers of the Cloud Computing in SMEs: the Position of European Union» Harvard Deusto Business Research Review, Vol : VI, Issue: 2, Octobr 2017).

25. Zeegers Nicolle, « Civil Society Organizations Participation in the EU and its challenges for democratic representation», (Political and Governance Review, Indonesian Association for Public Administration Vol :4,Issue:4, 2016).

26. Zhiyuan Fang, E-government in Digital Era: Concept, Practice, and Development », International Journal of Computer, the Internet and Management, (Bangkok Thailand: Siam Technoloy college, , Vol:10, N^o:02, 2002).

IV- Reports:

1. Amiot Emmanuel & Others, « European Digital Sovereignty: Synng Values and value», (Oliver Wyman report , 2020).

2. Body of European Regulators for Electronic communications, « BEREC Report on the interplay between the EECC and the EC's proposal for a Digital Markets Act concerning number-independent interpersonal communication services», (BEREC Report BoR(21) 85 Report, 10 June 2021)

3. De Felipe Lehtonen Maria Helena, « Digitalisation and SMEs in the Mediterranean region» (European Economic and Social Committee, Information Report, REX/519, 11.12.2019).

4. European Central Bank, « The Digital Economy and the euro area»,Garmeny : European Central Bank , Economic Bulletin, Issue: 8, 2020).

5. European Commission, «Acoompanying the document Proposal for regulation of the European Parliament and of the Council on European data Governance », (Commission Staff Working Document, Impact Assessment Report Brussels : 25.11.2020).

6. European Commission, « Digital Economy and Society Index (DESI) 2021: Thematic chapters».(DESI Rebort, 2021)

7. European Commission: eurostat, Science, Technology and Innovation In Europe, (Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2013).

8. European Commission, Evaluation Study supporting the interim evaluation of the programme on interoperability solutions for European Public Administrations, businesses and citizens (ISA2) »,(Final Report, Publications Office of the European Union, 2019).

9. European Commission « Results of the interim evaluation of the ISA2 programme», Report from the Commission to the European parliament and the council,COM(2019)615 final, Brussels, 23.9.2019).

10. European Commission, «Results of the final evaluation of the ISA2 programme», Report From the Commission to the European Parliament and Council, Com(2021) 965 final, Brussels, 17.12.2021).

11. European Commission, « Results of the final evaluation of the ISA² Programme», (Report from the commission to the European Prriament and the Council, Commission staff Working document, Brussels : 17.12.2021).
12. European Cyber Security Organisation, « European Cyber Security Certificatio: Product Certification Composition, WG1 – Standardisation, certification and supply chain management, (Brussels-Belgium : European Cyber Security Organisation Report, November 2020).
13. European Commission, The European Commission Cloud Strategy, « Cloud as an Enabler for the European Commission Digital strategy », (V.1.0.1, 16 May 2019).
14. European Commission, « The Annual Report on the Euroean Judicial Trining 2020»,(The Annual Report, European Union – Luxembourg: Publications Office of the European Union, November, 2020).
15. European Commission, « Cloud Computing: adifferent way of using IT», (European Union, 2019).
16. European Commission, « Results of the interim evaluation of the ISA2 programme», Report from the commission to the European parliament and the council, COM(2019) 615 final, Brussels, 23.9.2019).
17. European Cyber Security Organisation, « European Cyber Security Certificatio: Product Certification Composition, WG1 – Standardisation, certification and supply chain management, (Brussels-Belgium : European Cyber Security Organisation Report, November 2020).
18. European Innovation Council, « DEEP TECH EUROPE» The European Innovation Council Impact Report 2021. Brussels : European Innovation Council and SEM’s Executive Agency, November 2021).
19. European Union Agency for Cybersecurity, « European Cybersecurity Month (ECSM) 2021» ENISA ECSM Deployment Report 2021, March, 2022).
20. Gole John & Others,, « Advanced Technologies for Industry – AT Watch: Technology Focus on the Internet of Things», (Report of European Commission, Brussels, March 2021).
21. World Bnak, «Governance and Development»,(World Development Report Washington-United States of America: A World Bank Publication, 1992).

III- Working Papers:

1. Grinstein-Weiss Michal & Others, « Diffusion of Policy Innovation: The Case of Individual Development Accounts as an Asset-building Policy » Center for Social

Development, George Warren Brown School of Social Work, (Washington University, Working Paper N° : 05-08, 2005).

2. Hage Maria & Others, « Participatory Approaches in Governance and in Knowledge Production : What Makes the Difference? », (Working Paper N°:03 Presented in Research Group Governance and places, University of Nijmegen, Holland, 2006).

V- Internet Links:

1. « Access Now raises the alarm over weak enforcement of the EU GDPR on the Two-year anniversary », From website : <https://www.accessnow.org/alarm-over-weak-enforcement-of-gdpr-on-two-year-anniversary/>, Browse at : 12-3-2022.

2. Anderton Robert & Others, « The Digital Economy and the euro area », From website : https://www.ecb.europa.eu/pub/economic-bulletin/articles/2021/html/ecb.ebart202008_03~da0f5f792a.en.html, Browse at: 8-5-2021.

3. Aseem Prakash « Governance and Economic Globalization: Continuities and Discontinuities », From website: <http://faculty.washington.edu/aseem/ga.pdf>, Browse at: 2013-08-16.

4. Bensoussan Alain, « Le marché unique numérique: Un Objectif réaliste ou utopique? », From website: <https://www.alain-bensoussan.com/avocats/marche-unique-numerique/2018/08/10/>, Browse at: 10-01/2020.

5. Boardman Ruth & Munoz Rodriguez Joquin, « EU Data Governance Act: What privacy professionals need to know», From website : <https://iapp.org/news/a/the-eu-data-governance-act-what-privacy-professionals-need-to-know/>, Browse at : 4-5-2022.

6. Body of European Regulators Electronic Communications, « What is BEREC», From website: https://bereg.europa.eu/eng/about_bereg/what_is_bereg/, Browse at : 17-02-2022.

7. Body of European Regulators Electronic Communications, « BEREC mission & tasks », From website : https://bereg.europa.eu/files/document_register_store/2019/3/berec-tasks-Brochure-A4-Online.pdf, Browse at : 7-3-2022.

8. Charlesworth Hilary & Others, « Chapter11- International Organisations and Technologies of Governance» From Website: https://comment.ipsp.org/sites/default/files/pdf/chapter_11_-_international_organisations_and_the_technologies_of_governance_ipsp_commenting_platform.pdf, Browse at: 18/12/2021.

9. De Marchi Bruna & R. Ravetz Jerome, « Participatory Approaches to Environmental Policy », From website : <http://www.clivespash.org/eve/PRB10-edu.pdf> , Browse at : 04/04/2018.

Di Bella José & Others, « The Private Sector and Development: Key concepts», From website: <http://www.nsi-ins.ca/wp-content/uploads/2013/09/The-Private-Sector-and-Development-Key-Concepts-FINAL-Policy-Brief.pdf>, Browse at: 20/12/2019.

10. « e-Governance: Conceptual Framework » From website: http://arc.gov.in/11threp/arc_11threport_ch2.pdf, Browse at: 16/02/2016.

11. European Commission, «About Joinup », From website: <https://joinup.ec.europa.eu/collection/joinup/about.>, Browse at : 27.3.2022.

12. European Commission, « A European approach to artificial intelligence », From website : <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/european-approach-artificial-intelligence>, Browse at : 19.12.2021.

13. European Commission, « Connectivity for a European Gigabit Society – Brochure », From website : <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/library/connectivity-european-gigabit-society-brochure#Objectives>, Browse at : 22.12.2021.

14. European Commission, « Data Protection in the EU» From website: https://ec.europa.eu/info/law/law-topic/data-protection/data-protection-eu_en, Browse at : 20.3.2022.

15. European Commission, « Derecorate-General I DIGIT », From website : https://ec.europa.eu/info/departments/informatics_en#:~:text=The%20Directorate%2DGeneral%20for%20Informatics,member%20countries%20work%20better%20together, Browse at : 17-02-2022.

16. European Commission, « Digital Europe Programme-Performance», From website : https://ec.europa.eu/info/strategy/eu-budget/performance-and-reporting/programmes-performance/digital-europe-programme-performance_en#predecessor-programmes-2014-2020, Browse at : 9.12.2021.

17. European Commission, « EEA Citizens able to register a .eu domain name from around the world» From website : <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/news/eea-citizens-able-register-eu-domain-name-around-world>, Browse at : 4.3.2022.

18. European Commission, « Civil Society Empowerment Program (CSEP) », From website : https://ec.europa.eu/home-affairs/networks/radicalisation-awareness-network-ran/civil-society-empowerment-programme_en, Browse at 20.3.2022.

19. European Commission, « CSEP Network », From website : https://ec.europa.eu/home-affairs/networks/radicalisation-awareness-network-ran/civil-society-empowerment-programme/csep-network_en, Browse at :20.3.2022.

20. European Commission, « EU-Canada Joint Science and Technology Cooperation Committee met Vie Video Conference », From website : <https://ec.europa.eu/info/news/eu->

canada-joint-science-and-technology-cooperation-committee-met-video-conference-2020-jun-18_en, Browse at : 12.7.2021.

21. European Commission, «European Data Strategy : Making the EU a role model for a society empowered by data», From website: <https://ec.europa.eu/info/strategy/priorities-2019-2024/europe-fit-digital-age/european-data-strategy#examples-of-industrial-and-commercial-data-use>, Browes at: 20/03/2022.

22. European Commission, «Eropean Skills Agenda», From websit : <https://ec.europa.eu/social/main.jsp?catId=1223>, Browse at: 12.3.2022.

23. European Commission, « European Union Public Lidence», From website : https://ec.europa.eu/info/european-union-public-licence_en, Browse at :27.3.2022.

24. European Commission, « Europ’s Digital Decade : digital targets for 2030 » From website : https://ec.europa.eu/info/strategy/priorities-2019-2024/europe-fit-digital-age/europes-digital-decade-digital-targets-2030_en, Browse at : 9.3.2022.

25. European Commission, « Funding for Digital in the 2021-2027 Multiannual Financial Framework» From website: <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/activities/funding-digital#:~:text=The%20entire%20budget%20of%20the,some%20of%20the%20digital%20strands.>, Browse at : 2.3.2022.

26. European Commission, Inta-Eu calls : «Lower and limited charges for calling other Eu countries» From website: <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/intra-eu-calls>, Browse at: 19-2-2022.

27. European Commiction, « Internal Market, Industry, Entrepreneurship and SMEs», From Website: https://ec.europa.eu/growth/industry/strategy/advanced-technologies_en, Browse at : 3.1.2022.

28. European Commission « Korea Eureka Day-South Korea and Europe discuss Green and Digital joint R&D technology Cooperation », From website : <https://euraxess.ec.europa.eu/worldwide/south-korea/korea-eureka-day-south-korea-and-europe-discuss-green-and-digital-joint>, Browse at :12.7.2021.

29. European Commission, «Modernising EU justice systems : New package to speed up digitalisation of justice systems and boost training of justice professionals », From website : https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_20_2246. Browse at: 8.12.2021.

30. European Commission, « New EU Telecom Rules: latest actions in time for transposition deadline»,From website : https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_20_2482, Browse at:14-06-2021.

31. European Commission, « Roadmap for Eu-CanadaS&T Cooperation», From website: https://ec.europa.eu/info/sites/default/files/research_and_innovation/strategy_on_research_and_innovation/documents/ca_roadmap_2018.pdf, Browse at : 12.7.2021.

32. European Commission, « Roadmap For EU-Japan S&T Cooperation», From website : https://ec.europa.eu/info/sites/default/files/research_and_innovation/strategy_on_research_and_innovation/documents/ec_rtd_japan-roadmap-2018.pdf, Browse at : 12.12.2021.

33. European Commission, « Semantic Interoperability Community (SEMIC)», From website : <https://joinup.ec.europa.eu/collection/semantic-interoperability-community-semantic/about>, Browse at : 11.4.2022.

34. European Commission, « Shaping the Digital Single market », From Website: <https://ec.europa.eu/digital-single-market/en/shaping-digital-single-market>, Browse at : 15/02/2021.

35. European Commission, «The European high Performance Computing Joint Undertaking» From website: <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/high-performance-computing-joint-undertaking>, Browse at : 17.12.2021.

36. European Commission, «The 5th joint Committee Meeting on Scientific and Technological Cooperation between the EU and Japan », From website : https://ec.europa.eu/info/news/5th-joint-committee-meeting-scientific-and-technological-cooperation-between-eu-and-japan-2019-dec-12_en, Browse at : 20-3-2022.

37. European Commission, « What the European Commission Does ? », From website: https://ec.europa.eu/info/about-european-commission/what-european-commission-does_en, Browse at : 8-10-2019.

38. European Commission, « Women in Digital Scoreboard 2020 », From website : <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/library/women-digital-scoreboard-2020>, Browse at : 20/06/2021.

39. European Commission, « 10 Years of .eu! » From website : <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/news/10-years-eu>, Browse at : 20/04/2017.

40. European Committee of the Regions, « About: European Committee of the Regions », From website: <https://cor.europa.eu/en/about>, Browse at : 12-4-2021.

41. European Council, «Digital Services: Supporting citizens, businesses, and administrations in Europe», From website: <https://ec.europa.eu/digital-building-blocks/wikis/pages/viewpage.action?pageId=80184670>, Browse at: 14/03/2022.

42. European Union Agency for Cybersecurity, « About ENISA – The European Union Agency for Cybersecurity: Towards a Trusted and cyber secure Europe», From website: <https://www.enisa.europa.eu/about-enisa>, Browse at : 16/02/2021.

43. European Economic and Social Committee, « About European Economic and Social Committee» From website: <https://www.eesc.europa.eu/en/about>, Browse at : 9-5-2021.

44. European Innovation Council, « About the European Innovation Council», From website : https://eic.ec.europa.eu/about-european-innovation-council_en, Browse at: 3-5-2022.

45. European Innovation Council, «EIC pilot phase (2018-2020)», From website: https://eic.ec.europa.eu/about-european-innovation-council_en#eic-pilot-phase-2018-2020, Browse at: 6.1.2022.

46. European Innovation Council, « EIC Work Programme 2022 », From website: https://eic.ec.europa.eu/eic-work-programme-2022_en, Browse at: 29-03-2022.

47. European Law Institute, « European Court of Justice », From website: <https://www.europeanlawinstitute.eu/membership/institutional-members/court-of-justice-of-the-european-union/>, Browse at: 10/05/2018

48. European Registry for Internet Domains « .eu portfolio size» From website : <https://eurid.eu/en/welcome-to-eurid/statistics/>, Browse at : 15/03/2022

49. European Union Agency for Cybersecurity, « About ENISA – The European Union Agency for Cybersecurity: Towards a Trusted and cyber secure Europe», From website: <https://www.enisa.europa.eu/about-enisa>, Browse at : 16/02/2021.

50. European Union Agency for Cybersecurity «Cybersecurity Month campaign reduces Cyber Incidents », From website : <https://www.enisa.europa.eu/news/enisa-news/cybersecurity-month-campaign-reduces-cyber-incidents>, Browse at : 16.4.2022.

51. European Union, « Advanced Technology Watch - Technology Focus on Cloud Computing », From Website: <https://ati.ec.europa.eu/reports/technology-watch/technology-focus-cloud-computing>, Browse at: 20/03/2022

52. European Union, « European Union Agency for Cybersecurity (ENISA) », From website : https://european-union.europa.eu/institutions-law-budget/institutions-and-bodies/institutions-and-bodies-profiles/enisa_en, Browse at : 18-07-2021.

53. European Union, «Institutions and Other bodies: The European Commission», From website: http://europa.eu/institutions/inst/comm/index_en.htm, Browse at: 08/10/2019.

54. EUROSTAT, «How Digitalised are EU's enterprises? », From website: [https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/-/ddn-20211029-1#:~:text=In%202020%2C%20only%201%25%20of,very%20low%20\(39%25\)%20levels.,](https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/-/ddn-20211029-1#:~:text=In%202020%2C%20only%201%25%20of,very%20low%20(39%25)%20levels.,) Browse at : 2.12.2021.

55. Eurostat, « What is the Digital single market about ? » From website : <https://ec.europa.eu/eurostat/cache/infographs/ict/bloc-4.html>, Browse at : 12.3.2022.
56. Fornazin Marcelo & Antonio Joia Luiz, «Techno-Government Network : Actor-Network Theory in Electronic Government Research», From website: <https://pdfs.semanticscholar.org/d42e/7196a588ccb69063afa5b63260db2ead1927.pdf>, Browse at: 2018/12/14.
57. General Multilingual Environmental Thesaurus, « European Court of Justice », From website: <https://www.eionet.europa.eu/gemet/en/concept/2996>, Browse at: 26/04/2022.
58. GOBIERNO DE ESPANA, Ministerio De Asuntos Economicos Ytransformacion Digital, « The Impact assessment of the proposal for a European data Governance regulation », From website : <https://datos.gob.es/en/blog/impact-assessment-proposal-european-data-governance-regulation>, Browse at : 2.7.2021.
59. Hans Klijn Erik & Koppenjan Joop, « Complexity in Governance Network Theory », From website : <https://repub.eur.nl/pub/93155/Klijn-and-Koppenjan-Complexity-in-governance-network-theory-2014.pdf>, Browse at : 12/09/2017.
60. ISA² Work Programme2016 «Annex I Detailed Action Descriptions» From website : <https://www.ospi.es/export/sites/ospi/documents/documentos/ISA2-work-programme-2016-detailed-action-descriptions.pdf>, Browse at : 12.2.2021.
61. Jainulabdeen Abdul Kalam Avul Pakir, « Chapter 4 : Theoretical Concepts of e-governance », From Website:http://shodhganga.inflibnet.ac.in/bitstream/10603/5433/9/09_chapter%204.pdf, Browse at:05-12-2017.
62. Kalbaska Nadzeya & Others, « E-Government Relationships Framework in the Tourism Domain » From website: <https://www.researchgate.net/publication/293827604>, Browse at: 22-3-2018.
63. Ministry for Europe and Foreign Affairs: France Diplomacy, « The French Presidency of the Council of the European Union», From website : <https://www.diplomatie.gouv.fr/en/french-foreign-policy/europe/the-french-presidency-of-the-council-of-the-european-union/> Browse at: 26/04/2022.
64. Mouritz Kop, « EU Artificial Intelligence Act: The European Approach to AI», From Website : <https://law.stanford.edu/publications/eu-artificial-intelligence-act-the-european-approach-to-ai/>, Browse at : 17.3.2022.
65. Pappa Dimitra & Stergloulas Lampros, « G2C and C2G: Emerging Principals and Architectures in E-government and E-Participation », From website: <https://www.researchgate.net/publication/228982656> , Browse at: 23/02/2019.

66. Palvia Shailendra C.Jain & S.Sharma Sushil, «E-Government and E-Governance: Definitions/Domain Framework and Status around the World », From website: http://www.iceg.net/2007/books/1/1_369.pdf, Browse at: 20/02/2016.
67. Pina Vicente, « E-governance Developments in EU Cities. Reshaping Government Relation to Citizens », From website: https://www.researchgate.net/publication/228359256_E-governance_Developments_in_EU_Cities_Reshaping_Government_Relation_to_Citizens. Browse at: 29/12/2018.
68. Roy Abhishek & Karforma Sunil, « Object Oriented Approach of Digital Certificate based E-Governance Mechanism », From website: <https://www.researchgate.net/publication/259564720>, Browse at: 23/02/2019.
69. Savic Dobrica, «E-Governance: Theoretical foundations and practical implications» From website: http://dobrica.savic.ca/pubs/egovernance_foundations.pdf, Browse at: 16/02/2016.
70. SIERRA WIRELESS, « FULLy Integrated IOT Solutions for Any Industry», From Website: <https://www.sierrawireless.com/applications/>, Browse at : 29/12/2021.
71. Sophie Devlees, « TESTA is the trusted solution endorsed by the Member States » From website : <https://joinup.ec.europa.eu/collection/egovernment/news/testa-trusted-solution-endorsed-member-states>, Browse at : 20-12-2020.
72. SpeedTes, Speedtest Global Index, From website: <https://www.speedtest.net/global-index#mobile>, Browse at: 07/6/2021
73. Stalders Felix, « Actor-Network-Theory and Communication Networks : Toward Convergence », From website: http://felix.openflows.com/html/Network_Theory.html, Browse at : 15/08/2017.
74. The 5G Infrastructure Public Private Partnership, « About 5G », From website : <https://5g-ppp.eu/>, Browse at : 20.3.2022.
75. Villacorta Mildred, « Executing Public Policy With Strategic Management and Benchmarking», From website: <https://www.slideshare.net/MildredVillacorta/executing-public-policy-with-strategic-management-and-benchmarking-62084542>, Browse at: 20/01/2020.
- 76.« What is Participatory Approach To Planning? », From website <http://ctb.ku.edu/en/table-of-contents/analyze/where-to-start/participatory-approaches/main>, Browse the site in : 02/04/2018.

فهرس الجداول

والأشكال

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
29	فوائد الحوكمة الإلكترونية.....	01
49	الإنفاق العالمي على الأمن السيبراني /مليون الدولار(2017-2019)	02
109-108	سرعة تدفق الانترنت في الدول الأوروبية شهر ماي 2021 ميغابايت/ثانية.....	03
119-118	نسبة مجالات التسجيل في النطاق الأوروبي المشترك (.EU).....	04
120	كرونولوجيا وثائق الاتحاد الأوروبي الخاصة بالذكاء الاصطناعي	05
137	الميزانية المخصصة لبرنامج 2014-2020.....	06
140	الميزانية الإجمالية للبرنامج 2021-2027.....	07

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
35	التفاعلات الحكومية في ظل الحوكمة الإلكترونية.....	01
43	الانتقال من الحكومة المركزية إلى الحكومة الإلكترونية.....	02
93	شبكة تفاعلات الفواعل.....	03
98	تفاعل المعلومات، الاتصال والمعاملات.....	04
103	تغطية الانترنت الثابت بالاتحاد الأوروبي (% من الأسر) 2013-2020.....	05
104	تغطية الانترنت الثابت في كل دولة عضو (% من الأسر) منتصف 2020.	06
105	تغطية الجيل الرابع للهاتف النقال بالاتحاد الأوروبي 2013-2020.....	07
105	تغطية الجيل الرابع دول الأعضاء (%من الأسر) منتصف 2020.....	08
106	تغطية الجيل الخامس في الدول الأعضاء (%من الأسر) منتصف 2020.....	09
107	تغطية الأرياف بالتكنولوجيا بالاتحاد الأوروبي (%من الأسر) 2019-2020..	10
112	مزايا انترنت الأشياء IOT.....	11
116	تلخيص مشروع التقنيات المتقدمة للصناعات.....	12
117	رمز النطاق الأوروبي المشترك (.EU).....	13
118	العدد الإجمالي للأسماء المسجلة في النطاق الأوروبي.....	14
121	فريق خبراء الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي.....	15

142 أهداف البوصلة الرقمية 2030	16
189 تفاعلات سلطات الدول الأعضاء في نظام تبادل البيانات الانتقائية	17
196 اعتماد التقنيات الرقمية (% من الشركات) 2019-2020	18
203	مشاركة المستجوبين من منظمات المجتمع المدني في المشاورات العامة للاتحاد الأوروبي عبر الانترنت.....	19
207 مهارات الرأسمال البشري في استخدام الانترنت	20
208 المشاركة الإلكترونية للمواطنين في سياسات الاتحاد الأوروبي	21
218 مخطط الاتحاد الأوروبي للأدوات السياسية لحماية السيادة الرقمية	22
229 تبني الاقتصاد الرقمي في منطقة اليورو واقتصاديات الاتحاد الأوروبي	23
244	عدد الختصين في قطاع العدالة المشاركين في تدريب قانون الاتحاد الأوروبي 2011-2020	24
247 تغطية الانترنت الثابت في الاتحاد الأوروبي (% من الأسر) 2013-2020...	25
248 تغطية الجيل الرابع للهاتف النقال بالاتحاد الأوروبي 2013-2020	26
254 القدرات الرقمية للولايات المتحدة، الصين والاتحاد الأوروبي	27
257 توظيف المتخصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2015-2020	28
258 استخدام المرأة المختصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2015-2020	29
265 موازنة الإستراتيجية الأوروبية للبيانات مطلع 2025	30
265	التأثير الكلي لاقتصاد البيانات لكل المجالات بالاتحاد الأوروبي 2018-2025 (بالمليار يورو)	31
266	تأثير اقتصاد البيانات على القيمة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي (حساب تنازلي)	32

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
-	الإهداء
-	الشكر والعرفان
-	خطة الدراسة
-	قائمة المختصرات باللغة الإنجليزية
14-1	مقدمة.....
99-15	الفصل الأول: الحوكمة الإلكترونية، السياسة العامة والاتحاد الأوروبي: دراسة مفاهيمية نظرية.....
50-17	المبحث الأول: نحو مقارنة مفاهيمية تأصيلية للحوكمة الإلكترونية.....
34-18	المطلب الأول: الحوكمة الإلكترونية كمفهوم متعدد الفواعل والمستويات.....
41-34	المطلب الثاني: نماذج تفاعلات الحوكمة الإلكترونية.....
50-41	المطلب الثالث: مجالات الحوكمة الإلكترونية.....
66-50	المبحث الثاني: في مفهوم السياسة العامة.....
52-50	المطلب الأول: تعريف السياسة العامة.....
54-53	المطلب الثاني: خصائص السياسة العامة.....
56-54	المطلب الثالث: مكونات السياسة العامة.....
66-56	المطلب الرابع: فواعل السياسة العامة.....
87-66	المبحث الثالث: الاتحاد الأوروبي دراسة مسحية.....
72-67	المطلب الأول: مفهوم الاتحاد الأوروبي.....
79-72	المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة العامة بالاتحاد الأوروبي.....
87-80	المطلب الثالث: بعض مجالات تكامل الاتحاد الأوروبي.....
99-87	المبحث الرابع: مقاربات تحليل الحوكمة الإلكترونية والسياسة العامة.....
90-87	المطلب الأول: نظرية نشر الابتكار.....
95-90	المطلب الثاني: مقارنة الشبكة الفاعلة.....
96-95	المطلب الثالث: المقاربة التشاركية.....
98-97	المطلب الرابع: نظرية الاتصال.....
182-100	الفصل الثاني: مظاهر التحول الرقمي للاتحاد الأوروبي.....

132-101	المبحث الأول: الإمكانيات التقنية، اللوجستية والإلكترونية للاتحاد الأوروبي.....
122-102	المطلب الأول: البنية التحتية الرقمية للاتحاد الأوروبي.....
129-122	المطلب الثاني: برامج الاتحاد الأوروبي للخدمة الرقمية عن بعد.....
132-130	المطلب الثالث: المنصات الرقمية للاتحاد الأوروبي.....
145-132	المبحث الثاني: مشاريع الاتحاد الأوروبي للتحويل الرقمي.....
137-133	المطلب الأول: الخطة لأوروبا الإلكترونية.....
138-137	المطلب الثاني: برنامج أوروبا الرقمية 2014-2020.....
141-139	المطلب الثالث: برنامج أوروبا الرقمية 2021-2027.....
145-141	المطلب الرابع: برنامج البوصلة الرقمية 2030.....
166-146	المبحث الثالث: مراجعة المنظومة القانونية في ظل التحويل الرقمي الأوروبي.....
150-146	المطلب الأول: قانون الاتصالات الإلكترونية.....
154-150	المطلب الثاني: قانون الخدمات الرقمية.....
159-154	المطلب الثالث: قانون الأمن السيبراني الأوروبي.....
166-160	المطلب الرابع: قوانين البيانات الأوروبية.....
182-167	المبحث الرابع: الهيئات والمراكز الأوروبية للضبط الإلكتروني.....
173-167	المطلب الأول: وكالة الاتحاد الأوروبي للأمن السيبراني.....
175-173	المطلب الثاني: المديرية العامة للمعلوماتية.....
177-175	المطلب الثالث: هيئة المنظمين الأوروبيين للاتصالات الإلكترونية.....
181-177	المطلب الرابع: مجلس الابتكار الأوروبي.....
268-183	الفصل الثالث: السياسات العامة الأوروبية: هندسة جديدة في ظل الحوكمة الإلكترونية.
216-185	المبحث الأول: تفاعلات الحوكمة الإلكترونية والسياسة العامة للاتحاد الأوروبي.....
194-186	المطلب الأول: تعزيز التنسيق والتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي.....
210-194	المطلب الثاني: تفاعلات الاتحاد الأوروبي مع الفواعل غير الرسمية.....
216-210	المطلب الثالث: التنسيق الرقمي للاتحاد الأوروبي مع محيطه الخارجي.....
227-216	المبحث الثاني: السياسة العامة الرقمية الأوروبية وحوكمة البيانات.....
220-216	المطلب الأول: مكانة السيادة الرقمية في السياسة العامة للاتحاد الأوروبي.....
222-220	المطلب الثاني: الأمن السيبراني الأوروبي كتحدٍ جديد.....
227-222	المطلب الثالث: حوكمة بيانات اتحاد الأوروبي.....

245-227	المبحث الثالث: الحوكمة الإلكترونية وبعض السياسات العامة الأوروبية.....
235-227	المطلب الأول: أثر الحوكمة الإلكترونية على السياسة الاقتصادية الأوروبية.....
241-235	المطلب الثاني: أثر الحوكمة الإلكترونية على أداء الخدمات الرقمية للاتحاد الأوروبي.....
245-241	المطلب الثالث: الحوكمة الإلكترونية كمشروع ضبط قطاع العدالة.....
267-246	المبحث الرابع: تقييم واستشراف الحوكمة الإلكترونية في ترشيد السياسة العامة الأوروبية...
250-246	المطلب الأول: مزايا الحوكمة الإلكترونية على السياسة العامة الأوروبية.....
261-250	المطلب الثاني: عثرات تطبيق الحوكمة الإلكترونية على السياسة العامة الأوروبية.....
267-261	المطلب الثالث: مستقبل الحوكمة الإلكترونية في ترشيد سياسات الاتحاد الأوروبي.....
275-269	خاتمة.....
302-276	قائمة المراجع.....
305-303	فهرس الجداول والأشكال.....
309-306	فهرس المحتويات.....
-	ملخص.....

ملخص

تهدف هذه الأطروحة، إلى تتبع تطور تجربة الاتحاد الأوروبي في صنع سياساته العامة كنموذج عبر وطني في ظل التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي زادت من تعقد عمليات صنع السياسة العامة وكذا من حدة تشابك أدوار الفاعلين فيها. حيث حللت مجريات البحث الأدوار التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي في سعيه لترشيد سياساته العامة من خلال اعتماده على الحوكمة الإلكترونية باعتبارها آلية لضبط الممارسات الإلكترونية من جهة، وتعزيزها في إطار ترقية المشاركة الإلكترونية البناءة من جهة أخرى، مع فتح المجال أمام مختلف الفواعل المتدخلة في صنع السياسة العامة للاتحاد الأوروبي لتكون بدورها أكثر فعالية ورشادة.

في سياق متصل، يسعى البحث في شقة الثاني إلى الكشف عن مواطن القوة والضعف التي اكتسبها الاتحاد الأوروبي من تطبيقه للحوكمة الإلكترونية في سبيل إرساء أسس الديمقراطية التشاركية، وفي نقطة أبعد تجاوز معضلة الشرعية التي يعاني منها، إلى جانب البحث عن سبل التصدي للتحديات التي تواجهه كغيره من الفواعل الأخرى في موجة مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع. هذه التحديات تطرحها كل من التهديدات السيبرانية؛ إشكالية تعزيز قدرات الأمن السيبراني، إشكالية التبعية الرقمية وسبل بناء السيادة الرقمية الأوروبية.

الكلمات المفتاح: الحوكمة الإلكترونية، السياسة العامة، الاتحاد الأوروبي.

Abstract

This thesis aims to trace the evolution of the experience of the European Union in the making of its public policies as a transnational model in the light of the rapid development of information and communication technologies, which has increased the complexity of public policy development processes as well as the severity of the overlapping of the roles of actors. The course of the research analyzed the roles of the European Union in its quest to rationalize its public policies through its use of e-governance, a control mechanism for electronic practices on the one hand, and its reinforcement in the context of promoting constructive electronic participation on the other hand, while opening the way for the various actors involved in the development of the public policies of the European Union to be in turn more efficient and rational.

In a related context, the research, in its second part, seeks to reveal the strengths and weaknesses that the European Union has gained from its application of e-governance in order to lay the foundations of participatory democracy, and at a further point, by overcoming the dilemma of legitimacy that it suffers from. The problem of enhancing cybersecurity capabilities; These challenges are posed by both cyber threats; the problem of enhancing cybersecurity capabilities; the problem of digital dependency; and ways to build European digital sovereignty.

Keywords: Public Policy; European Union; Electronic Governance